وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف–الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

هيكل توزيع الدخول وأثره على زيادة النمو وتقليل الفقر في الجزائر–دراسة قياسية–

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبة:
وهيبة سراج

تحت إشراف الأستاذ:
د. عبد الكريم البشير

لجنة المناقشة

أ.د راتول محمد	جـامعة الشلف	رئـيســـا
أ.د البشير عبد الكريم	جـامعة الشلف	مقـــــررا
أ.د عشوي نصر الدين	جـامعة عين تموشنت	ممتحنـــا
د. قوريش نصيرة	جـامعة الشلف	ممتحنـــا
د. حمداني محي الدين	جـامعة المدية	ممتحنـــا
د. فلاق علي	جـامعة المدية	ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2015-2016

الشكر و التقدير:

الحمد و الشكر لله عز و جل أولا و الصلاة و السلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا و بالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا.

و عليه لا يسعني إلاّ أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ القدير: **البشير عبد الكريم** على تكرمه بالإشراف على أطروحتي.

و إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب و من بعيد.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة الأطروحة، و بالتالي إثرائها من كل جوانبها.

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الجزيل إلى جامعة الشلف ممثلة في أساتذتها وكافة القائمين عليها، ونعترف بفضلها علينا في تكويننا من طور ما قبل التدرج إلى ما بعده.

إهداء:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله لي وأطال في عمرهما.

إلى رفيق دربي زوجي وابنتاي وفاء ودعاء.

إلى كل أفراد عائلتي و أقاربي.

إلى جميع أساتذة و عمال جامعة الشلف .

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير.	
إهداء.	
فهرس المحتويات.	
قائمة الأشكال.	
قائمة الجداول.	
مقدمة .	أ-ج
الفصل الأول: نظرية التوزيع في الفكر الإقتصادي.	2-40
تمهيد:	02
المبحث الأول: أساسيات حول نظرية التوزيع.	03
المطلب الأول: المعاني المختلفة لهذا التوزيع.	03
المطلب الثاني: اتجاهات ومبررات إعادة توزيع الدخول.	06
المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل.	09
المبحث الثاني: المبادئ العامة التي تحكم أسعار عوامل الإنتاج.	11
المطلب الأول: الطلب على خدمات عناصر الإنتاج.	11
المطلب الثاني: عرض خدمات عناصر الإنتاج.	14
المطلب الثالث : مبادئ تحديد أسعار خدمات عناصر الإنتاج في الإقتصاد الإسلامي .	17
المبحث الثالث: التوزيع الوظيفي للناتج القومي على عناصر الإنتاج.	20
المطلب الأول: عائد استخدام رأس المال (الفائدة).	20
المطلب الثاني: عائد أو دخل العمل (الأجر).	23
المطلب الثالث: ثمن استخدام خدمات الأرض (الريع).	29
المطلب الرابع: عائد التنظيم (الريع) .	30
المبحث الرابع: توزيع الدخل عند بعض الإقتصاديين.	32
المطلب الأول: توزيع الدخل عند "كارتير" **Cartter**".	32
المطلب الثاني: توزيع الدخل عند كالدور" **Kalder**".	34
المطلب الثالث: نظرية وينتروب "**Weintroub**"	36
خلاصة الفصل.	40

فهرس المحتويات:

الفصل الثاني : النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي.	**82-42**
تمهيد.	**42**
المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول النمو الإقتصادي .	**42**
المطلب الأول : مفهوم النمو.	**43**
المطلب الثاني : عوامل ومقاييس النمو الإقتصادي .	**44**
المطلب الثالث : مراحل وأنواع النمو الإقتصادي	**47**
المبحث الثاني : النظريات الكلاسيكية للنمو.	**50**
المطلب الأول: البدايات الأولى لنظريات النمو.	**50**
المطلب الثاني : نظرية شومبيتر في النمو الإقتصادي.	**54**
المطلب الثالث: نموذج هارود –دومار.	**56**
المبحث الثالث : النظريات النيوكلاسيكية للنمو.	**62**
المطلب الاول : نموذج "سولو"	**62**
المطلب الثاني : نموذج "ميد"	**67**
المبحث الرابع : النظريات الحديثة للنمو.	**70**
المطلب الأول : نماذج النمو الداخلي لقطاع واحد.	**70**
المطلب الثاني : نموذج النمو الداخلي لقطاعين .	**78**
خلاصة الفصل .	**82**
الفصل الثالث: التحليل الاقتصادي لمشكلة الفقر.	**117-84**
تمهيد.	**84**
المبحث الأول: ماهية الفقر.	**85**
المطلب الأول: مفهوم الفقر.	**85**
المطلب الثاني : أسباب الفقر.	**87**
المطلب الثالث : مقاربات الفقر.	**89**
المطلب الرابع: نظريات الفقر.	**91**
المبحث الثاني: أساليب تحليل مشكلة الفقر.	**94**
المطلب الأول: الأسلوب الوظيفي لتحليل مشكلة الفقر.	**94**
المطلب الثاني : أسلوب التبعية لتحليل مشكلة الفقر.	**95**
المطلب الثالث: أسلوب إشباع الحاجات الأساسية لتحليل مشكلة الفقر.	**96**

فهرس المحتويات:

المطلب الرابع: الأسلوب الإسلامي لتحليل مشكلة الفقر.	97
المبحث الثالث: طرق قياس الفقر.	99
المطلب الأول: قياس الفقر في إطار الدخل والحاجات الأساسية.	99
المطلب الثاني: خطوط الفقر.	100
المطلب الثالث: مؤشرات الفقر.	103
المطلب الرابع: قياس الفقر من زاوية التنمية البشرية.	105
المبحث الرابع: واقع الفقر في الجزائر.	106
المطلب الأول: مفهوم الفقر في الجزائر.	106
المطلب الثاني: أسباب الفقر في الجزائر.	107
المطلب الثالث: مستويات الفقر في الجزائر.	111
المطلب الرابع: السياسات الوطنية لمحاربة الفقر في الجزائر.	114
خلاصة الفصل.	117
الفصل الرابع: التفاوت في توزيع الدخل و علاقته بالنمو و الفقر.	155-119
تمهيد.	119
المبحث الأول: التفاوت في توزيع الدخل و مؤشرات قياسه.	120
المطلب الأول: مفهوم التفاوت و مشكلات قياسه.	120
المطلب الثاني: المؤشرات الإحصائية البسيطة لقياس التفاوت.	122
المطلب الثالث : مؤشر منحنى لورنز.	124
المطلب الرابع: مؤشر معامل جيني.	126
المبحث الثاني: عدالة التوزيع و إعادة التوزيع.	128
المطلب الأول : مصادر التفاوت في توزيع الدخل.	128
المطلب الثاني: الآثار الناجمة على التفاوت في توزيع الدخل.	131
المطلب الثالث: سياسة إعادة توزيع الدخول و أهدافها.	133
المطلب الرابع: آليات إعادة توزيع الدخل.	135
المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين توزيع الدخل، النمو و الفقر.	139
المطلب الأول: مستويات الدخل، النمو و الفقر – فرضية كوزنتس–	139
المطلب الثاني : قدرة نظام التوزيع و إعادة التوزيع على إحداث النمو الاقتصادي.	140
المطلب الثالث: إعادة تحديد أهداف التنمية –النمو الاقتصادي مع تحسين توزيع الدخل–	142

فهرس المحتويات:

المبحث الرابع : واقع توزيع الدخل، النمو و الفقر في الجزائر.	144
المطلب الأول:مرحلة الإقتصاد الموجه (1962–1989)	144
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات المدعومة بالمؤسسات الدولية (1989–2000).	148
المطلب الثالث: مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001–2014).	152
خلاصة الفصل .	155
الفصل الخامس: التحليل الكمي لعلاقة توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر.	193–157
تمهيد.	157
المبحث الأول: التفاوت في توزيع الدخول والإنفاق في الجزائر.	158
المطلب الأول : توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي سنة 1988.	158
المطلب الثاني : توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 1995 .	162
المطلب الثالث: توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 2000.	165
المطلب الرابع: توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 2011 .	168
المبحث الثاني: تحليل قياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي.	172
المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة و تحليلها.	172
المطلب الثاني: اختبار نموذج الدراسة و تقديره.	178
المطلب الثالث: التفسير الإحصائي والاقتصادي لنتائج النموذج المقدر.	180
المبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر توزيع الدخل على الفقر.	184
المطلب الأول:تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على الفقر وتشخيصه	186
المطلب الثاني: التفسير الإحصائي و الاقتصادي لنتائج النموذج المقدر	188
خلاصة الفصل.	193
الخاتمة العامة.	200–195
قائمة المراجع.	
الملاحق.	

قائمة الأشكال

و الجداول

أ/قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل (1–1):	سيناريو توزيع الدخل القومي كعوائد أو دخول لعناصر الإنتاج	3
الشكل (1–2):	منحنى عرض العمل الفردي.	15
الشكل (1–3):	تحديد سعر الفائدة وفقا للنظرية التقليدية.	22
الشكل (1–4):	تحديد سعر الفائدة وفقا للنظرية الحديثة.	23
الشكل (1–5):	تحديد الأجر وفق نظرية العرض والطلب.	28
الشكل (1–6):	تحديد ثمن عنصر الأرض (الريع).	29
الشكل (1–7):	علاقة مستوى الإيراد بمستوى التشغيل.	36
الشكل (1–8):	العلاقة بين الأجور والمدخولات التحويلية والأرباح.	37
الشكل (1–9):	دالتي العرض الكلي والطلب الكلي.	39
الشكل (2–1)	مراحل النمو الإقتصادي حسب "روستو".	47
الشكل (2–2)	الوضع التوازني في المدى الطويل في نموذج "سولو".	65
الشكل (2–3)	نموذج AK	71
الشكل (3–1)	الحلقة المفرغة للفقر.	92
الشكل (4–1)	منحنى لورنز.	125
الشكل (4–2)	سوء توزيع الدخل.	125
الشكل (4–3)	توزيع عادل نسبيا.	125
الشكل (4–4)	تدهور توزيع الدخل	126
الشكل (4–5)	تحسن توزيع الدخل.	126
الشكل (4–6)	تحسن توزيع الدخل للفئات الفقيرة.	127
الشكل (4–7)	تدهور توزيع الدخل للفئات الفقيرة.	127
الشكل (4–8)	منحنى كوزنتس (μ) المقلوب.	139
الشكل (4–9)	أثر التراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي.	141
الشكل (5–1)	منحنى لورنز لتوزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات 1988	160
الشكل (5–2)	منحنى لورنز لتوزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات 1995	164
الشكل (5–3):	منحنى لورنز لتوزيع الانفاق الاستهلاكي للجزائر 2000.	168
الشكل (5–4)	منحنى لورنز لتوزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات 2011	171
الشكل (5–5)	شكل دالة "كوب دوغلاس" للاقتصاد الجزائري	175
الشكل (5–6)	تطور إنتاجية العمالة وإنتاجية رأس المال في الاقتصاد الجزائري	175

ب/قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول (3–1)	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1991-2009).	108
الجدول (3–2)	الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2003-2007)	108
الجدول (3–3)	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1993-1997)	109
الجدول (3–4)	تطور مؤشر الأجور المتوسطة حسب التأهيل خلال الفترة (1993-1996)	109
الجدول (3–5)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1985-2013)	110
الجدول (3–6)	مؤشرات الفقر في الجزائر.	112
الجدول (3–7)	توزيع البلديات على مناطق الوطن حسب المؤشر الإجمالي للفقر سنة 1999.	113
الجدول (4–1)	بعض مؤشرات توزيع الدخل للفترة (1966-1988)	145
الجدول (4–2)	تطور الدخل و الناتج الفردي للجزائر خلال الفترة (1962-1989).	147
الجدول (4–3)	تطور الدخل و الناتج الفردي للفترة (1989-2000).	148
الجدول (4–4)	التوزيع الوظيفي للدخل خلال الفترة (1993-2000)	149
الجدول (4–5)	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2000)	150
الجدول (4–6)	معدلات البطالة للفترة (1995-2000)	151
الجدول (4–7)	تطور الدخل والناتج الفردي للفترة (2000-2009).	153
الجدول(4–8)	تطور معدل النمو والبطالة خلال الفترة (2001-2013)	153
الجدول (5–1)	توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات في الجزائر حسب أعشار السكان 1988.	158
الجدول (5–2)	حساب معامل جيني للجزائر سنة 1988	159
الجدول (5–3)	حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية 1990	160
الجدول (5–4)	تقييم وطني لظاهرة الفقر سنة 1988	161
الجدول (5–5)	توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الأعشار لسنة 1995	162
الجدول (5–6)	حساب معامل جيني للجزائر سنة 1995	163
الجدول (5–7)	حالة توزيع الإنفاق الإستهلاكي في عينة من الدول النامية 1995	164
الجدول (5–8)	تقييم وطني لظاهرة الفقر لسنة 1995	165
الجدول (5–9)	توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الأعشار لسنة 2000	166
الجدول (5–10)	حساب معامل جيني للجزائر سنة 2000	167
الجدول (5–11)	حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية 2000	167
الجدول (5–12)	توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب أعشار السكان سنة 2011	169
الجدول (5–13)	حساب معامل جيني للجزائر سنة 2011	170

قائمة الأشكال و الجداول:

الجدول (5–14)	حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول الأوروبية 2011	170
الجدول (5–15)	نتائج تقدير دالة "كوب دوغلاس" للاقتصاد الجزائري	174
الجدول (5–16)	الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة	177
الجدول (5–17)	نتائج دراسة الاستقرارية	178
الجدول (5–18)	نتائج التقدير و التشخيص للنموذج	180-179
الجدول (5–19)	نتائج التقدير و التشخيص للنموذج	188-187

مقدمة

إذا كان النمو الاقتصادي يشكل الشغل الشاغل للحكومات قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة، فإن تحقيق المساواة في تقسيم وتوزيع عوائد هذا النمو، والكيفية التي يتم من خلالها حصول الأفراد على نصيبهم من ثمرات التنمية، هي إحدى الاهتمامات الكبيرة في عملية التنمية، التي أخذت حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية التنموية، حيث قد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر تغيرا ملحوظا في المفاهيم العامة والخاصة عن طبيعة النشاط الاقتصادي في الدول الغنية والفقيرة، خصوصا بكيفية جعل النمو الاقتصادي مستداما، باعتباره الهدف الرئيسي للمجتمع.

ففي الدول المتقدمة، كان الاهتمام الأكبر موجها نحو نوعية الحياة، فانشغلت بالبيئة نتيجة الآثار السلبية المصاحبة للنمو الصناعي، في حين لم تهتم البلدان النامية بتحقيق التنمية الاقتصادية وما تتطلبه من ناتج قومي مرتفع ومعدل نمو سريع فحسب، ولكن أيضا من سيقوم بهذا النمو .ولذلك كان انشغالها الأساسي هو النمو في مواجهة توزيع الدخل، أي بمعنى الكيفية التي تقسم بها ثمرات النمو والتنمية على الفئات المختلفة للمجتمع، لأنه حتما إذا كان الأغنياء يحصلون على القسط الأكبر لعوائد النمو، فإن حال الفقراء يتجه للأسوأ وتتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل.

وإذا كان تحقيق معدلات موجبة ومرتفعة للنمو الاقتصادي يتطلب توفر المجتمع على المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي وتقديمه الكثير من التضحيات، فإنه يجب أن لا يكون قائما على عاتق موضوعات الفقر وعدم المساواة التي أصبحت أكبر انشغالات التنمية، وهو ما أدى إلى ظهور نظريات النمو الحديثة في الثمانينيات والتسعينيات، التي وضعت النمو مع إعادة توزيع الدخل في مقدمة الأولويات، واتضح معها أن مشاكل الفقر ليست في وجوده، بل في استمراره للأسوأ، حيث توضح دراسات البنك العالمي أن عوامل انتشار الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل تمثل صلب انشغالات عملية التنمية، والتي لا بد أن تدرس في أي برنامج تنموي.

كما تحاول نظريات التنمية التأكيد على أن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وأولها محاولة القضاء على الفقر وزيادة فرص التوظيف المختلفة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق المساواة على نطاق واسع، تحتاج إلى صياغة سياسات إقتصادية جديدة تعمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في إطار إستفادة جميع شرائح المجتمع من ثمار هذا النمو من أجل التقليل من مستويات الفقر.

وقد لعبت الظروف السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية وحتى المحلية منها دورا في عدم قدرة الجزائر على بلورة سياسة اقتصادية تنموية شاملة، مما جعلها تدخل في أزمة هيكلية عميقة تميزت باختلال مؤشرات الاقتصاد الكلي، ظهرت معالمها بوضوح بعد انهيار أسعار المحروقات التي كانت تعتمد عليها في رصد موازناتها العامة، وكذا ارتفاع المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الدولة في صعوبة إيجاد مصادر تمويل بديلة، الأمر الذي جعل البلد يتبع جملة من الإصلاحات المتنوعة لمواجهتها.

إشكالية البحث:

إن علاقة توزيع الدخل، النمو والفقر في الجزائر تمثلت بالاهتمام الكبير من قبل العديد من الحركات السياسية والاجتماعية والفكرية بقضية النظام الاقتصادي، ومثل العديد من الدول النامية فإن الجزائر في البداية وجدت في المنهج "الاشتراكي" الطريق ليس فقط للقضاء على الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، وإنما لتحقيق التنمية الشاملة بكل جوانبها. وقد تفاقم مشكل سوء توزيع الدخل وانتشار مخيف للفقر في الجزائر عند تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وفشل العديد منها.

من أجل تحديد نوع العلاقة بين المتغيرات التي نحن بصدد دراستها وهي توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر، نطرح الإشكال التالي: **ما مدى تأثير توزيع الدخل على النمو والفقر في الجزائر؟**

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، وذلك كون أن متغيرات الدراسة الثلاث (التوزيع، النمو، الفقر) تكون لب مشاكل التنمية وتحدد الأهداف الأساسية لسياسة التنمية. فموضوع توزيع الدخول يعتبر الشغل الشاغل لمعظم البلدان خصوصا البلدان النامية، فكلما كانت هناك عقلانية في هذا التوزيع أدى ذلك إلى انخفاض مستوى البطالة وارتفاع المستوى المعيشي وبالتالي انخفاض نسبة الفقر، وكل هذه العوامل تؤدي إلى نتيجة حتمية متمثلة في الاستقرار الاجتماعي بالدرجة الأولى والإستقرار الاقتصادي، على العكس إن لم تكن هناك عدالة في التوزيع، بمعنى إن كانت الحصة الكبرى من الدخل توجه للأرباح فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة ثراء الأغنياء على حساب الفقراء، مما يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين طبقة فاحشة الثراء وطبقة معدمة، وهذا سيؤدي إلى خلق نوع من الضغائن في المجتمع والذي ينعكس بدوره على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما تنعكس أهمية توزيع الدخل على النمو الاقتصادي باعتباره عاملا مهما بالنسبة للتنمية الاقتصادية وكونه محددا لاختيارات المجتمع كما هو محدد للفقر عبر نصيب الفرد من الدخل، ومؤشر لتخفيف أثر الفقر وأثر ذلك على النمو، وذلك بناءا على دراسات علمية تؤكد أن عدالة توزيع الدخل تقود إلى نمو إقتصادي مرتفع بينما عدم التساوي يقود إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، ونقص الاستثمار وبطء النمو. كما يؤثر التوزيع العادل للدخول بين مختلف شرائح المجتمع على إمكانية إعادة توزيع الدخل وتخفيض نسبة الفقر، لذا فإن رسم سياسة حكومية يمكن بها توصيل هذه الخدمات للمجموعات الأكثر فقرا هو أمر على قدر كبير من الأهمية للمساهمة في تحقيق هدف تخفيض عدد من يقعون تحت خط الفقر ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

تساؤلات الدراسة:

لكي نتمكن من معالجة الإشكال الرئيسي والذي يعبر عن لب البحث بموضوعية ودقة سندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي سنحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا هذه:

- ما المقصود بعملية توزيع الدخول وما هي أهم مؤشرات قياس التفاوت في الإنفاق (الدخل)؟
- ما هي محددات النمو الاقتصادي وما هي أهم نظرياته؟
- ماذا نعني بالفقر وما هي أهم مؤشراته؟
- كيف يؤثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي والفقر؟
- هل هناك تباين في توزيع الدخل بين فئات المجتمع في الجزائر؟
- ما هي انعكاسات توزيع الدخول على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل الفقر هو نتاج لسوء توزيع الدخل أم غير ذلك في الجزائر؟

الفرضيات:

إنطلاقا من إشكالية البحث، فإننا سنحاول اختبار الفرضيات التالية:

- إن عدالة توزيع الدخل شرط ضروري لحدوث النمو الاقتصادي.
- إن التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي يساهم في التخفيف من حدة الفقر.
- يوجد تباين شديد في توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع في الجزائر.
- يوجد أثر طردي لتوزيع الدخول على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- إن مشكلة الفقر هي نتاج لضعف النمو من جهة وسوء توزيع ثمار النمو من جهة أخرى في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة الموجودة بين توزيع الدخول، النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر، لكون أن الاهتمام بطبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاث، تزايد في الأوساط الأكاديمية، وبين صانعي السياسات، خلال القرن العشرين. فقد كان جل الاقتصاديين يعتقد أن هذه العلاقة عكسية، ما يعني أن اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء ملازم للزيادة في معدلات النمو، وأن البحث الحثيث عن تحقيق توزيع متكافئ للدخل يضرّ بالنمو الاقتصادي. إلى جانب هدفنا الرئيسي هذا سنحاول الوصول إلى مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- التعريف بأهم مؤشرات قياس العدالة في توزيع الإنفاق (أو الدخل أو الثروة) باعتبار أن عدم عدالة التوزيع تمثل أحد أهم المحددات الهيكلية لدرجة الفقر في المجتمع.

- الإشارة إلى محددات النمو وأهم النظريات التي تطرقت إلى النمو الاقتصادي.
- التعرض لأهم المفاهيم المتعلقة بالفقر إضافة إلى النظريات التي اهتمت بمفهوم الفقر.
- محاولة تحديد العلاقة النظرية بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر.
- محاولة قياس وتحديد نوع العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر.

مبررات الدراسة:

إن الوضع الحالي يجعلنا ندرك أهمية التوزيع العادل للدخل وإيجاد نوع من التوازن بين كفتي الأجور والأرباح من خلال إعادة النظر بآلية توزيع الدخل، فالسياسات الاقتصادية والمالية التي اتبعت خلال مختلف المراحل السابقة حفزت تكوين الأرباح على حساب الأجور مما أضر بعملية التنمية وبمستوى معيشة الأفراد، فرغم أن معدل النمو السنوي للدخل قد تحسن خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الماضية إلا أن هذا التحسن لم ينعكس إيجابيا على مستوى معيشة الأفراد، بل زاد الأغنياء غنى والفقراء فقرا. وهذا ما نجده في جل مظاهر الحياة اليومية. الأمر الذي دفعنا للبحث في خلفيات هذا الموضوع، بالإضافة إلى تقديم مادة عملية للباحثين والطلاب للاستفادة منها، وخاصة ما يتعلق بالجانب الميداني الذي لا تتطرق له الدراسات في معظم الأحيان.

حدود الدراسة:

باعتبار موضوع دراستنا هو محاولة معرفة مدى عدالة توزيع الدخل وانعكاساته على النمو الاقتصادي وظاهرة الفقر في الجزائر، من خلال جمع المعطيات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها وتحديد نوع العلاقة الموجودة بين المتغيرات الثلاث في الجزائر، هذا بالنسبة للحدود المكانية، أما فيما يخص الحدود الزمنية فكانت الدراسة خلال الفترة (1980-2013)، مع العلم أن هناك ندرة في الإحصائيات.

منهج الدراسة:

إن هذا الموضوع يتطلب القيام بدراسة قياسية من خلال معالجة المعطيات الإحصائية، وذلك من أجل تحليل مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بموضوع توزيع الدخول، النمو الاقتصادي والفقر، لذلك سنعتمد في دراستنا النظرية على المنهج الاستنباطي مستخدمين أداة التوصيف والتحليل من أجل تحديد مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فسنعتمد على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال تحديد نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة بناءا على المعطيات الإحصائية وعلى البرنامج الإحصائي "Statistica".

دراسات سابقة:

1- دراسة (Kuzents. S):أول من حاول قياس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي من خلال بحث نشره عام 1955، وذلك على الرغم من محدودية البيانات المتوفرة، إلا أنه تمكن من جمع بيانات عن ثلاث دول متقدمة ولفترة زمنية امتدت لـ 25 عاما، وتمكن من إثبات صحة هذه الفرضية بدراسة تجريبية تقدم بها عام 1963، استطاع من خلالها استنتاج أنّ العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الإقتصادي، تأخذ شكل مقلوب الحرف (U)، أي أنّ التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المرحلة الأولى من عملية النمو الإقتصادي، ثم تزداد حدته حتى يبلغ أقصى مدى له مع زيادة معدلات النمو، ثم يستقر، وبعدها يأخذ بالتقلص في مراحل متقدمة من النمو الإقتصادي .

2- دراسة(Poukert. F): وكانت هذه الدراسة سنة 1973 ولتي استخدم فيها معامل " Gini " لقياس التفاوت في توزيع الدخل كمتغير داخلي، وعدد من مؤشرات النمو الاقتصادي كمتغيرات خارجية. وباعتماد أسلوب بيانات المقطع العرضي لعينة من 56 دولة نامية ومتقدمة، وقد بيّنت الدراسة أنّ اللامساواة في توزيع الدخل تأخذ بالانخفاض مع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، أي أنّ التفاوت الكبير في توزيع الدخل في الدول النامية إنما يعود إلى الحصة العالية لمستلمي الدخل لأغنى 5% من السكان.

3- دراسة أعدّها البنك الدولي(World Bank, 1993): بيّنت أنّ الدول التي استطاعت أن تزيد معدلات نموها الاقتصادي مع تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، تميّزت باعتمادها على سياسات تنموية شاملة مع تدخلات حكومية مناسبة واستقرار أكبر في أوضاعها السياسية والاقتصادية، وتحقيقها لمعدلات عالية من التطور في مجال التعليم والتدريب، مع اتباعها سياسات تشجيعية لتعبئة المدخرات المحلية ثم توجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية، وغيرها من البرامج والإجراءات التي كانت تهدف إلى تحقيق حالة من التوازن بين القطاعات المكونة للاقتصاد القومي.

4- دراسة سليمان القدسي: بعنوان منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الإقتصاد العربي، والتي كان هدفها تحديد العلاقة بين النمو والتوزيع والفقر في الاقتصاد العربي وتوضيح نمط توزيع معولات التكافل الاجتماعي على فئات المجتمع، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الدخل في الاقتصاد العربي اقترن بتحسن درجة عدالة توزيعه، كما أن الفقر والبطالة مترابطان تحليليا وواقعيا، ويقع ضحيتهما من لم يواصلوا تعليمهم، الأمر الذي أوجب ضرورة تفعيل منظومة التكافل الاجتماعي لمكافحة هاتين الظاهرتين.

5- دراسة كيبداني سيد احمد: وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد نوع العلاقة

بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في مجموعة من الدول العربية من بينها الجزائر بالاعتماد نموذج بانل، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من المعدلات الموجبة والمستقرة للنمو الاقتصادي لعينة الدول العربية فإن اتجاهات عدالة توزيع الدخل فيها قد تدهورت، وهو ما يعني أن هذه الدول لم تستفد من ثمرات النمو التي حققتها في الفترات السابقة على الأقل في المدى القصير، بينما انعكست تلك المعدلات الموجبة للنمو على نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي في المدى المتوسط والطويل، مما أدى إلى تحسن عدالة توزيع الدخل، واستطاع المجتمع تقليل التفاوت بين أفراده، ويرجع سبب ذلك إلى تغليب حكومات تلك الدول لاعتبارات السياسة الاجتماعية على حساب الاعتبارات الأخرى، على الرغم من تبنيها صراحة أو ضمنا تحقيق أهدافها التنموية بما يتطابق مع أهداف التنمية الدولية.

أقسام الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربع فصول نظرية وفصل خامس تطبيقي على النحو التالي:

الفصل الأول: نظرية التوزيع في الفكر الاقتصادي وقد تم تقسيمه إلى أربع مباحث، **المبحث الأول: أساسيات حول نظرية التوزيع** والذي بدوره قسم إلى ثلاث مطالب، **المطلب الأول** المعاني المختلفة لهذا التوزيع و**المطلب الثاني** اتجاهات ومبررات إعادة توزيع الدخول، وفي **المطلب الثالث** العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل، أما **المبحث الثاني: المبادئ العامة التي تحكم أسعار عوامل الإنتاج** وقسمناه إلى ثلاث مطالب، **المطلب الأول**: الطلب على خدمات عناصر الإنتاج و**المطلب الثاني**:عرض خدمات عناصر الإنتاج، أما **المطلب الثالث**: مبادئ تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي. أما **المبحث الثالث: التوزيع الوظيفي للناتج القومي على عناصر الإنتاج** وقد قسمناه إلى أربع مطالب، **المطلب الأول** عائد استخدام رأس المال(الفائدة) وفي **المطلب الثاني** عائد أو دخل العمل(الأجر) أما **المطلب الثالث** عائد استخدام خدمات الأرض(الريع) و**المطلب الرابع** عائد التنظيم(الربح)، وفي **المبحث الرابع** بعنوان توزيع الدخل عند بعض الاقتصاديين، وقد قسم إلى ثلاث مطالب، **المطلب الأول** توزيع الدخل عند كارتير و**المطلب الثاني** توزيع الدخل عند كالدور، **أما المطلب الثالث** فخصصناه لنظرية وينتروب.

الفصل الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث تطرقنا في **المبحث الأول** إلى **مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي** والذي قسم بدوره إلى ثلاث مطالب، خصصنا **المطلب الأول** لمفهوم النمو أما **المطلب الثاني** فأشرنا فيه إلى عوامل ومداخل النمو الاقتصادي، وأخيراً **المطلب الثالث** فتطرقنا فيه إلى مقاييس النمو الاقتصادي وأنواعه. أما **المبحث الثاني** فتطرقنا فيه **لنظريات**

النمو الكلاسيكية، حيث قسمناه لثلاث مطالب، **المطلب الأول** خصصناه للبدايات الأولى لنظريات النمو أما **المطلب الثاني** فخصصناه لنظرية شومبيتر، و**المطلب الثالث** والأخير خصص لنموذج هارود-دومار. أما **المبحث الثالث** فتطرقنا فيه **للنظريات النيوكلاسيكية،** حيث قسمناه إلى مطلبين، **المطلب الأول** خصصناه لنموذج سولو، **المطلب الثاني** تعرضنا فيه لنموذج ميد،. وأخيرا تطرقنا في **المبحث الرابع للنظريات الحديثة للنمو** والذي قسمناه بدوره إلى مطلبين، **المطلب الأول** خصصناه لنموذج النمو الداخلي لقطاع واحد، أما **المطلب الثاني** فتطرقنا فيه إلى نموذج النمو الداخلي لقطاعين.

الفصل الثالث: التحليل الاقتصادي لمشكلة الفقر قسمناه إلى أربع مباحث، **المبحث الأول لماهية الفقر الذي** قسمناه إلى ثلاث مطالب، **المطلب الأول** أشرنا فيه لمفهوم الفقر أما **المطلب الثاني** فتعرضنا فيه لموقف الفكر الاقتصادي من الفقر، أما **المطلب الثالث** فخصصناه لمقاربات الفقر، أما **المبحث الثاني** فخصصناه **لأساليب تحليل مشكلة الفقر** وقد قسمناه لأربع مطالب، **المطلب الأول** تطرقنا فيه للأسلوب الوظيفي لتحليل مشكلة الفقر، **المطلب الثاني** أشرنا فيه لأسلوب التبعية لتحليل مشكلة الفقر، **المطلب الثالث** تعرضنا فيه للأسلوب الماركسي لتحليل مشكلة الفقر، و**المطلب الرابع** فخصصناه للأسلوب الإسلامي لتحليل مشكلة الفقر. أما **المبحث الثالث** فتطرقنا فيه **لطرق قياس الفقر** والذي قسمناه إلى أربع مطالب، **المطلب الأول** أشرنا فيه إلى قياس الفقر في إطار الدخل والحاجات الأساسية، **المطلب الثاني** تطرقنا فيه لخطوط الفقر و**المطلب الثالث** تعرضنا فيه لمؤشرات الفقر **والمطلب الرابع** أشرنا فيه لقياس الفقر من زاوية التنمية البشرية، أما **المبحث الرابع** والأخير فخصصناه **لواقع الفقر في الجزائر** وقد قسمناه إلى أربع مطالب، **المطلب الأول** أشرنا فيه إلى مفهوم الفقر في الجزائر، و**المطلب الثاني** تعرضنا فيه لأسباب الفقر في الجزائر ، أما **المطلب الثالث** والأخير فخصصناه لمستويات الفقر في الجزائر، و**المطلب الرابع** والأخير فأعطينا نظرة عن أهم السياسات الوطنية لمحاربة الفقر في الجزائر.

الفصل الرابع: التفاوت في توزيع الدخل وعلاقته بالنمو الاقتصادي والفقر، وقد قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث، حيث خصصنا **المبحث الأول للتفاوت في توزيع الدخل ومؤشرات قياسه** الذي قسمناه إلى أربع مطالب، **المطلب الأول** تعرضنا فيه لمفهوم التفاوت ومشكلات قياسه، **المطلب الثاني** المؤشرات الإحصائية البسيطة لقياس التفاوت، أما **المطلب الثالث** فخصصناه لمؤشر معامل جيني، أما **المطلب الرابع** فتطرقنا فيه لمؤشر معامل جيني. **أما المبحث الثاني** فتعرضنا فيه **لعدالة التوزيع وإعادة التوزيع** وقسمناه إلى أربع مطالب، **المطلب الأول** خصصناه لمصادر التفاوت في توزيع الدخل، **المطلب الثاني** تعرضنا فيه للآثار الناجمة على التفاوت في توزيع الدخل و**المطلب الثالث** تطرقنا فيه لسياسة إعادة توزيع الدخول وأهدافها، و**المطلب الرابع** لآليات إعادة توزيع الدخول. أما **المبحث الثالث** تطرقنا فيه **للعلاقة النظرية بين توزيع**

الدخل، النمو والفقر وقسمناه لثلاث مطالب، **المطلب الأول** خصصناه لمستويات الدخل، النمو والفقر – فرضية كوزنتس-، و**المطلب الثاني** تعرضنا فيه لقدرة نظام التوزيع وإعادة التوزيع على إحداث النمو الاقتصادي، **أما المطلب الثالث** فتطرقنا فيه لإعادة تحديد أهداف التنمية – النمو الاقتصادي مع تحسين توزيع الدخل- . أما **المبحث الرابع** فخصصناه **لواقع توزيع الدخل، النمو والفقر في الجزائر** وقسمناه لثلاث مطالب، **المطلب الأول** خصصناه لمرحلة الاقتصاد الموجه (1962-1989)، **المطلب الثاني** تعرضنا فيه لمرحلة الإصلاحات المدعومة بالمؤسسات الدولية (1989-2000) و**المطلب الثالث** تطرقنا فيه لمرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014).

الفصل الخامس: التحليل الكمي لعلاقة توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر، وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصصنا **المبحث الأول إلى التفاوت في توزيع الدخول والإنفاق في الجزائر** وقسم إلى أربع مطالب، **المطلب الأول** تطرقنا فيه لتوزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي سنة 1988، أما **المطلب الثاني** كان لتوزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 1995، أما **المطلب الثالث** فتعرضنا فيه لتوزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 2000، أما **المطلب الرابع** فخصصناه لتوزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 2011 . أما **المبحث الثاني** فتعرضنا فيه **للتحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي** وقسمناه لثلاث مطالب، **المطلب الأول** خصصناه لتقديم متغيرات الدراسة وتحليلها، **المطلب الثاني** تعرضنا فيه لاختبار نموذج الدراسة وتقديره و**المطلب الثالث** تطرقنا فيه للتفسير الإحصائي والاقتصادي لنتائج النموذج المقدر، أما **المبحث الثالث** فتعرضنا فيه **للتحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على الفقر** وقسمناه لمطلبين، **المطلب الأول** خصصناه لتقدير نموذج أثر توزيع الدخل على الفقر وتشخيصه أما **المطلب الثاني** تعرضنا فيه للتفسير الإحصائي والاقتصادي لنتائج النموذج المقدر.

الفصل الأول:

نظرية التوزيع في الفكر الاقتصادي

تمهيـــد:

تحتل نظرية التوزيع، سواء من خلال الفكر أو الواقع، أهمية خاصة في النظرية الإقتصادية. فهي تعالج المشكلة الإقتصادية من خلال العلاقة بين أفراد المجتمع، عند مرحلة حرجة في النشاط الإقتصادي هي مرحلة اقتسام عائد هذا النشاط بعد إنجازه، وهي بذلك لا تقل أهمية عن مشكلة الندرة أو كفاءة النظام. وقد شغلت مشكلة التوزيع الفكر الإقتصادي منذ بدايات التكوين العلمي والعقلاني لعلم الإقتصاد.

ومشكلة التوزيع لا تقل أهمية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة. فإذا كانت هذه المشكلة قد ارتبطت في الدول المتقدمة بفكرة العدالة والمساواة وحقوق الإنسان الإقتصادية، فهي في الدول النامية ترتبط بفكرة الفقر الإقتصادي، والفقر السياسي، وغياب الديمقراطية ومحاولة إعادة التوزيع بصورة تحقق قدرا من التوازن بين الطبقات الفقيرة، محدودة الدخل، والطبقات الغنية. ويأتي الإهتمام بهذه النظرية عند الإقتصاديين على اعتبار أن توزيع عائدات الدخل الكلي من خلال عناصر الإنتاج هو أول محددات النمو الإقتصادي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الإشارة إلى أهم المفاهيم المتعلقة بنظرية التوزيع، وقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: أساسيات حول نظرية التوزيع

المبحث الثاني: المبادئ العامة التي تحكم أسعار عوامل الإنتاج.

المبحث الثالث: التوزيع الوظيفي للناتج القومي على عناصر الإنتاج.

المبحث الرابع: توزيع الدخل عند بعض الإقتصاديين.

المبحث الأول: أساسيات حول نظرية التوزيع

تعتبر نظرية التوزيع إحدى أهم الركائز في علم الإقتصاد، حيث يتم بموجبها توزيع الدخل الذي يتم الحصول عليه من عمليات الإنتاج المختلفة –سواء كان ذلك الإنتاج في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو في قطاع الخدمات– على عناصر الإنتاج التي أسهمت في تحقيقه.

ونظرا لأهمية التوزيع ونظريته حاول العديد من الإقتصاديين الخوض في موضوعه. ومن خلال هذا المبحث سنشير إلى المعاني المختلفة لهذا التوزيع واتجاهات ومبررات إعادة التوزيع فأسس توزيع الدخل والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: المعاني المختلفة لهذا التوزيع

تدور فكرة التوزيع حول الأنصبة المتفاوتة التي يحصل عليها الأفراد عند انتقال المنتجات النهائية إلى الأسواق. بمعنى نصيب الفرد من الناتج النهائي للمجتمع، ويثار التساؤل عن كيفية توزيع الناتج النهائي بين أفراد المجتمع من جهة، وبين عوامل الإنتاج من جهة أخرى.

1. **مفهوم التوزيع:** ففي المعنى الضيق لهذا الإصطلاح، يفهم التوزيع على أنه محاولة لتفسير القوى التي تحكم معدل مكافأة الوحدة لكل عنصر من العناصر المشاركة في الإنتاج[1]، وهو ما يطلق عليه بالتوزيع الوظيفي "Functional Distribution "، أي تحديد نصيب كل عنصر من العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية [2].

وتتم هذه العملية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1–1): سيناريو توزيع الدخل القومي كعوائد أو دخول لعناصر الإنتاج

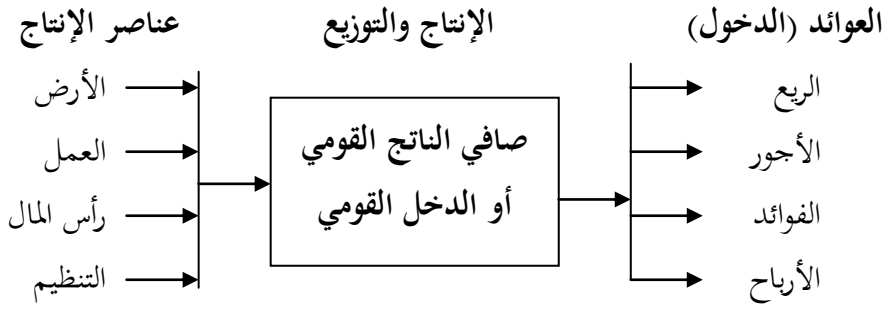

المصدر: حسين عمر، " المدخل إلى دراسة علم الإقتصاد"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1998، ص82.

[1] عادل أحمد حشيش، " أصول الإقتصاد السياسي، دراسة تحليلية مقارنة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص405.

[2] زينب حسن عوض الله، سوزي عدلي ناشد، " مبادئ الإقتصاد السياسي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2007، ص484.

والتوزيع بهذا المعنى يرتبط بالنظرية الإقتصادية من عدة زوايا أساسية:

1. يكون التوزيع حالة خاصة أو حالات خاصة من النظرية العامة في القيمة (الأثمان)، ألا وهي حالات تحديد أثمان عناصر الإنتاج أو بمعنى أدق أثمان خدمات عناصر الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية[1].
2. بدون نظرية التوزيع تصبح النظرية العامة في القيمة (الأثمان) من الناحية التطبيقية بدون معنى، ذلك أن نظرية التوزيع تمثل حلقة الوصل بين نفقة الإنتاج (التكلفة) والقيمة (الثمن)، أو بمعنى آخر فإن نظرية التوزيع (تحديد أثمان عناصر الإنتاج) هي الوجه الآخر لنظرية القيمة أي تحديد أثمان السلع والخدمات في السوق. وهي بهذا المعنى تربط بين قضية توزيع الموارد (العناصر الإنتاجية) وقضية الطلب على السلع والخدمات. وهكذا فإن نظرية التوزيع، التي هي في المقام الأول نظرية تعتني بدراسة الدخول النسبية لهذه العناصر تصبح في الحقيقة عنصرا أساسيا في نظرية توزيع الموارد الإقتصادية النادرة على الاستخدامات المختلفة [2].
3. أن نظرية التوزيع من حيث أنها تهدف إلى دراسة تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرية الإنتاج، ذلك أن أثمان عناصر الإنتاج هي التي تحدد للمنتج الكمية التي يستخدمها من كل عنصر[3]. ومن ثم يترتب على الأثمان النسبية السائدة لعناصر الإنتاج، تحديد النسب المختلفة من عناصر الإنتاج التي سوف يستخدمها المنتج في العملية الإنتاجية.
4. إن نظرية التوزيع بهذا المعنى تؤدي بالضرورة إلى معنى أشمل وأعم للتوزيع، وأول هذه المعاني الواسعة، هو أن نظرية التوزيع بتحديدها أثمان خدمات عناصر الإنتاج سوف تؤدي إلى إمكانية تحديد النصيب الكلي أو المطلق لعناصر الإنتاج المختلفة في الدخل القومي*.

أما المعنى الثاني الشامل لنظرية التوزيع: فلا يقف عند حدود تحديد الحجم المطلق والنسبي لمكافأة عناصر الإنتاج، ولكن يذهب أبعد من ذلك إلى دراسة توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع أو على فئات الدخل المختلفة المكونة لهذا المجتمع. وهي دراسة ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية وسياسية، إذ تمكننا هذه الدراسة من بحث أثر السياسات الإقتصادية المختلفة على دخول الفئات الإجتماعية المتعددة، و هو ما يطلق عليه بالتوزيع

[1] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، "أساسيات علم الإقتصاد، مدخل لدراسة أصول الإقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة بالنظم الإقتصادية المقارنة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2001، ص.438

[2] H. Guitton : "Economie politique ", Tom II Dalloz, Paris 1970, P198.

[3] عادل أحمدحشيش وآخرون، " أساسيات الإقتصاد السياسي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 438.

* أي نصيب الأجور (عائد العمل)، ومقابل الملكية (الريع) ومخصص الأرباح (مكافأة التنظيم)، ورأس المال (الفائدة).

الشخصي أي نصيب كل فرد من الدخل بصرف النظر عن مصدره[1]. وهذا النوع من التوزيع يعتبر مقياس شائع الإستخدام من جانب الإقتصاديين، فهو يوضح ببساطة تقسيم للأفراد أو القطاع العائلي وإجمالي الدخل الذي يحصلوا عليه[2].

2. **تعريف إعادة توزيع الدخل القومي:**

يقصد بإعادة توزيع الدخل القومي الإشارة إلى وضع معين، تقوم فيه الدولة بتغيير الدخول النسبية لمختلف أفراد المجتمع، وذلك من خلال تدخلها بالوسائل المالية (ضرائب، نفقات)، ويتضمن هذا التعريف بالضرورة مقارنة هذا الوضع بوضع آخر لا تتدخل فيه الدولة، أي أن مفهوم إعادة التوزيع يتضمن المقارنة بين وضعين: وضع تقوم فيه الدولة، بالتدخل لتغيير التوزيع (وهو الوضع النهائي)، ووضع آخر لا تقوم فيه الدولة بإجراء التغيير في التوزيع أي (التوزيع الأولي) أو الوضع المالي المحايد [3].

ومهما تعددت الآراء والأفكار المطروحة في الأدبيات الإقتصادية حول مفهوم إعادة توزيع الدخل، إلا أن معظمها يتفق على أن المقصود به هو قيام الدولة بإجراءات لتغيير الأوضاع الإقتصادية لمختلف فئات المجتمع باستخدام أدوات السياسة المالية، بقصد التقليل من التفاوت بين الدخول، هذه الظاهرة التي شهدتها مختلف النظم الإقتصادية.

وتتم عملية إعادة توزيع الدخل غالبا بالاستناد إلى مجموعة من المعايير التي يجب أخذها بعين الإعتبار وهي:

1. **معيار الدخل**: حيث يتحدد الوضع الإقتصادي للفرد وفقا لهذا المعيار بما يحصل عليه من دخل كلي، كما تقاس الأوضاع النسبية لمختلف الأفراد حسب التوزيع النسبي لدخولهم [4].
2. **معيار الثروة**: حيث تستخدم الثروة كمعيار لقياس الوضع الإقتصادي للأفراد.
3. **معيار الإستهلاك**: حيث يقاس الوضع الإقتصادي للأفراد بمقدار ما ينفقه على استهلاك السلع والخدمات[5].

---

[1] سوزي عدلي ناشد، " الإقتصاد السياسي: النظريات الإقتصادية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2008، ص298.

[2] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، " التنمية الإقتصادية"، دار المريخ للنشر، السعودية 2006، ص200.

[3] الشيخ رياض، "المالية العامة في الرأسمالية والإشتراكية "، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص465.

[4] ربيع جميل عنقة، "عجز الموازنة العامة في سوريا وأثره في ارتفاع الأسعار وإعادة توزيع الدخل خلال الفترة ((1998-2008)، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة دمشق 2010، ص.145

[5] العلي صالح حميد، " توزيع الدخل في الإقتصاد الإسلامي والنظم الإقتصادية المعاصرة"، دمشق، اليمامة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2001 ص355.

وتتعدد المقاييس التي تستخدم في قياس نمط توزيع الدخل (مساواة أو تفاوتا)، ومن أكثر المقاييس استخداما معامل جيني *(Gini Coefficient)* الذي تتراوح قيمته بين الصفر في حالة المساواة التامة، والواحد في حالة التفاوت التام، وما بين الصفر والواحد يوجد مستويات مختلفة لإعادة توزع الدخل القومي [1].

3. الموقف العام من نظرية التوزيع:

في الوقت الذي يعتد النظام الرأسمالي بهذه النظرية ويحفل بها على اعتبار أنها إحدى الركائز الهامة في علم الإقتصاد، حيث يتم بموجبها تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج، ودراسة عوامل الطلب والعرض لخدمات تلك العناصر، وذلك بهدف زيادة الإنتاج، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة التوزيع على خدمات عناصر الإنتاج، وهي الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم.

نرى أن النظام الإشتراكي لا يعتد بهذه النظرية ولا يحفل بها لأنها لا تتفق مع مبادئه ومسلماته والتي من أولها إلغاء الملكية الخاصة، وهذا يستلزم إلغاء عنصر العمل والذي لا يعترف هذا النظام بغيره، مصدر لاكتساب الحقوق والحصول على الدخل، لأن بقية العناصر الثلاثة تعود إلى الملكية الخاصة – وهي ملغاة – وعليه فلا مكان لهذه النظرية بمفهومها الرأسمالي في هذا النظام [2].

أما الفقه الإسلامي، فهو يقر هذه النظرية ما عدا الفائدة المأخوذة كسعر أو ثمن على عنصر رأس المال لأنها ربا محرم، وقد جاء الشرع المطهر بإلغاء الفائدة الربوية، وبالتالي فلا مكان لهذه الفائدة في الفقه الإسلامي، أما بقية الأنصبة المحددة كأثمان أو أسعار لخدمات عناصر الإنتاج الأخرى، فهو يقرها من حيث المبدأ، لأنه يعطي كل ذي حق حقه وكل ذي نصيب نصيبه، إذا كان ذلك الحق أو النصيب لا يتعارض مع أصول الشرع وقواعده العامة.

المطلب الثاني: اتجاهات ومبررات إعادة توزيع الدخول.

هناك عدة اتجاهات ومبررات لإعادة توزيع الدخول.

1. اتجاهات إعادة توزيع الدخول:

إن دراسة وضع كل فرد على حدا ومن ثم وضع سياسة مالية لتوزيع الدخل بين الأفراد عملية مستحيلة، بناءا على ذلك و لمعرفة اتجاهات إعادة التوزيع يحتاج الباحث إلى وحدات للمقارنة بين مراكز الأفراد إزاء عملية إعادة التوزيع، لذلك يكون من المهم البحث عن أسس لتجميع الأفراد في مجموعات متجانسة على أساس أو آخر، وتتم دراسة إعادة التوزيع بمقارنة كل مجموعة أو فئة أو طبقة إزاء عملية إعادة التوزيع [3] .

---

[1] إبراهيم طلعت الدمرداش، " الإقتصاد الإجتماعي"، دار المريخ، القاهرة، 2006، ص202.

[2] عقاب أحمد أبو ناصر، " نظرية التوزيع"، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص14.

[3] الشيخ رياض، " المالية العامة في الرأسمالية والإشتراكية"، مرجع سابق، ص466.

أ.إعادة توزيع الدخل بين الفئات الإجتماعية:

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم الدخول إلى فئات حسب حجم الدخل، وتضم كل فئة الدخول التي داخل حدودها، وهذا الأساس يجد اهتماما كبيرا في الوقت الحالي وذلك لاعتبارين هما:

- **الإعتبارات الإجتماعية:** حيث لم تعد مشكلة التوزيع بين ملاك عوامل الإنتاج تحتل ذات المكانة الإجتماعية التي كانت لها في الماضي، وخاصة خلال القرن التاسع عشر في المجتمعات الرأسمالية.
- **الإعتبارات النظرية:** وهي اعتبارات تتعلق بنظرية التوزيع، حيث يوجد تعدد مصادر في دخول كثير من الأفراد، فذات الشخص يحصل على دخول من مصدر العمل، ومن مصدر الملكية، وبناءا عليه فقد انتقل الإهتمام في مشكلة التوزيع من التوزيع تبعا لمصادر الدخل إلى التوزيع وفقا لحجم الدخل بغض النظر عن مصادره، وبناءا على ذلك تتم دراسة إعادة توزيع الدخل تبعا لحجم الدخل، أي إعادة توزيع الدخل بين فئات الدخل العليا والدنيا [1].

ب. إعادة توزيع الدخل بين مختلف عوامل الإنتاج:

أي بين مختلف مصادر الدخل وهي العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم، أو ما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل[2]. وقد كان توزيع الدخل بين هذه المصادر هو التوزيع المفضل لدى الإقتصاديين التقليديين، حيث اتجه اهتمامهم بمشكلة إعادة التوزيع إلى دراسة عبء السياسة المالية والضريبية، خاصة على الأجور والأرباح، ويسمى أحيانا هذا النوع من إعادة التوزيع بإعادة التوزيع الأفقية، أي حسب نوع ومصدر الدخل، أجور، أرباح، ريوع [3].

ج. إعادة توزيع الدخل بين مختلف فروع الإنتاج:

وهي الزراعة والصناعة والخدمات ... إلخ، حيث يمثل هذا الإتجاه في الوقت الحاضر اتجاها متزايدا في النظام الرأسمالي.

د. إعادة توزيع الدخل بين الأقاليم:

وسبب الأخذ بهذا الإتجاه هو أن النمو الذي تشهده كثير من الإقتصاديات الرأسمالية ومعظم الإقتصاديات المتخلفة، لا تستفيد منه كافة أقاليم الدولة بدرجة واحدة، فهناك أقاليم تتميز بميزات نسبية، كالموارد الطبيعية أو مصادر الطاقة أو العمالة الماهرة تجعلها ذات ميزات لتوطن المشروعات فيها وتزداد فرصتها في التنمية نتيجة

[1] علتم باهر، السيد سامي، "المالية العامة واقتصاديات المشروعات العامة"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1999، ص240.

[2] الفارس عبد الرزاق، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص95.

[3] فوزي عبد المنعم، " المالية العامة والسياسة المالية"، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص135.

لذلك، في حين أن هناك وبالعكس مناطق وأقاليم لا تتمتع بمثل هذه الميزات فتحرم من فرصة توطن المشروعات والتنمية فيها مما يؤدي إلى الفقر وقلة الدخل.

2.مبررات إعادة التوزيع:

يسود الإعتقاد لدى الكثيرين بأن إعادة توزيع الدخل القومي هي قضية أخلاقية أكثر من كونها قضية علمية، حيث يؤيد البعض أو يعارض برامج إعادة التوزيع، انطلاقا من أسس أخلاقية [1]. فهي مشكلة أخلاقية أكثر منها إقتصادية، لذلك يعتقد الكثيرون وعلى نحو متزايد بأن نظرية التوزيع العادل ليست داخل حدود علم الإقتصاد [2]. وإحدى الأمثلة على ذلك هي نظرية العدالة وفقا للاستحقاق لنوزك " nozick "، حيث يعتقد أصحاب هذه المدرسة أن الأحكام الاخلاقية يجب أن تبنى على أساس العملية التي يتم بها تحقيق التوزيع، وليس النتيجة النهائية للتوزيع، بمعنى آخر إن عدالة التوزيع هنا تعتمد على الكيفية التي حصلت بها وليس على النتيجة النهائية في التوزيع بين فردين أو فئتين[3]. بخلاف ذلك فإن النظرية التقليدية في المساواة " Egalitarianism " تبدأ من وضع مثالي نهائي "المساواة في توزيع الدخل" و تنتقل بعد ذلك للبحث في المبررات التي تؤدي للخروج عن ذلك، ومن أنصار هذه المدرسة المفكر رولز "Rawls" وتاوني "Tawney" وهما مع تأكيدهما التباين الكبير بين البشر في ما يتعلق بقدراتهم الشخصية وقابليتهم للتعلم والتطور، يؤكدان على أن العدالة هي عدالة الفرص والظروف المتاحة [4]، وعلى الرغم من تعدد الآراء في هذا، إلا أن إعادة توزيع الدخل القومي لها ما يبررها من كافة النواحي، فالأساس المنطقي الذي يجب على الحكومة أن تتبناه كمبرر لإعادة التوزيع، هو إيمانها بأن التفاوتات الكبيرة هي أمر غير مقبول من جميع النواحي الأخلاقية والإجتماعية والإقتصادية، حيث يحصل بعض الأفراد في المجتمع على الدخول المرتفعة، في حين يصارع الآخرون من أجل البقاء، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود اتفاق واسع على أن برامج الحكومة المتعلقة بمساعدة ذوي الدخل المحدود تخدم هدف العدالة، ولكن بالمقابل هناك اتفاق أقل عند الإلتفات نحو قضايا أخرى كمقدار الإعانة التي تتوجب على الحكومة دفعها وإلى أي الفئات، ومن يتحمل التكلفة، وما هي السياسات التي ينبغي إتباعها للتأثير على إعادة التوزيع [5].

---

[1] Gordan Tlloch, « Economics of income Redtribution Kluwer Academic pubshers, 2eme edition, 1997,p13.

[2] ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف، ترجمة محمد حمدي السباخي وكامل سلمان العاني، " المالية العامة في النظرية والتطبيق"، دار المريخ، الرياض، 1992، ص290.

[3] الفارس عبد الرزاق، " الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص94.

[4] المرجع نفسه، ص94.

[5] Vitotamzi," The Role of the state and the quality of public sector ", IMF. Working paper. Mach 2000, P4.

المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل.

تتعدد العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل في كل مستوى من مستويات التأثير وهي الأمة، الإقليم الجغرافي أو القطاع الإقتصادي، العائلة والفرد، وهي العوامل التي تتواجد في إطار المدخل متعدد الأبعاد، وسنستعرض هذه العوامل في كل مستوى تباعا:

1. العوامل المؤثرة على توزيع الدخل على مستوى الأمة.

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل على مستوى الأمة ونحاول حصر أهمها فيما يلي:

أ. **مستوى النمو الإقتصادي:** حظيت العلاقة بين النمو الإقتصادي وتوزيع الدخل باهتمام كبير، ولقد انتهت معظم الدراسات إلى أن توزيع الدخل يبدو أكثر عدالة في الدول الصناعية رأسمالية كانت أو اشتراكية بالمقارنة مع دول العالم الثالث، وقد استنتج البعض وجود علاقة ارتباط حتمية بين النمو الإقتصادي ومستوى التفاوت في توزيع الدخل. باعتبار أن النمو يؤدي في المراحل التمهيدية إلى زيادة التفاوت في التوزيع، وفي المراحل اللاحقة يؤدي إلى التقليل من هذا التفاوت وذلك على شكل حرف U كما يقول " Kuzents " [1].

وقد تعرض هذا الرأي للنقد، حيث أن توزيع الدخل يتحدد حسب نوع السياسات الإقتصادية المتبعة أكثر مما يتحدد بمستوى النمو الإقتصادي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هناك عوامل أخرى لها نفس أهمية النمو في التأثير على توزيع الدخل مثل التعليم والنمو السكاني [2]. ويلاحظ وجود اتفاق في الرأي حول أهمية النمو الإقتصادي لتحسين توزيع الدخل وإن كان النمو يستطيع بمفرده تحسين توزيع الدخل، وفي المقابل لا تستطيع دولة ما أن تحقق تحسنا في مستوى المعيشة بدون النمو الإقتصادي.

ب. **مدى تدخل الدولة في المجال الإقتصادي:** أظهرت نتائج العديد من الدراسات منها – دراسة أدلمان وموريس– أن التوسع في الأنشطة الإقتصادية للدولة يمثل عاملا هاما في تحسين مستوى توزيع الدخل وذلك من خلال التأميم والتخطيط وغيرها، وقد انتقدت سياسة تدخل الدولة في الثمانينات والتسعينات وذلك لأسباب عديدة منها العبء الثقيل على الموازنة العامة، الخلل في ميزان المدفوعات، زيادة الديون الخارجية، نشر عدم الكفاءة في الإقتصاد القومي، انتشار آفات الفساد والرشوة [3].

---

[1] طارق فاروق الحصري، " التحليل الإقتصادي الكلي– نظرة معاصرة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع المنصورة، مصر، 2007، ص203.

[2] . Fishlow, " Inequality, Poverty, and Growth, where Do we stand " In annual Bank Conference Development Economics 1995, World Bank, Washington, 1996. P25.

[3] إبراهيم العيوي، "التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في سياق التنمية الاقتصادية في مصر، 1952–1976"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1993، ص332.

وتحت تأثير هذه الإنتقادات والتي وجهت من قبل مؤسسات التمويل الدولية- صندوق النقد والبنك الدوليان- بدأ دور الدولة في الانحسار مع بروز دور السوق في إقرار السياسات العامة التي تحفظ الإستقرار الإقتصادي لضمان فاعلية قوى السوق، ووضع الإجراءات الكفيلة بإعادة التوزيع [1]. على الرغم من أن تدخل الدولة من شأنه المساهمة في تخفيض الفقر وتحقيق درجة عالية من المساواة في توزيع الدخل.

ج. مرونة الحراك الإجتماعي: يعني الحراك الإجتماعي إمكانية الإرتقاء في السلم الإجتماعي لكافة أفراد المجتمع بغير تمييز، حيث يؤدي مرونة الحراك الإجتماعي، إلى تحسن ملموس في توزيع الدخل وإقرار مبدأ المساواة الكاملة بين جميع فئات السكان.

وتوضح التجربة التاريخية أن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل ترجع إلى تمييز فئات معينة من السكان عن الأخرى، كما يحدث حاليا في فلسطين المحتلة حيث نجد دخل المحتلين اليهود من أعلى الدخول في العالم بينما أصحاب الأرض من الفلسطينيين يقع دخل أغلبهم تحت خط الفقر.

2. العوامل المؤثرة على توزيع الدخل في المستوى الإقليمي أو القطاع الإقتصادي:

وترجع هذه العوامل إلى ظاهرة الإزدواجية التي تعاني منها دول العالم الثالث على النحو التالي:

أ. المستوى الإقليمي: ينتج التفاوت في توزيع الدخل على المستوى الإقليمي بسبب الإختلافات الكبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، حيث تتركز معظم الاستثمارات الإنتاجية والخدمية في الحضر على حساب الريف. وفي داخل هذا التقسيم حضرا ريف توجد اختلافات كبيرة بين عاصمة الدولة وباقي المدن، إذ تتركز معظم الاستثمارات داخل العاصمة والمدن القريبة منها. وتنعكس هذه الإختلافات على ظاهرة توزيع الدخل، حيث يزيد مستوى الدخل المتوسط في الحضر مقارنة بمستوى الدخل المتوسط في الريف [2] .

ب. المستوى القطاعي: ترجع ظاهرة الإزدواجية على المستوى القطاعي إلى وجود قطاع إنتاجي حديث إلى جانب قطاع إنتاجي تقليدي، وبالطبع فإن مستوى الدخول في القطاع الحديث أكبر من القطاع التقليدي، كما أن المستوى التعليمي والتدريبي أعلى في القطاع الحديث عن القطاع التقليدي، وفي داخل هذه القطاعات يبدو توزيع الدخل أكثر عدالة في القطاع التقليدي مقارنة بالقطاع الحديث [3] .

---

[1] ميرفت بدوي، "دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية"، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، مارس 1997، ص145.

[2] Abdelfadil, « rural Urban and Socio-Economic programme In Egypt, United Nations Development (UNDP) Cairo, 1998, P22.

[3] طارق فاروق الحصري، " الآثار الإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي – البطالة، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل-"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص274.

المبحث الثاني: المبادئ العامة التي تحكم أسعار عوامل الإنتاج.

إن القوى التي تحكم أثمان عوامل الإنتاج في السوق لا تختلف عن القواعد التي تحكم أثمان السلع الأخرى، حيث تمثل أثمان عناصر الإنتاج تلك العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج المختلفة مقابل الخدمات التي تساهم بها في العملية الإنتاجية. ومع ذلك فأثمان عناصر الإنتاج لها خصوصيتها التي تميزها عن غيرها من السلع والخدمات، لهذا سنتناول في هذا المبحث الطلب والعرض على عناصر الإنتاج من أجل الوصول إلى كيفية تحديد أثمان هذه العناصر.

المطلب الأول: الطلب على خدمات عناصر الإنتاج.

إن الطلب على عناصر الإنتاج لا يتم بهدف الحصول على هذه العناصر بذاتها، ولكن بالنظر إلى أنها تساهم في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المستهلكين مباشرة، لهذا يقال أن الطلب على خدمات هذه العناصر الإنتاجية، طلب مشتق من الطلب النهائي على السلع والخدمات الإستهلاكية، وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في اشتقاقه من الطلب الأصلي [1].

1. العوامل المؤثرة في اشتقاق طلب المنتج على عناصر الإنتاج:

تتوقف كمية عناصر الإنتاج التي يرغب المنتجون في الحصول على خدماتها الإنتاجية على عدد من العوامل التي تحدد حجم الطلب على هذه العناصر، ولعلّ من أهم هذه العوامل:

أ. مستوى الطلب على السلع التي يستخدم العنصر في إنتاجها:

فعناصر الإنتاج التي تستخدم بنسبة كبيرة في صناعة يتزايد الطلب على منتجاتها، يتزايد الطلب عليها أيضا، كذلك فإن كافة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب على سلعة معينة تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج التي تساهم في إنتاج هذه السلعة.

ب. ثمن العنصر بالنسبة لأثمان عناصر الإنتاج الأخرى:

ويجد العامل الحالي تفسيره في القاعدة العامة المتعلقة بإمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، فانخفاض ثمن خدمة العمل مع بقاء أثمان عناصر الإنتاج الأخرى على ما هي عليه مثلا تدفع بالمنتجين إلى إحلال العمل محل عناصر الإنتاج الأخرى في العملية الإنتاجية، ويترتب على ذلك زيادة الطلب على العمل، وهكذا نجد أن ارتفاع تكلفة خدمة العمل في الدول المتقدمة أدى إلى إحلال الآلات والمعدات كثيفة رأس المال محل اليد العاملة.

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، "أساسيات الإقتصاد السياسي"، مرجع سابق، ص500.

ج. طبيعة ونوع الفن الإنتاجي المستخدم:

وهذا العامل مرتبط تمام الإرتباط بالعامل السابق، فالفن الإنتاجي السائد في صناعة معينة يؤثر في الطلب على عناصر الإنتاج، فإذا كانت الصناعة تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة فإن الطلب على اليد العاملة يكون منخفض، ويزيد الطلب على رأس المال، والعكس صحيح.

د. إنتاجية العنصر الإنتاجي ذاته:

كلما زادت إنتاجية عنصر الإنتاج، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، كلما أدى عادة إلى زيادة الطلب على هذا العنصر، لأن زيادة إنتاجية عنصر الإنتاج تعني أنه أصبح أكثر فائدة من ذي قبل ومن ثم يزيد الطلب عليه وهكذا إذا زادت إنتاجية أحد العناصر مع بقاء إنتاجية العناصر الأخرى على حالها فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها.

2. محددات الطلب على عناصر الإنتاج:

يتأثر الطلب على عناصر الإنتاج بمرونة الطلب على هذه العناصر والتي تعني حساسية الطلب على هذه العناصر في مواجهة التقلبات التي تطرأ على أثمان خدماتها، وتحسب هذه المرونة وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{مرونة الطلب على عنصر الإنتاج} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في ثمن العنصر}}$$

ويؤثر في الأوضاع التي يمكن أن تكون عليها هذه المرونة بعض العوامل الرئيسية نذكر أهمها:

أ. مرونة الطلب على السلعة النهائية التي يشارك العنصر في إنتاجها:

ترتبط مرونة الطلب على العنصر الإنتاجي ارتباطا مباشرا بمرونة الطلب على السلعة النهائية التي يشارك هذا العنصر في إنتاجها، فارتفاع ثمن خدمة عنصر إنتاجي معين يؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلعة النهائية وبالتالي ارتفاع سعرها، فإذا أدى ارتفاع ثمن السلعة إلى انخفاض كبير في الطلب عليها (طلب مرن)، فإن هذا سوف يؤدي إلى انخفاض كبير في الكمية المطلوبة من هذا العنصر.

وإذا ترتب عن هذا الارتفاع انخفاض طفيف في الطلب عليها (طلب غير مرن)، فإنه يترتب عن ذلك انخفاض طفيف في الكمية المطلوبة من عنصر الإنتاج، وهكذا كلما كان الطلب على السلعة النهائية مرنا كلما كان الطلب على عناصر الإنتاج التي تساهم في إنتاجها مرنا أيضا [1].

ب. النسبة التي يمثلها العنصر في تكلفة إنتاج السلعة:

كلما كانت النسبة التي يمثلها العنصر في التكلفة الكلية لإنتاج السلعة ضئيلا، كلما كان الطلب على العنصر غير مرن، والعكس صحيح.

ج. مدى توفر البدائل للعنصر الإنتاجي:

يكون الطلب على عنصر الإنتاج مرنا كلما كان هناك سهولة في إحلال عناصر إنتاج أخرى محله في العملية الإنتاجية، فارتفاع ثمن عنصر إنتاجي معين بالنسبة لأثمان عناصر الإنتاج الأخرى سوف يدفع المنتجين إلى تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق استبدال العنصر الذي ارتفع ثمنه بعنصر آخر لم يرتفع ثمنه، كإحلال عنصر العمل محل رأس المال (الآلات).

3.نظرية الإنتاجية الحدية في تفسير الطلب على عناصر الإنتاج:

تفترض هذه النظرية كغيرها من النظريات الإقتصادية، بعض الشروط كأساس تبني عليه تحليلاتها، وتتلخص هذه الشروط فيما يلي :

- أن المنتجين يسعون لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- أن تكنولوجيا الإنتاج السائدة باقية على حالها لا تتبدل.
- أن عناصر الإنتاج محدودة وكميتها ثابتة.
- أن المنافسة الكاملة تسود سوق السلع والخدمات الإنتاجية.

إن ثمن الخدمة الإنتاجية لعنصر أو آخر من عناصر الإنتاج يتوقف على مقدار عرضها وطلبها، ويتوقف جدول الطلب في النهاية على القيمة الحدية للخدمة بالنسبة لكافة المشروعات التي يستخدمها، أما الثمن التوازني لخدمة إنتاجية معينة، فهو الثمن الذي ينبغي أن تتعادل عنده قيمة الناتج الحدي لكل مشروع من ثمن الخدمة الإنتاجية، وأن يتعادل عنده أيضا الطلب على تلك الخدمة مع عرضها.

[1] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، " أساسيات علم الإقتصاد"، مرجع سابق، ص 446.

المطلب الثاني: عرض خدمات عناصر الإنتاج.

ويقصد بعرض عنصر من عناصر الإنتاج، الكميات التي يكون أصحاب عناصر الإنتاج مستعدين لتقديم خدماتهم منها عند الأثمان المختلفة لهذا العنصر[1]. حيث أن هناك علاقة طردية بين التغير في ثمن العنصر الإنتاجي والكمية المعروضة منه، أي أن ارتفاع الثمن يترتب عليه زيادة في الكمية المعروضة من خدمات العنصر، كما أن هناك من العوامل المحددة لهذا العرض.

1. **العوامل المحددة لعرض عناصر الإنتاج:**

إن بعض عناصر الإنتاج يستمر عمره الإنتاجي فترة طويلة ما يثير بعض المشكلات الخاصة بها، فمن وجهة نظر معينة قد يعتبر عرض الأرض ثابتا وبالتالي فالكمية المعروضة لا تتغير مع التغير في الثمن، كذلك بالنسبة للعامل ، حيث أن العمل مرتبط بشخصه فهناك عوامل تحدد عرض العمل بجانب المكافأة التي يحصل عليها، فقد يشعر العامل بعد الوصول إلى أجر معين أنه يرغب في الحصول على وقت فراغ أكبر ومن ثم يمكن توقع انكماش عرض العمل مع ارتفاع الأجر، وبالتالي فإن المشكلات المتعلقة بعرض عناصر الإنتاج لا بد وأن توضع موضع الإعتبار لدى دراسة العوامل المحددة لعرض كل عنصر من هذه العناصر وكذلك الإعتبارات المحددة لما يحصل عليه من مكافأة (ثمن) نتيجة الإستعانة بخدماته في العملية الإنتاجية.

ولا يتسع المجال للوقوف على كافة التفاصيل في هذا الخصوص، ولكنه من الضروري عرض كل عنصر من هذه العناصر على حدة بالقدر الذي يعطينا فكرة عامة عن المنطق المهيمن عليه والطبيعة المميزة له.

أ. **عرض عنصر العمل:** ونقصد به عرض عدد الساعات الكلية من العمل التي يرغب الأفراد في تقديمها، والتي هم مستعدون لتأديتها لقاء أجر معلوم، وهذه الكمية تتوقف أساسا على العوامل التالية:[2]

* حالة السكان من الناحيتين الكمية والنوعية.
* النسبة من السكان التي ترغب في العمل والتي تقدر عليه.
* عدد الساعات التي يقدر كل فرد القيام بها.

فبالنسبة لحجم ونوعية السكان فإنه يتأثر بدوره بعدة عوامل إقتصادية وإجتماعية تؤثر في معدل الزيادة المعنوية لعدد السكان، أما بالنسبة لحجم العمالة المعروضة فإنها تتأثر إلى حد بعيد بالتغيرات التي تحدث في الطلب على عنصر العمل، فكلما زاد الطلب وبالتالي الأجر المدفوع، كلما زاد حجم العمالة المعروض، لأن ارتفاع الأجر من شأنه أن يشجع عددا كبيرا ممن لا يعمل على الدخول في سوق العمل.[3]

[1] عادل أحمد حشيش، " أصول الإقتصاد السياسي دراسة تحليلية مقارنة"، مرجع سابق، ص 420.

[2] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، " أساسيات علم الإقتصاد "، مرجع سابق، ص 456 .

[3] عادل أحمد حشيش وآخرون، " أساسيات الإقتصاد السياسي"، مرجع سابق، ص 522 .

أما بالنسبة لعدد ساعات العمل التي يرغب الفرد في القيام بها، فنلاحظ أن عدد الساعات قد انخفض بشكل ملحوظ خاصة في الدول الصناعية المتقدمة. فقد أصبح العمال يتمسكون بمبدأ أربعين ساعة عمل في الأسبوع وهذا قليل مقارنة بما كان في الماضي وقد ترتب عن هذا الإنخفاض انخفاض كبير في عرض العمل.. وقد أدى هذا الإنخفاض في عدد ساعات العمل التي يرغب الفرد في القيام بها إلى الإرتفاع الكبير في الدخول الحقيقية للعمال في الدول المتقدمة، وأصبح من الممكن للفرد أن يتمتع بمستوى معيشي مرتفع مقابل عدد أقل من الساعات وأن يتمتع بعدد أكبر من ساعات الفراغ، أي أنه كلما زاد الأجر الحقيقي للساعة، فإن عدد ساعات العمل التي يرغب الفرد في القيام بها، يبدأ في الإنخفاض بعد تجاوز حد معين كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): منحنى عرض العمل الفردي.

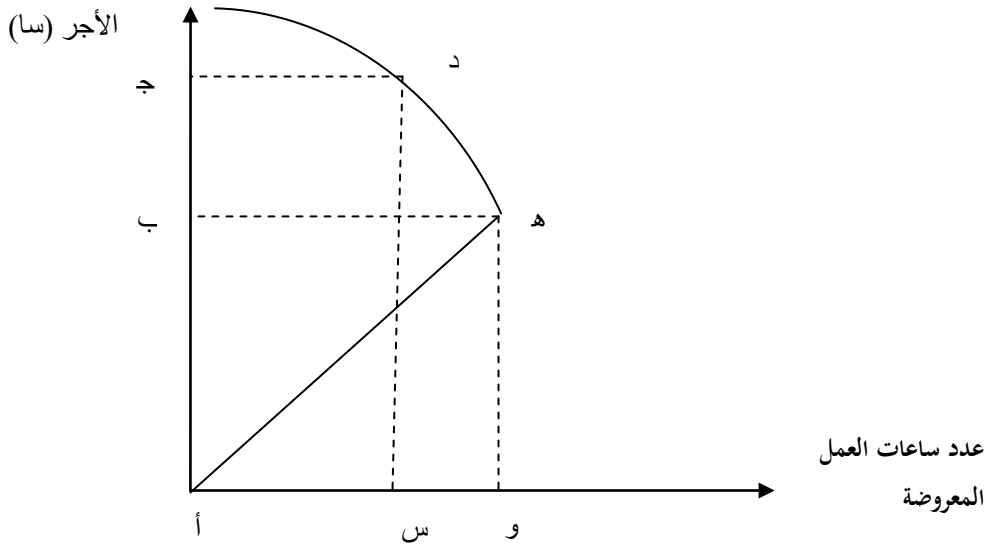

المصدر: عادل أحمد حشيش " أصول الإقتصاد السياسي -دراسة تحليلية مقارنة- " ،مرجع سابق ،ص 422 .

من خلال الشكل، نلاحظ أن منحنى عرض العمل استمر في اتجاهه الطردي حتى حقق العامل أقصى دخل نقدي يرغب الحصول عليه عند الجزء (أ ب)، ويقاس بالمساحة (أ ب هـ و)، وعندما ارتفع الأجر إلى (ب ج) قل عدد ساعات العمل المعروضة إلى الحد الذي يكفي للمحافظة على الدخل النقدي المرغوب، أي أن الأجر الجديد (سا) مضروبا في عدد الساعات التي قرر أن يعملها وهي (أب) يحقق له ذات الدخل النقدي الذي كان يحصل عليه قبل ارتفاع الأجر.

يفسر منحنى عرض العمل وأثر تغير الأثمان عليه، بأن ارتفاع أجر العامل الناشئ عن زيادة الطلب على العمل يتولد عنه أثران هما أثر الإحلال وأثر الدخل.

فبالنسبة لأثر الإحلال: فإن ارتفاع أجر ساعة العمل معناه ارتفاع تكلفة الفراغ مما يدعوا إلى التقليل من عدد ساعات فراغه وزيادة عدد ساعات عمله.

ولكن من جهة أخرى ارتفاع الأجر يعني أيضا ارتفاع دخل العامل، ومتى ارتفع هذا الدخل فإنه يمكنه أن يشتري كميات أكثر من السلع والخدمات التي ينفق عليه دخله بما في ذلك وقت الفراغ، وذلك يعني أن طلبه على الإستمتاع بوقت الفراغ يزيد أيضا، وهذا هو أثر الدخل فبعد وصول الأجر إلى حد معين يفوق أثر الإحلال، تقل الكمية المعروضة من العمل بالرغم من ارتفاع الأجر.

ب. عرض عنصر الأرض: لو قصدنا بهذا العنصر كل مساحة الأرض الموجودة بالفعل –سواء المنزرعة أو غير المنزرعة، الخصبة أو الأقل خصوبة – في لحظة معينة، فإن عرضه يمكن تصوره على أنه عرض عديم المرونة نظرا لأن الكمية المعروضة من خدماته في أي لحظة كمية محدودة وغير قابلة للتغير (الزيادة) إلا في فترات طويلة نسبيا. ويتكون ثمن خدمات الأرض في ظل هذا الوضع بتقاطع منحنى العرض عديم المرونة مع منحنى الطلب (أيا كانت درجة مرونته، عند نقطة معينة تعبر عن الكمية المعروضة في مقابل الثمن القائم، ولا يصبح الثمن الذي يتكون منعدما، إلا إذا كانت الكمية المعروضة من خدمات عنصر الأرض كافية لإشباع الطلب عليها إشباعا كاملا، ولما كانت هذه الحالة نادرة، فإنه يتكون ثمن إيجابي لخدمات هذا العنصر في هذه الظروف، وهو ثمن منشؤه الندرة النسبية لهذا العنصر[1].

ج. عرض عنصر رأس المال: يعد رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج من الأموال التي قام الإنسان بإنتاجها وصنعها، حيث يتكون عرض رأس المال من الآلات و الأدوات التي تستخدم في الإنتاج، ويلاحظ أنه خلال العملية الإنتاجية جزءا من رأس المال يستهلك وعلى ذلك فإن العرض يتناقص سنة بعد الأخرى، إلا أننا نجد أنه في نفس الوقت تحدث إضافات مستمرة إلى عرض رأس المال نتيجة القيام باستثمارات جديدة في شكل مصانع وآلات وأدوات. ونجد أن جزءا من الإستثمار الجديد يحل محل رأس المال الذي يهتلك نتيجة للعملية الإنتاجية. أما ما زاد عن ذلك فإنه يعتبر استثمارا صافيا ويؤدي إلى زيادة عرض رأس المال. ويلاحظ أن عرض رأس المال عرضة للتغير تبعا للتغيرات المتوقعة في معدل الأرباح، فكلما زاد الربح زاد عرض رأس المال والعكس صحيح [2].

د. عرض عنصر التنظيم: ويقصد به الإدارة المتبعة لتحقيق الإنتاج المطلوب بأقل التكاليف للحصول على أكبر عائد ممكن من الأرباح في العمليات الإنتاجية المختلفة عن طريق فرد أو مجموعة من الأفراد.

[1] عادل أحمدحشيش و آخرون، " أساسيات الإقتصاد السياسي"، مرجع سابق، ص225.

[2] عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشر، " أساسيات علم الإقتصاد"، مرجع سابق، ص459.

ونظرا لأهمية هذا العنصر فقد عده الإقتصاديون المعاصرون عنصرا مستقلا بذاته عن عنصر العمل الذي ينصرف في مفهومهم إلى العمل في المنشآت الإنتاجية لا الإدارية، وبهذا يصبح الفرد المنظم (فردا كان أو جماعة) مسؤولا مسؤولية مباشرة عن العملية الإنتاجية لأنها تعتمد عليه اعتمادا كليا في نجاحها أو فشلها.[1]

المطلب الثالث: مبادئ تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج في الإقصاد الإسلامي

إن الفقه الإسلامي يقر بنظرية التوزيع ما عدا الفائدة المأخوذة كثمن على عنصر رأس المال لأنها ربا محرم، أما بقية الأنصبة المحددة كأثمان لخدمات عناصر الإنتاج الأخرى، فهو يقرها من حيث المبدأ لأنه يعطي كل ذي حق حقه.

1/حكم الفائدة في الفقه الإسلامي:

لا يجوز أخذ الفائدة كثمن لخدمات عنصر رأس المال في الفقه الإسلامي، لأنه من الربا المحرم لقوله تعالى:" **وأحل الله البيع وحرم الربا**" [2]، ولقوله تعالى:" **يا أيها الذين آمنو اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين** "[3]، وذلك أن صاحب القرض الذي يأخذ الفائدة الربوية لا يعد شريكا في العملية الإنتاجية لأنه دائن لصاحب المال فلا يدخل معه في الأرباح أو الخسائر، وهذا بخلاف ما إذا كان عائد رأس المال في شكل ربح أو أجر فإنه يجوز أخذه شرعا في هذه الحالة، لأنه يجوز أخذ الأجور على الأموال العينية الداخلة كرأس مال مشارك في العملية الإنتاجية كالأجهزة، الأدوات والمعدات. وكذلك يجوز أخذ الأجور على الأموال العقارية الداخلة كرأس مال مشارك في العملية الإنتاجية كالمصانع والمباني ...إلخ[4]، وذلك لأن الأموال العينية والعقارية إذا دخلت كرأس مال مشارك في العملية الإنتاجية فإن صاحبها يتحمل الربح والخسارة .

2/ حكم الأجر في الفقه الإسلامي:

يظهر جليا وواضحا من خلال مشروعية عقد الإيجار في الفقه الإسلامي جواز أخذ الأجرة كثمن لخدمة عنصر العمل وقد حث الشرع على توفية العامل أجره بعد أن يفي بالعمل الذي تم الاتفاق عليه مع صاحب العمل ،لقوله تعالى: " **ولا تبخسوا الناس أشياءهم**"[5].

ويلاحظ أن الفقهاء لم يضعوا تحديدا لأجور العمال يبنى على نظريات وفرضيات كما هو الحال في الإقتصاد الوضعي بل جعلوا تحديد الأجور مرتبطا بأحوال سوق العمل ،ونوع الخدمة التي يقدمها العامل

[1] عقاب أحمد أبو ناصر، " نظرية التوزيع"، مرجع سابق، ص.21

[2] سورة البقرة، الآية رقم 275.

[3] سورة البقرة، الآية رقم 278 .

[4] عقاب أحمد أبو ناصر، " نظرية التوزيع"، مرجع سابق، ص 48.

[5] سورة هود، الآية رقم 85 .

ويتقنها وفق ظروف العرض والطلب ،لأن هذا يؤدي إلى حفظ التوازن بين الأجير والمستأجر عند تقدير الأجر فإذا ما حصل خلاف بين الطرفين في قدر الأجرة فإنها تقدر بأجرة المثل ،وعادة ما تقدر هذه الأجرة وفق ظروف السوق والتي يحكمها في الغالب عامل العرض والطلب مع إعتبار مهارة العامل ومدى إتقانه للعمل وهذا ما يحقق العدالة بين المؤجر والمستأجر على حد سواء .

3/ حكم الريع في الفقه الإسلامي:

المراد بالريع عند الفقهاء هو ما يخرج من الأرض نتيجة لإستغلالها في العمليات الإنتاجية المختلفة ويكون بمثابة النصيب الذي يجوز أخذه شرعا كثمن زائد عن أصله وهو الأرض التي استغلت في العملية الإنتاجية سواء كان ذلك الثمن في شكل زرع أو ثمر أو أجرة ومن أبرز عقود الريع في الفقه الإسلامي ما يلي:

أ/ عقد المساقاة: مأخوذة من السقي، وهي أن يدفع شخص شجره إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج إليه بجزء معلوم من ثمره.

ب/ عقد المزارعة: وهو دفع الأرض إلى من يزرعها ويعمل بها بجزء معلوم مما يخرج منها.

ج/عقد إيجار الأرض: حيث تكون الأجرة بمثابة الريع الذي يأخذه صاحب الأرض كثمن عن استغلال الأرض من قبل المستأجر الذي يستثمرها في أحد المجالات الإقتصادية المختلفة .

يظهر جليا من خلال استعراض معنى الريع وكذلك من خلال العقود التي تمثل بعض صوره في الفقه الإسلامي أن أخذ الريع كثمن أو نصيب عن مشاركة الأرض في العملية الإنتاجية جائز شرعا لأنه ثمن يؤخذ عن المشاركة بين صاحب القارض والمستثمر [1].

4/ حكم الربح في الفقه الإسلامي:

لقد شرع الإسلام أخذ الربح وجعله من المكاسب المشروعة إذا تحقق عن طريق مشروع كالبيع كما في قوله تعالى: " **يا أيها الذين آمنو لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما**"[2]، لأن الربح يكون في مقابل الجهد والعمل الذي يبذله البائع أو التاجر.

[1] عقاب أحمد أبو ناصر، " نظرية التوزيع"، مرجع سابق، ص 37.

[2] سورة النساء، الآية رقم 29 .

كما يجوز الربح شرعا إذا تحقق عن طريق عقود الإستثمارات المالية متى كانت تلك العقود وفق الضوابط الشرعية، لأن الربح يكون في مقابل الخطر الذي يتحمله صاحب رأس المال إذا كان شريكا مع آخر بجهده وعمله على أن يكونان شريكين في الربح والخسارة في حال حدوثها .

ويتحدد الربح في الفقه الإسلامي بنسبة معلومة بين العاقدين في حال المشاركة بين صاحب رأس المال والعامل، أو بما تبقى لصاحب رأس المال من عائد بعد أن يصفي ما عليه من التزامات لخدمات عناصر الإنتاج الأخرى في حال عدم المشاركة وفقا لظروف وأحوال السوق، أي عوامل قوى العرض والطلب. وبهذا يتضح أن الربح هو ثمن أو سعر عنصر التنظيم الذي يعود للمنظم وهو صاحب رأس المال المشارك في العملية الإنتاجية.

المبحث الثالث: التوزيع الوظيفي للناتج القومي على عناصر الإنتاج.

إن التوزيع الوظيفي للناتج القومي يتم بين الذين شاركوا في إنتاجه أي بين الذين قدموا عناصر الإنتاج التي استخدمت في إنتاجه، فملاك الأراضي لهم الريوع، والعمال لهم الأجور، والرأسماليون الذي يقدمون رؤوس الأموال لهم الفائدة والمنظمون لهم الأرباح ومعنى ذلك أن الناتج القومي (القيمة المضافة) ينقسم إلى الأجر والريع والفائدة والربح، وهذا كله لا يخرج عن كونه جزءا من النظرية العامة للأثمان حيث تحدد قوى العرض والطلب في النهاية أثمان خدمات العناصر المشار إليها في مجال استخداماتها المختلفة. ومن خلال هذا المبحث سنفصل في العائد الذي يتحصل عليه كل عنصر إنتاج.

المطلب الأول: عائد استخدام رأس المال (الفائدة).

إن رأس المال هو أحد عناصر الإنتاج الأساسية لذلك فالحصة المخصصة له كمكافأة تسمى فائدة، وهي عادة يعبر عنها بنسبة مئوية سنوية كثمن لاستعمال رأس المال، وكلما كان سعر الفائدة مرتفعا كلما زاد عرض رأس المال وانخفض الطلب عليه والعكس صحيح.

1. تعريف الفائدة وسعر الفائدة:

تعرف الفائدة على أنها المبلغ المستحق على مبلغ معين اقترض لفترة زمنية تقدر عادة بسنة، أما سعر الفائدة فهو النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوبا إلى المبلغ الأصلي كأساس [1].

2. النظريات التقليدية في تحديد سعر الفائدة:

تعتبر الفائدة، بالنسبة لأصحاب هذه النظرية ثمنا للإدخار، ومن ثم فالفائدة تتحدد كثمن أي سلعة أخرى بتلاقي قوى الطلب والعرض. أي بتلاقي الإدخار والإستثمار، وقد تأثر التقليديون في تحليلهم لسعر الفائدة بنظرية القيمة. لذلك يمكن أن نقسمهم إلى اتجاه قد اهتم بتحليل عرض الإدخار وهذه هي"نظرية الإمتناع أو التفضيل الزمني" واتجاه اهتم بتحليل طلب الإدخار، وهذه هي " نظرية إنتاجية رأس المال"، ثم ظهر اتجاه ثالث جاء به" مارشال" في إنجلترا و " لاندري" في فرنسا وهي ما تسمى "بالنظرية المزدوجة في الفائدة"[2].

---

[1] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، " مفاهيم ونظم إقتصادية – التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي-"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص474 .

[2] سمير حسون، " الإقتصاد السياسي في تطور الافكار الإقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثنية، مصر، 2004، ص289.

أ. نظرية الإمتناع أو التفضيل الزمني:

لقد اهتم "senior" وهو أحد تلامذة " ريكاردو" بتحليل عرض الإدخار، فقد انشغلت هذه النظرية بدراسة لماذا يطلب المقرض الفائدة دون الإهتمام بماذا يدفع المقترض الفائدة، وخلاصة هذه النظرية أن سعر الفائدة يميل إلى التساوي مع التضحية التي يتحملها المدخر التي تتمثل في امتناعه عن الإستهلاك أو تأجيل استهلاك جزء من دخله [1]. وبذلك فالفائدة هي ثمن الإمتناع عن الإستهلاك. وتتحدد الفائدة عن طريق عرض وطلب الإدخار، فإذا كانت الفائدة أعلى من التضحية فإن هذا يؤدي إلى زيادة الإدخار أي زيادة عرض رؤوس الأموال القابلة للإقراض عن الطلب عليها، مما يدفع سعر الفائدة إلى الإنخفاض حتى تتساوى مع التضحية، ومن ثم تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، والعكس صحيح.

ب. نظرية إنتاجية رأس المال:

ترجع هذه النظرية في صورتها الأولى إلى " لوديردال" و"مالتوس" في إنجلترا و"ساي" في فرنسا، وقد اهتمت هذه النظرية بدراسة لماذا يدفع المقترض الفائدة وخلصت إلى أن الفائدة تجد مصدرها في إنتاجية رأس المال ومن ثم فهي ثمن للإدخار. وهي تتحدد كثمن أي سلعة، بعرض وطلب الإدخار، وقد ركزت هذه النظرية على جانب تحليل الطلب [2]. وخلصت إلى أن الفائدة تميل إلى التساوي مع إنتاجية رأس المال، فإذا ارتفعت الفائدة عن إنتاجية رأس المال فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب على المدخرات، وبالتالي انخفاض الفائدة من جهة و إرتفاع الإنتاجية من جهة أخرى حتى تتساوى الفائدة والإنتاجية في النهاية. والعكس صحيح.

ج. النظرية المزدوجة:

وصاحبها "ألفريد مارشال"، وقد اهتمت هذه النظرية بالبحث عن سبب استحقاق المدخر للفائدة وعن سبب دفع المستثمر لها، لذلك خلصت هذه النظرية إلى أن الفائدة تتحدد بعرض وطلب الإدخار، أي بنفقة إنتاج الإدخار (التضحية) وبإنتاجية رأس المال[3].

والشكل الموالي يبين كيفية تكوين سعر الفائدة وفقا للنظرية التقليدية أي بتلاقي قوى العرض والطلب.

[1] زينب حسن عوض الله، سوزي عدلي ناشد، "مبادئ الإقتصاد السياسي"، مرجع سابق، ص512.

[2] سوزي عدلي ناشد، "الاقتصاد السياسي – النظريات الاقتصادية-"، مرجع سابق، ص327.

[3] سمير حسون، "الاقتصاد السياسي في تطور الأفكار الإقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار"، مرجع سابق، ص291.

الشكل رقم(1-3): تحديد سعر الفائدة وفقا للنظرية التقليدية.

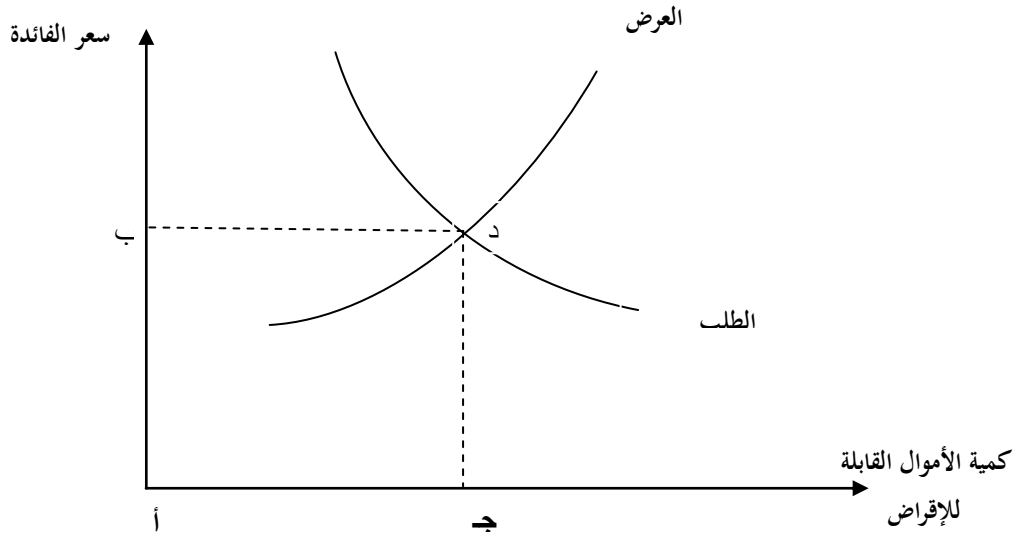

المصدر: عادل أحمد حشيش،" أصول الإقتصاد السياسي -دراسة تحليلية مقارنة-"، مرجع سابق، ص427.

من خلال الشكل، تتحدد الكمية المطلوبة من الأموال القابلة للإقراض والكمية التي يمكن أن تعرض منها بالنقطة التي يتلاقى فيها منحنى الطلب مع منحنى العرض، وهي النقطة (د) وبذلك تتحدد كمية الأموال المقترضة بالكمية (أجـ) وسعر الفائدة بالقدر (أب).

3. النظرية الحديثة في تحديد سعر الفائدة:

انتقد "كينز" النظرية التقليدية في الفائدة ،وأن سعر الفائدة ليس ثمنا للإدخار وإنما هو ثمن للتنازل عن السيولة أي ثمن النقود وعلى ذلك فسعر الفائدة يتحدد بعرض وطلب النقود فعرض النقود يقصد به الكمية النقدية المتداولة وتتوقف هذه الكمية على السلطات النقدية لذلك نخلص إلى القول أن عرض النقود يعتبر في الحالة الغالبة عديم المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة حيث أن دور هذا الأخير ينحصر في تحديد القدر من الإدخار الذي يخصصه الأفراد للإحتفاظ بالنقود في شكل سائل والقدر الذي يقررون الإحتفاظ به في شكل مجمد كالسندات مثلا [1].

أما الطلب على النقود أو ما يسمى بتفضيل السيولة، فهو يتحدد بعدة أمور أهمها:

أ. رغبة الأفراد في الإحتفاظ بجزء من دخلهم في صورة سائلة لمواجهة نفقاتهم العادية والطارئة.

ب. حاجة أصحاب المشروعات لجزء من رأس مالهم في صورة سائلة لمواجهة نفقات المشروعات العادية (أجور العمال، أثمان المواد الأولية ....إلخ)

[1] سوزي عدلي ناشد، " الإقتصاد السياسي – النظريات الإقتصادية"، مرجع سابق، ص328.

ت. الإستفادة من تقلبات أسعار الأوراق المالية، وهو ما يعرف بالطلب الناشئ عن المضاربة.

ويتحدد سعر الفائدة حسب"كينز" بعلاقة الكمية النقدية بتفضيل السيولة، فهناك علاقة عكسية بين الكمية النقدية وسعر الفائدة، وعلاقة طردية مع تفضيل السيولة.

إن منحنى الطلب على النقود يعرف بمنحنى تفضيل السيولة وهو المنحنى الذي يربط بين مختلف الكميات المطلوبة من النقود ومختلف مستويات سعر الفائدة، ويمكن أن يعبر عن هذه العلاقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–4): تحديد سعر الفائدة وفقا للنظرية الحديثة

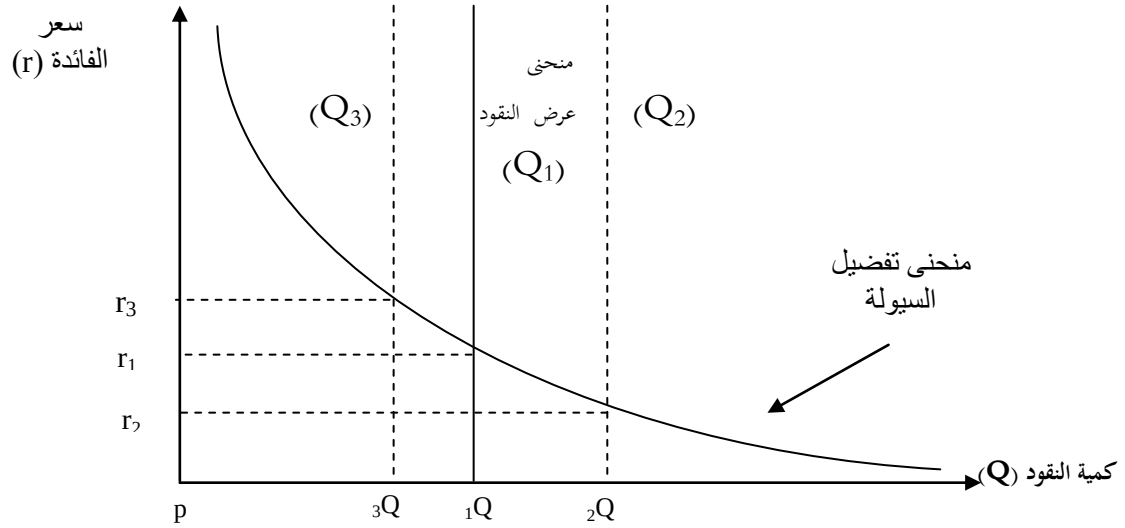

المصدر: سمير حسون، "الإقتصاد السياسي في تطور الأفكار الإقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار"، مرجع سابق، ص 293.

يتضح من الشكل، أنه إذا ارتفعت الكمية النقدية من Q_1 إلى Q_2 مع ثبات منحنى تفضيل السيولة، فإن سعر الفائدة ينخفض من r_1 إلى r_2 ، أما إذا انخفضت الكمية النقدية من Q_1 إلى Q_3 فإن سعر الفائدة يرتفع من r_1 إلى r_3 ، وذلك ما يثبت وجود علاقة عكسية بين كمية النقود وسعر الفائدة.

المطلب الثاني: عائد أو دخل العمل (الأجر)

يعتبر الأجر ثمن سلعة العمل التي يقدمها العامل لصاحب العمل من خلال عملية الإنتاج، والعمل عنصر من عناصر الإنتاج تنطبق عليه معظم الخصائص التي تسري على العناصر الأخرى (العرض، الطلب والسعر) إلا أنه يتميز مع ذلك بخصائص خاصة منها: العمل من تجسد في العامل لا ينفصل عنه، العمل سلعة

غير قابلة للتخزين ويشكل الأجر بالنسبة للعامل مصدر الدخل الوحيد ويشكل تكلفة من تكاليف الإنتاج بالنسبة لصاحب العمل وهو بالنسبة للإقتصاد أحد جوانب توزيع الدخل ومكوناته [1].

1. تعريف الأجر:

الأجر هو العائد أو الثمن الذي يحصل عليه العامل نظير اشتراكه في العملية الإنتاجية وهو لا يتحمل خسارة ولا يحصل على ربح، ويعتبر الأجر جزءا هاما من تكلفة الإنتاج يتوقف عليه تحديد ثمن البيع ومعدل الربح وبالتالي تحديد مستوى الإنتاج، كما وأن ثمن البيع يميل دائما إلى التعادل مع تكلفة الإنتاج الحدية في حالة المنافسة التامة، فإذا ارتفع الأجر ارتفعت تكلفة الإنتاج وارتفع الثمن كقاعدة عامة [2].

ولا شك في أن ارتفاع الأجر مع ثبات الأمور الأخرى على حالها وخاصة السعر، يؤدي إلى انخفاض معدل الربح هذا إذا لم يستطع المنتج التأثير على الطلب، كما أن ارتفاع الأجر يؤدي إلى انخفاض معدل الربح في حالة ثبات الأسعار وقلة الطلب على السلعة مما يزيد من تكلفة الإنتاج، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج، ولكن من المعروف أنه بزيادة الأجور للعاملين بإعطائهم الحوافز المادية والمعنوية تزيد الإنتاجية وهذا يتوقف على موقف المنتج من العاملين عنده وبالتالي يساعد على تنشيط الإستثمار وزيادة الإنتاج.

2. أشكال الأجور:

يتقاضى العاملون أجورهم بأشكال مختلفة وتبعا لطرق وأساليب متباينة تحددها الإتفاقيات أو عقود العمل، وغالبا ما يرغب كل من العمال وأصحاب العمل في اللجوء إلى شكل الأجور الذي يلبي رغبتهم المشتركة، وتختلف رغبات الطرفين بحسب ظروف العمل وشروط السوق[3]. وتتخذ الأجور في الوقت المراهن عدة أشكال أهمها:

أ. أجر الوقت: يعد أجر الوقت أفضل تعبير عن ثمن العمل وعن قيمة قوة العمل [4]، إذ يضع العامل نفسه تحت تصرف رب العمل للقيام بأعمال محددة في مدة زمنية معينة (وقت العمل) لقاء أجر محدد، ويتم تحديد أجر ساعة العمل ثم يحتسب أجر العامل بقدر الوقت المتفق على بقائه في العمل. يسمح هذا الشكل من الأجر بتحقيق التكيف مع مقتضيات الإنتاج وظروف السوق، إذ يضع العامل نفسه تحت تصرف رب العمل للقيام بأعمال محددة في مدة زمنية معينة (وقت العمل) لقاء أجر محدد، ويتم تحديد أجر ساعة العمل ثم يحتسب أجر العامل بقدر الوقت المتفق على بقائه في العمل. ويسمح هذا الشكل من الأجر بتحقيق التكيف

[1] مباركي محمد الهادي، " مدخل للإقتصاد السياسي"، بدون دار نشر، بدون طبعة، الجزائر، 2003، ص129.

[2] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، " مفاهيم ونظم إقتصادية – التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي–"، مرجع سابق، ص468.

[3] إبراهيم مشورب، "الإقتصاد السياسي، –مبادئ، مدارس، أنظمة–"، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص241.

[4] Dimistri Wiss, "La gestion des ressources Humaines " , édition des organisation, France, 1995, P675.

مع مقتضيات الإنتاج وظروف السوق، إذ يتمكن صاحب العمل من تقليص ساعات العمل عند الضرورة بما يتلاءم مع الحاجة إلى الإنتاج ويخفض أعباء مؤسسته في أوقات الركود.

ب. أجر القطعة (أجر المردودية): لاحظ أصحاب العمل وعلماء الإدارة أن أجر الوقت لا يعطي العامل أي حافز لزيادة وتيرة العمل وزيادة الإنتاجية، وغالبا ما يحتاج صاحب العمل إلى تطبيق نظام دقيق للرقابة من أجل تحقيق هذا الهدف مما يزيد في أعبائه المالية لضمان الإستغلال الكامل لوقت العمل [1]. لهذا أدخل أسلوب جديد لحساب الأجر وهو أجر القطعة، وفي مرحلة حل أسلوب القطعة محل أجر الوقت، أما اليوم فقد تمت العودة إلى التوسع في أسلوب أجر الوقت لأن إدخال التقنية العصرية والآلات ذاتية الحركة جعل وتيرة العمل وشدته محددتين مسبقا بمتطلبات الآلة وليس بالعامل نفسه.

ت. أجر الحوافز: لقد قام رجال الأعمال وعلماء الإدارة إلى استنباط شكلا آخر من أشكال الأجور وهو أجر الحوافز، الذي يتلاقى المساوئ التي تنجم عن أجر الوقت أو أجر القطعة إن أجر الحوافز شكل معدل من أجر الوقت وأجر القطعة يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة الإنتاج وتحسين أجور العمل، إضافة إلى زيادة أرباح أصحاب العمل وزيادة مرونة العمل في مؤسساتهم، والقواسم المشتركة بين أجر الحوافز بمختلف أساليبه، والأنظمة المعمول بها، على تنوعها، تكمن في أنها تنطلق من تحديد معدل أداء متوسط للعمال، ومن تحديد أجر أساسي للعمل (بحسب الوقت أو القطعة)، فيبدو نظام المكافأة بمنزلة أجر إضافي عن الأجر الذي يتجاوز معدل الأداء المتوسط المحدد.

2. النظريات المفسرة لمستويات الأجور:

هناك عدة نظريات في الفكر الإقتصادي اهتمت بشرح العوامل التي يبنى عليها تحديد أجور العمال في السوق ومن أهم هذه النظريات:

أ. نظرية حد الكفاف: "The theory of Subsistence"

وهي تعد من أقدم النظريات في تحديد الأجور، وقد كان من روادها كل من "كيسناي"، "آدم سميث"، "ريكاردو" و"مالتس"، ووفقا لهذه النظرية فإن أجور العمال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى مرتفعة عن الحد الأدنى الضروري لبقائهم أحياء عند مستوى الكفاف، وقد أوضح "كيسناي" زعيم هذه المدرسة هذا المبدأ بقوله: "إن معدل الأجور إذا هبط عن الحد الأدنى الذي يتناسب وحد الكفاف يبدأ

[1] صلاح الشنواني، " إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية مدخل الإدارة بالأهداف"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص.350

العمال في الهجرة وبذلك يقل عرض العمل وترتفع الأجور إلى مستوى الكفاف مرة أخرى[1]. إلا أن "كيسناي" لم يتعرض إلى حالة الوفاة أو التقليل من النسل عند انخفاض الأجور" [2].

أما أراء "آدم سميث"، فكانت تضطرب بين الكفاف وبين الإعتقاد أن معدل الأجر يتحدد وفقا لعرض العمل والطلب عليه، إذ ذكر أن نظرية حد الكفاف تنطبق على المجتمعات ذات الموارد الثابتة، بينما نظرية العرض والطلب تنطبق على المجتمعات ذات الموارد المتغيرة [3].

أما "ريكاردو" فقد أوضح أن العمل مثل جميع السلع الأخرى التي تباع وتشترى والتي تزيد كميتها وتنقص له ثمن طبيعي وثمن سوقي، الثمن الطبيعي للعمل هو الذي يمكن العمال من العيش في مستوى الكفاف أي ذلك الأجر الذي يكفي لإعاشة العمال وأسرهم، وبما يمكنهم من تجديد جنسهم على حد تعبير ريكاردو نفسه [4]. وأجر الكفاف يتحدد أساسا بمستوى أسعار السلع الغذائية الزراعية، فإذا ارتفعت أسعار هذه السلع كان من الضروري أن ترتفع معها الأجور النقدية ومعنى ذلك أنهم عبروا عن مستوى الكفاف بمعدلات حقيقية وليست نقدية ومهما اختلف ثمن العمل في السوق نتيجة زيادة الطلب، فإن عرض العمل يزداد وبالتالي تنخفض الأجور إلى حد الكفاف، وبذلك لن تدع آراء "ريكاردو" منفذ للأمل أمام العمال في تحسين أحوالهم ولعل هذا السبب في تسمية هذه النظرية بقانون الأجر الحديدي .[5]

أما "توماس روبرت مالتس" (1766-1824) كتب سنة 1788 في محاولته حول مبدأ السكان أن المشكل الأساسي للإنسانية مرتبط بأن كون قدراتها على التناسل أكبر من قدراتها على الإنتاج بمعنى آخر أن السكان يتزايدون بمعدل أسي (متتالية هندسية)، والإنتاج يتزايد بمعدل خطي (متتالية حسابية) [6].

مما يدل على أن الإحتياجات تفوق دائما الإمكانيات، إن تطبيق هذه النظرية على سوق العمل يؤدي إلى نتائج وخيمة على الأجور.

ومستخلص هذه النظرية لدى "مالتس" هو أن عرض العمل مرن إلى ما لا نهاية، فإذا تجاوزت الأجور الحد اللازم للبقاء، فسيكون العمال أسرا كبيرة، ويزداد عرض العمل، ومع زيادة العرض ستكون هناك منافسة

---

[1] البشير عبد الكريم، " محددات البطالة – دراسة إقتصادية قياسية (حالة الجزائر)-"، أطروحة دكتوراه دولة ، الإحصاء والإقتصاد التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2003، ص10.

[2] عبد العزيز فهمي هيكل، "أساليب التحليل الإقتصادي"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص.419

[3] Jean Michel Cousinau, « Economie du travail », Gaetan Morm, Canada, 1981, P31.

[4] حماد محمد الشطا، " النظرية العامة للأجور والمرتبات"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص54.

[5] رمزي زكي، " الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل خطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة"، عالم المعرفة عدد 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص172.

[6] بول.أ. ساموبلسون، ترجمة مصطفى موفق، "علم الإقتصاد (توزيع الدخل، ومكافأة عوامل الإنتاج)"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 107.

مع الوظائف المتوفرة، بحيث تهبط الأجور حتما لذلك، والعكس صحيح. ومعروف عن هذه الفكرة بالنظرية التشاؤمية لمالتس.

ت. نظرية رصيد الأجور: "The wages fund"

وقد أشار إليها "جون ستيوارت ميل" تنطلق هذه النظرية من فكرة مفادها أن رأس المال المتداول (k) الخاص بالمنظمين (الرأسماليين)ثابت ومحدد، وبالتالي فأجور العمال تمثل نسبة ضئيلة منها[1]. إذا فلا يمكن تغيير هذه النسبة، كون زيادة حصة الأجور ستؤدي إلى انخفاض حصة رأس المال الدائر المخصص لشراء الآلات والمواد الأولية، مما يتسبب في قلة الموارد وبالتالي نقصان في الإنتاج ومنه تضاؤل في الأرباح، مما يدفع بالرأسمالي إلى ترك نشاطه وتراجع الطلب على العمال ومنه انخفاض الأجور مرة ثانية وهكذا.

ج. نظرية الإنتاجية الحدية: "Marginal Productivity Theory of Wages"

تقوم هذه النظرية على فكرة الإنتاجية الحدية، والفكرة المبدئية في النظرية تقول بأن المنتج باستخدام عنصر الإنتاج المتغير (العمل) إلى الحد الذي تتعادل به الإنتاجية الحدية للعامل مع كلفته الحدية، وبالتالي فإن الأجر الذي يحصل عليه العامل في ظل المنافسة التامة يساوي إنتاجيته الحدية، والإنتاجية الحدية هي الزيادة الصافية في الإنتاج الكلي الناجمة عن إضافة وحدة واحدة من العنصر الإنتاجي، فإذا كان العنصر الإنتاجي هو العمل فإن الإنتاجية هي ما يضيفه العامل الأخير إلى الإنتاج الكلي، ولقد تم اعتبار هذه النظرية على أنها الحل العادل والمرضي لجميع الأطراف على اعتبار أن ثمن العمل يكون على أساس الإنتاجية.

د. نظرية العرض والطلب:

يعتبر أصحاب هذه النظرية أنه عند لحظة زمنية معينة يتحدد معدل الأجر وذلك من خلال تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه، وهما بالضرورة يتقاطعان عند نقطة واحدة وهي نقطة التوازن. فإذا كان الأجور تتحدد على أساس قوى عرض العمل والطلب عليه، فإن تغير معدلات الأجور تتحدد على أساس التغير في العرض والطلب، وأنه بناء على ردود فعل المنظمين فإن هذا المعدل يعود باستمرار إلى مستوى الإنتاجية الحدية، فإذا كانت الإنتاجية الحدية للعمل مرتفعة يعين المنظمون عمالا جددا، مما يترتب عليها رفع الأجر وانخفاض الإنتاجية الحدية، وفي الحالة العكسية يسرح المنظمون جزءا من عمالهم وعندئذ يتعادل معدل الإنتاجية ويحصل العامل على الأجر الذي يمثل المعادل الحق لما يقدمه من إنتاج.

ويتحدد الأجر وفقا لهذه النظرية حسب الشكل التالي:

[1] فرغل البيرشاني، " مبادئ الإقتصاد الكلي "، مطبعة الديواني، بغداد، بدون سنة نشر، ص 149

الشكل رقم (1-5): تحديد الأجر وفق نظرية العرض والطلب

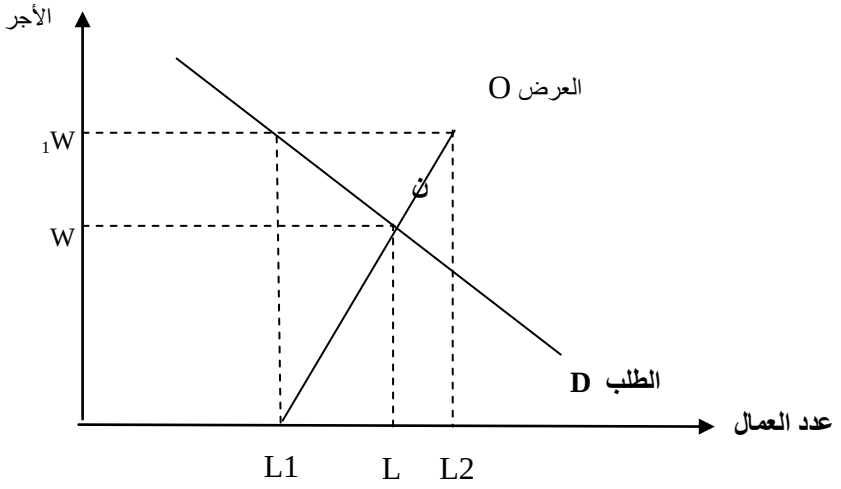

المصدر: عادل حشيش،" أصول الإقتصاد السياسي"، مرجع سابق، ص433.

نلاحظ من خلال الشكل أن منحنى الطلب ينحدر من الأعلى إلى الأسفل في اتجاه اليمين ليعبر عن العلاقة العكسية المتناقصة بين الأجر وعدد العمال، أما منحنى العرض فهو يصعد من الأسفل إلى الأعلى وفي اتجاه اليمين ليعبر عن العلاقة المتزايدة بين الأجر وعدد العمال.

وتمثل نقطة التلاقي بين منحنى الطلب والعرض نقطة التوازن والأجر السائد في السوق (w) أما كمية العمل فهي (L)، وذلك في الحالة العادية.

أما في حالة تدخل الدولة أو النقابات العمالية للتأثير في الأجور السائدة وتحديد حد أدنى للأجور لا يسمح بانخفاض الأجور دونه، وكان هذا الحد أعلى من حد التوازن وهو (w_1) فإن هذا يعني أن ينخفض الطلب على العمل، ويصبح (L_1) أما الكمية المعروضة فتزيد لتصبح (L_2) ومن ثم يتحقق نوع من الفائض في الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة، أي حدوث بطالة تتمثل في المسافة (L_1 و L_2).

ونظرا لأهمية الأجور على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، فقد أصبح تدخل الدولة في سوق العمل ضرورة حتمية، إضافة إلى دور النقابات العمالية في سياسة تحديد الأجور لوضع حد أدنى للأجور يضمن حياة كريمة للعامل.

المطلب الثالث: ثمن استخدام خدمات الأرض (الريع)

الريع هو مقابل استخدام الأرض، وهو العائد الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل الإنتفاع بأرضه، ويتحدد ريع الأرض عن طريق عرض الأرض والطلب عليها، حيث أن عرض الأرض عديم المرونة خاصة في الفترة القصيرة، أما الطلب على الأرض فهو طلب مشتق من الطلب على المحاصيل الزراعية[1]. فكلما زاد الطلب على المحاصيل الزراعية كلما زاد الطلب على الأرض ومنه ارتفاع ثمن الأرض والمتمثل في الريع والعكس صحيح. ويعبر عن ذلك الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1–6): تحديد ثمن عنصر الأرض (الريع)

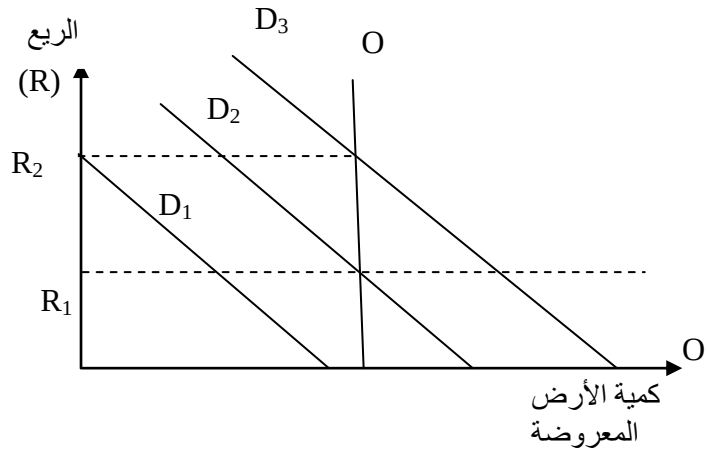

المصدر: عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد،"أساسيات علم الإقتصاد"، مرجع سابق، ص467، بتصرف.

من خلال الشكل، نجد أنه في حالة وجود طلب على الأرض يقل عن عرضها، يكون الريع معدوم كما في الحالة D_1، أي أن الأراضي الزراعية متوفرة بكثرة مقارنة بالطلب عليها،ولكن نظرا للزيادة المستمرة لعدد السكان، زاد الطلب على المواد الغذائية ومنه زيادة الطلب على الأراضي الزراعية وانتقل منحنى الطلب إلى اليمين ليصبح D_2 وقطع منحنى العرض عند R_1 والذي يمثل ثمن الأرض عند تلك النقطة (الريع) ويلاحظ أنه في حالة زيادة الطلب وانتقاله مرة ثانية نحو اليمين كما في الحالة D_3 فإن الريع يزداد طالما أن العرض ثابت. ويبقى داما ثمن الأرض (الريع) في زيادة مستمرة ويرجع السبب في ذلك إلى ندرة الأراضي أو ثبات عرضها مقارنة مع الطلب عليها الذي هو في زيادة مستمرة بسبب ارتفاع الطلب على المواد الغذائية.

[1] . H.Guitton : « Economie Politique », Op-Cit.P61.

المطلب الرابع: عائد التنظيم (الربح)

لقد أثار الربح الكثير من الجدل، كونه متداخلا مع الفائدة، إلا أن الفكر الإقتصادي الحديث قد توصل إلى الفصل والتفرقة بين الربح كعائد لعنصر التنظيم، والفائدة كعائد لعنصر رأس المال، بل أيضا بين الربح الصافي والربح الإجمالي، حيث يمثل الربح الصافي الربح الإجمالي مخصوما منه الفائدة التي يستحقها المنظم لو اقترض رأس ماله المستخدم في المشروع.

1.تعريف الربح: الربح هو الدخل الصافي للمنظم، فهو الزيادة في الإيرادات على النفقات ولذلك فهو دخل متبقي، إذ أن المنظم يقوم أولا بدفع ثمن المواد الأولية وأجور العمال وفوائد رأس المال وغيرها من النفقات، ويشكل المتبقي من الإيرادات بعد ذلك الدخل الصافي للمنظم، أي الربح [1].

والربح في معناه المحاسبي ليس ثمنا لعنصر منفصل من عناصر الإنتاج، وإنما هو في حقيقته فائض متبقي،أي إيراد يحصل عليه صاحب المشروع بعد سداد كافة تكاليف الإنتاج.

2.النظريات المفسرة للربح:

تختلف وجهات النظر اختلافا جوهريا حول ماهية الربح، بقدر اختلافها حول مفهوم المنظم ووظائفه، ومن هذا المنطق ظهرت عدة نظريات أهمها:

أ. نظرية المخاطرة:"Risk".

يوجد اتجاه قوي يؤمن بأن المنظم هو ذلك الشخص الذي يقوم باتخاذ القرارات في ظروف تتسم بالمخاطرة وعدم التأكد تضع على عاتقه المسؤولية وتكمن المخاطرة في كون أن المنظم يتحمل نفقات إنتاج محققة، لكنه لا يضمن عائدا ثابتا، فالنتيجة احتمالية تماما على عكس عنصر العمل الذي يتحصل على أجر محقق ومتفق عليه سلفا، وكذلك عائد رأس المال ولهذا فإن المخاطرة هي إحدى السمات الجوهرية المميزة لعنصر التنظيم ومن وجهة النظر هذه فإن الربح هو مقابل المخاطرة التي يتحملها المنظم (والخسارة وهي معاقبة لعدم حسن توقعاته).

3.نظرية التجديد والإبتكار: "Innovation".

التجديد هو القوة الدافعة للنمو الإقتصادي، ولذلك كان من الطبيعي أن يركز بعض الإقتصاديين (أمثال شومبيتر) على خاصية التجديد والإبتكار وبالتالي تعريف المنظم بأنه ذلك الشخص الذي يسعى لتقديم الإبتكارات والتجديدات في مجالات الإنتاج المختلفة كإنتاج سلعة جديدة إدخال طريقة جديدة، فتح أسواق جديدة ... الخ، وعليه يرى ذلك الإتجاه الفكري أن الربح هو نظير ما يقدمه المنظم من ابتكارات وتجديدات.

[1] سمير حسون، "الإقتصاد السياسي في تطور الافكار الإقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار"، مرجع سابق، ص294.

3. نظرية الكفاية الحدية:"Marginal Effeciency "

إن عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال والموارد الطبيعية لا يمكن أن تجتمع معا من تلقاء نفسها وفي شكل علاقة تستهدف إنتاج سلعة أو خدمة معينة، وهكذا يتحتم بالضرورة وجود شخص ما يتولى مهمة الجمع بين عناصر الإنتاج في شكل علاقة منظمة وبكفاءة. ومن هنا تولدت نظرية الكفاية، ويعد الربح هو نظير كفاءة المنظم في تخفيض النفقات وتعظيم العوائد، ووفقا للمدرسة الحدية يتحقق التوازن الحدي وبالتالي الكفاية الحدية عند مستوى تساوي النفقة الحدية مع الإيراد الحدي [1].

3. أهمية الربح في تحديد مستوى الإنتاج.

يهدف المنتج إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، ولذلك فإنه يحدد مستوى الإنتاج عند المستوى الذي يرفع إيرادات الإنتاج عن نفقته بأكبر قدر ممكن، أي عند المستوى الذي يحقق اكبر ربح متوقع ممكن عند تساوي الإيراد الحدي مع المنفعة الحدية، وقد يخطئ المنظم وقد يصيب في توقعه، ولكن الربح المتوقع هو الذي يحدد مستوى الإنتاج [2].

وإذا كان بصدد تحديد حجم الإستثمار فإن الأمر لا يختلف في حقيقته إذ أن المنظمين يحددون حجم الإستثمار عند المستوى الذي يحقق لهم أكبر ربح ممكن ،وهو المستوى الذي يساوي بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ،ويستمر المستثمرون في الإستثمار حتى يتوقف الاستثمار الإضافي عن إعطائهم ربحا إضافيا، وهو ما يحدث عند تساوي الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

من هنا نخلص إلى أن الربح هو الذي يحدد مستوى الإنتاج بالنسبة للمؤسسة، وبالنسبة للإقتصاد ككل. وعلى ذلك فإن تقلبات الربح المتوقع، وهي غالبا ما تكون شديدة، تؤدي إلى تقلبات مماثلة في مستوى الإنتاج والتشغيل، ويتوقف الربح المتوقع على التوقعات المستقبلية الخاصة بالنفقات والإيرادات،كما يتأثر بالمستوى الجاري للربح أيضا.

المبحث الرابع: توزيع الدخل عند بعض الإقتصاديين

[1] محمود الطنطاوي الباز، "أصول الإقتصاد السياسي"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997، ص455.

[2] سمير حسون،"الإقتصاد السياسي في تطور الأفكار الإقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار"، مرجع سابق، ص298.

تحتل نظرية التوزيع مكانة هامة في النظرية الإقتصادية، فقد أثارت اهتمام العديد من الإقتصاديين وقد حاولوا الخوض في طيات هذا الموضوع من خلال دراسة كيفية توزيع الدخل (الناتج النهائي) بين الأفراد وعناصر الإنتاج، والتعرف على القوى التي تتدخل في التوزيع، حيث أن عائد كل فرد أو عنصر من عناصر الإنتاج يمثل حصة من الدخل، ويترتب على توزيع هذا الأخير العديد من الظواهر الإقتصادية الهامة مثل الإستهلاك، الإدخار، الإستثمار ...إلخ.

المطلب الأول: توزيع الدخل عند "كارتير" "Cartter"

افترض كارتر اقتصادا مغلقا، وحاول أن يبين أن التغيير في الحصص النسبية لتوزيع الدخل يؤثر على مستوى ذلك الدخل وعلى توازنه، من خلال تأثيره على مستوى الإستثمار، وانطلق من شرط التوازن الكينزي للدخل: [1]

$$C+I=C+S.....(1)$$

حيث:

C: تمثل الإستهلاك.

I: تمثل الإستثمار.

S: الإدخار.

وعليه فإن شرط التوازن يتوقف على تساوي الاستثمار مع الإدخار أي:

$$I=S.....(2)$$

وافترض:

1. أن معدل الاستثمار هو دالة خطية في الربح: $I= M (P).....(3)$

حيث: P: يمثل الربح.

وتمثل M معامل الاستثمار إلى الربح ($\frac{I}{P}$) وهي موجبة وأقل من الواحد.

2. **تمثل الأجور والأرباح** الحصتان اللتان ينقسم إليهما الدخل القومي بين العمال والرأسماليين فإذا رمزنا إلى الدخل بـ (Y) وإلى نسبة الأجور منه بـ (λ) فإن حصة الرأسماليين ستكون $(1-\lambda)$ وهذا يعطينا المعادلة رقم(4).

$$p = (1-\lambda)y \ .....(4)$$

وبالتالي يمكن كتابة المعادلة (3) كما يلي:

[1] عصمت بكر أحمد الطائي، " توزيع الدخل القومي في العراق"، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد، جامعة القاهرة، 1977، ص54.

$$I = \mathrm{M}(1-\lambda)y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

3. أن مستوى الإدخار يعتمد على ما يلي:

أ. الميل الحدي لادخار مستلمي الأجور ونرمز له بالحرف (a) .

ب. الميل الحدي لادخار مستلمي الأرباح ونرمز له بالحرف (b).

ج. **كيفية تقسيم الدخل بين الفئتين الرئيستين في الإقتصاد:** يرمز للربح بـ p، أما حصة الربح الموزعة على المساهمين فنرمز لها بالحرفV [*]، وعلى هذا فإن الإدخار من الأجور (S_1) سيكون:

$$S_1 = y\lambda a \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

أما الإدخار من الأرباح (s) فسيكون:

$$S_2 = y(1-\lambda)vb + y[(1-\lambda)(1-v)]\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

وعلى هذا فإن الإدخار على مستوى الإقتصاد سيكون:

$$S = y[\lambda a + (1-\lambda)(vb + (1-v))]\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

وبإعادة صياغة معادلة التوازن رقم (2) تصبح كما يلي:

$$M(1-\lambda)y = y[\lambda a + (1-\lambda)(vb + (1-v))]\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

ومن هذه المعادلة نجد أنه للمحافظة على التوازن يجب تساوي ميل الإدخار مع ميل الاستثمار دائما.

وبقسيمة المعادلة رقم (9) على y نجد:

$$M(1-\lambda) = \lambda a + [1-\lambda][vb + (1-v)]\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

من الواضح أنه من الممكن أن نصل إلى توازنات مختلفة للدخل بتوليفات مختلفة من توزيع الحصص بين الأجور والأرباح، ولكن يجب أن يكون ذلك مقترنا بتغيرات مناسبة في معامل الإستثمار/الربح (M) والنسبة الموزعة من الأرباح (V)، فإذا زادت الحصة النسبية للأجور من مجموع الدخل فإن انخفاض الحصة النسبية للأرباح ستؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل، ويمكن تعويض انخفاض الاستثمار إما بزيادة قيمة M أو بزيادة قيمة (V) [1].

ويمكن أن تزداد نسبة الاستثمار إلى الربح لتحسن توقعات الأرباح بسبب زيادة الإنفاق الإستهلاكي والحاصل نتيجة لزيادة نسبة الأجور من الدخل.

[*] الربح الموزع هوV فإن غير الموزع سيكون (V- 1).

[1] عصمت بكر أحمد الطائي، "توزيع الدخل القومي في العراق"، مرجع سابق، ص.58

أما نسبة الأرباح الموزعة فيمكن أن تتأثر في مثل هذه الحالة فزيادة حصة الأرباح من مجموع الدخل قد يؤدي بمستلمي الأرباح إلى الضغط على المؤسسات لزيادة نسبة الربح الموزعة لكي يحافظوا على مركزهم الإستهلاكي.

المطلب الثاني: توزيع الدخل عند كالدور "Kalder"

بدأ كالدور من عكس بداية كارتر، فحاول دراسة أثر تغير نسبة الاستثمار إلى الدخل ($\frac{I}{Y}$)، على توزيع الدخل القومي على كل من الأرباح والأجور.

وبدأ من الشرط الكينزي للتوازن وهو تساوي الاستثمار مع الإدخار I=S.....(1)

وافترض:

1. أن مجموع الأجور والأرباح تمثل كل الدخل القومي: Y=W+P..... (2)

حيث:

W: يمثل الأجور

P: يمثل الأرباح

2. أن مجموع الإدخار في الإقتصاد هو عبارة عن مقدار ما يدخره مستلموا الأجور (S_W) زائدا مقدار ما يدخره مستلموا الأرباح (S_p)، وهذا يتوقف على متوسط الميل للإدخار لدى الطبقتين:

المقدار المطلق للإدخار من دخل مستلمي الأجور $SW= S_w .W$..... (3)

المقدار المطلق للإدخار من دخل مستلمي الأرباح $SP= S_p .P$ .....(4)

وبالتعويض قيمة S في المعادلة (1) نحصل على:

$$I = S_P.P + S_W.W \quad .....(5)$$

وحسب المعادلة (2) فإن: $W = Y - p$ .....(6)

وبالتالي فإن:

$$I = S_p + S_w(y - p)$$
$$= S_p.P + S_w.y - S_w.P$$
$$I = P(S_P - S_W) + S_w.y.....(7)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (7) على y نحصل على:

وبافتراض: $\frac{I}{y} = \frac{p}{y}(S_P - S_w) + S_W$ .....(8)

3. وجود العمالة الكاملة في الإقتصاد.

4. ثبات ميل الإدخار لدى كل من مستلمي الأجور ومستلمي الأرباح.

5. أن ميل الإدخار لدى مستلمي الأرباح أكبر منه لدى مستلمي الأجور فإن حصة الربح استنادا على ذلك تتوقف على نسبة الإستثمار /الدخل $\left(\frac{I}{Y}\right)$ ويمكن التعبير عن ذلك جبريا كما يلي:

$$\frac{I}{Y} = (S_P - S_W)\frac{P}{Y} + S_W$$

$$\frac{I}{Y} - S_W = (S_p - S_w)\frac{P}{Y}$$

$$\frac{P}{Y} = \frac{\frac{I}{Y} - S_W}{S_P - S_W}$$

$$\frac{P}{Y} = \frac{1}{S_P - S_W}.\frac{I}{Y} - \frac{S_W}{S_P - S_W} \ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

نلاحظ أن زيادة نسبة الاستثمار إلى الدخل ($\frac{I}{Y}$) تؤدي إلى زيادة حصة الأرباح من الدخل ($\frac{P}{Y}$) في ظل الافتراضات السابقة، ونلاحظ أيضا أن ارتفاع نسبة الأرباح من الدخل ستؤدي إلى ارتفاع نسبة الإدخار إلى الدخل، لأن زيادة الإنفاق على الاستثمار في حالة العمالة الكاملة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، لذلك فإن الأرباح ستزيد، ومنه ارتفاع دخل مستلمي الأرباح أعلى منه لدى مستلمي الأجور فإن إعادة التوزيع لصالح الفئة الأولى، سيستمر حتى تلحق نسبة (الإدخار / الناتج)، نسبة (الاستثمار/ الناتج) ويتحقق التوازن مرة أخرى، وإن هذه العملية تتم بشكل تلقائي في نموذج كالدور، لأنه افترض العمالة الكاملة، إذن فزيادة الإنفاق الاستثماري ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهي التي تؤدي بدورها إلى إعادة التوزيع لصالح مستلمي الأرباح والذين افترض أن ميلهم للإدخار أعلى من ميل الأجراء لذلك فإن مستوى الإدخار في الإقتصاد ككل سيرتفع[1].

المطلب الثالث: نظرية وينتروب "Weintroub"

1 عصمت بكر أحمد الطائي، "توزيع الدخل القومي في العراق"، مرجع سابق، ص60-61.

انطلق وينتروب من دالة العرض الكينزية معبرا بها عن العلاقة بين الإيرادات النقدية بالأسعار الجارية ومستوى التشغيل، وربط كل مستوى من الإيرادات النقدية بمستوى معين من التشغيل والذي يقابله مستوى معين من الدخل كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1–7): علاقة مستوى الإيراد بمستوى التشغيل

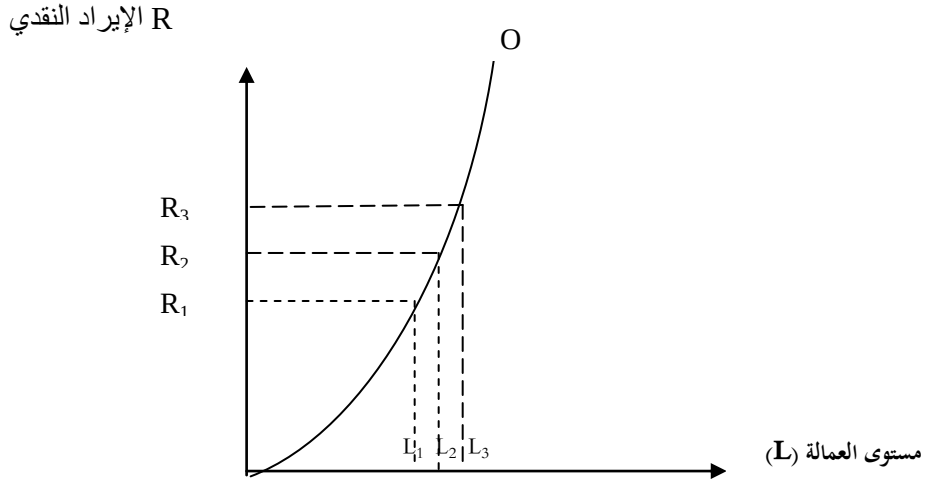

المصدر: عصمت بكر أحمد الطائي " توزيع الدخل القومي L1 في العراق"، مرجع سابق، ص62، بتصرف.

إن الإيرادات النقدية المرتبطة بكل مستوى ممكن من مستويات التشغيل توزع وفقا للمعادلة التالية:

$$R = W.L + F + P \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

R: تمثل دالة العرض الكلي.

W: معدل الاجور النقدي.

L: مستوى التشغيل.

F:المدفوعات التحويلية.

P: تمثل الربح المتبقي.

وتتطابق مكونات العرض الكلي في المعادلة رقم (1) مع الحصص التي يوزع الدخل القومي عليها وهي الأجور، والمدخولات التحويلية والأرباح والشكل الموالي يوضح لنا العلاقة بين الحصص الثلاث، حيث W يمثل مجموع الأجور، F المدخولات الثابتة (التحويلية)، والخط OR يمثل دالة العرض الكلي، أما الربح فيتمثل في الفرق بين مجموع الأجور والدخول الثابتة، وعلى هذا فإن الإقتصاد يحقق بمجموعه خسارة عندما يكون التشغيل دون L_1وهذه حالة لا يمكن أن تستمر.

الشكل رقم (1-8): العلاقة بين الأجور والمدخولات التحويلية والأرباح

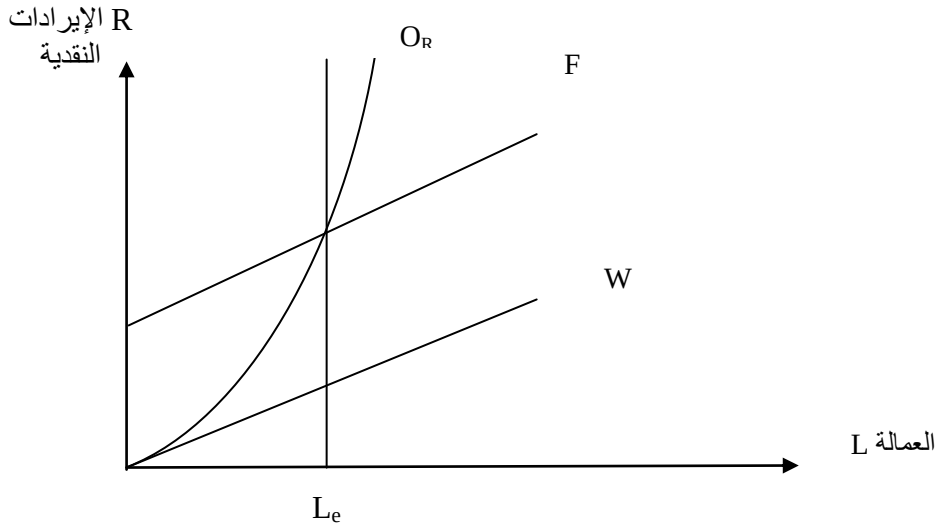

المصدر: عصمت بكر أحمد الطائي، مرجع سابق، ص64.

إن شكل دالة العرض الكلي تقيس لنا مرونة العرض الكلي (ER) التي تعبر عن العلاقة بين التغير في الإيرادات النقدية وبين التغير في الاستخدام (التشغيل).

$$ER = \frac{\Delta L}{\Delta R}.\frac{R}{L} \quad .....(2)$$

ويشير الاتجاه R إلى ارتفاع الأسعار مع زيادة التشغيل، وهذا ناتج عن ارتفاع تكاليف الوحدة المنتجة، كلما زاد التشغيل بسبب قانون تناقص الغلة لوحدات العمل الإضافية مع افتراض ثبات الأجر النقدي، ولهذا السبب أيضا فإن مرونة R أقل من الواحد، والذي يعني أن ازدياد نسبة التشغيل يكون بأقل من زيادة نسبة الإيرادات، وعلى هذا الأساس فإن الوضع النسبي لأصحاب الدخل الثابت سيسوء كلما ازداد التشغيل لأن دخلهم المطلق لا يتغير مع زيادة الدخل النقدي.

أما حصة الأجور من إجمالي الناتج، فهي الأخرى تنخفض مع ارتفاع مستوى التشغيل، نتيجة لانخفاض الناتج الحدي بسبب تناقص الغلة. ونلاحظ هذه الظاهرة بابتعاد W عن R كلما زاد التشغيل. ولا يمكن أن يتحسن وضع مستلمي الأجور مع تزايد التشغيل إلا في حالة ارتفاع الناتج الحدي كون مرونة R أكبر من الواحد.

وافترض "وينتروب" أن حصة الربح تتقرر بالحصص النسبية للأجور والمدخولات الثابتة، حيث أن الإنخفاض النسبي في الدخول الثابتة يقابله ارتفاع نسبي في حصة الأرباح، وإذا انخفضت الأجور نتيجة لتناقص

الغلة وانخفاض الناتج الحدي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإرتفاع في الحصة النسبية للأرباح، ويوافق "وينتروب" على الرأي القائل بأن الإحتكار يؤدي إلى انخفاض حصة الأجور النسبية.

إن التغير في حصة العمل لا يتوقف على التغير في الإنتاجية الحدية فقط، ولكن يتوقف أيضا على نسبة الإنتاج الحدي للعمل إلى متوسط إنتاجه، حيث أن حصة العمل في أي مؤسسة (وكذلك على مستوى الإقتصاد) تعتمد على $\frac{M}{A}$ حيث A تمثل متوسط إنتاجية العمل، وM تمثل ناتجه الحدي، وواضح أن زيادة A بنفس زيادة M لا يغير شيئا. وتكون الزيادة في حالة زيادة M بقيمة أكبر من زيادة A.

ويتغير الطلب الكلي بناءا على تغير الحصص الموزعة كما يلي:

1. **الإنفاق على الاستثمار:** يفترض في هذا المجال أن الإنفاق الاستثماري مستقل عن مستوى الدخل أي ثابت بالاصطلاح الحقيقي، ومتزايد بالاصطلاح النقدي كلما ارتفعت الأسعار، لذلك فإن الإنفاق الإستهلاكي سيكون له تأثير أساسي على الإنفاق الاستثماري.
2. **الإنفاق على دالة الاستهلاك:** يفترض أن دالة الإستهلاك هي:

$$C = cY_d + C_O$$

حيث تمثل: C: دالة الاستهلاك.

c: الميل الحدي للاستهلاك.

C_o: الاستهلاك المستقل.

Y_d: الدخل المتاح.

$$Y_d = WL + F + KR$$

وتمثل F حصة المدخولات الثابتة، وWL إجمالي الأجور المدفوعة، وKR النسبة الحقيقية من الأرباح الموزعة، ونظرا لأن حصة أصحاب المدخولات الثابتة تنخفض نتيجة لارتفاع مستوى الدخل، بسبب زيادة نسبة زيادة الإنفاق الإستهلاكي وهي الزيادة الناتجة عن ارتفاع الأسعار، وستستمر هذه الزيادة حتى تستوعب كل دخولهم النقدية.

وفي الشكل رقم (1-8) يعبر المنحنى W عن ثبات الأجور، ويأخذ منحنى الإنفاق الاستهلاكي لمستلمي الأجور نفس شكل منحنى الأجور.

أما مستلمي الأرباح فإن إنفاقهم الاستهلاكي يتوقف على نسبة الأرباح الموزعة وبافتراض أن هذه النسبة لا تتغير عند وصول الإقتصاد إلى مستوى تشغيل معين وليكن L_1، فإذا زاد التشغيل (ومن ثم زادت الأسعار) عن ذلك المستوى فإن مستلمي الأرباح سيقدرون على مجاراة ارتفاع الأسعار والمحافظة على

استهلاكهم الحقيقي دون أن يؤثر ذلك على نسبة الأرباح الموزعة، وذلك لارتفاع الأرباح بأسرع من ارتفاع الأسعار نتيجة لثبات الدخول الثابتة والأجر النقدي.

وبربط هذه الدالات مع بعضها نصل إلى دالة استهلاك موحدة للإقتصاد، انحدارها أقل من انحدار دالة العرض الكلي بسبب نقص الاستهلاك الحقيقي لمستلمي الدخول التحويلية، وبسبب إدخارات مستلمي الأجور والأرباح.

وللحصول على دالة الطلب الكلي نقوم برفع دالة الاستهلاك بما يعادل الاستثمار الكلي الذي افترضناه مستقلا ومثبتا بقيم حقيقية والذي يعني ارتفاعه نقديا بارتفاع الدخل والمستوى العام للأسعار.

ويتقاطع منحنى الطلب (D) مع منحنى العرض (O) نصل إلى المستوى التوازني للتشغيل والدخل حيث سيتساوى عند هذه النقطة الإيرادات مع الإنفاق الكلي كما في الشكل الموالي.

الشكل رقم (1–9): دالتي العرض الكلي والطلب الكلي .

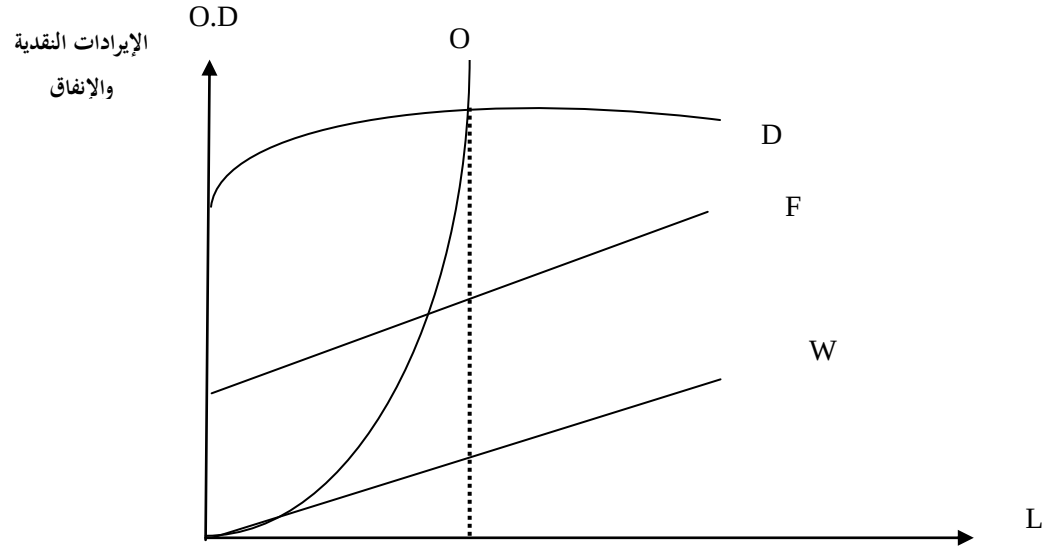

المصدر: عصمت بكر أحمد الطائي، مرجع سابق، ص68.

خلاصة الفصل:

تكتسب الدراسات الخاصة بتوزيع الدخل أهمية بالغة، نظرا لما لهذا الموضوع من انعكاسات على الفرد والمجتمع، ولقد تبين لنا من خلال هذا الفصل بأن هناك نوعان من التوزيع توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وهو ما يطلق عليه بالتوزيع الشخصي وتوزيع الدخل على عناصر الإنتاج، وهو ما يطلق عليه بالتوزيع الوظيفي، وقد تم التركيز عليه واتضح لنا بأن تحديد أثمان عناصر الإنتاج لا يختلف على تحديد أثمان السلع الأخرى أي تتحدد بناء على قوى العرض والطلب، وقد تناول هذا الموضوع العديد من الإقتصاديين وكل عالجه بطريقته ولكن المبدأ كان واحد وهو توزيع الدخل على عناصر الإنتاج في شكل عوائد لهذه العناصر، كما أن النظام الإسلامي أيضا قد عالجه ولم يكن الاختلاف سوى في سعر الفائدة.

وقد تبين لنا أنه كلما كانت هناك عدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع كلما ساهم ذلك في زيادة النمو الإقتصادي وهو ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

تمهيد:

انصب اهتمام الإقتصاد العالمي خلال أربعة عقود الماضية بصورة أساسية على الوسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل القومي. وعلى الرغم من أن هناك شبه إجماع بين علماء الإقتصاد على أهمية النمو، إلا أن مساهمة نظريات النمو في تطوير الفكر وأساليب التحليل الإقتصادي قد تفاوتت في أهميتها النسبية خلال مراحل التطور التاريخي للفكر الإقتصادي. ولعل هذا التفاوت قد ساهم بشكل بارز في ظهور أشكال وصياغات متنوعة للنظريات والنماذج الخاصة بتفسير النمو ومحدداته والتي تندرج جميعها في ما يعرف الآن باسم نظريات النمو الإقتصادي. ويعتبر فهم النمو الإقتصادي وتطوره أحد الإهتمامات الرئيسية للأكاديميين وصانعي القرار على حد سواء. وتسعى الدول المختلفة في برامجها الإقتصادية إلى تحقيق أعلى معدلات النمو، جبن إلى جنب مع أهداف إجتماعية واقتصادية أخرى .

سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد وتفسير مفهوم النمو الإقتصادي والتعريف بأهم نظرياته ونماذجه، وقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الإقتصادي .

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية للنمو .

المبحث الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للنمو.

المبحث الرابع: النظريات الحديثة للنمو.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الإقتصادي

يقع النمو الإقتصادي في مركز دراسات الإقتصاد الكلي، وبات الاقتصاديون يفهمون أن النمو الإقتصادي طويل الأجل أكثر أهمية من التقلبات قصيرة الأجل، وأصبح محور الأبحاث الإقتصادية يدور حول تحديد مفهوم واضح للنمو إقتصادي وتحديد أهم عوامل ومقاييس النمو الإقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم التعاريف الخاصة بالنمو الإقتصادي، ثم نشير إلى عوامل ومراحل النمو الإقتصادي، وأخيرا تحديد مقاييس النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو

لا تختلف الكتابات الإقتصادية الأكاديمية كثيرا في تحديدها لمفهوم النمو. وتركز أغلب الصياغات لهذا المفهوم على الزيادة الكمية في الإنتاج أو الدخل القومي، وفيما يلي سنستعرض أهم هذه التعاريف:

* "النمو الإقتصادي هو الزيادة الكمية في كل من الدخل الوطني والناتج المحلي" [1].

* ويعرفه جون أروس: " بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط إقتصادي معين ".[2]

* ويعرفه "Shapiro": "بأنه الزيادة في الإنتاج الإقتصادي عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي "[3].

* ويعرفه عبد الوهاب الأمين:" بأنه الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الإقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الناتج القومي والعكس صحيح "[4].

* ويعرفه باحنشل:" بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي، وذلك في الأجل الطويل. ولا يعد ولا يدخل ضمن تعريف النمو في الدخل الفردي أي زيادات دورية أو عارضة، بل الزيادات المضطردة في الدخل نموا إقتصاديا [5].

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 39.

[2] Jean Arrous, "les théories de la croissance,"Edition du seuil paris, France, 1999, p9.

[3] Shapiro, Edward, " Macro Economic Analysis ", Thomson Learning,1995, p429.

[4] عبد الوهاب الأمين، " مبادئ الإقتصاد الكلي "، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 371.

[5] أسامة محمد باحنشل، "مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي "، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص 285.

كما يشير مصطلح النمو الإقتصادي إلى ارتفاع كمية الإنتاج من خلال التغيير في عوامل الإنتاج وزيادة كفاءة استخدامها، مما يترتب على هذه العملية ارتفاع الدخل الوطني والفردي[1].

وبالتمعن في التعاريف السابقة يتعين التأكيد على ما يلي:[2]

- يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بالزيادة في نصيب الفرد، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان مقدار الزيادة في الـ (PIB) أكبر من معدل نمو السكان.

- يجب أن يكون هذا المعدل –معدل الزيادة في الناتج الوطني أو معدل زيادة الدخل الفردي– حقيقي وليس نقدي .

- يجب أن تكون هذه الزيادة مستديمة وليست مؤقتة.

من التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف النمو على أنه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي) والمستمرة عبر الزمن، أي لا تكون هذه الزيادة عرضية.

المطلب الثاني: عوامل ومقاييس النمو الإقتصادي

هناك عدة عوامل تؤثر في النمو الإقتصادي، كما أن هذا الأخير يتحدد بعدة مقاييس ومن خلال هذا المطلب سنحاول أن نشير أولا لعوامل النمو الإقتصادي ثم مقاييسه .

1– عوامل النمو الإقتصادي :

يوجد العديد من العوامل التي تحدد النمو الإقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات، تتمثل أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي، يتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة، يضمن مستويات مختلفة من الإنتاج حسب شروط التوازن الديناميكي ودرجات مختلفة من الفعالية الإقتصادية، وهي متغيرات لدالة الناتج الكلي[3]: $y_t = f(k_t, A_t, L_t)$

حيث:

y_t : هي كمية الناتج الحقيقي في الزمن t .

L_t: حجم خدمات العمل المقدمة في الزمن t.

k_t : حجم الموجودات الرأسمالية في الزمن t.

---

1 سالم توفيق النجفي، " أساسيات علم الإقتصاد "، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية " مصر، 2000، ص 294.

2 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، " التنمية الإقتصادية –دراسات نظرية وتطبيقية –" قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003،ص 71-72.

3 عز الدين مخلوف، " دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي –حالة الجزائر–"، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006، ص25 .

A_t: مستوى المعرفة الفنية في الزمن t.

أ/ العمل:

هو عبارة عن مجموعة القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل، بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل تبقى على حالها [1].

ب/ رأس المال:

يعبر عن مجموع الأصول المنتجة والتي تنتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات، بالإضافة إلى التجهيزات والبنى الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس، وعند إعطاء قيمة له فيتحول إلى شكل نقدي.
بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى[2] .

ج/ التقدم التقني:

يعتبر هذا العامل أيضا من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الإقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان [3]. وهو عبارة عن مجموعة النظم والطرق الفنية والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج، قصد الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فغنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الإقتصادي [4].

وعليه فإن التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

- إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.
- أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج .

[1] بن مريم محمد، " أمثلية البطالة تحت قيد أمثلية النمو الإقتصادي وفق قانون أوكن"، مذكرة ماجستير، علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة الشلف، 2011، ص36.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، " النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص468.

[3] حربي محمد موسى عريقات، " مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي"، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1998، ص70.

[4] ضياء مجيد الموسوي، " النظرية الإقتصادية –التحليل الإقتصادي الكلي–"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2005، ص 56-57.

2/مقاييس النمو الإقتصادي:

حسب التعاريف السابقة للنمو الإقتصادي، فإن هذا الأخير يقتضي الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد، وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس الناتج الإجمالي الحقيقي ونمو الدخل الفردي.

أ- الناتج الإجمالي الحقيقي "y": هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، ويتم حساب الناتج الإجمالي الحقيقي بحساب الناتج المحقق في البلد (المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي "PIB") ولكن بأسعار ثابتة، أي باستخدام الأسعار الاسمية المنكمشة من زيادة الأسعار، وذلك بإستعمال مؤشر الأسعار، حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغيرات التي تنتج عن الأسعار ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل نموه[1] ، وفقا للعلاقة التالية:

$$T.C_y = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

حيث:

$T.C_y$: معدل نمو الناتج .

PIB_t : الناتج المحلي ر الإجمالي في الفترة t.

PIB_{t-1}: الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t-1 .

على الرغم من أهمية هذا المقياس إلا انه لم يقابل في الأوساط الإقتصادية بالقبول، وذلك لأن الزيادة في الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر[2].

ب- الدخل الفردي (الناتج الفردي) "y ": يعتبر هذا المقياس أكثر كفاءة من المجمع السابق لأنه يعطي قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه، وهو ما يعبر عن تطور المستوى المعيشي المتوسط لأفراد المجتمع، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$y_t = \frac{PIB_t}{p_t}$$

حيث:

P_t: تمثل حجم السكان في الزمن t .

[1] Jean olivier Hairault, " Analyse macroéconomique ", 1er édition ,édition la découvert et syros, 2000, p96.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجاء، " التنمية الإقتصادية –دراسات نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص89.

لدينا كتعريف: معدل نمو الناتج الفردي هو:[1]

$$TC_y = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \approx \log(y_t)$$

ومنه: $\log(y_t) = \log(PIB_t) - \log(P_t) \Rightarrow T.C_y = T.C_{PIB_t} - T.C_p$

أي أن معدل نمو الناتج الفردي هو الفرق بين معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدل النمو السكاني، فمن أجل الحصول على معدل نمو إقتصادي إيجابي، لابد أن يكون نمو الناتج الإجمالي أسرع من النمو السكاني. إذن تكمن أهمية قياس نمو الناتج الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الناتج الإجمالي وتطور السكان – من جهة أخرى قد يتم تحديد النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار– أي دولار واحد لبقية الدول، ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية.

المطلب الثالث: مراحل وأنواع النمو الإقتصادي.

إن النمو الإقتصادي يمر بعدة مراحل وهذا حسب العالم الشهير "روستو" وهو ما سنوضحه من خلال هذا المطلب ثم نتطرق لأهم أنواع النمو الإقتصادي.

1– مراحل النمو الإقتصادي:

يوجد وفقا " لروستو" (1960) خمس مراحل للنمو الإقتصادي وهي: المجتمع التقليدي ثم التمهيد للانطلاق، الإندفاع، محور النضوج، وأخيرا عصر الإستهلاك الوفير [2]، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2–1):مراحل النمو الإقتصادي حسب "روستو"

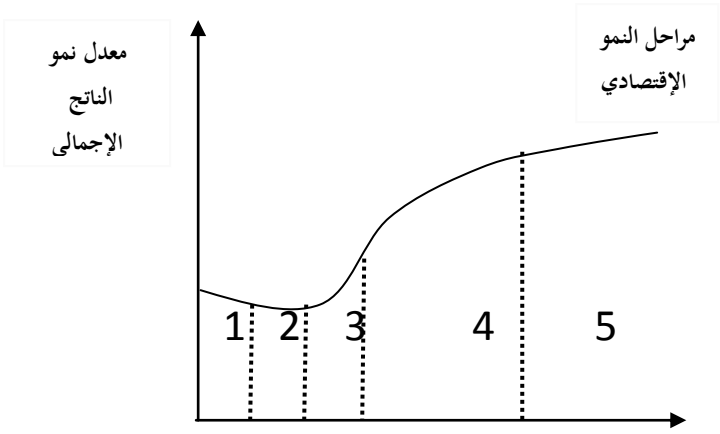

المصدر: عبد الوهاب الأمي، " التنمية الإقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص48.

[1]- Jean Olivier Hairaut," Analyse macroéconomique", Référence déjà cité, p382.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، " النظرية الإقتصادية (تحليل جزئي وكلي)"، مرجع سابق، ص 477-478.

أ– مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز هذه المرحلة بمجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا،كما أن 85% من الأفراد يعملون في القطاع الفلاحي، الدخل الوطني يصرف في أشياء غير إنتاجية، السلطة تتكون في أيدي الإقطاعيين ومركزية يدعمها الجيش، ضعف مردود الأرض للهكتار الواحد.

ب– مرحلة التهيؤ للانطلاق: تتميز بمرحلة إنتقالية للإنطلاق، تحدث فيها تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية (الزراعية، التجارة، النقل)، ارتفاع الإستيراد الذي يمول من صادرات المواد الأولية، يتطور النقل بسبب ارتفاع مستوى التجارة، تطور المجتمع الذي يقبل إدخال التكنولوجيا.

ت– مرحلة الانطلاق: يرتفع في هذه المرحلة الإنتاج الحقيقي للفرد، تحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة، تنتصر فيها الطبقة المستخدمة للثقافة الجديدة، تشبه هذه المرحلة مرحلة الثورة الصناعية، يرى "روستو" أنه في هذه المرحلة ينتقل معدل الإستثمار من 5 % إلى 10 % من الناتج الداخلي.

ث–مرحلة الإندفاع نحو الإكتمال: وهي أطول نسبيا وحجم الإستثمارات يقدر بـ10% إلى 40% من الناتج الوطني، زيادة المعرفة والتنظيم لدى الطبقة الصناعية، تتغير بنية العمال ويدخلون العمال الماهرون، وتتطور التجارة الخارجية، يزداد استخدام التكنولوجيا الحديثة ويصبح مستوى الإقتصاد عالميا.

ج– مرحلة الإستهلاك الواسع: في هذه المرحلة يرتفع الدخل الفردي الحقيقي، بحيث يصبح عدد كبير من الأفراد يتمتعون بكثير من الحاجات الضرورية مما يؤدي إلى انخفاض حصة الإنفاق الإستهلاكي منها بينما ترتفع حصة الإنفاق على السلع الكمالية، تتميز هذه المرحلة كذلك برواج السلع المعمرة وكذا قطاع الخدمات، يتمركز السكان في المدن أكثر منه في الريف.

رغم أهمية هذه الدراسة التي تقدم بها "روستو" إلا أنها انتقدت بشدة من طرف بعض الإقتصاديين مثل "**كابرنيكسون** Kaber Nexon" الذي أكد على أن "روستو" اعتمد في تحليله على العوامل الإجتماعية، واعتبرها المحدد الأساسي للعوامل الإقتصادية، ولكنه لم يبين ويبرهن على كيفية التغير الذي يحدث في هذه العوامل ومن يقوم بالتغيير، كما أنه لم يوضح الفرق بين المراحل فلا يمكن الفصل بينها.

2/ أنواع النمو الإقتصادي: يمكن تصنيف أنواع النمو إلى:[1]

أ- النمو الإقتصادي الموسع (croissance extensive):يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

ب- النمو الإقتصادي المكثف (croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الإنقلاب، أين المجتمع يتحول تماما والظروف الإجتماعية تتحسن.

[1] صواليلي صدر الدين، " النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006، ص25-26 .

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية للنمو

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الإقتصاديين الكلاسيك، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الإستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط[1]. واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الإقتصادي الجزئي.

المطلب الأول: البدايات الأولى لنظريات النمو

كانت البدايات الأولى للفكر الكلاسيكي مع الثورة الصناعية التي شهدتها دول غرب أوربا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث على أساسها بنوا أفكارهم وآرائهم في النمو الإقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه، ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتبات كل من آدم سميث، ريكاردو، مالتس.

1/تحليل آدم سميث" Adam Smith "

يرى آدم سميث أن النظام الإقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، وعليه لابد من الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الإقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الإقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الإقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم " اليد الخفية". كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي .

ساهم "آدم سميث" مساهمة كبيرة في تحليل النمو الإقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير " ثروة الأمم". يوضح "سميث" أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الإقتصادي. ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو متجددة ذاتيا، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح ...وهكذا. ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الإقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حين

[1] مدحت القريشي، " التنمية الإقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص55.

يتكالب الرأسماليين على الإستثمار في مجالات معينة) وهبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التراكم الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود لحلقة دائرية انكماشية[1].

إن النقطة الأساسية لنظرية "سميث" في النمو تتركز حول المنافع من تقسيم العمل، حيث لاحظ بأن تقسيم العمل يزيد في إنتاجية العمل دون أن يتطلب ذلك مزيدا من الجهد المبذول من قبل العمال، ويعود السبب في ذلك إلى المزايا التي يتمتع بها تقسيم العمل والتي عددها "سميث" إلى ما يلي[2]:

1- زيادة مهارة العامل نتيجة تخصصه وممارسته لعمل معين.

2- الإقتصاد في الوقت وتقليل الجهد والحركة بين الأعمال المختلفة.

3- احتمال الوصول إلى الإبتكارات وتحسين ظروف العمل الذي يقوم به الفرد.

4- إمكان إستخدام الآلات .

2/ تحليل دافيد ريكاردو:"David Recardo **"**

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما: نظرية مالس للسكان وقانون تناقص الغلة.

وبخصوص أبرز آراء "ريكاردو" ذات الصلة بعملية النمو فإنه يرى بأن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية، والتي تخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى[3].

وقد جعل "ريكاردو" رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الإقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الإقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

يقسم "ريكاردو" المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال، وفئة ملاك الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الإقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح ....إلخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية والتخطيط الإقتصادي، نظريات النمو والتنمية الإقتصادية"، بدون دار نشر، بدون طبعة، مصر، ص30-31.

[2] عبد الرحيم بوادقجي، " تاريخ الوقائع والأفكار الإقتصادية"، جامعة دمشق،1981-1982، ص108.

[3] فليح حسن خلف، " التنمية والتخطيط الإقتصادي"، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة 2006، ص 110.

الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم، ويلاحظ مبالغة "ريكاردو" في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.

3/تحليل توماس مالتس:" Thomas Malthes ":

كان لـ "ماتس" أرائه المشهورة في النمو السكاني، باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان"، والتي تنص على أن عدد السكان –إذا لم يضبط – فإنه سيزداد بمتوالية هندسية كل ربع قرن في حين لا يزداد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة.

وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحا اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لزيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الإستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الإستثمارات فيه. ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويندد "مالتس" بأهمية تقدم القطاعين معا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

ونخلص مما سبق إلى أن بداية فكر الكلاسيك في النمو الإقتصادي يتركز في أن تطور النظام الإقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم التكنولوجي تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الإنتعاش الإقتصادي، وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والإنتعاش ....وهكذا. وتبين النظريات أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها، ولتفهم ما سبق نلخص النموذج في الدوال التالية[1]:

أ/دالة الإنتاج:

$$O = f(L, Q, K, T).....(1)$$

O: الإنتاج **Q**: المتاح من الأرض (الموارد)

L: قوة العمل **K**: راس المال.

T: التقدم التكنولوجي.

[1] عبلة عبد المجيد بخاري، " التنمية والتخطيط الإقتصادي، نظريات النمو والتنمية الإقتصادية "، مرجع سابق، ص32-33.

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملا غير إستراتيجيا، وبافتراض ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، وأن الثبات في الأرض والمقترن بزيادة مطردة في عنصر العمل بعد فترة إلى تناقص الناتج الكلي.

ب/ مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الإستثمار: $T = T(I)\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$

ج/الإستثمار يتوقف على الأرباح: $I = dk = I(R)\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$

حيث يقصد بالإستثمار هنا الإستثمار الصافي I والذي يعبر عن الزيادة في الرصيد الرصيد الرأسمالي، و R عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال).

د/الأرباح تتوقف على المستوى التكنولوجي وعرض العمل: $R = R(T.L).....(4)$

و/حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور: $L = L(W).....(5)$

هـ/الأجور تتوقف على مستوى الإستثمار: $W = W(I)\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$

علما أن مجموع الأرباح والأجور تعادل الناتج الكلي: $O = R + W$

أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون: $W = wL$

حيث أن:

w: معدل الأجر الأدنى.

وعلى ذلك فإنه وبافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي تكون كيفية سير النموذج الكلاسيكي للنمو على النحو التالي: $dR \to dI \to dK \to dT \to dw \to dL \to dR$

4/ نقد البداية الكلاسيكية:

ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الإقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الإقتصادي إلى نواحي الإستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الإقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى. وقد ركزت النظرية في سردها لآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها النظرية ولم تتوقف عملية التنمية الإقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.

المطلب الثاني: نظرية "شومبيتر" في النمو الإقتصادي

تختلف الخطوط العريضة التي رسمها "شومبيتر" لنظرية النمو عن الخطوط والأبعاد التي خلفها الإقتصاديون التقليديون، وقد تأثر "شومبيتر" بالآراء الماركسية كما تأثر بالفكر الإقتصادي الحديث الذي يرفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما فاشلا، حيث آمن بالنظام الرأسمالي كإطار عام للنمو الإقتصادي[1].

1/دور الإبتكارات التكنولوجية:

يلعب الإبتكار دور أساسي في تحليل "شومبيتر" للنمو الإقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز "شومبيتر" خمسة أصناف من الإبتكارات:[2]

- إنتاج سلعة جديدة.
- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.
- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.
- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.
- الحصول على مواد أولية جديدة.

2/ نموذج شومبيتر في التنمية الإقتصادية[3]:

- دالة الإنتاج: $O = f(L, K, Q, T).....(1)$
- الإدخار يتوقف على الأجور والأرباح وسعر الفائدة : $S = S(W.R.r).....(2)$
- الإستثمار يتمثل في استثمار محفوز واستثمار تلقائي: $I = I_i + I_a.....(3)$

حيث:

$\mathbf{I_i}$: إستثمار محفز يتم نتيجة زيادة الدخل والإنتاج والأرباح.

$\mathbf{I_a}$: إستثمار تلقائي يتولد نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أهمها التقدم التكنولوجي.

- الإستثمار المحفز يتوقف على الأرباح وسعر الفائدة والتراكم الرأسمالي:

$$I_i = I_i(R, r, R).....(4)$$

[1] مباركي محمد الهادي، "مدخل للإقتصاد السياسي"، بدون دار نشر، جامعة متنوري قسنطينة، 2002-2003، ص202.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، "التنمية الإقتصادية"، مؤسسة الشهاب الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص59.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية والتخطيط الإقتصادي، نظريات النمو والتنمية الإقتصادية"، مرجع سابق، ص36-37 .

- الإستثمار التلقائي يتوقف على إكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي:

$$I_a = I_a(Q,T).....(5)$$

-التقدم التكنولوجي ومعدل إكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين :

$$T = T(E).....(6) \qquad Q = Q(E).....(7)$$

ولما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الإقتصادي لدى "شومبيتر" كان لابد من افتراض أن عرض التنظيم إنما يعتمد على معدل الأرباح والبيئة الإجتماعية، حيث أن X ترمز إلى البيئة الاجتماعية:

$$E = E(R.X).....(8)$$

- الناتج القومي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الإدخار والإستثمار والمضاعف:

$$O = M(I.S).....(9)$$

حيث ترمز M إلى المضاعف، تعتبر I-S عن الفجوة بين الإستثمار والإدخار.

- الأجور تتوقف على مستوى الإستثمار: $W = M(I).....(10)$

- توزيع الدخل يعكس البيئة الإجتماعية للمنظمين: $X = X(R/W).....(11)$

وبناءا على ما سبق يبدأ "شومبيتر" تحليله لعملية النمو الإقتصادي بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لإقتصاد في حالة توازن ثابت، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الإستثمارات نتيجة التجديد والإبتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، فتبدأ موجة الإزدهار، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج. تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والإبتكار وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الإقتصادي وهكذا....

3/ نقد نظرية "شومبيتر":

من الإنتقادات الموجهة إلى نظرية "شومبيتر" زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا إلى زوال مهمة المنظمين الذي أعطى لهم أهمية مبالغ فيها، حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق النمو الإقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتين هذا ما يؤدي إلى زوال الرأسمالية ويحل محلها النظام الإشتراكي، وهذا

ما يشبه توقع "كارل ماركس"، ولكن الأسباب التي تؤدي إلى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير، الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى زواله[1].

المطلب الثالث: نموذج هارود –دومار

يعد نموذج " هارود–دومار" من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات ليرتبط بإسمي الاقتصاديين البريطاني "هارود" والأمريكي "دومار"، حيث يبين كيفية زيادة معدل النمو الذي يتم – حسب هذا الأخير– إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/ الدخل)، وإنما بزيادة الإستثمار (نسبة الإدخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب [2].

على الرغم من كون أن تحليل "دومار" يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل "هارود" هو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الإعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، إلا أنه عادة ما نتكلم عن نموذج "هارود–دومار"، وعموما فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا[3].

1 / نموذج "هارود":

ينطلق نموذج "هارود" في تحليله للنمو من خلال التمييز بين ثلاث معدلات للنمو هي:

أ–معدل النمو الفعلي (g): يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الإدخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج)، ويحسب بالعلاقة التالية[4]:

حيث:

$$g = \frac{\Delta y}{y} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

y: هو الدخل الوطني ، Δy : التغير في الدخل.

يفترض ما يلي:

– ثبات المعامل المتوسط لرأس المال (v) حيث: $$v = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y} \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

K: رأس المال.

---

[1] فايز إبراهيم الحبيب، "نظريات للتنمية والنمو الإقتصادي"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985، ص51–53.

[2] حسين عمر، " الاستثمار والعولمة "، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص71–73.

[3] Gilbert Abraham-frois , "Dynamique économique " édition dalloz , paris,7eme édition, 1991,p181-186.

[4] ميشيل ب.تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، "التنمية الإقتصادية"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009، ص126–127 .

- ويعرف الادخار الإجمالي كدالة في الدخل: $S = s.y \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$

حيث:

S: الادخار الإجمالي . و s: الميل المتوسط للإدخار.

- وأن الادخار المحقق يساوي دوما الإستثمار المحقق: I=S .

حيث:

I: يمثل الإستثمار المحقق، هذا يعني: $I = \Delta k$ ومنه:

$$I = \Delta k = v\Delta y = s.y = S \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

أي أن: $v.\Delta y = s.y \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$

هذا يعني أن : $\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{v} \Rightarrow g = \frac{s}{v} \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$

وهي المعادلة الأساسية التي توصل إليها "هارود" وتبين أن معدل النمو الفعلي يساوي النسبة ما بين الميل المتوسط للإدخار ومعامل رأس المال.

ب- معدل النمو المضمون (g_w): يقصد به معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال والذي يحقق توفير الإستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه[1]، هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المستثمرين من بيع منتجاتهم، وبالتالي يشعر المستثمرون بالرضا لكونهم أنتجوا المقدار الصحيح تماما لا أكثر ولا أقل مما يدفع بهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو، ومن أجل تحديد هذا المعدل يجب معرفة الإستثمار المرغوب فيه وليكن (I*) مرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الإنتاج (Δy) [2].

هذا يعني أن: $I^* = f(\Delta y) \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$

ويمكن اعتبار f دالة خطية بالشكل: $I^* = \alpha.\Delta y \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$

وحتى يتحقق رضا المستثمرين يجب أن يتساوى الإستثمار الذي يرغبون فيه مع الإدخار الكلي المحقق .

أي : $I^* = S$

هذا يعني أن: $I^* = \alpha.\Delta y = S = sy \Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = g_w = \frac{s}{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots (9)$

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية "، مرجع سابق، ص134.

[2] بن مريم محمد، " أمثلية البطالة تحت قيد أمثلية النمو الإقتصادي وفق قانون –أوكن – "، مرجع سايق، ص41 .

وهو الشرط الضروري لإرضاء رغبة ومخططات المستثمرين، وعليه فإن معدل النمو المضمون هو معدل نمو الناتج y الذي يضمن استيعاب كل الإدخار أي كل الطاقة الإنتاجية المتوفرة من رأس المال وتحقيق مخططات الإستثمار المرغوب فيها من قبل المستثمرين.

ج- معدل النمو الطبيعي (g_n):

يعرف بأنه مجموع معدل نمو القوة العاملة n ومعدل نمو الإنتاجية العاملة γ ، وبما أن النموذج يفترض ثبات إنتاجية العمل$(\gamma = 0)$ فإن معدل النمو الطبيعي يكون هو معدل نمو عرض العمل، أي $g_n = n$ ، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشطين، وشرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل هو $g = g_w = g_n = n$.

حتى يتحقق النمو المتوازن الكامل (التوظيف التام للطاقة الإنتاجية واليد العاملة) يجب أن يحقق النمو الفعلي رغبة المستثمرين ($g = g_w$) وليس هناك بطالة ($g = n$)، هذه الحالة تعني أن التوازن في حالة التوظيف التام يتحقق فقط عندما ينمو الناتج y بمعدل النمو السكاني n.

في النهاية بما أن المتغيرات v,s,n هي متغيرات خارجية وتحدد بصفة مستقلة عن بعضها، فإن علاقة التوازن لا يمكن أن تتحقق إلا صدفة وبالتالي فإنه من المستحيل أن يصاحب النمو الإقتصادي توظيف تام على الدوام.

د- العلاقة بين معدلات النمو الثلاث:

*عند المقارنة بين g و g_w نكون بصدد حالتين [1]:

- $g > g_w$: النمو الفعلي أكبر من النمو الضروري لتحقيق المشاريع الإستثمارية للمنتجين هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الطلب والذي يؤدي بدوره إلى حالة تضخم تراكمي، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية، وتصبح كمية السلع المعروضة أقل من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الإستثمارات المرغوبة أكبر من الإستثمارات الفعلية ومن يعجز الإنتاج عن تلبية الطلب الإيجابي مما يقود إلى التضخم .

- $g < g_w$: النمو الفعلي أقل من النمو المرجو من طرف المنتجين، يعني ذلك أن المجتمع يعاني من حالة كساد، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية وتصبح كمية السلع المعروضة أكبر من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الإستثمارات المرغوبة أقل من الإستثمارات الفعلية ومن ثم يزيد حجم الإنتاج ويفوق حجم الطلب الإجمالي مما يقود إلى كساد.

[1] فليح حسن خلف، " التنمية والتخطيط الإقتصادي "، مرجع سابق، ص 156-157.

*من جهة أخرى لما يكون :

- $n < g_w$: نقول أن هناك كساد متتالي والنمو المتوازن غير متحقق.

- $n > g_w$: النمو الطبيعي أكبر من النمو الضروري، بينما (g) يكون أكبر أو أقل من (g_w).

و"هارود" في هذه الحالة يضمن أن الحالة المحتملة هي $n > g > g_w$: وهي حالة التضخم الناتج عن قصور الإنتاج مقابل الطلب، ويقترح لا توازن على المدى القصير (بحيث يرتفع معدل النمو الفعلي للإقتصاد دون أن يتجاوز معدل النمو الطبيعي) والحالة العادية هي حدوث نمو طويل مع نسبة من البطالة ($g<n$).

2/ نموذج " دومار":

يعتبر "دومار" أن المشكل بالنسبة للرأسمالية يتمثل في البطالة ومن ثم الفقر، تماما كما اعتبره كينز، حيث يقول أنه في الفترة القصيرة فإن التشغيل الكامل يتحقق لما يكون الإستثمار كافي لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل[1].

إن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عن مستوى الإستثمار الأولي، ولكن هذا الشرط للتوازن على المدى القصير لا يضمن توازن النمو، لأن للإستثمارات أثرين [2]:

– أثر الدخل، يعطي أهمية للمضاعف : $\Delta I = \frac{1}{s}$.....(10)

هذا يعني أن أثر الدخل دالة عكسية للمعدل الحدي للإدخار (S) ودالة مباشرة لتغير الإستثمارات.

أثر السعة(δ)، حيث (δ) هي الإنتاجية الحدية لرأس المال الجديد ولتكن:

$$\delta = \frac{\Delta y}{\Delta k} .....(11)$$

وبالتالي فإن حاصل ضرب (δ) في الاستثمار المحقق (I) هو $(\delta.I)$ يقيس زيادة سعة الإنتاج أو أثر السعة.

– شرط التوازن هو لما يغطي الدخل الجديد الناتج عن زيادة الاستثمار، المواد الإضافية المنتجة نتيجة زيادة السعة وهذا يعني تساوي أثر السعة مع أثر الدخل.

$$\frac{\Delta I}{S} = I.\delta \Rightarrow \frac{\Delta I}{I} = s.\delta$$

وهذا الشرط يمكن كتابته كما يلي: $\frac{\Delta I}{I} = \frac{s}{v}$

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية "، مرجع سابق، ص139-142 .

[2] Gilbert Abraham-frois,"Dynamique économique" ,opcit,p180.

حيث: $v = \frac{\Delta k}{\Delta y} = \frac{1}{\delta}$

v: المعامل الحدي لرأس المال.

وحتى يتحقق التوازن لا بد أن يكون:

$$s.\delta = \frac{s}{v} .....(12)$$

3/ نموذج " هارود – دومار":

نتيجة تقارب التحليل الديناميكي "لهاورد" و "دومار" سمي نموذج "هاورد دومار" ويعرض كما يلي: [1]

تعطى دالة الإنتاج من شكل "ليونتيف" التالية:

$$Y_t = Min(\frac{K_t}{v}, \frac{L_t}{u}) .....(13)$$

حيث أن:

K: رأس المال ، μ : وحدة العمل.

L: قوة العمل ، v : وحدة رأس المال.

ودالة الإدخار عند توازن سوق السلع هي: $S_t = sy_t$

ولدينا: $I = \frac{dkt}{dt}$

نفترض أن مخزون رأس المال مستخدم بأكمله أي: $\frac{dy_t}{d_t} = \frac{1}{v}.\frac{dk_t}{d_t} = \frac{1}{v}.I_t .....(14)$

وزيادة الطلب: $y_t = \frac{1}{s}.I_t \Rightarrow \frac{dy_t}{d_t} = \frac{1}{s}\frac{dI_t}{d_t}$

- معدل النمو المضمون (العرض = الطلب):

$$\frac{1}{v}.I_t = \frac{1}{s}.\frac{dI_t}{dt} = \frac{s}{v}$$

[1] بن مريم محمد، " أمثلية البطالة تحت قيد أمثلية النمو الإقتصادي وفق قانون أوكن"، مرجع سابق، ص43.

$$g_w = \frac{1}{Y_t}.\frac{dy_t}{d_t} = \frac{s}{v} \text{.....(15)}$$

- نمو عرض العمل يعني: $N_t = N_0.e^{nt} \Rightarrow n = \frac{1}{N}.\frac{dN_t}{dt}$

حيث أن:

N_t: عرض العمل في الفترة (t)، N_0: عرض العمل في الفترة (t=0)

n: هو معدل النمو الطبيعي حسب " هاورد".

وشرط " هاورد – دومار": وجوب تساوي معدل نمو الإنتاج وعرض العمل حتى يتحقق التشغيل الكامل أي:

$$\frac{1}{Y_t}.\frac{dY_t}{dt} = \frac{1}{N_t}.\frac{dN_t}{dt} = n \text{.....(16)}$$

وحتى يتحقق التوازن في سوق العمل والإنتاج يجب أن يكون:

$$n = \frac{s}{v} \text{.....(17)}$$

4/ تقييم النموذج:

من الإنتقادات الموجهة لنموذج "هاورد–دومار" الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض عدم الإحلال بين رأس المال والعمل فرض غير واقعي بالنسبة لنموذج على المدى الطويل، إضافة إلى عدم واقعية فرض تحقيق نمو متوازن عند مستوى التشغيل الكامل. أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة وثبات مستوى الأسعار.

رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا النموذج، فإنه بفضل التغييرات التي طرأت على هذا النموذج، سمحت له أن يكون المرجعي في النظرية الحديثة للنمو [1].

[1] . Jean Arrous, Opcit, p 55.

المبحث الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للنمو

يرجع الفضل في إرساء البنية الأساسية لنظرية النمو النيوكلاسيكية إلى دراسة "سولو"، حيث ركز على عنصري العمل ورأس المال في العملية الإنتاجية وأوضحت إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، حيث بفضل "سولو" نتج العديد من التفسيرات للنمو، من بينها نموذج "ميد"، نموذج "فون نيومان " ونموذج "كالدور" وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: نموذج "سولو"

يركز نموذج "سولو" على الآثار التوزيعية للناتج بين الاستثمار والإستهلاك على التراكم الرأسمالي والنمو الإقتصادي، حيث يدرس حركية النمو المتوازن عند الإستخدام الكامل لرأس المال والعمل وذلك بالاستعانة بالفروض التالية: [1]

1. **فرضيات النموذج**: في ظل اقتصاد مغلق وعدم وجود القطاع الحكومي تكون معادلة الدخل:

$$Y = C + I$$

- الإستثمار الصافي يساوي الإدخار: $I = S$
- الإدخار جزء ثابت من الناتج القومي الإجمالي: $S = s.y$
- ثبات معدل نمو السكان سنويا: $\frac{DL}{L} = n$
- مخزون رأس المال ينمى مع الزمن بالاستثمار: $I \Rightarrow DK = \frac{dk}{dt}$

حيث في المدى الطويل رأس المال المستثمر سوف يهتلك بمعدل δ، إذن النمو الصافي لمخزون رأس المال هو:

$$DK = I - S.K$$

- دالة الإنتاج تأخذ الشكل التالي: $Y_t = F(K_t, L_t, A_t)$

حيث:

t: تمثل الزمن، A_t: التقدم التقني، L_t: العمل، K_t: رأس المال.

[1] أحمد السيد عبد اللطيف حسن،" انعكاسات الكفاءة الإقتصادية للاستثمار الخاص على الإقتصاد القومي في مصر خلال الفترة (1974-1998)"، رسالة دكتوراه، الفلسفة في الإقتصاد، جامعة عين الشمس، 2001، ص11-13.

وتظهر دالة الإنتاج أن النمو الإقتصادي يتأثر برصيد المعرفة (A.L)، ويرى "روستو" أن النمو الإقتصادي وفقا لتلك المعادلة لا يتحقق إلا من خلال دفعة قوية من الخارج تتمثل في التقدم التكنولوجي خاصة وأن (K/y) ثابتا، وبالتالي فإن الزيادة في رصيد المعرفة (A) يؤدي إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي.

- الإنتاجيات الحدية للعمل ولرأس المال تكون موجبة ومتناقصة وغلات الحجم تكون ثابتة.
- ومن خصوصيات دالة الإنتاج: $\lim_{k\to 0}(f'_k)=\lim_{L\to 0}(f'_L)=\infty$ $\lim_{k\to\infty}(f'_k)=\lim_{L\to\infty}(f'_L)=0$,
- التقدم التقني ينمو بمعدل ثابت: $\frac{DA}{A}=\chi$
- الزيادة في التقدم التقني تكون زيادة أسيّة: $A(t)=e^{x.t}$

وعليه فإن عدد العمال الفعالين هو: $e^{x.t}.L$ هذا يعني أن التقدم التقني يزيد إنتاجية العمل بمعدل ثابت x، ولدينا عدد العمال L ينمو بمعدل ثابت n، إذن عدد العمال الفعالين وهو $e^{x.t}.L$ ينمو بمعدل $n+\chi$.

2. تقديم النموذج:

يعتمد هذا النموذج على المعادلات الثلاث التالية:[1] $y=f(k,A,L).....(1)$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث تتميز هذه الدالة بخاصية العوائد الثابتة، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بالنسبة نفسها.

- ناتج العامل الواحد يمكن كتابته على النحو التالي: $\hat{y}=f(\hat{k}).....(2)$

حيث: $\hat{y}$: الناتج لكل عامل.

$\hat{k}$: رأس المال لكل عامل

- ولدينا من جهة أخرى:

$$DK=Sy-\delta k.....(3)$$

- الإنتاجية الحدية للعمل تنمو بمعدل x عندما تكون $\hat{k}$ ثابتة، معدل الأجر يكون متزايد في الحالة المنتظمة.
- بما أن المردوديات ثابتة نجد: $y=\frac{\partial y}{\partial k}.k+\frac{\partial y}{\partial L}.L=(r+\delta)k+w.L.....(4)$
- بالقسمة على y نحصل على: $1=\frac{(r+\delta)k}{y}+\frac{w.L}{y}=\alpha+(1-\alpha)$

[1] عماد الدين أحمد المصبح، " محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 1970-2004"، أطروحة دكتوراه، فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008، ص 40.

- أي أنه في المنافسة التامة، الدخل يوزع على عاملي الإنتاج، حيث α هو عائد رأس المال من الدخل و $(1-\alpha)$ هو عائد العمل من الدخل.
- من أجل دراسة حركية النموذج نجد أن: $D\hat{K} = s.f(\hat{k}) - (x+n+\delta).\hat{k} \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$
- تسمى المعادلة رقم (3) بمعادلة المسار الأمثل للنمو لنموذج "سولو" .
- نلاحظ أن معدل الإنخفاض الفعلي لرأس المال لكل فرد فعال هو $(x+n+\delta)$.

إذن مع مرور الزمن، رأس المال للفرد الفعال ينخفض لأنه يهتلك بمعدل (δ) ولأن عدد العمال الفعالين ينمو بمعدل $(x+n)$.[1]

نبحث عن نمو رأس المال الفردي بمعدل ثابت ومن أجل إظهار ذلك نقسم المعادلة الديناميكية (المعادلة رقم 5) على $\hat{K}$:

$$\frac{D\hat{K}}{\hat{K}} = \frac{sf\left(\hat{k}\right)}{\hat{k}} - (x+n+\delta) \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

في الحالة النظامية، كتعريف $\frac{D\hat{K}}{\hat{K}}$ يكون ثابت، ولدينا S, x, n, δ هي معلمات ثابتة، لذلك فإن الحد $\frac{f(\hat{k})}{\hat{k}}$ سيكون ثابت إذن تفاضله بالنسبة للزمن يكون معدوم أي:

$$D\left(\frac{f\left(\hat{k}\right)}{\hat{k}}\right) = \frac{k'D\hat{k}.\hat{k} - f\left(\hat{k}\right)D\hat{k}}{\hat{k}^2} = -\frac{f\left(\hat{k}\right) - \hat{k}.f'\left(\hat{k}\right)}{\hat{k}}.\frac{D\hat{k}}{\hat{k}} = 0$$

العلاقة $\left[f\left(\hat{k}\right) - \hat{k}.f'\left(\hat{k}\right)\right]$ تعبر عن الإنتاجية الحدية للعمل والتي تكون موجبة، إذن $\frac{D\hat{K}}{\hat{K}} = 0$ ومنه معدل النمو $\hat{K}$ هو المعدل المعدوم، أي أن رأس المال الفردي الفعال يكون ثابت عبر الزمن.

من المعادلة الديناميكية للنموذج يمكن استخراج شرط الوصول إلى الحالة المنتظمة للنمو وهي: [2]

$$D\hat{k} = s.f(\hat{k}) - (x+n+\delta)\hat{k} = 0$$

حل هذه المعادلة يعطينا مستوى رأس المال الفردي المناسب لحالة التوقف، أي رأس المال الفردي الذي عندما يصل الاقتصاد إليه فإنه يبقى ثابتا ونرمز له بـ $\hat{k}^*$:

[1] .Philippe Darreau, « Croissance et politique économique » , édition de Boeck Université, 1er Edition , Belgique, 2003. P2003, P33-34.

[2] . Philippe Darreau, « Croissance et politique économique », Opcit, p 35.

$$s.f(\hat{k}^*) = (x+n+\delta).\hat{k}^* \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

يمكن إيجاد هذا المستوى من رأس المال الفردي بيانيا وذلك برسم منحنيات كل من $f(\hat{k})$ ، $sf(\hat{k})$ و $(x+n+\delta)\hat{k}$ في معلم واحد، حيث $sf(\hat{k})$ يمثل الاستثمار المحقق، و $(x+n+\delta)\hat{k}$ يمثل الاستثمار الفردي الفعال المطلوب من أجل الإبقاء على الناتج الفردي ثابت ويسمى الاستثمار اللازم لحالة التوقف.

- نصل إلى حالة التوقف عندما يتقاطع منحنى $sf(\hat{k})$ مع المستقيم $(x+n+\delta)\hat{k}$، نقطة التقاطع تعطينا مستوى رأس المال الفردي $\hat{k}^*$.

الشكل رقم (2-2): الوضع التوازني في المدى الطويل في نموذج "سولو"

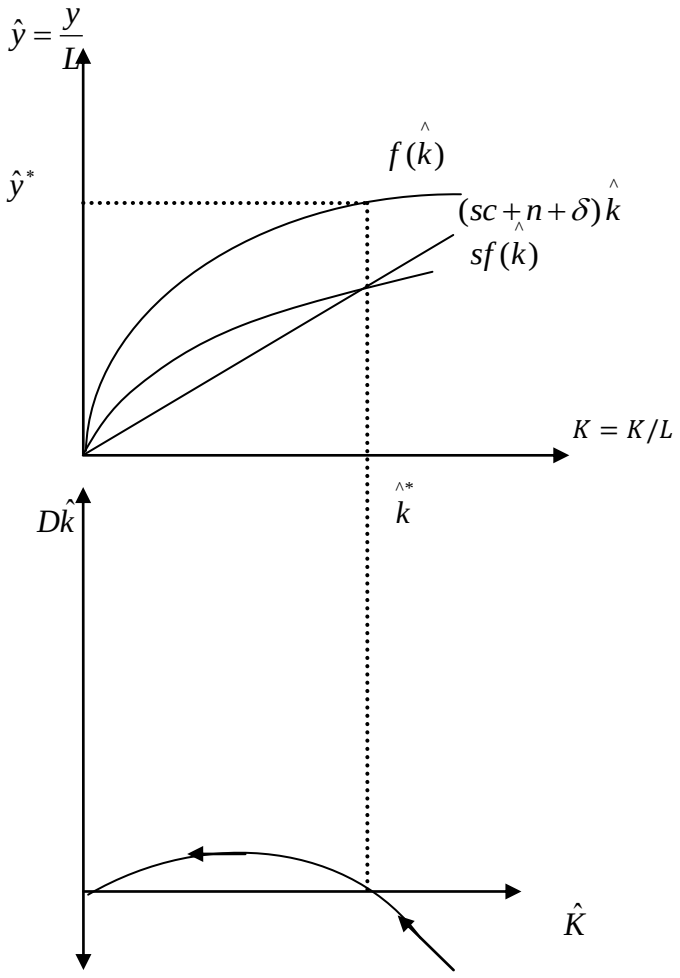

المصدر: هند محمد هاني قنديل،"السياسات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي في الصين،أطروحة دكتوراه، الفلسفة في الإقتصاد، جامعة حلوان، 2009، ص31.

- يمين $\hat{k}^*$ لدينا: $sf(\hat{k})<(x+n+\delta).\hat{k}$ الاستثمار المحقق يكون أقل من الاستثمار المطلوب ومنه رأس المال الفردي الفعال ينخفض: $D\hat{K}\langle 0$.
- يسار $\hat{k}^*$ لدينا: $sf(\hat{k})>(x+n+\delta).\hat{k}$ ، الاستثمار المحقق يكون أكبر من الاستثمار المطلوب، رأس المال الفردي الفعال يرتفع: $D\hat{K}\rangle 0$
- عند $\hat{k}^*$ لدينا: $sf(\hat{k})=(x+n+\delta).\hat{k}$ ، الاستثمار المحقق يساوي الاستثمار المطلوب ، رأس المال الفردي الفعال ثابت: $D\hat{K}=0$.

3. نتائج نموذج "سولو":

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى في كون: [1]

- نسبة رأس المال على العمل، الإنتاج والاستهلاك الفردي تنمو بمعدل x .
- معدل المردودية لرأس المال يساوي $f'(\hat{k}^*)$ وهو ثابت.
- المتغيرات (رأس المال، الإنتاج والإستهلاك) تنمو بمعدل $x+n$.
- معدل الأجر $\ell^{x.t}.\left[f(\hat{k}^* - \hat{k}.f'(\hat{k}^*) \right]$ ينمو بمعدل x .

بالإضافة إلى أن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة بديناميكية انتقالية (Dynamique de transition)، أي كيفية اقتراب الدخل الفردي لاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر، حيث أنه بالاعتماد على معادلة نمو رأس المال الفردي نجد أنه لما تكون $\hat{k}$ نسبيا منخفضة، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $\frac{f(\hat{k})}{\hat{k}}$ هي نسبيا مرتفعة، وأن الاستثمار لوحدة رأس المال $\frac{sf(\hat{k})}{\hat{k}}$ هي نسبيا مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل $\hat{k}$ يرتفع بمعدل فعلي قيمته ثابتة x وبالتالي فإن معدل النمو $\gamma_{\hat{k}^*}$ هو نسبيا مرتفع، ويؤول إلى حالته النظامية. بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي $\hat{k}(0)>\hat{k}^*$ ، فإن معدل النمو ينخفض مع الزمن.

[1] صواليلي صدر الدين، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، مرجع سابق، ص41-42.

المطلب الثاني: نموذج " ميد"

حاول الاقتصادي البريطاني الحائز على جائزة نوبل سنة 1977، وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي.

1. **فرضيات النموذج:** تتمثل الفرضيات التي انطلق منها نموذج "ميد" فيما يلي:[1]
   - الإقتصاد مغلق وتسود المنافسة التامة جميع أسواقه.
   - ثبات العوائد .
   - كل من السلع الاستهلاكية والرأسمالية يتم إنتاجها محليا.
   - ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
   - هناك استخدام كامل للأرض والعمل.
   - نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في الزمن القصير والزمن الطويل.
   - إمكانية الإحلال بين السلع الرأسمالية بعضها ببعض، وبين السلع الاستهلاكية بعضها ببعض.

2.عرض النموذج:

اعتبر "ميد" أن إنتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة وهي المخزون الصافي لرأس المال (k)، القدر المتاح من قوة العمل (L)، والأرض والموارد الأخرى (N)، والزمن (T) الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي، وهو يأخذ الشكل التالي[2]:

$$Y = F(K.L.N.T)\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وبافتراض الأرض والموارد الأخرى (N) ثابتة فإن: $$\Delta y = v\Delta K + w\Delta L + \Delta Y'\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث: Δ : تشير إلى التغير الطفيف.

v : الناتج الحدي لرأس المال.

w : الناتج الحدي للعمل

y : مستوى الإنتاج عند تغير المستوى التكنولوجي.

وبقسمة طرفي المعادلة (2) على (y) نجد:

[1] Abdelkader Sid Ahmed, « Croissance et développement (théorie et politique) », tom 2, édition office publiations Universitaires, A lger, 1981, p 296.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية"، مرجع سابق، ص193.

$$\frac{\Delta y}{y}=\frac{v.\Delta K}{y}+\frac{w.\Delta L}{y}+\frac{\Delta y'}{y}$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta y}{y}=\frac{vk}{y}.\frac{\Delta k}{k}+\frac{\Delta l}{l}+\frac{\Delta y'}{y}.....(3)$$

وبوضع: $y=\frac{\Delta y}{y}$ وهو معدل النمو النسبي للناتج.

$k=\frac{\Delta L}{K}$: معدل النمو النسبي لرأس المال.

$\gamma=\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو النسبي لقوة العمل.

$x=\frac{\Delta y'}{y}$: معدل النمو الرئيسي للتقدم التكنولوجي خلال سنة، وبالتالي فإن العلاقة (3) تصبح:

$$y=\frac{vk}{y}.k+\frac{wL}{y}.l+x.....(4)$$

وبوضع: $\upsilon=\frac{v.k}{y}$: والتي تمثل الناتج الحدي النسبي لرأس المال.

$Q=\frac{wL}{y}$: الناتج الحدي النسبي للعمل.

فإن العلاقة الأساسية لنموذج "ميد" تصبح:

$$y=\upsilon.k+Ql+x.....(5)$$

توضح هذه العلاقة أن الناتج هو مجموع ضرب معدل نمو مخزون رأس المال وإنتاجيته، وكذا معدل نمو السكان والإنتاجية الحدية للعمل وأيضا معدل النمو التكنولوجي. وعند البحث عن نمو دخل الفرد فإنه يستلزم استبعاد أثر النمو السكاني مما ينتج عنه: $y-l=\upsilon-k-(1-Q).l+x.....(6)$

وإذا كانت: $k=\frac{\Delta k}{k}=\frac{I}{k}=\frac{s-y}{k}$ فإن العلاقة (6) تصبح:

$$\upsilon=\frac{v.k}{y}\Rightarrow \upsilon.k=\frac{s.y}{k}.\frac{v.k}{y}=v.s.....(7)$$

وبتعويض المعادلة (7) في (6) يصبح لدينا:

$$y-l=v.s-(1-Q)l+x.....(8)$$

فإذا كان عدد السكان والمستوى التكنولوجي ثابتين في الفترة القصيرة، ومنه تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$y=v.s.....(9)$$

3. نتيجة نموذج "ميد":

يعتقد "ميد" بأن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية، بينما يعتبر القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى ثابتا، كما أن نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وأن جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة، كما أن التغيرات في عناصر الإنتاج (كميا) هي أساس عملية النمو، والذي يبدأ عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني، لأن مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثابتا في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة وبالتالي فإن النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط.

المبحث الرابع: النظريات الحديثة للنمو

بالاعتماد على النظريات التقليدية فإنه ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة، وبالتالي ففي غياب الصدمات الخارجية أو التفسيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري، وهذا هو السبب الذي جعل النظرية النيوكلاسيكية تفشل في إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الإقتصادي الذي حدث عبر التاريخ لكثير من دول العالم، التي تباين أداؤها الإقتصادي بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة. مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة في منتصف الثمانينات تسمى بنظرية النمو الداخلي، وهي تبحث في تفسير النمو الإقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية.

المطلب الأول: نماذج النمو الداخلي لقطاع واحد.

I. نموذج "AK"

إن نماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج "AK" جاءت لتعالج مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج "AK" إلغاء فرضية تناقص مردودية رأس المال (K)، ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى رأس المال البشري، ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج "AK" تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:[1]

$$y = AK \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

A: تمثل معامل ثابت يعبر عن المستوى التكنولوجي ويمثل الإنتاجية الظاهرة لرأس المال.

K: رصيد رأس المال.

وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت، وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج "سولو" أي أن: $\dot{K} = sy - \delta k \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي: $\dot{L} = nL = 0$

من (1) و (2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

[1]. Gregory N MANKIW, « Macroéconomie ». 3 ème édition De boeck, PARIS, France, 2003, P264.

$$\frac{\dot{y}}{y} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

أو:
$$\frac{\dot{k}}{k} = s.A - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

أو:
$$\frac{\dot{k}}{k} = s\frac{y}{k} - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث:

y: تمثل حجم الإنتاج.

K: رأس المال الموسع (المادي والبشري).

s: معدل الإدخار.

A: معامل ثابت وموجب يعبر عن التكنولوجيا السائدة.

وعليه وبالعودة إلى نموذج "سولو" مع مراعاة فرضيات نموذج " AK" فإننا نستطيع رسم الشكل رقم (2-3):

الشكل رقم (2-3): نموذج AK

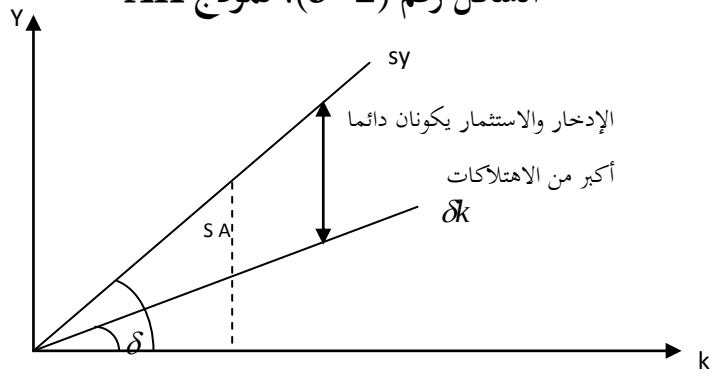

Source : Michael Burd, charles Wyplosz, "Macroéconomie une perspective europienne",3 ème édition, tradictiak de la 3ème par Jean Haroud deboeck, p58

إن الخط δk يبين قيمة الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sy فيعطينا الاستثمار بدلالة رأس المال، وبما أن y في هذا النموذج خطي في k فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK.

لنفترض أن اقتصاد ما يبدأ من النقطة K_0، ففي نموذج "AK" يتميز تراكم رأس المال بمردوديات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائما مساوية لـ A، حيث:

$$A = \frac{y}{k} \qquad \frac{\dot{k}}{k} = s\frac{y}{k} - \delta$$

وبالتالي: $$\frac{\dot{y}}{y} = sA - \delta = g_y$$

ومنه من المعادلة (3) و(4) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و(g_y) لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار – الإدخار – ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الإقتصادي.

II. نموذج " Romer" 1990:

حسب " Romer" فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الإقتصادية التقليدية، فهي غير قابلة للتنافس لأنه يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، لا يستطيع مالكها مراقبة استخدامها إلا جزئيا.

ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها وذلك بنسخ الوحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمردوديات ذات غلة الحجم المتزايدة وبالمنافسة غير التامة، وهو ينطلق من مجموعة من الفرضيات.

1. فرضيات النموذج: [1]

- الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير $(R\alpha D)$ هو أساس تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مساندا – مضاعفا-.

[1]. Karline Pelier, « Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945 une analyse économétrique du modèle de Romer », Université Montpellier 1, dans http//www.lameta.univ-montp1.fr/download/Dt/wp2003-23, pdf, consulté le 03/06/2014, p03.

– دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

$$y = k^{\alpha}(ALy)^{1-d}$$

حيث: $(0\langle\alpha\langle 1)$

A: رصيد الأفكار

K: رصيد رأس المال

* إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في Ly و K، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج "سولو" – بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الإدخار– بمعدل ثابت S، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب:

$$\dot{k} = sY - \delta k.....(1)$$

* إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث: $\frac{\dot{L}}{L} = n$

* في نموذج "سولو" كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج "رومار" فـ A يكون داخلي المنشأ، حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t)، و$(\dot{A})$ هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروبا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار (γ)، وعليه نكتب المعادلة: $\dot{A} = \gamma.L_A$

إذن: $L = l_A + L_Y$

حيث: L_Y: الإنتاج المباشر و L_A: إنتاج الأفكار أو التكوين

* يمكننا افتراض أن: $\gamma = b.A^p$

وهذا الإفتراض استمد من الملاحظة الواقعية حيث: p,b: ثوابت

فعندما يكون $(p\rangle 0)$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة، أما عندما يكون $(p\langle 0)$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الإكتشاف.

فإذا فرضنا أن عدد الإكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا: $L_A = L_A^{\lambda} \cdots\cdots (0\rangle\lambda\rangle 1)$

حيث يكون عدد الإكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الإهتلاك المعرفي λ يساوي الواحد، ومنه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي: $\dot{A} = b.A^{p}.L_{A}^{\lambda}$.....(2)

حيث نلاحظ أنه يأخذ كل باحث على حدى فإن(γ) يعتبر ثابت - مردوديات ثابتة – أما على المستوى الكلي فإن (γ) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة – ظهور الآثار الجانبية – وفي نفس السياق يتم معاملة A^{p} بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

2. النمو المتوازن:

يعطي معدل النمو المتوازن بالشرط التالي: $g_{y}=g_{k}=g_{A}$.....(3)

إن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف يتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، بمعنى أن غياب الرقي التقني سيؤدي إلى عدم وجود النمو الإقتصادي، حيث وانطلاقا من العلاقة (1) فإنه يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{A}}{A} = b\frac{L_{A}^{\lambda}}{A^{1-P}}$$

وعلى طول خط النمو المتوازن يكون $\frac{\dot{A}}{A} = g_{A}$ وهو ثابت، حيث أنه بعد الإشتقاق اللوغاريتمي ينتج ما يلي:

$$O = \lambda\frac{\dot{L_{A}}}{L_{A}} - (1-p)(\frac{\dot{A}}{A})$$

وبمعلومة أن معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين $\left(\frac{\dot{L_{A}}}{L_{A}} = n\right)$ فإنه يمكن كتابة:

$$g_{A}=\frac{\lambda n}{1-p}$$

توضح هذه العلاقة الأخيرة أنه في المدى البعيد يحدد (g^{*}) بعوامل دالة إنتاج المعارف، ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، وحيث أنه عندما تكون $(\lambda=1)$ و $(p=0)$ فإن $(\dot{A} = b\dot{L}_{A})$.

فإذا كانت (b) ثابتة فإن (bL_{A}) يكون ثابتا هو الآخر، وعندما يؤول (t) إلى ما لا نهاية فإن $\left(\dot{A}\right)$ يؤول إلى الصفر، مما يعني عدم حدوث النمو إلا إذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، وهو ما يستلزم أن

يكون (n) كبيرا بالكفاية وهي الفرضية التي يصعب اختبارها لدى الدول المتقدمة نظرا لأن (n) متناقصة أو ثابتة وللخروج من هذا العائق فإن النموذج افترض أن ($P = \lambda = 1$) ومنه، يصبح:

$$\dot{A} = bL_A A \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = bL_A \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

تبين هذه العلاقة أن إنتاجية الباحثين تتزايد مع الوقت حتى لو بقي عددهم ثابتا، غير أن التجارب العالمية بينت خلاف ذلك مقارنة بما تستوجبه هذه النظرية التي تعتمد على ارتفاع (L_A) حتى يرتفع معدل نمو الإقتصاد (g) .

فمثلا لم ينمو الإقتصاد الأمريكي خلال القرن العشرين سوى بمعدل 1.8% في السنة بالرغم من كون ($p\rangle 0$) في النموذج، وهو ما يقودنا إلى الإبقاء عليها أقل من الصفر حتى تتحقق شروط النمو وفق هذا النموذج.

3. العلاقات التبادلية المترابطة في حلقة النمو: [1]

يتكون نموذج " Romer" للنمو الداخلي من ثلاث قطاعات أساسية، وهي قطاع إنتاج السلع النهائية، السلع الوسيطية، وقطاع البحث والتطوير، حيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطية الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة سلعا يبيعها إلى مؤسسات القطاع النهائي، مما ينتج في الأخير الرقي التقني وذلك كما يلي:

أ. **قطاع الإنتاج النهائي**: يعرض سلعا متجانسة (y) وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج (y) بواسطة العمل (L) وكذلك بعدد (α) من السلع الوسيطية (Xj)، حيث كل منها تمثل نوعا من رأس المال، وتستخدم المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي: $y = L_y^{1-\alpha} \sum_{j=1}^{A} X_j^{\alpha}$

ب. **قطاع البحث والتطوير**: الذي يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة أو براءة الإختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطية.

ج. **قطاع السلع الوسيطية**: وهو احتكاري يقوم بشراء شهادة الإختراع من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطية، ويأخذ برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع الشكل: ($\max \pi_j = p_j(X_j) - rX_j$)

[1] كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد، جامعة تلمسان، 2013، ص58-59.

يواجه صناع القرار في المؤسسات الإختيار بين نوعين من الاستثمارات التي ينتظر منها تحقيق الربح، فأما الأولى فهي التوجه إلى السوق المالي واستثمار رأس المال سعر فائدة معين، وأما الثاني فهو شراء الاختراع بسعر بيع الباحثين من أجل التفرد بالإنتاج في ظروف احتكارية، مع مراعاة أن يتساوى الربحان أثناء التوازن، بمعنى الفوائد المتحصل عليها عند التوجه للسوق المالي أو لدى البنوك (rP_A) تساوي إلى مجموع الربح الذي يحصل عليه الباحثون (π) والربح أو الخسارة $\left(\dot{P}\right)$ في رأس المال بعد إعادة بيه شهادة المستعملة خلال الفترة.

$$(rP_A = \lambda + \dot{P} \Rightarrow r = \frac{\lambda}{P_A} + \frac{\dot{p}}{P_A})$$

في حالة التوازن وعندما يكون (r) ثابت فإن $(\frac{\pi}{p_A})$ يجب أن يكون ثابتا، أن يتزايد (λ) و(P_A) بنفس المعدل (n)، وبما أن النظرية الاقتصادية تستلزم أن يتساوى السعر مع التكلفة الحدية (Cm)، فإن الشروط التي وضعها "Romer" لعمل السوق تصبح غير فعالة وذلك لأن:

- تحفيز السوق للباحث غير كاف، حيث لا توجد آلية تكافئ الباحثين على مساهماتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل.
- وجود الآثار السلبية مثل تصرفات التقليد من طرف المنافسين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف البحث، مما يستوجب حماية حقوق الملكية، وهو ما تعجز عنه الكثير من حكومات البلدان النامية بالرغم من الحرص الذي توليه منظمة التجارة العالمية.
- الفوائد الشخصية التي ينتظرها الباحث أو المؤسسة بمراكز البحث أقل من الفوائد الإجتماعية، حيث بعض الأفكار المفيدة اجتماعيا لا تزال فوائدها الشخصية والخاصة غير كافية لدفع مخترعيها الخواص إلى استغلالها وإدماجها في العملية الإنتاجية.

III. نموذج " Barro"

جاء "Barro" بمصدر آخر للنمو الداخلي، وهو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدولة لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

واعتبر "Barro" أن هذه النفقات هي عبارة عن استثمار في سلعة إجتماعية وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة وتعطى هذه الدالة كما يلي [1]:

$$y_i = K_i^{\propto} {L_i}^{1-\propto} G^{1-\propto} \ldots\ldots\ldots\ldots(1) \quad \propto \in]0.1[$$

حيث: L_i ,K_i, y_i: على التوالي هي الإنتاج ورأس المال الخاص والعمل للمؤسسة i.

[1]. Frédérique Bec, « Analyse Macroéconomique », édition la Découverte, France, 2000, P381-383.

A: مستوى التقدم التكنولوجي (ثابتا).

$1-\alpha$: مرونة الإنتاج.

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية[1]:

$$y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

- يجب ملاحظة أن المردودية الحدية لرأس المال متناقصة، أما المردودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية G فهي ثابتة مع افتراض ثبات L.

- بافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t، إذن: $T = G = ty$

- بافتراض أن المؤسسات في حالة منافسة تامة، فإن شرط تعظيم الربح يكمن في أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء (تكلفة رأس المال أو عائد رأس المال)، أي:

$$r + \delta = (1-t)\left[\frac{\partial y_i}{\partial k_i}\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

من المعادلة (2) نحصل على:

$$r + \delta = (1-t).\alpha.A.K^{-(1-\alpha)}.G^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

وعليه فإن:
$$r + \delta = \alpha.A^{1/\alpha}.(Lt)^{(1-\alpha)/\alpha}.(1-t) - \delta - p \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

وكذلك نستنتج أن معدل نمو الإستهلاك:

$$\gamma_c = \dot{C}/C = 1/\theta\left[\alpha.A^{1/\alpha}.(Lt)^{(1-\alpha)/\alpha}.(1-t) - \delta - p\right] \ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

- يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين، الطريقة الأولى متمثلة في الحد $(1-t)$ والذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي بعد الضريبة، والحد $t^{(1-\alpha)/\alpha}$ الذي يمثل الأثر الإيجابي للخدمات العمومية على الناتج الحدي، أي أن معدل النمو يبدأ بالزيادة حتى يصل إلى حد أقصى ثم ينقص مع معدل الضريبة.

- من جهة أخرى فإن معدل الضريبة الأمثل الذي تقوم الدولة بتحديده والذي يسمح لها بتحديد معدل النمو المثالي، أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو يعطى بالعلاقة التالية: [2]

[1] . Kathline Schubest, « Macroéconomie, comportement et croissance » ,2ème édition, vuibut, France, 2000, P214-215.

[2] . Jean Arrous," Les Théorie de la croissance", référence déjà cité, P195-196.

$$\frac{\partial\left(\frac{\dot{k}}{k}\right)}{\partial t} \Leftrightarrow \left[-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1+\alpha}{\alpha}(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1}\right].s.A^{1/\alpha}.L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0 \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

$$\Leftrightarrow t = \frac{1-\alpha}{\alpha}.(1-t)$$

$$\Leftrightarrow t^* = (1-\alpha)$$

هذه النتيجة تبرر بقوة تدخل السلطات العمومية من أجل السماح لمعدل النمو الوصول إلى الأمثلية.

- درس " Barro" كيف أن السياسة الإقتصادية ملزمة من أجل ضمان هذا التعظيم، من أجل هذا يفترض أن الدولة ملزمة أولا بتثبيت حجم النفقات العمومية المساوية لـ:

$$\left[\frac{G}{Y}\right]^* = t^* = (1-\alpha) \ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

وتقتطع بعدها ضرائب متفق عليها على جميع المداخيل بالتساوي والمساوية لـ $T = G = ty$ من أجل تمويل جميع نفقاتها .[1]

المطلب الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاعين.

I. نموذج "لوكاس Lucas":

لقد اعتمد "لوكاس" كثيرا على نموذج " Uzawa" في تحليله لمحددات النمو الإقتصادي، غير أنه رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري واعتبر أنه "على العكس من رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوضا عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الإقتصادي دون توقف" [2]، وقد اعتبر "لوكاس" أن الإختلافات في معدلات النمو بين البلدان يرجع إلى الإختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بينها، ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نوجزها فيما يلي: [3]

- الإقتصاد مكون من قطاعين فقط، أحدهما مكرس لإنتاج السلع، والآخر في تكوين رأس المال البشري.
- رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه، كما أن اختصاص الفرد والزمن المخصص للدراسة يحددان وتيرة تراكم رأس المال البشري، بالإضافة إلى أن جميع أفراد المجتمع متماثلين في المستوى التعليمي.

[1] . Ali Raad, « What explains the Algerian Economic Growth record ? A cross-country Approach over Period 1970-2000, Doctorat d'état in Economics Algiers University, 2006, P101-102.

[2] فريديريك شرر، ترجمة علي أبو عمشة، " نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي وتأثره بالإبتكار التكنولوجي"، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2002، ص17.

[3] . Philippe aghion, Peter Hawitt, « Théorie de la croissance endogène », traduite par fabrice mazerolle, Paris, dunod 2000, P17-18.

والنموذج الذي سنقدمه "للوكاس" هو بدون فراغ أي أن الفرد يكرس جل وقته بين العمل أو تراكم رأس المال البشري ولا وجود لوقت آخر، ومنه يكون مسار تراكم رأس المال البشري على شكل خطي وفقا للمعادلة التالية: [1]

$$\dot{H}_i = \beta H_i(1-\mu).....(1)$$

حيث:

$\dot{H}_i$: تمثل مقدار التغير في رأس المال البشري.

B: معلمة موجبة تعبر على فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري.

H_i: مخزون رأس المال البشري للفرد.

$(1-u)$: الوقت المخصص للتعلم والنشاط المتعلق بتراكم رأس المال البشري بالنسبة لمجمل الوقت المتاح.

وتتميز المعادلة (1) بخاصية ثبات غلة الحجم بالنسبة ل H_i وهي خاصية أساسية في النموذج لضمان تحقيق النمو الداخلي، وتعتبر هذه الخاصية أهم من الدور الذي يمثله الوقت المخصص للدراسة كما يقر بذلك "لوكاس" في تقديمه لهذا النمودج[2].

وفي الحالة التي يكون فيها الوقت المخصص للإنتاج μ ثابتا يمكن كتابة المعادلة (1)بالشكل التالي:

$$\frac{\dot{H}_i}{H_i} = \beta(1-\mu)$$

ونقول أنه كلما خصص جزء كبير من الوقت لأجل التعليم والتكوين حقق الإقتصاد بذلك نموا كبيرا في رأس المال البشري عبر الزمن، وبالتالي فإن مستوى رأس المال البشري ووتيرة تغيره يعتمدان بدرجة كبيرة على قرارات الأفراد الراغبين في الإستثمار في تنمية قدراتهم، أما في قطاع إنتاج السلع فإن العملية الإنتاجية يحكمها تقنيا دالة الإنتاج كوب دوغلاس التي تعطى على النحو التالي:[3]

$$y_i = Ak_i^{\alpha}(\mu H_i)^{1-\alpha} .....(2)$$

حيث :

Y_i : هو قيمة إنتاج الفرد i وk_i رأس ماله العيني، μ يمثل الوقت الذي يكرسه الفرد في عملية إنتاج السلع.

α: عبارة عن ثابت موجب يمثل نسبة مساهمة رأس المال في الناتج.

[1] . Philippe aghion et peter hawritt-OP-CIT, P356.

[2] روبرت سولو ؟ ترجمة ليلى عبود، مراجعة محمد دويدار، " نظرية النمو " المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الثانية، 2003، ص14-15.

[3] .Ahmed Zekane, " dépenses publiques productives, croissance à longterme et politique économique : assai d'analyse éonomique appliquée au cas de l'algérie", thèse de doctorat non publier, université d'alger, 2003,p66.

أدمج "لوكاس" في هذا النموذج تأثير الوفورات الخارجية الناتجة من مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي، وهذا من أجل دعم الوصول إلى ضمان نمو داخلي. وقد برر هذه الفرضية بأن كل فرد مهما كان مستواه الخاص من رأس المال البشري فسيكون أكثر فعالية إذا أحيط بأشخاص آخرين فعالين، وهذا الذي يسمى بالتحريض، ونرمز لمقدار تأثير الوفورات الخارجية في دالة الإنتاج بالرمز δ ما يرفع من درجة تجانس دالة الإنتاج ويعطيها شكلا جديدا لتصبح بالصيغة التالية:[1]

$$y_i = Ak_i^{\alpha}(\mu H_i)^{(1-\alpha)}(H_a)^{\delta} \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث:

H_a: مخزون رأس المال البشري لبقية الأفراد في الإقتصاد .

وبافتراض أنه لا يوجد تمايز بين الأفراد في المستوى التعليمي فإن $H_i=H_a$ أي أنه إذا رفعنا مؤهلات الفرد فإنه بدوره يرفع من فعالية الأفراد المتواجدين معه في نفس المحيط، وبالتالي دالة الإنتاج في نموذج "لوكاس" تتميز بتزايد الغلة $(1+\delta)$ وهذا بسبب الوفورات الخارجية، وبهذا الشكل يكون هناك تأثير إيجابي لرأس المال البشري على قيمة الانتاج وهذا ما يضمن نموا داخليا في النموذج، لأن تحسن مستوى كل فرد يزيد من المخزون المعرفي ومخزون رأس المال البشري للأمة بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية في القطاعات الإقتصادية الدولية .

II / نموذج روبيلو " REBELO"[2]

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الإعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام "روبيلو" باستعمال دالتين للإنتاج لـ "كوب دوغلاس" .

$$y = C + \dot{K} + \partial K = A.(vK)^{\alpha}.(\mu H)^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$
$$\dot{H} + \partial H = \beta.[(1-v).K]^{n}.[(1-\mu).H]^{1-n}$$

حيث:

y: تمثل إنتاج السلع (الإستهلاكية والرأس مال المادي)

A.B>0 : هما عاملان تكنولوجيان.

αوn: يمثلان نسبة رأس المال المادي المستعمل في كل قطاع وهي محصورة بين 0 و1.

[1] Ahmed Zekane,op.cit, p62.

[2] صواليلي صدر الدين، مرجع سابق، ص 52

μ و V : يمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع.

وبإفتراض أن $n < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج K وH، وهكذا يصبح النموذج مصدر للنمو الداخلي وفي الحالة النظامية كل من μ و v ثابتة و$h.k.c$ وy تنمو بنفس المعدل g^* باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للإستهلاك:

$$g_c = \left(1/\theta\right)\left[A\alpha.\left(vk/\mu H\right)^{-(1-\alpha)} - \delta - P\right] \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وفي هذا النموذج الحد $A\alpha\left(vk/\mu H\right)^{-(1-\alpha)} - \delta$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي لرأس المال المادي يساوي معدل المردودية r .

إن مردودية رأس المال البشري ورأس المال هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين μ و v :

$$\left(\frac{n}{1-n}\right).\left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right).\left(\frac{\mu}{1-\mu}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآنية لكل من نسبة k و H المخصصة للإنتاج.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل اتضح لنا أن لدراسة النمو الإقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الإقتصادي لأي بلد، فهو مقياس يعبر عن الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي والدخل الفردي، أما فيما يخص تحليلنا لمختلف نظرياته فإن معظم النماذج التقليدية للنمو ركزت على المردودية الحدية لمخزون رأس المال المرتبطة بمعدل الإدخار، وأهملت تأثير المتغيرات الخارجية على النمو، ومن جانب آخر فإن الأداء الضعيف لنظريات النمو النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو طويل الأجل أدى إلى عدم قبولها، وظهور فكر جديد آخر سمح بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي، وركز على دور العوامل الخارجية المتمثلة في رأس المال البشري، المعرفة العلمية، الإنفاق الحكومي وغيرها في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر، غير أنه نستطيع القول أن مختلف نظريات النمو قد بينت أن النمو مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى .

وعليه فإذا كان النمو الإقتصادي يهدف إلى زيادة الناتج بالقدر الذي يؤدي إلى حدوث تحسينات في مستويات معيشة الأفراد بغض النظر عن انتمائهم الطبقي، فإنه لابد من البحث عن كيفية تقسيم وتوزيع هذه النتيجة على مختلف شرائح المجتمع، مما يحقق أهداف التنمية المتمثلة في رفع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة، والتخفيف من ظاهرة الفقر، وهو ما سنتعرض له في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

التحليل الاقتصادي لمشكلة الفقر

تمهيـــد:

يعد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية، ويعد القضاء عليه أو الحد منه ضرورة حتمية، فالفقر ظاهرة في غاية التعقيد، وأسبابها متشابكة ما بين أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية حسب طبيعة كل بلد من بلدان العالم، و الجزائر واحدة من هذه البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة، حيث يترتب على ذلك أن الحلول و السياسات والاستراتيجيات المطروحة أيضا هي في غاية الصعوبة لاسيما تزامن ذلك مع هيمنة اقتصاد السوق وما تتطلبه من طرح برامج إصلاحية هيكلية من قبل المؤسسات الدولية كحلول لابد منها وشرطية لتحقيق النمو. أمام هذه الحقيقة كان لابد من البحث عن سياسات أفضل وحلول ناجعة تحقق النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه تحقق مصالح جميع فئات المجتمع ولا سيما المهمشة والفقيرة منها.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الإشارة إلى مفهوم الفقر و أسبابه و نظرياته، إضافة إلى أساليب تحليل مشكلة الفقر وطرق قياسه وفي الأخير سنلقي نظرة على واقع الفقر في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الفقر.

المبحث الثاني: أساليب تحليل مشكلة الفقر.

المبحث الثالث: طرق قياس الفقر.

المبحث الرابع: واقع الفقر في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الفقر.

تعتبر ظاهرة الفقر قديمة جدا، لكن الاهتمام بها تم حديثا نسبيا، حيث قامت المنظمات والهيئات الدولية بطرح هذه المشكلة ومعالجتها في إطار التنمية الاقتصادية وكان الهدف هو القضاء على الفقر، أما في السنوات الأخيرة من الثمانينات فقد طرحت مشكلة الفقر من جانب الهيئات والمنظمات الدولية أنها مشكلة خاصة بفئات معينة داخل الدولة وبالتالي فهي تعالج في إطار النمو الاقتصادي[1].

المطلب الأول: مفهوم الفقر.

يعتبر مفهوم الفقر مفهوما مراوغا، حيث تتعدد تعريفاته بتعدد الكتاب والباحثين، وباختلاف الثقافات وبتنوع الإيديولوجيات والمذاهب الفكرية [2]. فليس هناك اتفاق على معنى واحد لمفهوم الفقر، وإنما هناك اجتهادات كثيرة تتداخل في أكثر من نقطة[3].

1/ التعريف اللغوي لمصطلح الفقر:

إن الفقر في اللغة يعني الاحتياج، وأن فقر أو افتقر ضد استغنى، وأحتج إليه احتياج فهو فقير، جمعه فقراء، أفقره ضد أغناه والفقر مصدر ضد الغنى وذلك أن يصبح الإنسان وليس له ما يكفيه[4]. وهذه الحالة سواء كانت في الماديات أو المعنويات، قد يكون في المال أو في الثقافة أو المعرفة، وإذا احتاج الإنسان إلى أي شيء يكمل به النقص يشعر بالحرمان والقلة فهو فقير في هذا الشيء أو مفتقر إليه [5].

2/ تعريف الفقر عند بعض الاقتصاديين:

تنوعت الأدبيات في تعريف الفقر، ويمكن عرض تعريفات بعض الباحثين فيما يلي:

2-1. " Michal Mollat " : الفقير هو ذلك الشخص الذي يعيش بصفة مؤقتة أو دائمة في وضعية تتميز بالضعف والتبعية وبالحرمان من وسائل مادية ومعنوية تتغير حسب الفترات الزمنية والمكان والمجتمعات، هذه الوسائل تعد مصدر للقوة و الاعتبار الاجتماعي، وعادة ما تتمثل في المال، العلاقات، النفوذ، السلطة، العلم، التأهيل التقني، القدرة الفكرية، الحرية و الاحترام الشخصي، هذه الظروف الفقر لا يستطيع أن يخرج منها إلا

1 طارق فاروق الحصري، "الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2008، ص226.

2 مجموعة من الخبراء، "التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، 2008، ص74.

3 أحمد السيد النجار، "الفقر في الوطن العربي"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص36 .

4 رضا صحاب أبو أحمد، "الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص167.

5 حصروري نادية، "تحليل وقياس الفقر في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل واستشراف إقتصادي، جامعة قسنطينة، 2008-2009، ص3.

بمساعدة الآخرين، وهذا التعريف من شأنه أن يضمن كل المهمشين والمقصيين وهو خاص بكل مكان وزمان، فلا يتعلق بجبهة معينة أو مجتمع معين، كما أن هذا التعريف لا يقصي أولئك الذين اختاروا بدافع تقشفي أو عقائدي أن يعيشوا فقراء تطوعيا[1].

2-2. "حسن محمد الرفاعي": الفقر هو الحالة التي لا يمتلك فيها الشخص وسائل المعيشة، أو الحصول على الحاجيات المعيشية الضرورية اللازمة لوجوده المادي وسلامة بقائه، كالمأكل والمسكن، فيضطر إلى طلب المساعدات العامة والخاصة النقدية والعينية التي تقدم للمحتاجين [2].

2-3. "محمد رياض الغنيمي": الفقر هو الاعتماد على الغير من الأفراد أو الدولة لتوفير بعض مصادر الدخل اللازمة للإنفاق على ضروريات المعيشة كالمأكل والمسكن والملبس [3].

2-4. يعرف "Hans Singer " الفقر: على أنه ظاهرة معقدة، صعب علينا تحليلها، لكن سهل علينا مخاطبتها، وهو يشبه الفقر بالزرافة، صعبة التعريف، لكن سهل التعرف عليها عند ملاقاتها[4].

2-5. يعرف "Fields " الفقر: على أنه عدم مقدرة وعدم إمكانية الفرد أو العائلة من الحصول على موارد قاعدية واجبة لإشباع الحاجيات الأساسية[5].

2-6. يعرف "علي وهب" الفقر على أنه: يعني الحرمان على أشده، بحيث لا يمكن الحصول على الحاجات الأساسية للعيش إلا نادرا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على الحياة" [6].

3/ تعريفات دولية للفقر:

لقد أدرك المجتمع الدولي خطورة الفقر على العالم، فحاز على اهتمام المنظمات الدولية، فأصدرت تقارير تحاول تقديم إسهامات في تعريف الفقر.

3-1. عرفت "منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية" الفقر على أنه: عزل فئات معينة في المجتمع و يتم النظر إليها بوصفها محتاجة أو فقيرة أو محرومة... إلخ، وتضم هذه الفئات المسنين والعاطلين والأيتام والجماعات ذات الدخل المنخفض[7].

---

[1] Quentien wodon: « le Marketing contre la pauvreté », édition de l'atelier pari , 1992, p17-18.

[2] حسن محمد الرفاعي، "مشكلة الفقر في العالم الإسلامي -الأسباب والحلول-"، دار النفائس، الطبعة الأولى، سوريا، 2006، ص 13.

[3] محمد رياض الغنيمي، "دراسات في التنمية الإقتصادي والعدالة الاجتماعية -الفقر- " مكتبة النهضة المصرية ،الطبعة الأولى ،القاهرة 2012،ص11.

[4] S.B Maliki , "Quantification de la pauvreté urbain et rural en Algérie -cas de Tlemcen-", mémoire de magister, université de Tlemcen .2002,P11.

[5] Samir Bettahar: "les méthodes de mesure de la pauvreté -une étude théorique-", Thèse de doctorat, science économique et gestion, université de Tlemcen, 2004, p16.

[6] علي وهب، "خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث"، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص 140 .

[7] مؤنس السيد محمد فياله، "ظاهرة الفقر وإستراتيجيات التنمية في مصر -دراسة مقارنة-" ،مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، 1998، ص 13 .

2-3. عرف "**البنك الدولي**" الفقر في تقريره الذي نشر سنة 1990 على أنه: " عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة"[1].

أما في تقرير 2000-2001 فإن أبعاد الفقر توسعت وتنوعت، فانتقل من مفهوم نقص الحاجات الأساسية، وأصبح يضم الخطر والمجازفة وعدم القدرة وعدم توافر الإمكانات وانعدام القدرة على التعبير والمشاركة في الحياة الاجتماعية إضافة إلى المفهوم الاقتصادي"[2].

3-3. عرف "**تقرير التنمية الإنسانية العربية**" الفقر بأنه عبارة عن: "عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، فرداكان أو عائلة أو مجتمعا محليا"[3].

4/ استخلاص مفهوم الفقر:

من خلال التعاريف السابقة للفقر، نلاحظ تنوعا يدل على أن الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، إلا أنها تدور حول مفهوم واحد وهو الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع وتختلف في حدوده ومكوناته.

ولكن يوجد مكونان مهمان لابد من أن يبرزا في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهما مستوى المعيشة ويمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محددة تمثل الحاجيات الأساسية للإنسان (الغذاء، الملابس والسكن) التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء، و الحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد وهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها.

المطلب الثاني: أسباب الفقر.

إن الفقر ليس مشكلة فردية وحسب وإنما هو وضع اجتماعي، فإن البحث عن أسبابه يجب أن يتم في أماكن أخرى، داخل و خارج دائرة الفقر. وبصورة عامة هناك عدة أسباب تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفقر نذكر منها:

[1] عيسى بن ناصر، " مشكلة الفقر في الجزائر"، الفقر والتعاون، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، تلمسان، العدد 2، مارس، 2003، ص 202.

[2] إسماعيل سراج الدين، محسن يوسف، "الفقر والأزمة الإقتصادية"، مركز بن خلدون القاهرة، 1992، ص 38.

[3] الوالي فاطمة، "إشكالية الفقر في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الإقتصادي، المركز الجامعي بشار، 2006-2007، ص 4 .

I/ الأسباب الداخلية:

و يمكن تلخيصها فيما يلي:

1/ الأسباب الاقتصادية: والمتمثلة في:

- السياسات الإنمائية الحكومية غير المناسبة.
- قلة فرص العمل و انتشار البطالة.
- البيئة غير القادرة على تحقيق نمو اقتصادي مناسب.
- قلة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية.
- النقص في الهياكل الأساسية (انعدام المنافذ إلى السوق).
- انخفاض الأجور تحت خط الفقر.
- قاعدة الموارد المحدودة (الطبيعية، المالية) والتحكم المحدود بها.

2/ الأسباب السياسية: ونلخصها فيما يلي:

- انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر.
- ضعف المشاركة الشعبية في هذه السياسات المكافحة للفقر.
- حالات انهيار الاستقرار الداخلي والحروب وانتشار الفساد.
- انعدام الاتفاق في الرأي بأهمية مكافحة الفقر.
- البيئة غير الملائمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية في التنمية مشاركة فاعلة.

3/ الأسباب الديموغرافية: ونذكر أهمها:

- ارتفاع معدل النمو السكاني.
- ارتفاع معدل الإعالة.

4/ الأسباب الاجتماعية: وهي كالآتي:

- عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية.
- قلة الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الإسكان، التدريب المهني).
- الأمية و التعليم والتدريب المهني غير الملائم لمتطلبات السوق.
- التمييز ضد المرأة والحرمان العام.
- العزلة والتهميش الاجتماعي.
- انعدام الاستقرار الاجتماعي.
- دائرة الفقر المفرغة.

II/ الأسباب الخارجية: ونذكر أهمها:[1]

- عدم توافر دعم من جانب المنظمات الإقليمية.
- تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي الممول من قبل المنظمات الدولية.
- انعدام وعدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر.
- عولمة أسواق السلع والخدمات.
- تدهور نسب التبادل التجاري.
- ارتفاع المديونية وانتشار الحروب.

المطلب الثالث: مقاربات الفقر

يتناول هذا المطلب أهم المقاربات الفكرية في نظراتها المتباينة حول مفهوم الفقر وانعكاسات ذلك على التوجهات والسياسات العامة الممكنة والمطروحة لمعالجة مشكلة الفقر، وأهم هذه المقاربات تتمثل فيما يلي:

1/ مقاربة الرفاهية (المنفعة):

تسمى هاته المقاربة بالمقاربة النقدية أو مقاربة الدخل، لأنها تشرح مفهوم الرفاهية بمفهوم المنفعة، والمنفعة تتجسد من خلال جملة من السمات والخصائص المعنوية مثل الشعور بالبهجة والسعادة وإشباع الحاجة وتحقيق الرغبات عن طريق استهلاك السلع والخدمات[2].

وعلى ذلك فإن مدرسة الرفاهية أو المنفعة تركز على تعظيم منفعة الفرد كهدف أساسي وأن الهدف الاجتماعي يأتي لاحقا أو يعتبر ناتجا فرعيا لعملية التعظيم تلك[3].

وأهم نقطة وردت في اقتراحات هذه المدرسة، ما سمته « Bien être » وترجمته بالوجود اللائق، ولب هذه النقطة هو أن الفقر موجود في أي مجتمع بمجرد أن يعجز أفراد هذا المجتمع عن تحقيق مستوى معين من الوجود اللائق الاقتصادي والذي يضمن الحد الأدنى من الاحتياجات المعقولة في نفس المجتمع.

وتعتبر هذه النظرية المرجع الرئيسي الذي يرتكز عليه مفهوم الفقر النقدي و سيتم حساب عدد الفقراء بالاعتماد على تحديد خط الفقر والذي يحدد عن طريق الدخل أو الاستهلاك، وكل من يقع تحت هذه العتبة يعتبر فقيرا.

---

[1] عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 86 .

[2] Louis Marie Aselin ,Anyck Dauphin, "Mesur de la pauvreté un cadre conceptuel", centre canadian d études et de coopération International , Direction Etudes et formations, octobre, 2000, canada,p19.

[3] أثير عبد الخالق محمد، "إستراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، 2009، ص4 .

وتخضع هاته المقاربة لمبدأين[1]:

- الأفراد هم وحدهم يعرفون ما يحقق رغباتهم ويشبع حاجاتهم.
- الدولة لا يجب أن تتدخل في الاقتصاد ولا يمكن لها تحديد ما يجب أن ينتج، كيف، و لمن والتفضيلات الشخصية هي التي تحدد ذلك.

لكن رغم محدودية هاته المقاربة، إلا أننا نجد أن هناك العديد من الدول تبنوا هاته المقاربة، و مازالت الطريقة الأكثر استعمالا، إذ يعتبر البنك الدولي من المستعملين لهذه الطريقة.

2/ مقاربة الحاجات الأساسية:

ظهرت هاته المقاربة في السبعينات وذلك كرد فعل على مقاربة الرفاهية، وهي في جوهرها لا تسعى إلى التركيز على تحقيق المنفعة والرفاهية و إنما تسعى لإشباع عدد من الاحتياجات الأساسية التي تعد شرطا أساسيا لنوعية الحياة التي يعيشها الإنسان، و لا يشترط أن تكون هاته الحاجات من مكونات الرفاه الاقتصادي أو ما يعرف بالوجود اللائق.

والفقر حسب هاته المدرسة يعرف بأنه عبارة عن حالة عدم المقدرة المستمرة لأسرة معينة على تلبية احتياجاتهم الأساسية من أجل العيش والبقاء، وهذه الاحتياجات تشمل حاجات الغذاء والخدمات الصحية الضرورية والتعليم والنقل والمشاركة في الحياة الاجتماعية.

والمشاكل التي تواجهها هاته المقاربة هي مشكلة تحديد الاحتياجات الأساسية لأن هذه الاحتياجات قابلة للتغيير حسب الزمان والمكان والأفراد، وبالتالي فإنه يمكننا القول بأن مجموعة الحاجيات الأساسية تبقى مفتوحة.

3/ مقاربة الإمكانات المتاحة[2]:

يعتبر " مارتي سن" هو رائد هاته المقاربة، حيث اختلف في وجهة نظره للفقر على المقاربات السابقة، التي ركزت اهتمامها على المنفعة أو الدخل أو إشباع الحاجات الأساسية، حيث حاول إعطاء نظرة جديدة لمفهوم الفقر لا تعتمد فقط على مستوى الدخل أو مستوى من الاستهلاك، وإنما لابد أن نفهمها على أساس الإمكانات البشرية التي تساعد الفرد من تحقيق ذلك المستوى من الاستهلاك و الحصول على مستوى لائق من الدخل، و لقد قام "سن" بالجمع بين كل المدارس.

[1] الهواري بلحسن، "سياسات مكافحة الفقر في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2005، ص10 .

[2] الوالي فاطمة، "إشكالية الفقر في الجزائر"، مرجع سابق، ص 15-16 .

والفقر حسب هاته المقاربة هو نتيجة عدم إمكانية الفرد من استغلال الفرصة المتاحة له بسبب نقص الإمكانيات البشرية ناتج عن صحة غير سليمة، و تعليم غير كاف و سوء في التغذية...إلخ.

ويمكن الربط بين مختلف المقاربات، إذا أدمجنا عامل الوقت، نلاحظ أن الفقر النقدي الذي يكون على المدى القصير له أثر في المدى المتوسط على شروط الحياة أي يؤدي إلى حدوث الفقر في الحاجات الأساسية، كما يؤثر في المدى الطويل على الإمكانات و القدرات، و لتوضيح هذه العلاقة نقوم بطرح المثال التالي:
إذا كانت هناك عائلة مستوى دخلها النقدي أقل من خط الفقر، فسيكون عليها أن تخرج أطفالها من التعليم بسبب عدم قدرتها على دفع مصاريف التعليم، نلاحظ أن الفقر النقدي أدى إلى عدم تعليم الأطفال و بالتالي إلى فقر الحاجيات الذي يترجم توقف تراكم رأس المال المعرفي، و هذا ما سيخلق في الأخير فقر الإمكانات، حيث يؤدي فقر الإمكانات إلى تضخيم الفقر النقدي مما يؤدي إلى حلقة مفرغة بين الأشكال الثلاثة للفقر.
كما نجد أن الفقر النقدي يعطي قياس مباشر للفقر، أما فقر الحاجيات الأساسية يبين الخصائص الأساسية للفقر، و فقر الإمكانات يعبر عن أسباب الفقر.

المطلب الرابع: نظريات الفقر

لقد اختلفت رؤى المفسرين لظاهرة الفقر استنادا إلى واقعهم الذي يعيشون به، فقد تكون تفسيراتهم هامشية في ظل نظريات تخص مواضع مهمة وأن الفقر أحد جوانبها، أو يكون الفقر عمودها الرئيسي والجانب الآخر يكون هامشيا. و فيما يلي سنذكر أهم النظريات المتعلقة بالفقر.

I/ نظرية الحلقة المفرغة للفقر:

تشير هذه النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فمن المعروف في الدول النامية، أن للفقر حلقة مفرغة تبدأ به و تنتهي به وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى[1]. إذ أن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة المفرغة للفقر هي أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع –الأغنياء– يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض –الفقراء– أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر[2].

إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هناك حلقات مفرغة متعددة، فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم وتبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية

[1] فايز إبراهيم الحبيب، " التنمية الإقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية "، عمادة شؤون المكتبات، الطبعة الأولى، السعودية، 1985، ص 37 .
[2] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، " مقدمة في إقتصاد التنمية "، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص 36 .

ثم انخفاض مستوى الدخل و تنتهي بانخفاض مستوى التعليم. وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي والتي تبدأ بانخفاض مستوى القدرة على العمل ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي ثم التغذية وتنتهي بانخفاض المستوى الصحي[1].

إذ أن حيثيات الفقر ناتجة عن التخلف البنياني في غالبية الدول المتخلفة الفقيرة، و المخطط الآتي يبين حقيقة هذه الحلقة.

الشكل (3-1): الحلقة المفرغة للفقر.

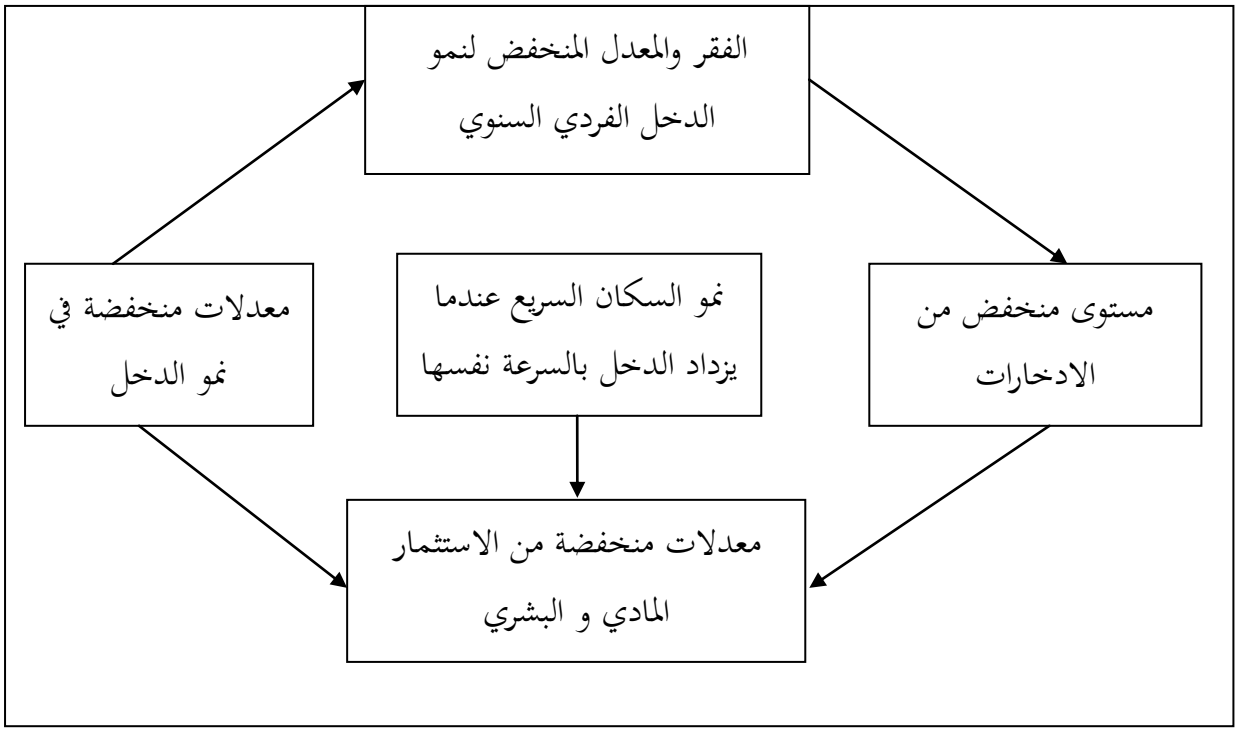

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مصدر سابق، ص 36.

فالعلاقة بين الفقر و مستوى الاستثمار و المتجلية في هذه النتائج سمة أساسية لنظرية الحلقة المفرغة و هي من النظريات الشهيرة خلال العقود الماضية.

[1] علي لطفي، " التنمية الإقتصادية -دراسة تحليلية-"، مطبعة الكمالية، مصر، 1971، ص14 .

II/ النظرية المالتوسية في تفسير الفقر:

إن تزايد عدد السكان له تأثير على ازدياد الفقر والسكان يشكل لب نظرية "مالتوس" و التي ترتبط ارتباطا قويا ووثيقا بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان. إذ تعد قضية السكان في البلاد المتخلفة من القضايا الاجتماعية الملتهبة في الوقت الحاضر، فالرؤية المالتوسية التي خرج بها "روبرت مالتوس" منذ أكثر من مائتي عام تتعلق بقدرة الإنسان على التكاثر والتي تخضع في نموها لمتتالية هندسية، أما الموارد الطبيعية فإنها تخضع في نموها لمتتالية حسابية، وعليه فإن عدد سكان الأرض سيزداد بصورة أسرع من الغذاء، إذا لم يعرقل نموه موانع، ومن ثم فإن مشكلات الجوع والبطالة والفقر إنما هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها، فهي ترجع إلى مفهوم هذا القانون الأبدي الذي يعمل في كل زمان ومكان وفي كل الظروف التي يمكن أن يعيش فيها الإنسان. يقول "مالتوس" أن السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم وسوء توزيع الملكية، فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل و الغذاء للفقراء، و ليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل و الغذاء، أي أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم [1]. إلا أن توقعاته لم تكن صحيحة، لأن المجاعة لم تحدث لا في المدن ولا في الأرياف وإنما ارتفاع سكان العالم إلى بليون نسمة يوم كتب كتابه "محاولة في مبدأ السكان" وازداد عدد السكان نحو بليوني نسمة في مطلع القرن العشرين بعد أن كان عدد سكان الأرض بليون نسمة في مطلع القرن التاسع عشر، وفي بداية القرن الحادي والعشرين أصبح سكان الأرض ست بلايين نسمة، وهذا يثبت نظرية "مالتوس"، لأنه قاس على تكوينات القرن التاسع عشر [2].

III/ نظرية ماركس للفقر:

فسر ماركس الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، و هكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي وبتعبير آخر يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج ففي العمل أو خارجه نجد أن حياة الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه[3]. إذ أن تشخيص أوضاعهم الواقعية وتغييرها يكمن في إطار الصراع الطبقي وتعديه البناء الاجتماعي القائم بما ينطوي عليه من تناقضات وليس في التفكير الأكاديمي وبين السياسات المختلفة.

---

[1] رمزي زكي، " قضايا مزعجة، مقالات مبسطة في مشكلاتنا الإقتصادية المعاصرة"، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، مصر، 1993، ص 263 .

[2] سيار الجميل، " العولمة والمستقبل –إستراتيجية في التفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي عشر–"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص141 .

[3] إسماعيل قيرة، " الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 241، بيروت، 1999، ص 51 .

المبحث الثاني: أساليب تحليل مشكلة الفقر

تعددت المناهج المختلفة في تفسير وتحليل مشكلة الفقر، ذلك لقدم هذه المشكلة وعمقها في كافة المجتمعات تاريخيا، ففي كل مرحلة وكيف كان يفسر الفقر، ففي البداية كان ينظر له على أنه ظاهرة طبيعية في المجتمع ومحاولة إصلاحها يؤدي إلى خلل في البناء الاجتماعي، وفيما بعد أصبح ينظر للفقر على أنه راجع إلى طبيعة الفرد نفسه وليس إلى النظام السائد وهكذا اختلفت تفسيرات الفقر.

المطلب الأول: الأسلوب الوظيفي لتحليل مشكلة الفقر

ذهب الوظيفيون في تفسيرهم للفقر إلى أنه إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي، أو ظاهرة تبرز عندما يفشل البناء الاجتماعي في القيام بوظائفه، وكانوا يعتبرونه مسؤولية فردية لا دخل للدولة فيها، فالفرد هو الذي يسعى إلى تعديل ظروفه وتطوير نفسه حتى لا يقع في مصيدة الفقر، لدرجة أن "ماكس فيبر" وصف الفقراء بأنهم يفتقدون الدوافع إلى الإنجاز وهذا هو سبب فقرهم [1].

وقد استخدموا مفهوم عدم المساواة "**Inequality**" وذلك في سياق تحليل التدرج الاجتماعي، وهم يرون أن التفاوت في الثروة والقوة والمكانة وغيرها، هو إحدى الحقائق الأساسية في تاريخ المجتمع البشري، حتى المراحل البدائية منه، فعدم المساواة جزء من النظام الطبيعي ويتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا منها[2]:

- تباين أنصبة الأشخاص المختلفين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة (الذكاء، الدافعية، الطموح، الإبداع، الخبرة ... وغيرها).
- تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقتضيها تسيير النسق الاجتماعي وتحقيق استقراره، فهناك وظائف أكبر أهمية وحيوية لوجود المجتمع واستمراره عن غيرها من الوظائف.
- حق الأشخاص الموهوبين –من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة– في أن يشغلوا الوظائف الأرقى على مداخل مادية وغير مادية أكبر في حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأقل لذوي العطاء المتواضع، و تأسيسا على ذلك يقال أن الفقر هو النصيب العادل للفقراء.

[1] رندة أحمد رفيق الطويل، "دراسة تحليلية لظاهرة الفقر وأثرها على الناتج المحلي بالتطبيق على سورية"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، جامعة دمشق، 2010، ص 42.

[2] عبد الباسط عبد المعطي، " توزيع الفقر في القرية المصرية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص17.

هذا وقد تم تفسير الفقر في إطار نظريات البنائية الوظيفية باعتباره نتيجة لتأثير أربعة عوامل هي:

- الزيادة السكانية.
- ندرة الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه.
- النمو المحدود للبنية التحتية والخدمات الأساسية.
- الإختلالات الكلية في الاقتصاد.

ويؤكد "**شومبيتر**" أحد علماء الوظيفية البارزين الذي درس الفقر انطلاقا من فكرة (فخ الحرمان)، على أن الفقر يعني الافتقار إلى الثروة أو الأصول والافتقار إلى تدفق الأغذية والأموال، وأخيرا الفقر مسؤولية الفرد وليس مسؤولية الدولة[1].

هذه النظرية كانت سباقة في تقديم رؤية أساسية في تفسير الفقر من خلال منظور ثقافي يبحث في الواقع عن قيم الفقراء وكيف يحافظون على بقائهم ويتكيفون مع فقرهم، إلا أن هذه النظرية فشلت في الإجابة على: لماذا لم يستطع الفقراء هزيمة فقرهم حتى في المجتمعات المتقدمة ولماذا تسوء أحوالهم في ظل آليات النظام الرأسمالي بحلقاته المتعددة من إصلاح وعولمة..... وغيرها.

المطلب الثاني: أسلوب التبعية لتحليل مشكلة الفقر

لقد كان لمنهج التبعية البحث في مسببات التفاوت بين الدول النامية والدول المتقدمة وكذلك المحددات البنائية والتاريخية للعلاقة بين هذه الدول، وانتهت إلى أن التفاوت بين الدول النامية والدول المتقدمة قد تدعم من خلال الاستعمار الذي استغلته الدول المتقدمة لإحداث تنميتها وذلك عن طريق نهب الموارد الدولية من الدول المستعمرة ثم إعادة إنتاجها وضخها مرة أخرى إلى أسواق هذه الدول من أجل زيادة أرباحها مرة عن طريق نهب الموارد ومرة أخرى عند إعادة تصنيعها وتسويقها، مما أدى إلى حرمان شعوب المستعمرات من فرص التنمية والتقدم وإخضاعها دوما للتخلف والفقر[2].

وقد كان جل تركيز أنصار هذه النظرية في معرفة دور الإمبريالية في نهب وإفقار البلدان التي تشكل أطراف أو محيط النظام الرأسمالي العالمي، من خلال فرض التقسيم الإمبريالي للعمل ومن خلال التبادل غير المتكافئ بين بلدان المركز وبلدان المحيط الرأسمالي، مما نجم عنه نهب واستنزاف الفائض الاقتصادي، وتؤكد معظم

[1] السيد الحسيني ، "علم الإجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا "، دار الكتب للتوزيع، القاهرة، 2001، ص 23-26.

[2] إبراهيم سعد الدين، " التبعية والتنمية الاقتصادية والعربية "، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة، السنة الثالثة، العدد 18، يوليو، 2002، ص 24.

كتابات هذه النظرية إلى أن الفقر في دول العالم الثالث يرجع سببه الأساسي إلى العوامل الخارجية بالدرجة الأولى[1].

هذا ولم تسلم هذه النظرية من النقد، حيث كان أول ما وجه لها هو إهمالها للعوامل الداخلية للمجتمعات المتخلفة وتجاهل الترابط الجدلي بين ما هو خارجي وما هو داخلي، وتركيزهم فقط على العوامل الخارجية، وإخفاقها في إظهار التباينات بين المجتمعات التي تتميز بخصوصيات تاريخية وثقافية وداخل حركة المجتمعات ذاتها في كل فترة تاريخية، بجانب هذا الاعتبار –بعض مؤيديها– يرون أن النموذج الرأسمالي هو الأصلح للتنمية إن أرادت دول العالم الثالث الخروج من حالة التخلف والفقر.

ولكن مهما كان النقد الموجه لهذه النظرية في إغفالها للعوامل الداخلية المسؤولة عن الفقر، فلا يمكن إهمال أن النظام العالمي بحلقاته المتعددة نجح في وضع دول العالم الثالث بسياساته –غير العادلة– في فخ المديونية فالكوارث الاجتماعية على رأسها مشكلة الفقر والبطالة.

حسب هذه النظرية فإن هناك طرفان مسؤولان عن الفقر، أولهما النظام العالمي بسياساته التي تنفذ عن طريق المؤسسات الدولية، والطرف الثاني الحكومات التي تنفذ شروط هذه المؤسسات حتى وإن كانت النتيجة المزيد من الفقر.

المطلب الثالث: أسلوب إشباع الحاجات الأساسية لتحليل مشكلة الفقر.

يرى هذا الأسلوب أن الفقر يعد تعبيرا عن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجتها ظروف تاريخية ومعاصرة، أتاحت لجماعات أن تستغل أخرى، لذا فإن مواجهة الفقر والحد من آثاره، ومصاحباته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لن تصبح ذات نتائج حاسمة ما لم تكن قد استخدمت في مواجهتها أساليب فعالة تقوم أساسا على مواجهة الحاجات الأساسية للفقراء في أقصر وقت ممكن[2]. أو ما تنادي به دراسة شهيرة من حاجات الكفاف التي تعني بتوفير الضروريات من الغذاء والصحة والمسكن والملبس، أي توفير الحد الأدنى من السلع والخدمات التي تحفظ البقاء للإنسان، وهذه الحاجات تختلف عن الحاجات الاجتماعية الإنسانية بشكل موسع ولكن ما يعني هذه النظرية هو بداية توفير الحد الأدنى للكافة، بجانب هذا يفترض هذا المنهج بأن مواجهة الفقر لابد وأن يتمثل في اتجاه عام قوامه الخفض المستمر للتباين وتقليل حدة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة في توزيع الثروة والدخل، هذا وقد لوحظ بعد مضي عقود متتالية على استراتيجيات

[1] شحاتة صيام، "الدولة وإعادة إنتاج الفقر"، رامتان للنشر، القاهرة، 2003، ص27.

[2] M.Hardiman , J.Midgley, "The Social Dimension of Development-social Policy Planning-in the third world", 2004, p57-60.

التنمية المخططة في بلدان العالم النامي بعد استقلالها أنها لم تحقق معدلات للنمو تمكنها من مواجهة مشكلة الفقر، بل كشف الواقع تزايد الفجوة بين الدول الغنية و الفقيرة بصفة أساسية لأن الأغنياء أصبحوا أكثر ثراء ثم أصبح الفقراء أيضا في كثير من الدول أكثر فقرا [1].

المطلب الرابع: الأسلوب الإسلامي لتحليل مشكلة الفقر

إن العالم الإسلامي سيبقى منقسما ومحروما وفقيرا ما لم يقرر التخلص من التبعية المتعددة الأوجه ومن نظام السوق، ومن أنظمته السياسية الحالية المبنية على التسلط والرشوة والمحسوبية، إلى جانب الاضطرابات الداخلية التي تنخر النظام الرأسمالي الذي يمر هو الآخر بأزمة اقتصادية، كل ذلك يجعل من الضروري بناء نظام اقتصادي إسلامي لإخراج العالم الإسلامي من المأزق[2].

وحقيقة الأمر أن الفكر الاقتصادي الإسلامي أدرك منذ أربعة عشر قرنا أن أهم المشاكل الاقتصادية على الإطلاق هي –مشكلة الفقر– وأن علاجها يمثل علاجا لمشاكل عديدة مترتبة عليها وهي تتمثل بشكل صريح في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بحسب ما هو سائد في المجتمع، وثمة أمر هام يرتبه الإسلام في حله لمشكلة الفقر هو التقريب بين الفقراء والأغنياء بالتراحم والتكافل والزكاة والحق المعلوم والصدقة وبالتالي إحلال التعاون والتكافل بينهما، كما لا يهدف من حرصه على تنمية الإنتاج وعدالة التوزيع مجرد تحقيق الرخاء المادي أو الجانب الاقتصادي وإنما سيهدف أساسا إلى الجانب الروحي والخلقي (الجانب الإنساني)، وبعبارة مختصرة إعلاء كلمة الله بحيث يكون الجميع بحق خلفاء الله في أرضه، يبغون وجهه ورضاه.

ولاشك أن الرؤية الإسلامية التي تحترم الحاجات الأساسية المادية للإنسان وتفرض عليه السعي للرزق وعمارة الأرض، هي رؤية أساسية ولا غنى عنها للحد من الفقر ومواجهته من خلال تفعيل فريضة الزكاة كأداة تنموية تتجاوز جمع وتوزيع الصدقات.

وليست هذه الدراسة بحاجة إلى تأكيد اعتبار الإسلام أن الفقر شر إنساني يسبب حرمان الإنسان من أحد حقوقه الأساسية الذي هو كفاية في العيش، وشر اجتماعي باعتباره يعيق المجتمع عن التقدم المادي والمعنوي، و اعتباره أيضا أن المجتمع الأمثل هو المجتمع الذي لا فقر فيه ولا فقراء، هذا بجانب تحذيره الشديد من نتائج الفقر وأهمها أنه يقضي على الفضيلة، فأنت لا تستطيع أن تطلب من جائع لا يجد القوت أن يصير

[1] محمد دويدار وآخرون، "إستراتيجية الإعتماد على الذات–نحو منهجية جديدة للتطوير العربي من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية–"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص107.

[2] محمد عبد الحميد إبراهيم، "أثر التحولات الاجتماعية في بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية –دراسة مقارنة بين نمطين حضاريين"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع والثلاثون، العددان الثاني والثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2004، ص9-15.

فاضلا، لأن الحرمان لا يدفع إلى الفضيلة وإنما يخلق تصورات الحرمان التي تدفع إلى التمرد والإجرام، هذا ولا يعالج الإسلام الفقر بالمواعظ والخطب وإنما يعالجه بحماية مال الأمة من اللصوص والفاسدين والمستغلين، وقد كان الإمام علي (رضي الله عنه) خير مثال لذلك فكان عينا لا تنام عن مراقبة ولاته وعن التعرف على أموال الأمة وطرق جبايتها وتوزيعها بالعدل وفق ما تقرره تعاليم الإسلام[1].

وعلى ذلك إذا أرادت البلدان الإسلامية الخروج من هذه الحلقة المفرغة من الفقر والبؤس والتخلف الذي تعاني منه، عليها أن توجه نظرها إلى اتجاه آخر لتعيد اكتشاف تعاليم الإسلام، فهو يمثل ذلك السبيل المتجدد القادر على استئصال جذور الفقر، وعلى رسم سياسة تنموية من نوع جديد وتحقيق التحول الهيكلي البنيوي، وفي ذلك يجب أن ينبثق القضاء على الفقر من جهة، والتنمية الاقتصادية من جهة ثانية، حيث تلعب العدالة الاجتماعية دورا مركزيا ويجب أن تكون الإجراءات الرامية إلى الحد من الفوارق وإعادة إنعاش الاقتصاد متسقة في الزمان والمكان وإنجازها بكامل الشفافية.

والجدير بالذكر أن الموارد المخصصة لتمويل برامج مواجهة الفقر لها مصادر عديدة مستقاة من الزكاة والمساهمات الطوعية والضرائب، فالقضية ليست قضية موارد بقدر ما هي قضية رؤية عادلة تنبع من الدين الإسلامي تستهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية بكافة أشكالها وعلى جميع المستويات.

[1] رندة أحمد رفيق الطويل، "دراسة تحليلية لظاهرة الفقر وأثرها على الناتج المحلي بالتطبيق على سورية"، مرجع سابق، ص 53 .

المبحث الثالث: طرق قياس الفقر

تعتبر عملية قياس الفقر وبشكل دوري ضرورة ملحة من أجل معرفة حجم الفقر وشدته وتحديد أسبابه، و مناطق تركيزه ولتقييم السياسات الموجهة للتخفيف من حدة الفقر. و يعتمد قياس الفقر على مقابلة الموارد (الدخل) بالاحتياجات الشخصية أو الأسرية، وبذلك فإن الوصول إلى مقياس حقيقي ومقبول يجب أن يهتم أولا بتحديد موارد الأسرة، وكذلك تحديد الحد الأدنى المطلوب والمقبول من هذه الاحتياجات.

المطلب الأول: قياس الفقر في إطار الدخل والحاجات الأساسية

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الفقر تنصب سواء في نصيب الفرد من الدخل القومي أو نصيب الفرد من استهلاك الغذاء.

أولا: في إطار الدخل

1- الدخل الفردي أو الأسري: يعتبر دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات،كونه يتيح للفرد قدرة الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة[1]، وكان هذا المؤشر ولوقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة باعتبار أن حصة الفرد من الدخل تعكس مستوى معيشته. وعلى هذا الأساس فإن معظم الدراسات المتعلقة بقياس ظاهرة الفقر تبني تقديراتها وفقا لهذا المؤشر.

2- الإنفاق الاستهلاكي: على الرغم من أن نظرية مقاييس الفقر هي من النظريات المتطورة، إلا أن التطبيقات العملية لها تواجه صعوبة بالغة بسبب الافتقار إلى البيانات الإحصائية، وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان الأقل نموا، وليس من الصعوبة فهم ذلك إذا ما اعتبرنا أن دراسة الفقر وتحليله يتطلب معلومات مفصلة حول الدخل وكيفية توزيعه[2]. و لقد اعتمد مؤشر الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بديلا عن الدخل العائلي، وذلك لأنه يعتبر الأكثر ارتباطا بمستوى معيشتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية تقدير ذلك الإنفاق بدرجة مقبولة من خلال مسوحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينة من الأسر.

3- الإنفاق على المواد الغذائية: وتستخدم هذه الطريقة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية من دخل الأسرة كمؤشر بديل لقياس مستوى المعيشة أو (مستوى الفقر) وذلك على أساس أنه كلما ارتفعت تلك النسبة

[1] محمد حسين باقر، " قياس الفقر في دول اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا "، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص1.

[2] علي عبد القادر علي، "سلوك الفقر في البلاد العربية"، تقرير إجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996، ص63.

كلما انخفضت قيمة ما توجهه الأسرة من إنفاقها إلى السلع غير الضرورية، وهذا يعني انخفاض مستوى معيشتها.

ثانيا: في إطار الحاجات الأساسية

إن الحاجات الأساسية تمثل القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة وتشكل الحد الأدنى الاجتماعي أو خط الفقر وبالتالي فإن فئات المجتمع التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن حدود الفقراء[1]. و تنقسم الحاجات الأساسية إلى قسمين[2]:

1- الاحتياجات الأساسية الغذائية: وتمثل حاجة الفرد إلى الطعام وتعتمد على حاجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية لممارسة نشاطه اليومي وتختلف حاجة الإنسان للسعرات الحرارية باختلاف تكوينه الجسمي ونشاطه، إضافة إلى حاجته إلى العناصر الغذائية الأخرى (البروتينات مثلا) كمعيار لتحديد هذه الاحتياجات وتحدد هذه الحاجة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة.

2- الاحتياجات الأساسية غير الغذائية: يمكن حصر الاحتياجات ضمن هذا المفهوم في خمس حاجات هي المسكن، الملبس، خدمات التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأولية والحاجة إلى النقل. ويتضمن مفهوم الاحتياجات الأساسية غير الغذائية إلى مؤشرات أخرى مثل نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ومدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الخالية من التلوث وحرية الإنسان.

المطلب الثاني: خطوط الفقر

تعتبر خطوط الفقر مقاييس للدخل والاستهلاك الذي يميز بين الفقراء وغير الفقراء، والتي تتضمن الحاجات الأساسية أي بعبارة أخرى الدخل الضروري الذي يعطي الحد الأدنى اللازم للمعيشة. ومن المقاييس الاعتيادية هي إنفاق الفرد الذي يقل عن دولار واحد أو دولارين يوميا (حسب تعادل القوة الشرائية للدولار) أو مقدار الغذاء الذي يقل عن (2100) سعرة حرارية في اليوم. ويمكن القول أن خط الفقر يتحدد بالحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع ما، والذي يشمل الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى (الملابس والسكن والنقل). وقد استخدم البنك الدولي خطا أعلى للفقر يوازي (370) دولار (حسب أسعار 1985) في السنة للشخص الواحد ومن يقع دخله تحت هذا الخط يعتبر فقيرا. واستخدم كذلك خط أدنى للفقر يوازي (275) دولار إذ يصبح الفقر تحت هذا الخط فقرا مدقعا[3]، ومن هذا التحديد يمكن أن يقدر الفقر كميا وعليه وضمن هذا السياق سيتحدد لنا أن هناك أنواع من خطوط الفقر وهي:

[1] عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص24.

[2] ،[3] عدنان داود العزاوي، هدى زوبير الدعمي، " قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص46-47.

1- خط الفقر المطلق "Absolute poverty line":

يعرف على أنه "الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله من إشباع الحاجات الفيزيولوجية أو مستوى الكفاف"[1]. وعلى هذا الأساس فإن كل فرد يقل دخله أو إنفاقه عن ذلك يعتبر فقيرا. ويمكن قياس خط الفقر المطلق عن طريق:

1-1. طريقة الحاجات الأساسية: قدمت هذه الطريقة في بداية 1990، وترتكز على وضع خط فقر يركز على تقدير تكلفة الحاجات الغذائية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية، ويتم تحديد خط الفقر على أساس هذه الطريقة:

أ- يتم تحديد تكلفة الحاجات الغذائية الدنيا، من خلال تقدير كمية حزمة من السلع الغذائية استنادا على معايير التغذية ويمكن كتابة خط الفقر كما يلي[2]:

$$Z_f = \sum p_j \, . x_j^* \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

Z_f : خط الفقر الغذائي.

x_j^* : ترمز إلى حزمة السلع (الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية بالكميات).

p_j : ترمز إلى أسعار هاته السلع السائدة.

تعتمد هذه الطريقة على تقدير الحريرات اللازمة ليكون الشخص في حالة جيدة و يسمى هذا الخط بخط الفقر الغذائي.

ب- تقدير تكلفة السلع غير الغذائية الأساسية، والتي يتم إضافتها إلى خط الفقر الغذائي، مثل السكن، الملابس، التعليم و المواصلات، ونحصل على خط الفقر الكلي، ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$Z = Z_f + Z_n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث: Z_n : يمثل خط الفقر للاحتياجات غير الغذائية الأساسية.

وخط الفقر الكلي يمثل الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه لاستمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة، وفئات المجتمع التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تصنف من الفقراء.

1-2. طريقة نسبة الغذاء: ترتكز هذه الطريقة على إعداد خط الفقر على أساس معامل أنجل " coefficient d'engel" للاستهلاك الحالي، ويعبر معامل أنجل على نسبة الدخل المنفق من طرف الأفراد والعائلات لإشباع الحاجات الأساسية الغذائية.

[1] أنطوان حداد،" الفقر في لبنان"، سلسلة دراسة الفقر، العدد 2، الأمم المتحدة، ص21.

[2] علي عبد القادر علي، " الفقر، مؤشرات القياس والسياسات"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000، ص5-6.

ويتم حساب خط الفقر بأخذ مقلوب معامل "Engel" مضروب في تكلفة السلع الأساسية الغذائية، ويمكن التعبير على خط الفقر كما يلي:

$$Z = Q.\sum p_j \,.\, x_j^* \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث: Q: مقلوب معامل أنجل.

p_j: أسعار السلع الغذائية الأساسية.

x_j^* **:** كمية السلع الغذائية الأساسية.

1-3. طريقة الطاقة الغذائية: وفق هاته الطريقة، فإن حد الفقر يساوي الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء كافية لإمداد الفرد بالحد الأدنى من الطاقة أي السعرات الحرارية المطلوبة له، هنا يتم تقدير خط الفقر على أساس علاقة انحدار بين مقدار السعرات الحرارية التي يحصل عليها وإنفاقه الاستهلاكي[1]، ويمكن تقدير دالة تكلفة السعرات الحرارية على أساس المعادلة التالية:

$$In\, y_t = a + b\, c \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث: y: مقدار الإنفاق الاستهلاكي على الغذاء للفرد.

c: كمية الحريرات التي يحصل عليها الفرد الواحد.

وعلى أساس المعاملات المقدرة من هذه الدالة وباستخدام توصيات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية للسعرات الحرارية المطلوبة c، يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي:

$$Z = e^{a+bc} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

ويمكن عن طريق التعويض في هذه الدالة المقدرة بمتوسط السعرات الحرارية اللازمة كحد أدنى لاحتياجات الإنسان، تحديد الإنفاق الاستهلاكي الذي يقابله في المتوسط والذي يؤخذ كحد الفقر، وتقدر السعرات الحرارية اللازمة بـ 2100 حريرة في اليوم.

1-4. طريقة السعرات الحرارية المباشرة: حسب هاته الطريقة يعتبر الفرد فقيرا، إذا كان نصيبه من السعرات الحرارية أقل من السعرات المطلوبة واللازمة لاحتياجات الفرد.

2- خط الفقر النسبي: "Relative poverty line"

إن مبدأ الفقر النسبي يعتبر الفقر ظاهرة نسبية، حيث يرى أن الفقر يوجد في كل مكان وفي كل مجتمع، حتى في أغنى المجتمعات في العالم، ويتم حسابه عن طريق:

[1] Vorgelet et autre,"Measurement of poverty and Indicators of poverty Among rural housholds In central Sulwesi, Indonexa, 2005, p13.

2-1. طريقة نسبة الدخل المتوسط أو الوسيط: طبقا لهذا يتحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط، في وقت ما وفي زمان ما، وعموما يتم استعمال نسبة 2/1 أو 3/2 من الدخل المتوسط.

إن خط الفقر المحسوب على أساس هاته الطريقة يكون دائما خط فقر نسبي، وتلجأ بعض الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة إلى تقدير خط الفقر باعتباره يساوي 50% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

2-2. طريقة المجموعات: حسب هاته الطريقة، الفقراء هم أولئك الأفراد الذين تكون دخولهم تنتمي إلى مجموعة الدخول الأقل في المجتمع، ووفقا لهذا المدخل يتم ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تنازليا أو تصاعديا في مجموعات وفقا للدخل، بدءا بالمجموعة الأعلى دخلا ثم الأقل أو العكس، و تعتبر هذه الطريقة أن مجموعة الـ 40% مثلا من السكان الأقل دخلا هي طبقة الفقراء ولو كان أقل دخل في هذه المجموعة أعلى من حد الفقر[1].

4- خط الفقر الذاتي: "The subjective poverty line"

تعتمد هذه الطريقة على تحديد خط الفقر من طرف الفقير ذاته، وترتكز على تحديد خط الفقر من خلال الفقراء حول تحديدهم للمكونات اللازمة لعيش حياة مقبولة في مجتمع ما، هاته المقاربة ترتكز على الإجابات التي يقدمها الأفراد أو العائلات على السؤال التالي[2]: " ما هو مستوى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتك الأساسية ؟ "، حيث يتم شرح ما يقصد بالاحتياجات الأساسية على أنها تحتوي على الغذاء والملابس والسكن والتعليم والصحة والمواصلات. ويؤخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال و بالتالي يمكن التوصل إلى خط الفقر الذاتي، وقد استنبطت هذه النظرية من منهجية تحليل الفقر بواسطة مشاركة الفقراء.

المطلب الثالث: مؤشرات الفقر

إن مسألة دراسة خط الفقر بالعمق الذي ينطوي على تحديد شامل للفقراء تتخلله بعض الصعوبات بسبب عوامل متداخلة تؤثر بشكل أو بآخر على تحديد خط الفقر بدقة. مما استدعى اللجوء إلى مؤشرات أكثر عمقا وقوة في تحديد هذه المستويات الاجتماعية وهي كما يلي:

1/ مؤشر عدد الرؤوس: "The head count index"

يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما لأنه من أبسط وأسهل المقاييس، وينطوي هذا المؤشر على عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر، ويحسب حسب الصيغة التالية:

$$H = \frac{g}{n} \times 100$$

[1] عطية عبد القادر عطية، " إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 21 .

[2] Martin Ravallions,"poverty compalisons, a guide to concepts and Methodes ", world Bank, Washington, USA, 1992, p142.

حيث: H: نسبة السكان الفقراء.

g: عدد السكان الفقراء.

n: حجم السكان.

ويعتبر هذا المؤشر جيدا لأغراض كثيرة منها المقارنة أو تقييم سياسات تقليل الفقر كما أنه سهل الفهم والشرح، إلا أنه يعاني من نواقص منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات على الفقراء، مما يجعله غير حساس للفروقات في عمق الفقر، كما أنه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل بين الفئات الأكثر فقرا إلى الذين هم أحسن حالا فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج[1].

2/ مؤشر فجوة الفقر: "Poverty Gap Index"

هذا المؤشر هو محاولة لقياس حجم الفجوة بين دخل الفقر وخط الفقر. أي هو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد. وبعبارة أخرى هو النسبة المئوية للفقر بين الدخل وخط الفقر الذي يمثل جميع الفقراء، ويأخذ الصيغة الآتية:

$$PG = 1/\mathrm{n} \sum(Z - Y_i/Z) \times 100$$

حيث: PG: فجوة الفقر.

n: حجم الفقر.

Z: خط الفقر.

Y_i: مستوى الدخول/ الاستهلاك للفئات الفقيرة.

ويمكن صياغته أيضا كالآتي:

$$PG = I.H$$

$$I = Z - y_i/Z$$

وعلى الرغم من فوائده إلا أنه ترد عليه بعض الملاحظات أهمها، أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت في دخول الفقراء.

3/ مؤشر شدة الفقر: " Poverty Serenity Index"

يقيس هذا المؤشر بالإضافة إلى فجوة الفقر التفاوت الموجود بين الفقراء أي الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويحتسب مؤشر شدة الفقر من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر ويأخذ الصيغة التالية:

$$PS = 1/n \sum(Z - Y_i/Z)^2 \times 100$$

كلما كان المؤشر عاليا كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء، والعكس صحيح.

[1] عبد الرزاق الفارس، " الفقر وتوزيع الدخل الوطني العربي"، مرجع سابق، ص 28-29 .

المطلب الرابع: قياس الفقر من زاوية التنمية البشرية

عندما أشاعت أدبيات التنمية البشرية مفهوما جديدا للفقر دعي بالفقر البشري، كان التركيز فيه على النظرة الشاملة للفقر، ومنه يمكن قياس الفقر من منظور التنمية البشرية وفق مؤشرين هما مؤشر الفقر البشري للدول النامية (IPH-1)، ومؤشر الفقر البشري للدول الصناعية(IPH-2) من خلال ما يلي[1]:

1- حساب دليل الفقر البشري للبلدان النامية (IPH-1)

يركز دليل الفقر البشري للبلدان النامية على نواحي الحرمان من ثلاثة أبعاد هي: الصحة، التعليم، مستوى المعيشة. ويتم حساب (IPH-1) من خلال ثلاث مؤشرا ت وهي:

P_1: نسبة الموت قبل بلوغ 42 سنة.

P_2: نسبة الأمية.

P_3: يمثل النقص في شروط الحياة المحترمة.

ونقوم بحساب مؤشر الفقر البشري (IPH-1) باستخدام العلاقة التالية:

$$IPH-1=\left[\frac{1}{3}\left(p_1^3+P_2^3+P_3^3\right)\right]^{\frac{1}{3}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

2- دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية (IPH-2)

يركز دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية على نواحي الحرمان من حيث أربعة أبعاد لحياة الإنسان، مماثلة إلى حد كبير للأبعاد التي تنعكس في دليل الفقر البشري-1 وهي : طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق، مضافا إليه الاستبعاد الاجتماعي (عدم المشاركة أوالتهميش). ويتم حساب IPH-2 من خلال أربعة مؤشرات وهي:

P_1 : نسبة الموت قبل بلوغ **62** سنة.

P_2: نسبة الأمية.

P_3: نسبة من يعيشون تحت خط فقر الدخل المحدد بنسبة % 22 من الدخل الشخصي الذي يمكن التصرف فيه.

P_4: عدم المشاركة أو الاستبعاد فهو يقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل (12 شهر أو أكثر) للقوة العاملة.

وبذلك فإن معادلة الفقر البشري- 2 هي كالآتي:

$$IPH-2=\left[\frac{1}{4}\left(p_1^3+P_2^3+P_3^3+P_4^3\right)\right]^{\frac{1}{3}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

[1] Frank Alan Cowell , "Measuring inequality", handbook in economic series, 2ème edition, London, 1995, P 15.

المبحث الرابع: واقع الفقر في الجزائر.

إن ظاهرة الفقر في الجزائر ليست حديثة، إذ تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية. إلا أن المفارقة العجيبة هي توسيع و زيادة ازدهار فئات اجتماعية من جهة و اتساع رقعة الفقر و زيادة صفوف الفقراء من جهة ثانية، كما أن تفاقم اللامساواة الاجتماعية قد أدى إلى تعميق الهوة بين الأغنياء والفقراء ويعود ذلك أساسا إلى عوامل متعددة ومتنوعة، أهمها العوامل الهيكلية التي تعتبر المصدر الرئيسي لظاهرة الفقر.

المطلب الأول: مفهوم الفقر في الجزائر

إن التعريف المعتمد من قبل الخبراء كمرجع لتعريف الفقر في الجزائر، تعريف يرتكز على المفاهيم الكلاسيكية. وعلى أساس ذلك، يعرف الفقر على أنه النقص أو عدم الكفاية في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، وعدم إشباع الحاجات الأساسية الاجتماعية كالملبس، المسكن، التعليم و الصحة، على أن يكون هذا الإشباع بصفة متوسطة على الأقل، بالإضافة إلى الجوانب المادية للفقر في الجزائر فإن له أبعاد غير مادية.
من خلال هذا التعريف، نجد أن الفقر يمكن حصره في ثلاثة أشكال:

1/ خط الفقر الغذائي:

ويسميه البعض الآخر أيضا بخط الفقر المدقع، يأخذ هذا الحد سلة المواد الغذائية الأساسية كمرجع، ويتحدد على أساس المبلغ المالي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الدنيا والمقدرة بـ .2100 حريرة لكل فرد يوميا، والتي كانت قيمتها 2172 دج سنويا سنة 1988، بينما أصبحت تمثل 10943 دج للفرد سنويا سنة 1995، ويعتبر الفقر الغذائي فقر مطلق وشديد، وقد سمح تطبيق هذا الحد بتقييم أثر الفقر بنسبة 3،6% من السكان سنة 1988 إلى ما يعادل 849900 شخص، وبنسبة 5،7% في سنة 1995، أي ما يعادل 1611400 فقير، وهذه الفترة هي بداية سياسات التعديل الهيكلي[1].

2/ خط الفقر الحد الأدنى:

يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار، إضافة إلى خط الفقر الغذائي، النفقات الدنيا غير الغذائية بمستوى أدنى، هذه السلع غير الغذائية يتم إضافة تكلفتها لخط الفقر الغذائي، ويعتبر الأشخاص الذين لهم مستوى استهلاك أقل من هذا أكثر فقرا، وقد قدر هذا الحد بـ: 2791 دج سنويا سنة 1988 و14827 دج للفرد سنويا سنة 1995، وعلى ضوء هذا تبين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت هذا الحد يقدر بـ3986200 شخص في سنة 1995، أي بنسبة 14% من إجمالي السكان[2].

[1] حصروري نادية، " تحليل وقياس الفقر في الجزائر "، مرجع سابق، ص117.

[2] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، الجزائر، 2002، ص129.

3/ خط الفقر الحد الأعلى:

إن ما يميز هذا الحد هو أنه يتضمن مستوى نفقات جد مرتفع للمواد الغذائية مقارنة بسابقيه، إلا أن مستوى النفقات الغذائية بقي مماثلا لحد الفقر الغذائي، وقدرت قيمته بـ3215 دج للفرد في سنة 1988 و18191 دج للفرد في سنة 1995، أي أن عدد الأشخاص الذين يمسهم الفقر في سنة 1988 يقدر بـ2850000، وهو ما يعادل 12% من إجمالي السكان و6360000 شخص في سنة 1995، أي ما يعادل 22،6%[1].

وغالبا ما يتم استعمال خط الفقر العام، الذي يمثل خط الفقر الحد الأدنى، ونلاحظ أن الطريقة المتبعة في تحديد خط الفقر في الجزائر، هي طريقة الحاجات الأساسية، والتي تفرض أن الطاقة الغذائية اللازمة للفرد الواحد في اليوم تقدر بـ2100 حريرة، ويحدد خط الفقر وفق هاته الطريقة على أساس حساب تكلفة سلة السلع التي يجب أن توفر للفرد في اليوم 2100 حريرة في السنة.

المطلب الثاني: أسباب الفقر في الجزائر.

للفقر أسباب متعددة ومختلفة منها محلية وأخرى خارجية، منها ما هو من صنع الإنسان ومنها ما هو من صنع الطبيعة، أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية، وبالتالي فالفقر هو تفاعل لتلك الأسباب وبذلك فحدته تختلف من بلد لآخر، تبعا للعامل الأكثر تأثيرا في البلد المعني.

I/ الأسباب الاقتصادية: و تتمثل في:

1- معدل النمو الاقتصادي الحقيقي المنخفض:

الذي لم تكن الظروف تعمل لصالح زيادته لكونه لا يعتمد على عوامل يمكن للسياسات الحكومية أن تؤثر فيه، فهو ليس معتمدا على الجهد والتنظيم المحلي بقدر اعتماده على ذلك في الدول المستوردة للموارد التي تتسبب في زيادة العائدات التي يعتمد عليها في تنشيط النمو الاقتصادي المحلي، مما يجعله يعرف التذبذب الذي يوضحه الجدول التالي، وهو ما لم يسمح بتوفير مناصب العمل باعتبارها مصدرا مهما للدخل[2].

[1] الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر في الجزائر،2000.

[2] محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل –دراسة حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص319.

جدول رقم (3-1): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2009).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو الاقتصادي	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي	2.2	2.6	4.7	6.9	5.1	5.1	2	3	2.4	2.4

المصدر: البنك الدولي.http://www.worldbank.org

وتزداد ضخامة التحديات وصعوبة مواجهتها عندما نعلم أن النمو الاقتصادي الذي هو الطريق الأوحد لتحقيقها، لا يزال يعتمد على موارد ناضب مصدرها، وهو ما يجعل الجزائر تواجه تهديدات مستقبلية كبرى لكون الجباية العادية لا تغطي سوى 60% من النفقات، بينما الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تتجاوز نسبتها 5% على أقصى تقدير، مما يعني أن النمو الاقتصادي لا يزال مرهونا بالبترول الذي هو مصدر 98% من العملة الصعبة، والجباية البترولية لـ80% من إيرادات الميزانية، ولا نزال نستورد 75% من السعرات الحرارية التي نستهلكها. وتزداد الأمور صعوبة في تحقيق الأهداف عندما نعلم أيضا أن السوق المحلي تم تقديمه على طبق من ذهب للأجانب، إذ انتقلت واردات الجزائر من 7 مليار دولار سنة 1997 إلى ما يقارب 40 مليار دولار سنة 2008 [1]، بينما عرف الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات عجزا يجسده الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2003-2007) مليار دولار.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الميزان التجاري	-12،7	-17،3	-19،2	-20	-26

المصدر: البنك الدولي.http://www.worldbank.org

2- برنامج التعديل الهيكلي:

الذي أدى إلى بروز ظاهرتي الارتفاع السريع للأسعار والارتفاع البطيء للأجور، والذي يعتبر أهم الأسباب التي أدت إلى ازدياد معدل الفقر عن طريق ما تضمنته من[2]:

- تراجع الدولة عن سياسة الدعم لمعظم السلع والخدمات، التي انتهجتها منذ الاستقلال، حيث تراجعت نفقات التربية الوطنية على سبيل المثال بالأسعار الثابتة لسنة 1993 من 70.1 مليار دج سنة 1993 إلى 56.2 مليار دينار سنة 1997، في الوقت الذي زاد فيه عدد المتمدرسين ومؤطريهم، وتراجعت نفقات الصحة من

[1]، [2] محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستندامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل –دراسة حالة الجزائر- "، مرجع سابق، ص319-321.

16،7 مليار دج سنة 1993 إلى 14،8 مليار دج سنة 1997، وكان ذلك نتيجة تراجع مداخيلها بسبب الأسعار المتدنية للبترول في السوق العالمي من جهة، وارتفاع المديونية وخدماتها من جهة أخرى.

- ارتفاع الأسعار الذي خفض من القيمة الحقيقية للأجور، حيث عرف المؤشر العام لأسعار الاستهلاك فترتين من الارتفاع الحاد، الأولى تخص الفترة (1990-1991) بارتفاع قدره 25% و 32% سنويا على التوالي، والثانية في الفترة (1994-1995) حيث ارتفعت الأسعار بـ 29% و 30% على التوالي، وبعدها أصبح ارتفاع الأسعار أقل حدة، حيث قدر سنة 1996 بـ18،7% وسنة 1997 بـ5،7%، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (3-3): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1993- 1997) **(سنة الأساس1989)** .

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
مؤشر أسعار الاستهلاك	235،5	303،9	394،4	468،1	494،9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات..http://www.ONS.dz

وهو ما يبين الارتفاع الكبير لمؤشر الأسعار، حيث كانت الزيادة تقدر بـ 394،9 بالنسبة لأسعار الاستهلاك سنة 1995، بينما تزايد الأجور كان بنسبة أقل بكثير من ذلك، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): تطور مؤشر الأجور المتوسطة حسب التأهيل خلال الفترة (1993-1997)

(سنة الأساس1989)

	1993	1994	1995	1996
الإطارات	205،8	259،4	282	321،6
أعوان التحكم	212،3	251،3	290،6	326
أعوان التنفيذ	276،7	285،6	335،8	386،4

المصدر: محي الدين الحمداني، مرجع سابق، ص 322.

وهو ما نتج عنه تراجع في القوة الشرائية خلال الفترة التي يغطيها برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي خلال نفس الفترة. مع أن المؤشرات التي أتت فيما بعد أوضحت أن الفقر قد تراجع لأنها كانت مبنية على الجانب القياسي النقدي فقط.

3- تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري:

يرجع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وظهور ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، ارتفاع عدد السكان الناشطين والعاطلين عن العمل، خاصة وأنها تعاني من النمو الديموغرافي السريع الذي ينجر عنه مطالب جديدة للشغل. ونتيجة لذلك برزت البطالة وتفاقمت حدتها، وتفشت خاصة ما يسمى بالبطالة المقنعة.

تعد البطالة من العوامل الأساسية للفقر نظرا لانعكاساتها على مداخيل الأسر، وابتداءا من سنة 1986 تم تسجيل انخفاض حقيقي في خلق فرص العمل ومعدل البطالة لم يتوقف عن الارتفاع بحيث انتقل من 16،5% سنة 1985 إلى 23% سنة 1992.

إن استمرار ارتفاع معدل البطالة والتي بلغت 29.77 % سنة 2000 أدى إلى تدهور الظروف المعيشية لفئات واسعة من السكان وبالخصوص الفقراء وهذا ما زاد من تفاقم ظاهرة الفقر.

إن تفشي ظاهرة البطالة لا يعود إلى الانخفاض الملحوظ في إنشاء مناصب الشغل فحسب وإنما إلى تسريح العمال الناجم عن إعادة هيكلة المؤسسات، حيث يكشف تحليل المعطيات الخاصة بتسريح العمال أن 58،5% من العمال المسرحين تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة، فهم بعيدون عن السن القانونية للتقاعد. وعليه فإن الارتفاع المستمر في معدلات البطالة كما هو موضح في الجدول الموالي، يشكل السبب الرئيسي في انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري.

الجدول رقم (3-5): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986- 2013)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل البطالة	15.55	21.4	19.9	18.1	19.8	21.2	23	23.15	24.36	26.99
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل البطالة	27.99	26.41	28.02	28.89	29.77	27.3	27.2	23،7	17.65	15.26
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل البطالة	12.27	13.79	11.33	10.17	10	10	10	10	/	

المصدر: البنك الدولي.http://www.worldbank.org

II/ الأسباب الاجتماعية:

وتختص بالعلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي، والتي كانت لصالح هذا الأخير ليس لأنه كان كبيرا، ولكن لأن النمو الاقتصادي كان ليس فقط منعدما ولكن سالبا أحيانا مثلما يوضح الجدول رقم(3-1) المتضمن تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2009).

وبسبب الوضعية الأمنية المتردية، غادر الكثير من سكان الأرياف والقرى بيوتهم وممتلكاتهم باتجاه المدن بحثا عن الأمان، فاقدين في أغلب الأحيان كل مصادر المعيشة والرزق، متسببين أيضا في زيادة الضغط على الموارد والفرص المتاحة في المدن، ومن ثم اتسعت دائرة الفقر لتضم أعداد كبيرة من أناس كانوا يعيشون من قبل عيشة كريمة في الريف، كما زاد عدد الأسر الفقيرة بفقدان الأب أو الولي نتيجة للإرهاب وارتفاع عدد المشردين من جميع الأعمار، كما تسببت تلك الأزمة أيضا في خسائر بشرية، تحملت الدولة عبئا كبيرا من أجل التكفل بالمتضررين منها، والذي كان على حساب ما كان يمكن أن ينفق على تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية.

المطلب الثالث: مستويات الفقر في الجزائر

باستعمال خطوط الفقر يمكن أن نقدر مستويات الفقر في الجزائر، ولكن لابد من الإشارة إلى أنه في الجزائر لا يوجد دراسات متعددة ونظامية للفقر، وإنما هناك دراسات محدودة جدا، حيث تبين الإحصائيات أن حدة الفقر كانت متمركزة في الأوساط الريفية أكثر منه في الأوساط الحضرية.

وفقا لحد الفقر الغذائي فإن نسبة الفقر قدرت بـ3،6% من إجمالي السكان سنة 1988، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 5،7% سنة 1995، لتصل إلى 3،1% سنة 2000 أي ما يعادل 951600 شخص فقير.

بينما وفقا لخط الفقر العام، فقدرت نسبة الفقر سنة 1988 بـ 8،1 %، أما سنة 1995 فوصلت إلى 14،1%، لتنخفض إلى 12،1% سنة 2000 أي ما يعادل 3718600 فقير.

ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الفقر سنة 1995 إلى الآثار الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر بعد أزمة 1986 إضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها في بداية التسعينات.

بعد ذلك تراجعت نسبة الفقر سنة 2000، وهذا راجع إلى تحسن عائدات الجزائر من البترول، بالإضافة إلى تنوع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لمكافحة الفقر والتي فتحت آفاقا كبيرة للشغل.

أما فيما يخص تمركز الفقر، فقد عرفت المناطق الحضرية ارتفاع في نسبة الفقر، من 24،8% سنة 1988 إلى 31،3% سنة 1995 ليصل إلى 54،9% سنة 2000، وذلك حسب خط الفقر الغذائي. أما في المناطق

الريفية فلقد عرفت نسبة الفقر انخفاضا من 75،2% سنة 1988 إلى 68،7% سنة 1995 لتصل إلى 45،1% سنة 2000.

ووفقا لخط الفقر العام، فقد عرفت نسبة الفقر ارتفاعا في المناطق الحضرية في الفترة (1988–2000)، حيث ارتفعت من 28،2% إلى 49،5%، أما في المناطق الريفية، عرفت نسبة الفقر انخفاضا في نفس الفترة من 71،8% سنة 1988 إلى 50،5% سنة 2000.

وعليه يمكننا القول أن ظاهرة الفقر في الجزائر أصبحت ظاهرة حضرية وبدأت تتفاقم في المدن، ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض التشغيل بالمدن نتيجة برنامج التعديل الهيكلي، وما نتج عنه من مشاكل. وكل ما تم ذكره من إحصائيات ملخص في الجدول التالي:

جدول رقم (3–6): مؤشرات الفقر في الجزائر.

		1988			1995			2000		
		الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
خط الفقر	SA*	2181	2165	2172	10991	10895	10943	13946	13849	13905
	SPG**	2771	2809	2791	14706	14946	14827	19794	19692	19751
مؤشر الفقر PO(%)	SA	1،9	5،2	3،6	3،6	7،8	5،7	9،2	3،4	3،1
	SPG	4،8	11	8،1	8،9	19،3	14،1	10،3	14،7	12،1
توزيع الفقر(%)	SA	24،8	75،2	100	31،3	68،7	100	54،9	45،1	100
	SPG	28،2	71،8	100	31،3	68،7	100	49،5	50،5	100
عمق الفقر P_1 (%)	SA	0،2	0،6	0،4	0،4	1	0،7	0،44	0،54	0،5
	SPG	0،3	1،1	0،7	1،0	2،5	1،7	16،2	2،85	2،5
شدة الفقر P_2 (%)	SA	0،1	0،3	0،1	0،1	0،4	0،2	0،12	0،14	0،13
	SPG	0،1	0،5	0،3	0،4	1	0،7	0،69	0،86	0،76
عدد الفقراء بالآلاف	SA	210	639	850	504	1107	1611	523	429	952
	SPG	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719

Source: La pauvreté en 2000 en Algérie, commissariat à la planification et à la prospective, Septembre, 2004, p13.

وقد تم تصنيف البلديات الفقيرة بالاستناد إلى مصادر مختلفة كالإحصاءات العامة للسكان والسكن لسنوات 1977، 1987 و 1988 ووزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة والسكن، وذلك بالاعتماد على المؤشرات* التالية: نسبة التعليم، نسبة الأمية، معدل وفيات الرضع، معدل الحصول على مياه الشرب، نسبة تصريف المياه القذرة، نسبة البطالة**.

وقد سمحت العملية بتصنيف البلديات إلى ثلاث مجموعات، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (3-7): توزيع البلديات على مناطق الوطن حسب المؤشر الإجمالي للفقر سنة 1999

المناطق	الفئة 1	(%)	الفئة 2	(%)	الفئة 3	(%)	المجموع
الشمال الوسطي	39	8،8	47	7،1	355	5،8	441
الشمال الغربي	22	0،8	34	3،12	220	7،79	276
الشمال الشرقي	13	36	39	9،18	154	8،74	206
الهضاب العليا الوسطى	35	7،32	28	2،26	44	1،41	107
الهضاب العليا الغربية	21	4،18	24	1،21	69	5،6	114
الهضاب العليا الشرقية	29	4،12	37	9،15	166	2،71	233
الجنوب الغربي	7	7،13	8	7،15	36	6،7	51
الجنوب الشرقي	11	7،9	27	9،23	75	4،66	113
المجموع	177	11،5	244	15،8	119	72،6	1541

المصدر: خريطة الفقر في الجزائر – حوصلة-، ص 14.

من خلال المعطيات السابقة يتضح لنا أن منطقة الهضاب العليا والشمال الوسطي هي أكثر المناطق التي مسها الفقر بشدة، حيث يوجد في منطقة الهضاب العليا حوالي 80 بلدية فقيرة، ومنطقة الشمال الوسطي 84 بلدية، أما التصنيف الداخلي لمنطقة الهضاب العليا حسب مؤشر الفقر الكلي نجد أن 17،6% من البلديات تعاني من وضعية مزرية.

* seuil Alimentaire
** seuil de pauvreté générale

المطلب الرابع: السياسات الوطنية لمحاربة الفقر في الجزائر.

إن القضاء على الفقر في الجزائر يمر حتما بسياسة للتنمية تستهدف برامجها الطبقات الأكثر حرمانا والمناطق الأقل تنمية، خاصة وأن تقرير الفقر في الجزائر قد بين أماكن انتشاره، لذلك كان الهدف الرئيسي للندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر في الجزائر سنة 2000، اعتماد إستراتيجية تدعم السياسات والبرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر.

ولقد اتسمت الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر بتعدد القطاعات والمستويات وكذا التدابير، وتمثلت المحاور الأساسية لها فيما يلي[1]:

1/ ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة:

من خلال هذه الإستراتيجية إعداد وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكلية الرامية إلى تحقيق نمو واستقرار اقتصادي كلي مع مراعاة المشاركة الكاملة للفئات الفقيرة، واتخاذ إجراءات لحمايتها.

2/ الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي وإتاحة القروض للفئات الفقيرة:

يرتكز تنفيذ هذه الإستراتيجية على ضرورة الإسراع في الإصلاحات وعصرنة النظام المالي الجزائري، حتى يتكيف مع المتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني والعالمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة استفادة الفئات المحرومة من الخدمات المالية الخاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الناجعة، وفي هذا الإطار يتم إنشاء مؤسسة للقروض المصغرة المخصصة للفقراء.

3/ تطوير القطاع الخاص ومشاركة الفئات الفقيرة:

في هذا الإطار يجب أن تشكل الخوصصة عاملا لتنمية القطاع الخاص والذي من شأنه إدماج الفقراء في الحياة المهنية والعمل على رفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكينها من مواجهة المنافسة الأجنبية.

4/ تطوير الفلاحة قصد التخفيف من حدة الفقر والإقصاء:

إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى إعطاء أولوية حقيقية للقطاع الفلاحي في إطار الإستراتيجية الشاملة للتنمية الوطنية، والزيادة في تخصيص الموارد للفلاحة بفضل إعادة تخصيص الموارد فيما بين القطاعات وترشيد النفقات العمومية في ميدان الفلاحة، ووضع إطار تحفيزي يرمي إلى تشجيع الاستثمار في الفلاحة واتخاذ تدابير محددة لصالح الفئات المحرومة.

[1] وزارة التضامن الوطني، الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، الجزائر، 2000.

5/ التنمية الريفية عن طريق المشاركة:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشجيع العمل الريفي ورفع إنتاجية الفئات الفقيرة، من خلال تحسين استفادتهم من الموارد ومنحهم الوسائل والإمكانيات اللازمة، وكذا تعزيز دور المنشآت القاعدية والمؤسسات وتحسين الخدمات المقدمة.

6/ التنمية البشرية (ترقية الأفراد):

حيث يتم بناء رأس المال البشري من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف إلى تحسين المستوى التعليمي والصحي والمهني للأفراد خاصة الفقراء منهم، من جملة هذه التدابير:

- تشجيع القطاع الاقتصادي ولاسيما الخاص على المشاركة في التنمية الاجتماعية.
- الاستعمال العقلاني والعادل للموارد العمومية.
- التخفيف من حدة العنف في المجتمع.
- تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمعوقين.

7/ التوازن بين الجنسين:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى القضاء على التفاوت والتمييز في القدرة البشرية بين الجنسين وجعل كل منهم يستفيد من الخدمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل متوازن وملائم.

8/ تطوير سوق العمل: ويكون ذلك بـ:

- تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات الكثافة العالية لليد العاملة، قصد تخفيض عدد البطالين لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين سير سوق العمل والقضاء على أسباب الخلل فيه.
- إنشاء وتعزيز مصالح تكوين الكفاءات وإعادة تأهيل الفقراء قصد إيجاد التلاؤم بين التأهيل التكنولوجي وترقية الشغل.

9/ تطوير السكن الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة وتنويعه: ويتم ذلك بـ:

- تحسين السكن في المناطق الريفية أين يتواجد الفقراء أكثر.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البناء.
- تخفيف إجراءات القرض الرهني.
- توفير وتوزيع جيد للوسائل المخصصة للسكن.

10/ استمرارية الأنشطة والمشاريع التنموية:

تتمثل هذه الإستراتيجية في ضرورة المتابعة المالية و الاقتصادية و البيئية لجميع المشاريع التنموية والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لضمان نجاعتها.

11/ برنامج المساعدة الاجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات المحرومة:

من خلال تعديل القانون الأساسي للحماية والتدخل الاجتماعي، وكذا إنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية يتكفل بتنسيق وتمويل البرامج الخاصة لمحاربة الفقر مع ضرورة متابعة وتقييم انعكاسات هذه البرامج على الفئات الفقيرة.

12/ توفير محيط مؤسساتي وإطار قانوني وتنظيمي:

من خلال اعتماد تدابير وآليات في جميع المستويات تضمن تحسين استفادة الفئات الفقيرة من البرامج الخاصة لمكافحة الفقر، وضمان حماية مصالح الفئات المقصية.

13/ تشجيع التنمية الاجتماعية عن طريق المشاركة:

من خلال دعم إنشاء مؤسسات تحظى الفئات الفقيرة فيها بتمثيل كامل وتشجيع ومساعدة المؤسسات والمنظمات المحلية للفئات الريفية قصد تمكينها من التفاوض والتشاور.

14/ جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة: من خلال:

- إنشاء مركز وطني لتقييم ظاهرة الفقر والإقصاء ومستوى المعيشة والتنمية البشرية.
- ضرورة تحسين بنك المعطيات الإحصائية وإعداد تقرير سنوي عن حالة الفقر والإقصاء في الجزائر.

إن تنفيذ هذه الإستراتيجية ينبغي تضافر كل الجهود، وينبغي مراقبة قواعد السوق بصرامة وتقييمها قصد التأكد من تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع الجزائري.

خلاصة الفصل:

تعتبر ظاهرة الفقر من أكبر المعضلات التي تواجه الشعوب، وهو ما اتضح لنا من خلال دراستنا له في هذا الفصل، حيث تطرقنا في البداية لمفهومه وأسبابه ونظرياته، وتبين لنا أنه ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد يصعب تحديد مفهوم دقيق لها.

ولعل تعقد هذه الظاهرة وتعدد جوانبها جعل أساليب تحليلها تتعدد كذلك، كما أن المقاربات المستعملة في قياس الفقر والتي تعتمد على معيار الرفاهية الاقتصادية وتترجم بالدخل أو الاستهلاك محدودة في قياس الفقر.

ثم حاولنا في الأخير تسليط الضوء على واقع الفقر في الجزائر وما هي الجهود التي تبذلها الدولة في التصدي لهذه الظاهرة، وتبين لنا أن ظاهرة الفقر في الجزائر هي ظاهرة قديمة تعود جذورها إلى عهد الاستعمار ومع الاستقلال تحسنت الأوضاع، ولكن مع وقوع الجزائر في أزمة البترول سنة 1986 وبسبب انهيار أسعاره وما رافق هذه الأزمة من إصلاحات أدت إلى ارتفاع عدد الفقراء من جديد، غير أن حدة الفقر ارتفعت بشكل رهيب مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وأمام هذه الأوضاع قامت الجزائر بوضع جملة من السياسات للتصدي بشكل فعال لها، لذلك تم عقد الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر وكان هدفها الأساسي هو القضاء على هذه الظاهرة.

ولكن يبقى السبب الرئيسي لظاهرة الفقر هو انخفاض معدلات النمو إضافة لسوء توزيعه، وهي العلاقة الثلاثية التي سيتم التطرق لها والتي تتمثل محاورها في النمو وتوزيع الدخل والفقر.

الفصل الرابع:

التفاوت في توزيع الدخل وعلاقته بالنمو الاقتصادي والفقر

تمهيـد:

إن مشكلة التفاوت في توزيع الدخل من المشاكل التي حظيت باهتمام بالغ من قبل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، لما لها من آثار اقتصادية و اجتماعية تنعكس على مستويات النمو و الفقر، و من هنا تتجلى العلاقة بين كل من توزيع الدخل، النمو و الفقر.

كما أن التفاوت في توزيع الدخل ظاهرة واضحة المعالم في الدول النامية، حيث تتركز المداخيل في يد فئة قليلة من السكان، و الجزائر من هاته الدول التي تعرف سوء في توزيع الدخل نظرا للوضعية الاقتصادية المتدهورة بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال اعتماد سياسات اقتصادية هدفها الأول تحقيق معدلات نمو مقبولة و محاولة توزيع ثمار هذا النمو بشكل عادل بين مختلف شرائح المجتمع لتقليل مستويات الفقر.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الإشارة إلى مفهوم التفاوت في توزيع الدخل و مؤشرات قياسه، إضافة إلى عدالة التوزيع و إعادة التوزيع، ثم سنتطرق إلى طبيعة العلاقة بين كل من التوزيع، النمو و الفقر، و أخيرا سنلقي نظرة على واقع توزيع الدخل، النمو و الفقر في الجزائر، و ذلك بالاعتماد على أربع مباحث:

المبحث الأول: التفاوت في توزيع الدخل و مؤشرات قياسه.

المبحث الثاني: عدالة التوزيع و إعادة التوزيع.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة النظرية بين توزيع الدخل، النمو و الفقر.

المبحث الرابع: واقع توزيع الدخل، النمو و الفقر في الجزائر.

المبحث الأول: التفاوت في توزيع الدخل و مؤشرات قياسه

تعد مشكلة توزيع الدخل من أبرز وأخطر المشاكل الاقتصادية التي واجهتها ولازالت تواجهها المجتمعات، و السبب الأساسي لهذه المشكلة مرتبط تمام الارتباط بالمشكلة الاقتصادية، فلو أن الناتج المتاح يكفي جميع الأفراد وفقا لاحتياجاتهم ما كان هناك مشكلة توزيع، لذلك فإن مشكلة التفاوت في توزيع الدخل ترجع إلى أسباب اقتصادية، وهذه المشكلة تعاني منها جل دول العالم، وإن كانت درجة هذا التفاوت تختلف من دولة لأخرى.

المطلب الأول: مفهوم التفاوت و مشكلات قياسه

إن مشكلة التفاوت في توزيع الدخل تقع ضمن مسألة كيفية توزيع الدخل بين فئات المجتمع فتبعا لدرجة المساواة في التوزيع تتحدد نسبة الفقر، ومشكلة التفاوت تعاني منها جميع المجتمعات.

I/ مفهوم التفاوت:

رغم تعدد طرق تعريف التفاوت، لا يوجد تباين واضح بينها، فكلها تتركز حول تباين نسبة ما تحصل عليه كل شريحة من الأفراد أو الأسر في المجتمع، مقارنة بنسبتهم من مجموع السكان، ويعكس تعريف البنك الدولي هذه الحقيقة. فقد حدد البنك الدولي التفاوت بأنه: " تشتت التوزيع، سواء كان توزيع الدخل أو الإنفاق أو أيا من معايير رفاهية المجتمع ". فدراسة التفاوت هي تحليل للتباينات بين الناس في الحصول على الموارد الاقتصادية. ويعتمد تحليل التفاوت على مقارنة الأنصبة النسبية للفئات المختلفة، وليس القيمة النقدية المطلقة للفروق بينها[1].

وفي الواقع تواجد ظاهرة التفاوت واضحة في جميع المجتمعات، ولا تعني مشكلة التفاوت الانحراف عن العدالة الكاملة، بمعنى أن يحصل كل فرد على دخل يساوي نسبته إلى عدد السكان وبهذا يحصل الجميع على أنصبة متساوية من الدخل. فهذا فرضا نظريا يقابله فرضا نظريا آخر، وهو التفاوت التام الذي يحصل فيه شخص واحد على عل الدخل[2].

[1] حامد عمار، " التنمية البشرية في الوطن العربي – المفاهيم والمؤشرات والأوضاع– "، دار سينا للنشر ،القاهرة ،1992،ص87.

[2] سونيا محي الدين، " الفقر في الريف المصري "، معهد التخطيط، 1996، ص 112 .

كما يمكن تعريف التباين في التوزيع بأنه تمثيل أو تصوير رقمي (عددي) للفروق بين دخول الأفراد في مجتمع معين، و يعني ذلك أن جميع الخصائص المختلفة للتفاوت تم حصرها في عدد واحد، هذا العدد يجيب على العديد من التساؤلات:[1]

- هل توزيع الدخل في مجتمع ما هو أفضل أو أسوء مما كان عليه في الماضي؟
- هل توزيع الدخل في الدول المتقدمة هو أكثر مساواة و عدالة مما هو عليه في الدول النامية؟
- هل السياسات الحكومية تؤدي إلى انخفاض التباين أو زيادته؟

وهناك علاقة واضحة بين التفاوت في توزيع الدخل والفقر، إذ أنه لا يوجد مجتمع ينتشر فيه الفقر بدون أن يكون هناك تفاوت في توزيع الدخل، لكن ممكن أن يكون هناك مجتمع ما يتميز بتفاوت كبير في توزيع الدخل مع عدم وجود فقر.

II/ مشاكل قياس التفاوت:

اجتمعت مختلف الدراسات على أن قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل أمر تواجهه صعوبات عديدة وخاصة في الدول النامية، حيث نجد أن هناك قلة في البيانات و التقديرات المتاحة عن توزيع الدخل وإن وجدت هذه البيانات فهي تقريبية وغير دقيقة لتنوع مصادرها[2]. وبذلك يعد القياس السليم لتوزيع الدخل واتجاهاته عبر الزمن عملية معقدة خاصة في ظل ندرة البيانات الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها.

وتتمثل أهم المشكلات فيما يلي[3]:

1. عدم توافر بيانات التفاوت في العديد من الدول، فمازالت بعض الدول لا تجري إحصائيات حول الدخول و الإنفاق. أما بالنسبة للدول التي تجريها، فيؤدي اختلاف معايير القياس إلى ظهور مشكلات المقارنة بين الدول.
2. يصعب في ضوء مشاكل توفير البيانات تكوين سلاسل زمنية.
3. تتوفر البيانات عادة في شكل تجميعي، يتمثل في جداول بها فئة الدخل مقابل عدد السكان في هذه الفئة و متوسط الدخل، مما يثير صعوبات في قياس التفاوت، والذي يحتاج لبيانات على مستوى الوحدة.

[1] عبد الرزاق الفارسي، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص99 .

[2] محمد سمير محمد سعد الدين، "تقييم دور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل خلال الإصلاح الإقتصادي في مصر 1990-2003"، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة عين الشمس، 2008، ص119.

[3] نفيسة سيد ابو السعود، "بعض قضايا الفقر والبيئة وارتباطها بالتنمية البشرية في مصر"، معهد التخطيط، القاهرة، 1997، ص249.

4. تتم دراسة التوزيع عادة على أساس بيانات تجمع باستخدام العينات، و يشوب البيانات المستخلصة من هذه الدراسات عدد من أوجه القصور، فمن الصعب ضمان أن تكون العينة كبيرة وممثلة للمجتمع بكفاءة.
5. تعد نوعية بيانات التوزيع في العديد من الدول النامية غير صحيحة، و هناك مشكلتان تثيران الشك في إجابات الأفراد التي يعتمد عليها في تقدير الدخل أو الإنفاق، وهما: الاتجاه للتفاخر، ويؤدي إلى تقدير أعلى من الحقيقة. وكذلك الرغبة في الحصول على إعانة (الفقراء) أو الخوف من الضرائب (الأغنياء) تؤديان إلى تقدير أقل من الحقيقة.

المطلب الثاني: المؤشرات الإحصائية البسيطة لقياس التفاوت

لقد اهتم الإحصائيون كثيرا بالتوصل إلى مقياس رقمي يقيس درجة التفاوت في توزيع الدخل، وهناك عدة مقاييس إحصائية أهمها:

I/ المدى (Range): أبسط المقاييس المقترحة لقياس ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل هو المدى، وهو مصمم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة، أي أكبر قيمة وأصغر قيمة، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

$$R = (max\, Y_i - min\, Y_i)\mu$$

حيث:

Y_i: دخل الفرد i ($i = 1 \ldots\ldots n$).

μ: متوسط الدخل.

وإذا كان الدخل موزعا توزيعا متساويا فإن $R = 0$، وبالعكس إذا كان الفرد الواحد يحصل على كل الدخل فإن $R = n$، ومن ثم قيمة R تقع بين صفر و n.

ويعاب على هذا المقياس تأثره بمتوسط التوزيع، فإذا ارتفعت كل الدخول بنفس النسبة، ارتفع المدى رغم أن شكل التوزيع ثابت، وإذ كان من الممكن معالجة هذا القصور بقسمة الدخول على المتوسط، إلا أن المقياس يظل معيبا لأنه يتأثر فقط بالقيم المتطرفة.

II/ انحراف الوسط النسبي:(The Relative Mean Deviation)

معظم مؤشرات التباين في توزيع الدخل تم بناؤها على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتوزيع مثالي متساو. وأبسط هذه المؤشرات يتم احتسابها من خلال أخذ متوسط الفروقات بين فئة دخل (X) ووسط دخل السكان وقسمة ذلك على الوسط. أو بتعبير آخر مقارنة مستوى الدخل لكل فرد مع متوسط الدخل ثم أخذ

[1] عبد الرزاق فارس، " الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص100-101 .

مجموع القيم المطلقة لهذه الفروق، ثم النظر لهذا المجموع كنسبة من الدخل الإجمالي، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية[1]:

$$M = \sum (U - Y_i)/n \cdot u$$

وفي حالة التوزيع المتساوي للدخل، فإن $M = 0$، ولذا كان الدخل يذهب لفرد واحد فإن $M = 2(2-1)/n$. وهذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار التوزيع الكلي على عكس مؤشر المدى الذي يفسر التوزيع بين القيمتين المتطرفتين، ولكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر هو عدم حساسيته للتحويل من شخص فقير إلى شخص أغنى منه ، إذا كانا يقعا في نفس الجهة من متوسط الدخل.

3/ التباين: (The variance)

يعتبر هذا المؤشر من أكثر المقاييس المستخدمة في الدراسات الإحصائية، وهو يشبه مؤشر انحراف الوسط النسبي، إلا أنه يربع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط، ويضيفها لبعضها للحصول على المجموع، ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$V = \sum (U_i - Y_i)^2 / n$$

4/ معامل ثيل: (Theil coefficient)

تقاس العدالة التوزيعية للدخل بمقياس ثايل، وهو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$T = \sum q_i \log q_i / 1/n$$

حيث:

n: عدد الأفراد.

q_i: الدخل لمجموعة (i) من الأفراد.

المطلب الثالث : منحنى لورنز

الطريقة الشائعة للتحليل الإحصائي في مجال قياس التفاوت هو إنشاء ما يعرف بمنحنى "لورنز"، و هو يوضح العلاقة الكمية الحقيقية بين نسبة أصحاب الدخل (السكان)، و نسبة دخلهم من الدخل الإجمالي، حيث يعتمد منحنى "لورنز" على تقسيم السكان إلى فئات خمسية أي 20% لكل فئة، أو فئات عشرية أي 10% لكل فئة، طبقا لتصاعد مستويات الدخل (الإنفاق)، ثم تحديد النسبة من الدخل (الإنفاق) الإجمالي التي تخص كل مجموعة دخلية.

واستنادا على المعلومات المتوفرة حول توزيع الدخل أو الإنفاق في المجتمع يمكن رسم هذا المنحنى بإتباع الخطوات التالية[1]:

- ترتيب أفراد المجتمع (العينة) محل الدراسة ترتيبا تصاعديا من الأفقر إلى الأغنى.
- استخراج التوزيع النسبي لمداخيل الأفراد من الدخل الإجمالي حسب مستويات دخلهم من الأفقر إلى الأغنى (التوزيع التكراري لمداخيل الأفراد).
- استخراج التوزيع النسبي التراكمي للأفراد من الأفقر إلى الأغنى، بحيث تكون نسبة السكان الذين ليس لديهم دخل مساوية للصفر، وتكون نسبة السكان الذين يحصلون على إجمالي الدخل مساوية للواحد أو 100% (التوزيع التكراري النسبي التراكمي للمداخيل).
- استخراج التوزيع النسبي التراكمي للأفراد المقابل لنسبة الدخل التراكمية التي تحصل عليها الشريحة السكانية المقابلة في التوزيع التراكمي للسكان.
- رسم مثلث قائم و متساوي الأضلاع، حيث توضع الفئات السكانية على المحور الأفقي والأنصبة التراكمية للدخل على المحور العمودي.

يمثل وتر المثلث العدالة الكاملة لتوزيع الدخل، أي أن كل النقاط الواقعة على الوتر تكون فيها نسبة السكان التراكمية مساوية لنسبة الدخل التراكمية، والنقطة التي تقع في منتصف الوتر تعني أن 50% من السكان تحصل على 50% من الدخل. أما منحنى "لورنز" الذي يبتعد عن خط العدالة التامة فإنه يبين أن هناك ارتفاع في حدة تفاوت الدخل، وكلما اقترب من خط العدالة التامة كلما قلت حدة التفاوت في توزيع الدخل، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] كبداني سيد أحمد، " أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة قياسية "، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد، جامعة تلمسان، 2013، ص189.

الشكل رقم (4-1): منحنى لورنز

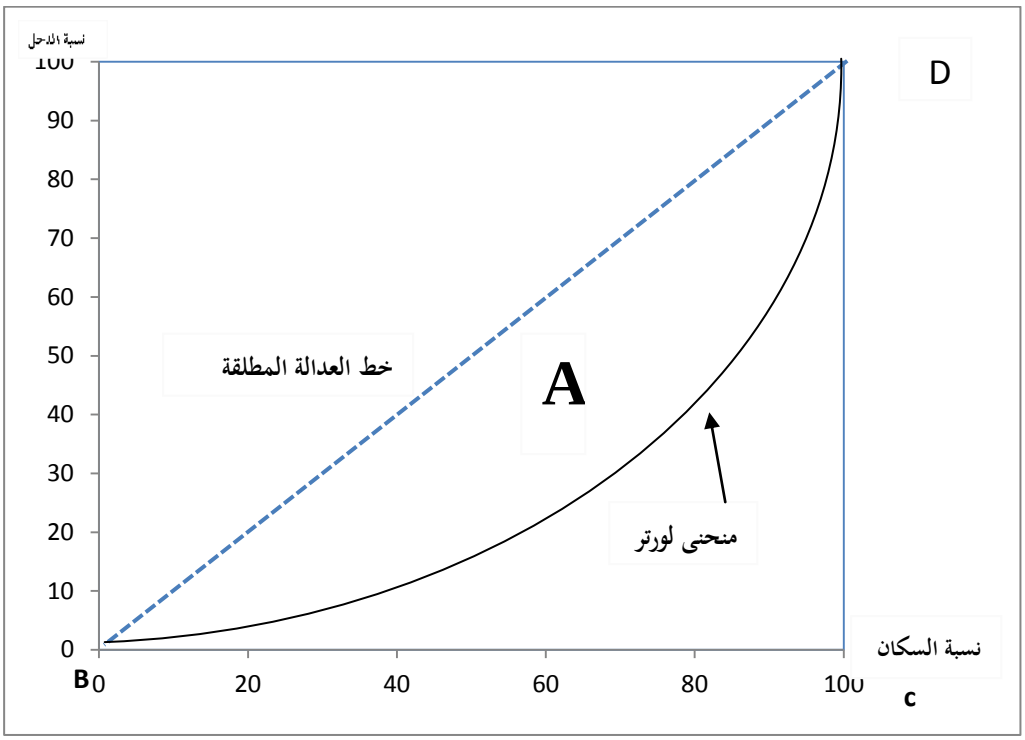

المصدر: ميشيل تودارو، : " التنمية الاقتصادية "، مرجع سابق، ص 203.

بما أنه لا يوجد هناك أي بلد يتمتع بالعدالة المطلقة في توزيع الدخل لذلك نجد أن منحنى "لورنز" يبتعد عادة عن خط العدالة المطلقة. وتعكس درجة الابتعاد عن هذا الخط مدى خطورة التفاوت في توزيع الدخل، كما أن انتقال منحنى "لورنز" من فترة لأخرى نحو الأسفل يدل على سوء توزيع الدخل، وانتقالها نحو الأعلى يدل على تحسن التوزيع، وهو ما توضحه الأشكال التالية:

الشكل رقم (4-2):سوء توزيع الدخل. **الشكل رقم (4-3): توزيع عادل نسبيا.**

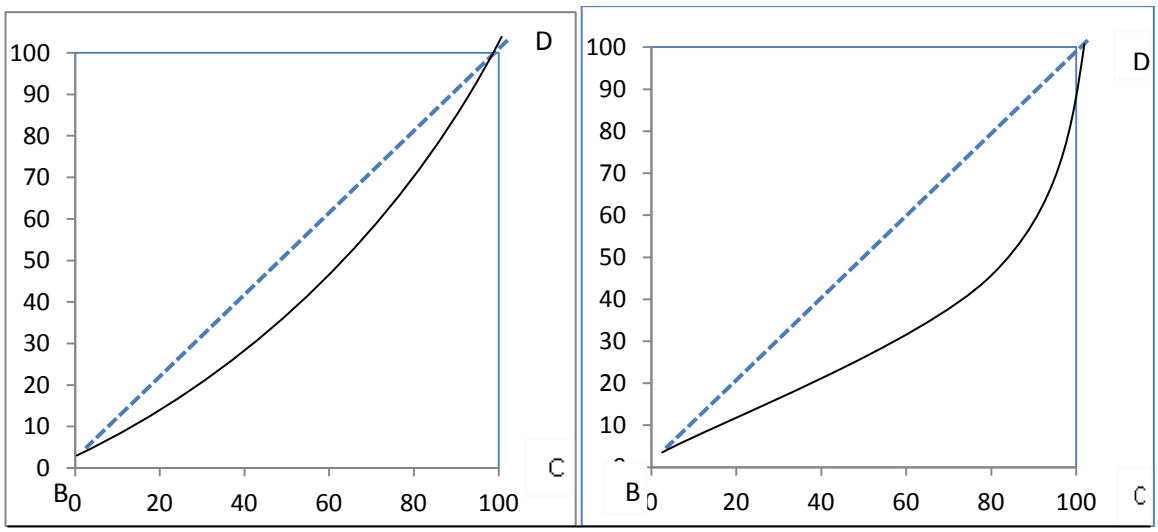

الشكل رقم (4-4): تدهور توزيع الدخل **الشكل رقم(4-5): تحسن توزيع الدخل.**

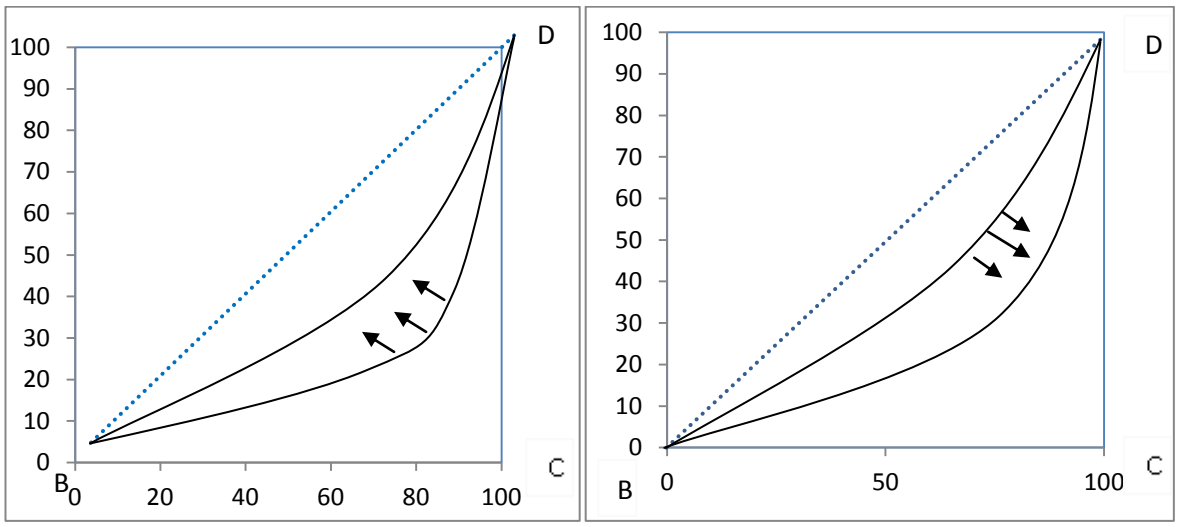

المصدر: ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 205-206.

المطلب الرابع: معامل جيني

معامل جيني هو من المقاييس الشائعة في قياس الدرجة النسبية لعدم المساواة في توزيع الدخل أو الإنفاق و تمركزها لدى فئات محدودة داخل المجتمع، و هو يدل على أي مدى يبتعد توزيع الدخل بين الأفراد في مجتمع ما عن خط العدالة، و قيمته تساوي إلى نسبة المساحة (A) المحصورة بين منحنى "لورنز" ووتر المثلث BD إلى إجمالي مساحة المثلث BCD حسب العلاقة التالية[1]:

$$G = \frac{A}{BCD}$$

وباعتبار أنه يعتمد على التكرارات المتجمعة الصاعدة للدخل النسبي فيمكن حسابه بالعلاقة التالية[1]:

$$G = \sum_{i=1}^{n} (p_i - p_{i-1})(L_i - L_{i-1})$$

حيث:

p: هي التوزيع التكراري المتراكم للسكان أو أصحاب الدخل.

L: هي التوزيع التكراري المتراكم للإنفاق أو الدخل.

$P_n=L_n=1$ ، $P_0=L_0=0$

[1] علي عبد القادر علي، " العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية "، سلسلة إجتماعات الخبراء ،العدد 13، فبراير 2005، المعهد العربي للتخطيط ص9 .

وحسب التعريف السابق فإن قيمة معامل جيني تتراوح بين الصفر في حالة المساواة التامة والواحد في حالة التفاوت المطلق، ولأجل تتبع مسار عدالة التوزيع يجب مراعاة تطور قيم هذا المعامل عبر الزمن[1]. حسب "Badeau" يكون معامل جيني بالنسبة للأجور (مداخيل العمل) بين 0،3 و0،4، أما بالنسبة لمداخيل الملكية فتتراوح قيمته بين 0،6 و0،7 وبهذا نجد أن تمركز المداخيل يظهر جليا بالنسبة للملكيات.

كما أن قيمة معامل جيني المحبذة و المعتدلة نسبيا تتراوح ما بين 25% و30% مثل السويد وكندا، أما غالبية البلدان فتتركز قيمته حول 40%، وبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية فهي تقع ضمن المعدلات المرتفعة، كما أنه هناك حالات قليلة قد تصل فيها مؤشرات بعض البلدان إلى الستينات، وهي أعلى قيمة له على الإطلاق، مما يجعل حدود معامل جيني بين 25% و 60%. أما التفاوت العالمي بين جميع شعوب العالم فتقترب من 70%[2].

عندما تتقاطع منحنيات "لورنز" لفترتين زمنيتين وتكون عندها قيمة معامل جيني متساوية، سيصعب الحكم على توزيع الدخل، فقد يتحسن بالنسبة للشرائح الدنيا، وقد يزداد تمركز المداخيل لدى الفئات الأغنى. والشكلان المواليان يوضحان انتقال منحنى "لورنز" من L_1 إلى L_2 لفترتين مختلفتين لنفس العينة، حيث تتساوى فيه طبيعة توزيع الدخل (بدلالة معامل جيني)، فبينما يوضح الشكل (4-6) تحسن نصيب الفئات الدنيا على حساب الفئات الغنية، يوضح الشكل (4-7) تدهور حالتها لصالح فئات أخرى.

الشكل رقم (4-6): تحسن توزيع الدخل للفئات الفقيرة.

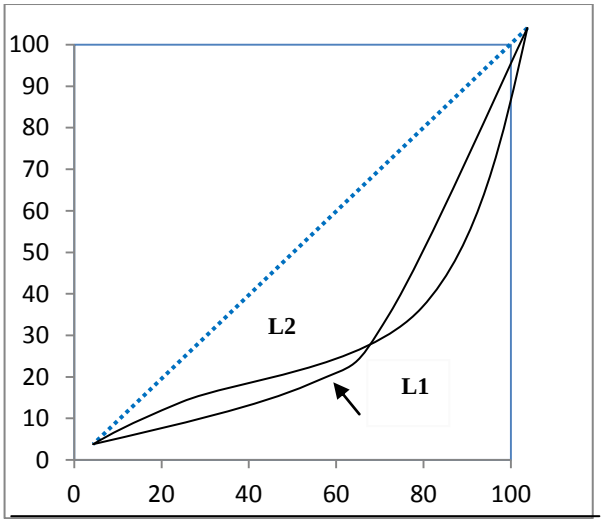

الشكل رقم (4-7): تدهور توزيع الدخل للفئات الفقيرة.

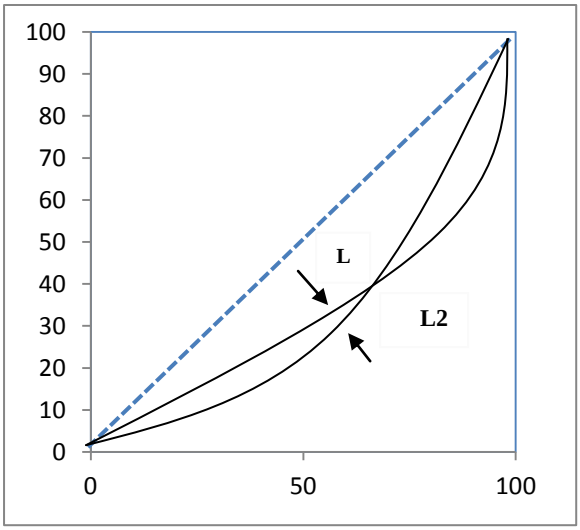

المصدر: ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 209.

[1] وائل فوزي عبد الباسط محمد، " دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر "، جامعة عين الشمس، ص 78.

[2] كبداني سيد أ حمد ،" أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية "، مرجع سابق، ص 192.

المبحث الثاني: عدالة التوزيع و إعادة التوزيع

إن معرفة كيفية انحراف الدخل عن متوسط الدخول هو ذو أهمية بالغة لأنه يسمح بمعرفة تمركز الدخل وخصوصا الثروة في مجموعة معينة، مما يتوجب على الدولة إعادة النظر في سياساتها المختلفة الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، مثل فرض الضرائب المتنوعة على الأغنياء لزيادة المداخيل التحويلية لصالح الفقراء، أو العمل على جعل النمو الاقتصادي محابيا للفقراء.

المطلب الأول : مصادر التفاوت في توزيع الدخل.

لقد برز مع ظهور الثورة الصناعية انقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة الرأسمالية و طبقة العمال وهو ما أدى إلى حدوث تفاوت واضح في الدخول، ومن هنا أصبحت الدراسات الاقتصادية تهتم بمشكلة التفاوت في الدخول وعدم عدالة توزيعه، خاصة منتقدي النظام الرأسمالي، ثم أخذت هذه المسألة اهتماما من قبل المفكرين الرأسماليين، و قد اعتبر أن عدم التساوي في التوزيع الشخصي للدخل ناتج عن ثلاث عوامل رئيسية:

- عدم تساوي الممتلكات التي تعطي دخلا سواء كانت مادية أو معنوية.
- الاختلاف في نوعية الخدمات الشخصية.
- توزيع القوة السياسية و النفوذ.

إن الأفراد الموجودون في أعلى هرم الدخل يكسبون معظم دخولهم من ممتلكاتهم، بينما الفقراء فتتحدد دخولهم بالعمل: وحتى أولئك الذين لديهم ممتلكات تختلف عوائدهم باختلاف كميتها ونوعيتها. وعليه، يمكن إرجاع مصادر التفاوت في الدخول إلى طرق الحصول عليه وبعض العوامل الأخرى كالحروب والأزمات، إضافة إلى الفرص المتاحة لكلا الطبقتين الفقيرة و الغنية.

I/ العمل[1]:

يشكل الدخل من العمل حوالي 80% من مصادر الدخل، فحتى ولو وزعت الممتلكات بالتساوي بين الأفراد، فإن قدرا كبيرا من عدم المساواة في الدخل ستبقى نظرا للاختلاف الموجود بين الأفراد في القدرات والمهارات وكثافة العمل والوظيفة وعوامل أخرى يمكن اختصارها فيما يلي:

1- القدرات و المهارات: إن الاختلاف في المقومات الفردية والمواهب الشخصية له أثر على كسب الأفراد، كالذكاء والمرونة في العمل والمثابرة والمبادرة والمجازفة والطموح، والقدرة على التعلم، والميول الفنية والعلمية. فهذه

[1] بول .أ .ساموبلسون، وليام د .نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، " الاقتصاد " الطبعة الخامسة عشر، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن) 2001، ص 400.

المقومات تعد نادرة نسبيا للعرض المحدود أو القليل منها، لهذا تكافأ بالدخل العالي، بينما تكافأ أصناف أخرى من الخدمات التي تتوفر في أغلب السكان كقوة العمل غير الماهرة مثلا بأثمان متدنية.

2- كثافة العمل:إن الأشخاص الذين يعملون بدوام كامل يحصلون على أجور و دخول أكبر من أولئك الذين يعملون بدوام جزئي، والذين يؤخرون تقاعدهم يحصلون على أضعاف ممن يستعجلونه في سن مبكرة، كما أن الذين يعملون لمجرد تلبية حاجياتهم الأساسية ويقنعون بمداخيلهم البسيطة تكون دخولهم أقل ممن يبحث دائما عن فرص عمل جديدة ذات دخل مرتفع، أو كمن يعمل ساعات إضافية، و كل هذه الظروف المحيطة بحجم العمل تجعل الجهد المبذول له أثر ولو بسيط في زيادة عدم المساواة بين الفئات العمالية المتنافسة وغير المتنافسة.

3- الوظائف و المهن: إن نوعية المهن هي أحد أهم مصادر عدم العدالة في دخل العمل، ويعود سبب ذلك إلى المدة اللازمة والإنفاق الذي تتطلبه كل مهنة من التعليم والتكوين والتدريب للوصول إلى المستوى المؤهل لتلك المهنة، فبعض المهن يتطلب تشغيلها قدرات ومؤهلات علمية عالية، وتدريب مكثف، وتحمل مسؤولية كبيرة، في حين أن غالبية المهن الأخرى لا تستلزم أية إمكانيات متخصصة و مؤهلات أكاديمية، وهي في الوقت نفسه متاحة أمام الجميع، فمثلا يختلف عمل الطبيب عن عمل كاتب عمومي، وحتى قرارات رفع الأجور التي تتخذها الحكومة قد تزيد في أحيان كثيرة من عدم المساواة خصوصا بين الفئات غير المتنافسة.

واستنادا إلى هذا التفاوت في الوظائف و المهن، تكون العوائد المترتبة عنها مختلفة، إذ أن قسما منها تدر على أصحابها دخولا عالية، لتعكس المعروض القليل من هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بالمؤهلات المذكورة والذي لا يفي بحجم الطلب الحقيقي، مما يدفع بأجورهم إلى الارتفاع بشكل كبير، فيما تكون الحالة معكوسة مع الأشخاص الذين لا يملكون المؤهلات المطلوبة و تكون شروط العمل فيها ميسرة و متاحة أمام عدد كبير من الأفراد، ما يجعل المعروض منهم أكثر من المطلوب بشكل يدفع الأجور إلى الانخفاض، وبشكل قد لا يكفيهم لتأمين مستلزمات عيش الحد الأدنى، فتزداد الفجوة بين المجموعتين.

4- أسباب أخرى: إضافة إلى ما سبق، فإن عدم المساواة في الدخل من العمل تتأثر بالتمييز و الاستبعاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الحالة العائلية للأسرة التي تلعب دورا في كسب الأطفال مستقبلا، فأولاد الأغنياء لا يبدؤون حياتهم متقدمون عن أولاد الفقراء غالبا، غير أنهم يستفيدون من محيطهم في كل مرحلة يخطونها بدءا من التعليم والصحة والترفيه وعلاقات العائلة الاجتماعية من النفوذ والسلطة وغيرها.

II/الملكية أو الثروة:

إن الاختلاف في الملكيات و الثروات المكتسبة و الموروثة تعتبر إحدى أهم الأسباب الرئيسية للتفاوت في توزيع الدخل، لذلك يتوجب على الحكومات التي تتبع منهج الاقتصاد الحر مراعاة نتائجها، وإعادة تنظيمها

بسن القوانين و التشريعات التي تعمل على تحقيق العدالة التوزيعية والاجتماعية، لأن الملكيات تنمو وتتطور مع مرور الزمن باستخدام آليات تكسب المزيد منها، وأهمها:

1- الادخار: باعتبار أن الادخار هو الجزء المقتطع من الدخل الشخصي، فإن مكتسبات الأفراد من الملكية التي تسمح بتراكمها بمعدلات أكبر وأسرع من مدخلات العمل بسبب تطور العلم و التكنولوجيا، وما يتركه ذلك من أثر في التكاليف وحجم الإنتاج ومستويات الأرباح، بينما الأجور والرواتب تتميز بالاستقرار أو الارتفاع بمعدلات منخفضة مع الوقت، مما يزيد من حدة التفاوت في التوزيع لذلك يستوجب فرض الضرائب على الدخول المتحصل عليها من الملكية.

2-الإرث: يرى "Mead" أن الثروات تنتقل إلى الأجيال عن طريق الإرث مما يبقي الأوضاع على حالها أو يجعلها تسوء أكثر، لأنها تؤدي إلى زيادة تمركز الثروات عند نفس الفئات الغنية، كما تساعد بعض أنظمة الإرث في بعض البلدان على زيادة تمركز الملكية بيد فئة قليلة، ومعظم الدول تسمح بانتقال الملكية بين الأجيال، و تطالب بنصيب من ذلك، لتحول دون الزيادة المفرطة في ثروات الأفراد المستلمين لها، رغم ما لذلك من آثار سلبية على استغلال وتخصيص المواد بشكل رشيد.

3- المجازفة الرأسمالية: تعد هذه الطريقة من أهم وسائل الثراء، حيث كلما ارتفعت حدة أو درجة المخاطرة زادت معها معدلات الربح والعوائد، وهي تتمثل في إنشاء مراكز تجارية ضخمة تضم المئات من السلع وتوظف العديد من العمال الذين تكون مداخيلهم متدنية أو متوسطة.

III/ الفرص:

يعتبر الوسط الذي يعيش فيه الفرد بما يؤمنه له من ظروف وفرص مواتية واحد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التفاوت في الدخول، والتي تتجسد من خلال التسهيلات والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية والفنية والتدريبية، وما شابه ذلك والتي تؤهل الإنسان للحصول على الأعمال المربحة والدخل المرتفع، أو تمكن الفرد من الوصول إلى العمل الملائم لمؤهلاته الشخصية.

حسب "Blinder"[1] يتأثر التوزيع الشخصي للدخل بالفرص التي تتيحها البيئات المختلفة، وهي غير متاحة بالتساوي للجميع، حيث يرتبط بعض منها بإمكانية الحصول على التدريب المهني اللازم، ومنها ما يرتبط بظروف العمل، ومنها ما يتعلق بالنفوذ الاجتماعي، وسبب ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى اختلافات توزيع الثروة.

إن فرص الشخص الذي يولد في عائلة فقيرة أقل من فرص الشخص الذي يولد في عائلة غنية، كفرص الحصول على التعليم و التدريب اللازمين لكثير من الأعمال ذات الدخل العالي، ذلك أن أطفال الأغنياء

[1] : A.S.Blinder, « Toward an Economic theory of income distribution », The MTT press, Combridge, Mass 1974.

عادة ما تتاح لهم فرص التعليم بجميع مراحله و ظروفها الملائمة (مكتب للدراسة، مكتبة بالبيت، حاسوب، أشرطة سمعية بصرية ...إلخ)، إضافة إلى فرص الصحة والتكوين والتدريب المهني (فبعض العائلات الثرية تمتلك مؤسسات تمكن أبناءها من الانخراط في العمل و هم لا يزالون صغارا)، أو تضمن لهم الشغل فور تخرجهم من الجامعة بسبب العلاقات العديدة والمتنوعة للأسرة، والتي قد تسهل لهم أيضا الارتقاء في السلم الاجتماعي من خلال تمكينهم من اكتساب معارف بخصوص نوعية المشاريع التي سيزاولونها مستقبلا والتي تضمن لهم دخلا مرتفعا، وهم بخلاف من يعيش في المناطق النائية و المنعزلة من الريف، حيث فرصه أقل، بل أنه في كثير من الأحيان لا تجد العائلات الفقيرة أفضل من تلك الفرصة التي تسمح لأبنائهم بالاستمرار في الدراسة وعدم الانقطاع عنها.

IV/ الحروب و الأزمات:

تساهم الحروب والأزمات في زيادة حدة التفاوت، من خلال تأثيرها السلبي والقوي على ذوي الدخول المنخفضة و المحدودة، فيما تقل وطأتها بشكل كبير على أصحاب الدخول المرتفعة، بل وقد يكون تأثيرها إيجابي على هذه الفئة من خلال خلق ظروف و فرص مواتية لتحقيق أرباح عالية و في كثير من الأحيان غير مشروعة، وهذا ما يساهم في تراكم الثروة و زيادة الفجوة بين الفئتين، خصوصا ما يصاحب هذه الأزمات من زيادة التضخم و ارتفاع مستويات الأسعار و انخفاض معدلات الإنتاج، والذي يؤثر سلبا على حجم عرض السلع، فتنخفض الدخول الحقيقية خصوصا للفقراء، فيظهر الاحتكار الذي يكرس من جديد زيادة الهوة الدخلية.

المطلب الثاني: الآثار الناجمة على التفاوت في توزيع الدخل

للتفاوت في توزيع الدخول آثار سلبية على الجانب الاقتصادي، تختلف شدتها تبعا لدرجة التفاوت ومدى انتشارها في المجتمع وأهمها:

I/ الاستهلاك و الادخار:

إن التفاوت في توزيع الدخل ينشأ آثار متعاكسة بين الاستهلاك و الادخار في مختلف الفئات الاجتماعية الغنية منها و الفقيرة و بدرجات متفاوتة، إذ أن الفئات ذات الدخل المنخفض و المحدود تتميز بارتفاع و انخفاض ميولها الحدية للاستهلاك و الادخار على التوالي، حيث تنفق غالبية الدخل من أجل تلبية الاحتياجات الضرورية، مما يجعل الادخار لا يمثل إلا جزءا ضئيلا من دخلها، و حتى و إن وجد فهو لا ينافس مدخرات الفئات الغنية، التي تتميز بانخفاض و ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك و الادخار على التوالي، حيث

تسمح لهم دخولهم المرتفعة من تلبية المتطلبات الأساسية و الضرورية، وتكون مرونتها الدخلية ضعيفة، في حين ترتفع معدلات الادخار مع زيادة الدخل[1].

ومن جانب آخر كلما انخفض مستوى التفاوت في توزيع الدخل كلما كان هناك توازن بين مستويات الادخار و الاستهلاك، بل ويؤدي إلى تعديل التركيب النوعي للاستهلاك، حيث أن مستوى الطلب الاستهلاكي على مجموع السلع والخدمات تختلف باختلاف مستويات الدخول، فمثلا يزيد طلب الفئات الغنية على السلع الكمالية، في حين يزيد الإنفاق على السلع الأساسية لذوي الدخول المنخفضة، لذلك تؤدي العدالة في توزيع الدخل إلى تغيير وتعديل أنواع الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية الضرورية والكمالية من طرف الفئات الاجتماعية.

II/ التركيب النوعي للإنتاج:

كنتيجة لوضعية التركيب النمطي للاستهلاك الملائم لدرجة التفاوت في توزيع الدخل و مدى انتشار الفقر في المجتمع و اتساع حجم الفئات الاجتماعية و تنوعها، فإن السلع المطلوبة من قبل أصحاب الدخول المرتفعة أو المنخفضة سوف يزيد إنتاجها من طرف المنتجين بسبب الطلب عليها تبعا لتنوع الفئات وأحجامها، كما أن الأسعار تلعب دورا في تخصيص الموارد و توجيه الإنتاج لتحدد في النهاية الطلب الفعلي داخل الاقتصاد.

فإذا كان الطلب الفعلي يعكس الرغبة الفعلية للأفراد في اقتناء السلع و الخدمات التي تعكسها قدرتهم الشرائية، فإن الأغنياء يكونون على استعداد لدفع أسعار عالية لتلبية رغباتهم المتنوعة، و ما يترتب عليه انتقال عوامل الإنتاج من مجال إنتاج الأساسية إلى مجال إنتاج السلع الكمالية ذات الأسعار المرتفعة ، ما يدفع بأسعار السلع الضرورية للارتفاع بسبب انخفاض عرضها، فينخفض الدخل الحقيقي للفقراء، ثم تعود الحالة للاستقرار نتيجة توجه ذوي الدخول المرتفعة نحو المنتجات الأجنبية، ليعود عرض السلع الأساسية إلى حالته الطبيعية فتتحسن القدرة الشرائية، إما نتيجة ارتفاع أجور أصحاب الدخول المتدنية لمطالبتهم بذلك، أو لانخفاض أسعار السلع الأساسية نتيجة دخول مؤسسات جديدة إلى السوق بسبب ضعف طلب الفئات العليا في سلم الدخل.

[1] حسن عمر، " إقتصاديات الدخل القومي "، دار المعارف، الطبعةالأولى، مصر 1966، ص78.

III/ العمال[1]:

تكرسحالة التفاوت في توزيع الدخل وضعية التوظيف المقرر داخل البلد، إذ كثيرا ما تقترن درجة التفاوت المرتفعة بحالات البطالة المتنوعة، و التي تؤكد على حالة الركود الاقتصادي الذي يعيشه البلد، فتكون آثاره الاقتصادية خطيرة على فئة العمال، نتيجة إقدام أرباب العمل على تسريح العديد منهم بسبب تراجع الإنتاج الذي قرره ضعف الطلب، لتنخفض قدرتهم الشرائية، الأمر الذي يزيد معاناتهم في تقلص حجم و نوع السلع الأساسية التي يحتاجونها، لأنهم غالبا ما يعتمدون على مصدر واحد للدخل هو خدماتهم الشخصية التي يقدمونها، مما يوجب على الحكومات تقديم الإعانات لهم، و هم بخلاف أصحاب الدخول المرتفعة ذوي المصادر المتعددة للدخل، والتي تكون وطأة الأزمة عليهم أخف بكثير من خلال تقليلهم من استهلاك بعض أنواع السلع الفاخرة مقابل الإبقاء على معدل ثابت لاستهلاك السلع الضرورية.

IV/ عدم التكافؤ في التعليم والثقافة:

إن التفاوت الكبير في توزيع الدخل ينتج عنه ارتفاع تكاليف الحصول على التعليم و التكوين و التدريب بالنسبة لذوي الدخول المنخفضة حتى و لو كانت مجانية أو بأثمان رمزية، لأن الحاجة الملحة تدفع الكثير من الأفراد إلى التوقف عن التعليم بالرغم من أن للبعض طموحات تستحق الاهتمام بها، في الوقت الذي يساعد فيه ارتفاع مستوى الدخل و تنوعه لدى أبناء الطبقة الغنية على الارتقاء في سلم العلم و المعرفة و الثقافة بدون أي حواجز، وهي الحالة التي توضح كيف يمكن أن تؤثر عدم عدالة توزيع الفرص في قدرة الأفراد على اختيار المهن و الأعمال في المستقبل.

المطلب الثالث: سياسة إعادة توزيع الدخول و أهدافها

ليس بالضرورة أن تنتج الأسواق توزيعا عادلا للدخل يكون منصفا و يحقق العدالة الاجتماعية، بل قد ينشأ عنها معدلات عالية و غير مقبولة من عدم المساواة في الدخول ة الاستهلاك، و التي تعود إلى عوامل السن و الجهد و التعليم و الإرث، و عوامل أخرى كما تم توضيحها.

I/ تعريف سياسة إعادة توزيع الدخول:

لقد تم الإشارة لمفهوم سياسة إعادة التوزيع في الفصل الأول، و اتضح لنا بأنها تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع و بالاعتماد على آليات معينة، حيث إذا كان التوزيع الأولي للدخل يهتم بإعطاء كل فرد نصيبه من الإنتاج الذي شارك فيه إما بتقديم خدماته من العمل و التنظيم، أو اكتسابه الممتلكات كرؤوس الأموال و الأراضي و غيرها، فإنه في المجتمع هناك فئات لا تشارك في العملية الإنتاجية، مثل المسنين، المرضى المزمنين، المعاقين، الأطفال و البطالين ...إلخ، و بالتالي فهي لا تستفيد من ثمرات الإنتاج

[1] صلاح الدين نامق، حسن عمر، "القيمة والتوزيع"، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص 195.

بقوانين السوق، مما يجعلها عاجزة عن إشباع حاجاتها الأساسية، الأمر الذي يفرض إعادة توزيع الدخل بوجود سياسة تنظيمية و قانونية و اقتصادية و اجتماعية تصحح الوضع الذي فرضه السوق، و ذلك من خلال مجموعة من المراسيم و القوانين و القرارات التي يتوجب على المتعاملين الاقتصاديين الالتزام بها، و تجسيدا لوجود الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية بأدوات التي تضمن فعاليتها و تنقل الأموال بين فئات المجتمع كأداة للتضامن و التكافل الاجتماعي و تمنع الانحرافات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية الخطيرة[1].

II/ أهداف سياسة إعادة التوزيع:

إن تأثير الدولة على التوزيع النهائي للدخل يكون من أجل الوصول إلى أهداف معينة أهمها:

1/الأهداف الاقتصادية: تتمثل الأهداف الاقتصادية لسياسة إعادة توزيع الدخول فيما يلي:

- تدعيم النمو الاقتصادي في المدى المتوسط و الطويل حيث يلعب التوزيع النهائي دور المصحح لأنه يؤثر على السلوك الاستهلاكي للأفراد من خلال رفع معدلات الميول الحدية لاستهلاك الفئات الفقيرة باعتبارها الفئة الأكثر في المجتمع، و لأن الفئات الغنية غالبا ما يبقى استهلاكها ثابتا نسبيا إذا ارتفعت دخولها، لأنها تتجه نحو مزيد من الادخار و الاستثمار، ما ينتج في النهاية زيادة الطلب الكلي، الذي يقابله زيادة العرض الكلي، فيتحفز النمو من خلال زيادة الاستثمارات و زيادة الطلب على العمل فتتحسن ظروف معيشة الفقراء.
- أداة تنظيم ظرفية، حيث تتغير حصص الاقتطاعات و التعويضات وفقا للنشاط الاقتصادي، لأن هناك العديد منها ما يرتبط بالدخل كالرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي ...إلخ.

2/الأهداف الاجتماعية و السياسية: تظهر المبررات الاجتماعية لإعادة التوزيع في ضمان حد أدنى من المستوى المعيشي لكل فرد عاجز في المجتمع، كالمعوقين و المسنين و الأطفال اليتامى و غيرها من الحالات، وهي بذلك تحقق مجموعة من الأهداف أهمها:

- فرض تغطية جماعية إجبارية لمخاطر الكوارث تكون بمثابة التأمينات التي يعاد توزيعها على الضحايا، خصوصا إذا كانت ميزانية الدولة تعاني من العجز.
- كبح الفجوة المتنامية لتفاوت الدخول، و التي تؤدي إلى عدم استقرار المجتمع، من خلال تفشي ظواهر السرقة و إتلاف الأملاك الخاصة و العمومية، و التي سببها الرئيسي هو انتشار الفقر و التهميش وعدم العدالة بين الأفراد و المناطق، و كذلك عدو الرضا على أداء الحكومة.

[1] سيد أحمد كيبداني، مرجع سابق، ص 156 .

- المساهمة في تحقيق الأمن داخل البلد، حيث تعتمد بعض التيارات السياسية إلى اللعب على ورقة عدم المساواة من أجل الوصول إلى هرم السلطة، مما يدل على أن إعادة توزيع الدخل تتأثر بالأوضاع السياسية للدولة.

المطلب الرابع: آليات إعادة توزيع الدخل

إن عدم المساواة مرفوضة أخلاقيا وسياسيا، لذلك يستلزم على الدولة عدم قبول نتائج المنافسة في الأسواق كونها أمور حتمية لا تقبل التغيير، بل يمكنها التخفيض منها عن طريق فرض الضرائب التصاعدية على الدخول و الممتلكات، و إعادة تقديمها في شكل مدفوعات تحويلية، و إنفاق عام يستفيد منه الفقراء، وذلك من خلال نوعين من التدخل:

I/التدخل على مستوى التوزيع الوظيفي: إن تدخل الدولة على هذا المستوى يكون من خلال ما يلي:

1/ التغيير النسبي لأسعار عناصر الإنتاج:

إن تغيير و تعديل أسعار عناصر الإنتاج يمثل المدخل الاقتصادي التقليدي، و هناك اعتقاد بأنه نتيجة لوجود عوائق مؤسسية، و تطبيق سياسات حكومية خاطئة، يكون السعر النسبي لعنصر العمل (وخاصة معدل الأجر) أعلى من المستوى الذي يتحدد بتفاعل قوي العرض و الطلب، فمثلا اتحادات العمال تحاول رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستويات عالية في ظل الانتشار الواسع للبطالة سيؤدي لتشويه سعر العمل، وبالتالي فإن التدابير الموضوعة لتخفيض سعر العمل بالنسبة لعنصر رأس المال من خلال تحديد أجور التوظيف في القطاع الحكومي سوقيا، أو من خلال دعم الأجور الذي يقدم لأرباب العمل، سيؤدي إلى ارتفاع مستوى التوظيف، و يرفع دخول الفقراء الذين يملكون فقط خدمات العمل.

كما يمكن للدولة حماية الأجور المنخفضة من خلال وضع حد أدنى للأجور و تعديله من حين لآخر حسب مستويات التضخم و النمو الاقتصادي المحقق، و هذا من أجل رفع القدرة الشرائية للأجور و مشاركة الأجراء في ثمار النمو[1].

كما أنه غالبا ما تؤدي بعض السياسات الحكومية مثل تحفيز الاستثمار و تخفيض الضرائب و أسعار الفائدة المدعمة، و المبالغة في تقييم سعر الصرف و انخفاض التعريفة الجمركية على استيراد السلع الرأسمالية مثل الجرارات و الأجهزة إلى جعل سعر رأس المال عند مستوى منخفض و مزيف و غير واقعي، و هو ما يكون على حساب سعر العمل. و إذا تم إلغاء هذه الامتيازات فإن سعر رأس المال سيرتفع لمستوى الندرة، ومن ثم

[1] S. D'AGOSTINO, G. TROMBERT, "Les inégalités de revenus (les enjeux d'un partage)",Vuibert, Paris 1992, p 165-166.

فإن المنتجين سيكون لديهم حافز لزيادة استخدام عنصر العمل و يخفضوا من استخدام رأس المال النادر، وعليه فإنهم لن يحصلوا على عوائد اقتصادية مرتفعة بل دخلهم الشخصي سينخفض.

إن تصحيح و إزالة تشوهات أسعار عوامل الإنتاج لن يؤدي فقط إلى زيادة الإنتاجية و الكفاءة، بل سيخفض من عدم المساواة بتحسين الأجور المدفوعة للعاملين غير المهرة و متوسطي المهارة، و يخفض أيضا من الدخول المزيفة و المرتفعة لأصحاب رؤوس الأموال، كل هذا سيدفع بعجلة النمو و رفع كفاءة التوظيف والتقليل من الفقر و تحقيق العدالة في التوزيع، كل هذه النتائج مرهونة بقيام المنشآت و المزارع بالتحول من أنماط إنتاج كثيفة رأس المال إلى أنماط إنتاج كثيفة العمل لانخفاض سعره النسبي .

2/ إعادة توزيع الأصول المملوكة:

بافتراض سريان الأسعار الصحيحة لعناصر الإنتاج، و تحديد مستوى استخدام كل عنصر منها، فإننا نستطيع الوصول إلى تقديرات العوائد الإجمالية لكل أصل من الأصول الإنتاجية، و لكي نستطيع ترجمة التوزيع الوظيفي للدخل إلى توزيع شخصي، فإن ذلك يحتاج إلى معرفة كيفية توزيع و تملك هذه الأصول بين شرائح المجتمع. و عليه نكون قد وصلنا إلى أكثر الحقائق أهمية بالنسبة لكيفية تحديد توزيع الدخل في اقتصاد ما وهو معرفة أنماط ملكية الثروة، من حيث العدالة و التركيز. فالسبب الرئيسي لحصول ما يعادل أقل من 20% من السكان على أكثر من 50% من الدخل القومي إنما يرجع لتملك هذه الفئة ما يزيد عن 90% من الموارد الإنتاجية و المالية و فصول رأس المال العيني و الأرض و الأسهم و السندات و رأس المال البشري من خلال الحصول على تعليم جيد، لذلك فإن تصحيح أسعار عوامل الإنتاج لوحده لا يقلل من التفاوت في التوزيع والإنتشار الواسع للفقر بسبب التركيز الكبير في ملكية الأصول.

إن تقليل الفقر و عدم المساواة في هذه الحالة يتطلب تخفيض تركيز التحكم في الأصول و عدم المساواة في توزيع الفرص التعليمية و المكاسب الدخلية، فمثلا علاج سياسات إعادة التوزيع المرتبط بانتشار الفقر الريفي يكون من خلال إعادة توزيع الأرض عن طريق تحويل ملكيات صغيرة لأشخاص لديهم حافز لزيادة الإنتاج و تحسن دخلهم.

إن السياسات الديناميكية لإعادة التوزيع يمكن تنفيذها بشكل تدريجي، فحكومات دول العالم الثالث تحول نسبة هامة من الادخار السنوي و الاستثمارات للمجموعات الدخلية المنخفضة، لذلك فإن التدرج يكون مقبول أكثر في إعادة التوزيع لإضافة أصول تتراكم عبر الزمن، والذي يشار إليه بـ" إعادة التوزيع من خلال النمو "[1]، كما أن رأس المال البشري في شكل ارتفاع التعليم و المهارة مثال آخر لعدم المساواة في توزيع

[1] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 248 .

ملكية الأصول الإنتاجية، فيجب على السياسة العامة أن ترفع بشكل واسع فرص التعليم للبنات مثل الأولاد لزيادة الدخل المكتسب لمزيد من الأفراد و دلك للتخفيف من حدة الفقر.

II/ التدخل على مستوى التوزيع الشخصي:

هناك عدة سياسات حكومية يمكن من خلالها أن تؤثر الدولة على الدخول الشخصية للأفراد أهمها:

1- زيادة الضرائب التصاعدية على الدخل و الممتلكات:

إن أي سياسة حكومية تعمل على تحسين مستويات المعيشة لأفقر 40% من سكانها تحتاج لمصادر مالية كافية، و الضرائب المباشرة التصاعدية على كل من الدخل و الثروة تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل هذه السياسات، و هي تركز على الدخل الشخصي و دخل الشركات و الإرث، مما يعني أن العبء الضريبي يقع على المجموعات عالية الدخل، غير أنه في العديد من الدول هناك فرق بين ما يفترض أن يدفع من الضرائب وما يدفع بالفعل، فالفئات متوسطة و منخفضة الدخل تدفع نسبة كبيرة تدفع نسبة كبيرة من دخولهم على عكس الفئات مرتفعة الدخل ، كون أن الفقراء يدفعون الضرائب من مصدر دخلهم و إنفاقهم كالضرائب على الأجور و المرتبات و الرسوم على بعض المشتريات. بينما نجد أن الأغنياء يتحصلون على الجزء الأكبر من دخولهم من العوائد المالية و العينية للأصول، و التي غالبا لا تسجل أو أنهم يتهربون من دفع الضرائب[1].

2- زيادة المدفوعات التحويلية و دعم السلع و الخدمات العامة لصالح الفقراء:

تعتبر سياسة الدعم المباشر لاستهلاك السلع و الخدمات العامة للفقراء وسيلة مهمة لاستئصال الفقر، مثل المشروعات الصحية في المناطق الريفية، وزيادة برامج التغذية المدرسية، ودعم المياه النظيفة و إيصال المناطق الريفية بالكهرباء، وإبقاء أسعار المواد الغذائية الضرورية منخفضة، كل هذه السياسات لها تأثير على الدخل الشخصي الحقيقي للفقراء. ولسوء الحظ لم تكن حاضرة خلال الثمانينات وبداية التسعينات بسبب أزمة المديونية وبرامج التعديل الهيكلي التي أثرت بشكل واضح على الإنفاق العام.

3- تحسين أداء المشروعات المملوكة للدولة[2]:

يجب أن تعمل الدولة على تحسين أداء مشروعاتها المتمثلة في الصناعات الضخمة وقطاع البناء والتشييد، والتي تمثل قيمة عالية من الاستثمار المحلي، حيث وبالرغم من مساهماتها في المخرجات المحلية وتكوين تراكم رأسمالي كبير، إلا أنها تمتص الكثير من الموارد، وتشكل في كثير من الأحيان ضغطا متزايدا على ميزانية الحكومة، لأنها تحدث طلبا متزايدا على التمويل الحكومي والائتمان المحلي والأجنبي، وذلك بسبب عدم كفاءتها والربحية المنخفضة.

---

[1] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 248 -249.

[2] سيدي أحمد كبداني، " مرجع سابق "، ص162، بتصرف.

ومن أسباب تراجع أداء تلك المشروعات المملوكة للدولة و بالتالي انخفاض أرباحها، هو اختلافها عن المشروعات الخاصة من حيث الأهداف، لأنها غالبا ما تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معا، فمثلا تعمل على توفير السلع و الخدمات بأسعار أقل من تكلفتها لدعم أصحاب الدخل المنخفض والمعدوم، أو توظيف أكثر من حاجتها لمواجهة مشكل البطالة، كما أن مركزية الإدارة لا تسمح بمرونة العمل في تلك المؤسسات مما يزيد من مشاكل البيروقراطية و بالتالي التأثير سلبا على الربحية، لذلك لابد على الحكومات أن تعمل على تحسين أداء مؤسساتها إذا أرادت أن ترفع مستويات معيشة الأفراد، خصوصا الفئات الدنيا في هرم توزيع الدخل، حتى تصبح هذه الفئات مساهمة فيها و لا تنتظر انعكاسات نتائجها عليها، سواء من خلال زيادة المدفوعات التحويلية الاجتماعية، أو من خلال زيادة الإنفاق العام، لأن الأمر يخص الأجيال اللاحقة وليس هي وحدها فقط، مما يتوجب إعادة النظر في سياسة إعادة التوزيع و كيفيتها من خلال النمو عبر الزمن.

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين توزيع الدخل، النمو و الفقر.

أظهرت عدة دراسات العلاقة الوثيقة فيما بين درجة العدالة في توزيع الدخل و بين معدلات النمو ومستويات الفقر، فسوء توزيع الدخل يثبط معدلات النمو و يؤثر سلبا على مستويات الفقر، كما أن انتشار الفقر يحرم المجتمع من جهود فئات معينة قادرة على المساهمة في التنمية و التطوير.

المطلب الأول: مستويات الدخل، النمو و الفقر – فرضية كوزنتس–

يعتبر هذا الموضوع من أهم القضايا التي تشغل بال المهتمين بسياسات التنمية في البلدان النامية، والسؤال الأساسي هو: هل تحقيق النمو الاقتصادي على أسس النظرية الاقتصادية التقليدية يؤدي إلى تحسين أو تردي نمط التوزيع في هذه البلدان؟ فاستنادا إلى النتائج التي توصل إليها "سايمون كوزنتس" من دراساته الرائدة في تحليل أنماط النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة، فإن درجة التفاوت في توزيع الدخل تزداد حدة خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، إلى أنها تميل إلى الانخفاض أو التحسن في المراحل اللاحقة، و أصبحت هذه العلاقة في نظرية توزيع الدخل تعرف "بمنحنى كوزنتس" الذي يأخذ شكل الحرف (μ) و لكن بشكل مقلوب، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4–8):منحنى كوزنتس (μ) المقلوب.

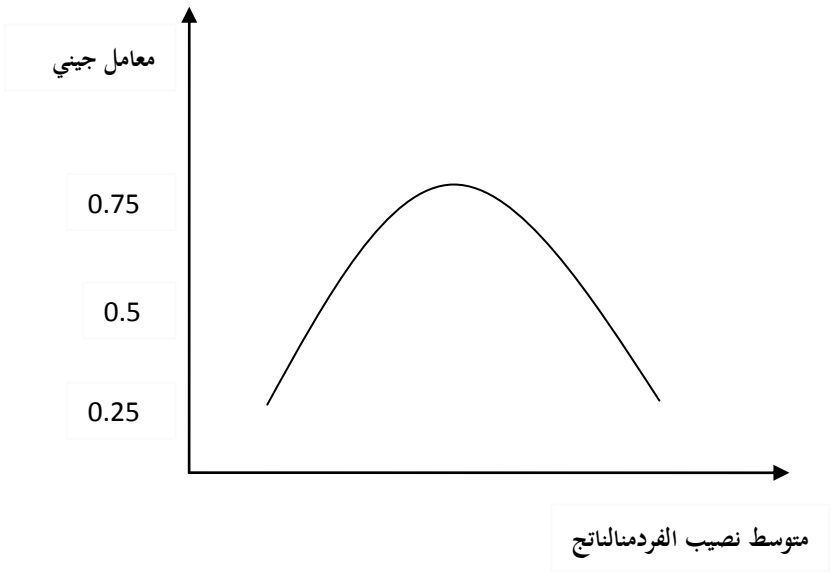

المصدر: وائل فوزي عبد الباسط، "دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر"، مرجع سابق، ص 90.

وهناك تفسيرات عديدة تتعلق بسبب اتجاه عدم المساواة في توزيع الدخل للتدهور خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، قبل أن تميل بعد ذلك للتحسن، وعادة ما تشير هذه التفسيرات إلى طبيعة التغيير الهيكلي المصاحب للنمو، حيث أن المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي تتركز في القطاع الصناعي الحديث الذي يتسم بمحدودية التوظيف، و يتميز بارتفاع الأجور و الإنتاجية فيه، وعلى ذلك نجد أن فجوة الدخل بين القطاع الصناعي و القطاع الريفي تتسع بسرعة في البداية، وذلك قبل أن تبدأ في الانكماش.

إن درجة عدم المساواة الموجودة في القطاع الصناعي تكون أكبر من مثيلتها في القطاع الريفي الراكد. كما أن عمليات تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، و برامج الإنفاق العام التي تهدف إلى تقليل الفقر، تواجه صعوبة شديدة إذا قامت بها حكومات الدول ذات الدخل المنخفض جدا،

والواقع أنه مهما كانت التفسيرات لمنحنى كوزنيتس، فإنها لا تبتعد عن صلب النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة، والتي تعتقد بأن التفاوت في توزيع الدخل هو من الشروط الضرورية لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستويات المعيشة لجميع الأفراد في الأجل الطويل. وإذا كانت الدراسات التطبيقية في البلدان المتقدمة تدعم صحة هذه النظرية، فهذا لا يعني بالضرورة صحة نتائجها بالنسبة للبلدان النامية[1]. فقد توصلت بعض الدراسات التي أجريت على بعض البلدان مثل كوريا الجنوبية، الصين، وكوستاريكا، وسيريلانكا، بأن ارتفاع مستويات الدخل يمكن أن تكون مصحوبة بانخفاض درجة عدم العدالة في توزيع الدخل و ليس بارتفاعها، فالأمر يتوقف على طبيعة عملية التنمية وأهدافها، لذلك قد نجد أن البعض من القادة السياسيين في البلدان النامية التي تكون فيها حدة التفاوت في توزيع الدخل كبيرة ومستمرة بالارتفاع يحاولون تغطية فشل سياساتهم الاقتصادية في هذا المجال وراء ستار بعض المفاهيم أو النظريات الغربية رغم أنها لا تتفق مع أولويات التنمية في هذه البلدان.

المطلب الثاني : قدرة نظام التوزيع و إعادة التوزيع على إحداث النمو الاقتصادي.

إن التوزيع في النظرية الاقتصادية الوضعية لا يخرج عن مفهوم حصص عناصر الإنتاج، و رغم أن "سميث" قدم النظرية الاقتصادية ولم يعمل بشكل مرض على تنمية نظرية تخصيص الأجور و الريع و الربح، إلا أن إسهاماته و تفصيل الاقتصاديين اللاحقين رسخت القيم المادية للنظرية الاقتصادية[2].

وقد بدأ "سميث" بمناقشة الأجور من خلال مناقشته للقيمة، فالأجور عنده في المجتمعات البدائية تكون وفق الإنتاجية أما عند ظهور مفهوم الملكية الخاصة، وارتفاع تراكم رأس المال نتج عن ذلك زيادة الرأسماليين، وقد أدى عرض "سميث" لهذه المفاهيم إلى ظهور مفهوم توزيعي للدخل وهو مخصص للأجور، وعلى هذا

[1] وائل فوزي عبد الباسط محمد، "دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر "، مرجع سابق، ص90.

[2] أحمد إبراهيم منصور، " عدالة التوزيع والتنمية الإقتصادية، رؤية إسلامية مقارنة "، الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص296.

الأساس فإن منظري الاقتصاد الوضعي كانوا يرون في عملية التراكم الرأسمالي مولدا لبقية الفعاليات، إذ أن تراكم رأس المال يؤدي إلى زيادة التشغيل حسب مفهوم رصيد مخصص الأجور وهو المحرك الأساسي لعملية النمو، فزيادة الأجور تؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي ارتفاع الاستثمار وهو الجزء الذي يفسر الأجور والأرباح، والأجور في الفكر الكلاسيكي لا تخرج عن كونها أجور سلع حد الكفاف من أجل البقاء على قيد الحياة، والنمو في هذا السياق كما أسس له في الاقتصاد الوضعي، هو أن هناك طريقا لزيادة مخزون الأجور السلعية عبر حث الرأسماليين على زيادة الادخار الذي لا يتأتى إلا من خلال زيادة الأرباح، و منذ أن قدم "سميث" تقسيم العمل كسبب من الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي، فإن المفتاح الأساسي في طبيعة عملية النمو الاقتصادي هو التراكم الرأسمالي المؤدي إلى زيادة التشغيل، و هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يحدث إلا إذا كان معدل التراكم أكبر من مخصص رصيد الأجور، و الشكل التالي يوضح آلية التراكم الرأسمالي في إحداث النمو.

الشكل رقم (4–9): أثر التراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي.

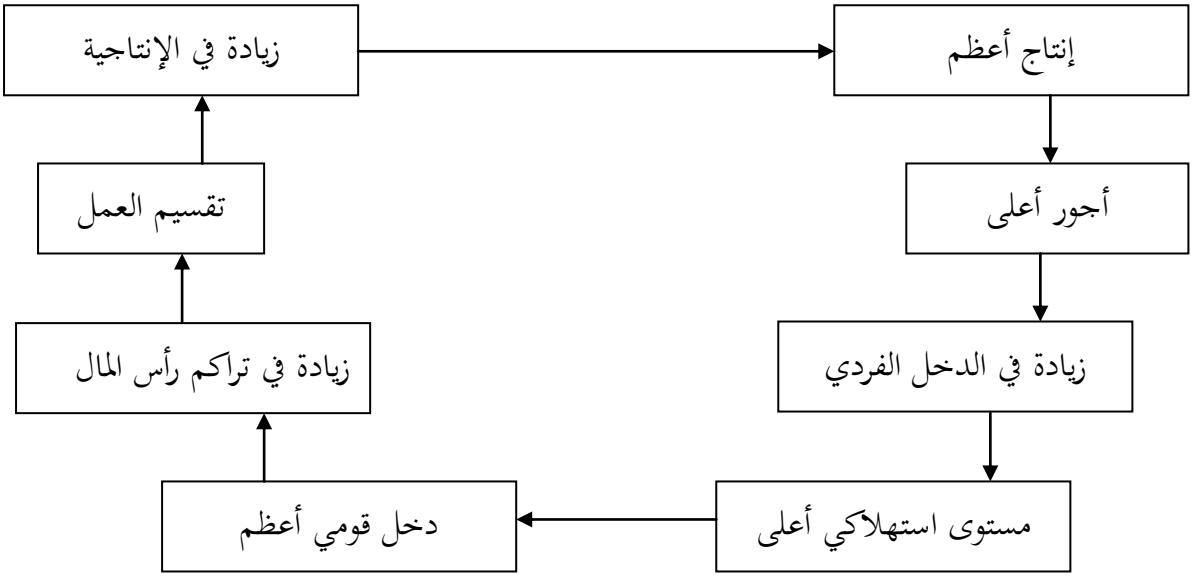

المصدر: أحمد إبراهيم منصور، "عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص297.

حسب الشكل فإن الفعالية الاقتصادية تؤدي إلى نمو اقتصادي، أي أنه حسب قانون "ساي" للأسواق العرض قادر على خلق الطلب، و بالتالي الاستثمار في الإنتاج في ظل التراكم الرأسمالي المستمر بفعل التفاوت الكبير بين الأرباح و الأجور، هو مصدر للنمو، و على الرغم من سيادة قانون "ساي" للأسواق فقد انصب

الاهتمام في الفعالية الاقتصادية بمجيء "كينز" على جانب العرض الذي ينشط بجانب الطلب الذي يعتبر المشغل لعملية النمو الاقتصادي، و بذلك أصبح التوزيع الأولي للإنتاج بين أرباح تؤدي إلى تراكم يستثمر وأجور سلع حد الكفاف لا يؤدي إلى نمو اقتصادي منشط للاستثمار، فكان لابد من إعادة الاعتبار لتدخل الدولة الاقتصادي من خلال إعادة التوزيع و إيصال الطلب إلى المستوى الذي يزيد فيه الطلب على عناصر الإنتاج و التوسع في الاستثمار و زيادة النمو الاقتصادي.

وعليه فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي و توزيع الدخل هي التي تحدد مستوى العدالة الذي يؤدي إلى الحد من التفاوت و التقليل من نسب الفقر.

المطلب الثالث: إعادة تحديد أهداف التنمية –النمو الاقتصادي مع تحسين توزيع الدخل–

لقد كان من نتائج فشل سياسات التنمية في كثير من البلدان النامية خلال العقود الثلاثة الماضية أن تحول الاهتمام نحو إعادة النظر بأولويات التنمية التقليدية، وذلك بالابتعاد عن السياسات التي تركز فقط على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، و تبني السياسات التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية بما ينسجم و تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل، و بالتالي التقليل من مستويات الفقر.

ولاشك أن هناك الكثير من المعوقات المؤسسية التي تقف في طريق هذه التوجهات الجديدة في السياسات الاقتصادية للبلدان النامية، إلا أن السير في طريق التنمية الحقيقية يتطلب اتخاذ ثلاث خطوات مهمة هي[1]:

1. الاتفاق على مفهوم التنمية و تحديد أولوياتها.
2. تبني إستراتيجية إنمائية محددة تستند على قناعة تامة بأهمية أهدافها.
3. تعبئة جميع الإمكانات المادية و البشرية من أجل تحقيق هذه الأهداف.

في الواقع إن تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي لا يتضارب مع هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل، فالخيار ليس بين تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي و بين تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل، وإنما هو حول الهدف من التنمية، أي بعبارة أخرى، تحديد من المستفيد الأكبر من ثمار النمو الاقتصادي؟ هل هم الأغنياء فقط؟ أو أن ثمار النمو تنعكس على نطاق أوسع من السكان، و خاصة الفقراء منهم. لذلك فإن السياسة الإنمائية المطلوبة يجب أن تتسم بقدرتها على خلق ذلك النمط من توزيع الدخل الذي يعكس استفادة جميع طبقات المجتمع من ثمار النمو الاقتصادي[2].

[1] وائل فوزي عبد الباسط، مرجع سابق، ص 91.

[2] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص236-.237

إن الحجة الاقتصادية الأساسية التي تستند إليها النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية لتبرير أهمية التفاوت في توزيع الدخل ترجع إلى أن ارتفاع مستويات الدخل الفردي، و أرباح المؤسسات الخاصة تعتبر من الشروط الضرورية لزيادة معدلات الادخار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. فإذا قام الأغنياء بادخار و استثمار نسبة كبيرة من دخلهم (لأن الميل الحدي لاستهلاك الأغنياء يكون أقل بكثير بالمقارنة مع الميل الحدي لاستهلاك الفقراء) فسيكون من الممكن تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.

وعليه فإن الاقتصاد الذي يتسم بدرجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل هو الذي يستطيع أن يستثمر نسبة أكبر وبالتالي يحقق معدلات نمو عالية بالمقارنة مع الاقتصاد الذي يتسم بعدالة أكبر في توزيع الدخل ستنعكس على تحسين مستوى معيشة الفقراء، من خلال توزيع جزء من حصيلة الضرائب على ذوي الدخول المنخفضة، أي يجب تحقيق معدلات نمو عالية أولا ثم التفكير بكيفية توزيعه و ليس العكس.

ولكن هذه الحجة تعرضت لانتقادات كثيرة أهمها:

1- هناك الكثير من الدلائل التي تثبت بأن الأغنياء في معظم الدول النامية لا يميلون إلى ادخار و استثمار نسبة كبيرة من دخلهم في الاقتصاد المحلي، و إنما يفضلون إنفاق نسبة كبيرة من دخلهم على السلع الكمالية المستوردة، واقتناء المجوهرات و بناء القصور، و قضاء العطل في الخارج، و بالتالي يقلل هذا السلوك من فرص تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في هذه البلدان مما يؤدي إلى تردي أوضاع الفقراء.

2- انخفاض مستويات الدخل بالنسبة للفقراء يؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية وانخفاض إنتاجيتهم الاقتصادية، ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي، لذلك فإن السياسات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة مستوى دخل الفقراء من المتوقع أن تؤدي إلى تحسين مستوى معيشتهم، و بالتالي زيادة الإنتاجية و الدخل.

3- ارتفاع مستوى دخل الفقراء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الضرورية المنتجة محليا، عكس الأغنياء. وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية يؤدي لزيادة التشغيل ومن ثم زيادة الاستثمار والإنتاج، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

4- السياسات الرامية لتحقيق العدالة في توزيع الدخل تؤدي لمشاركة معظم السكان في عملية التنمية، بينما التفاوت الكبير في توزيع الدخل و زيادة حدة الفقر يؤدي إلى تقليل الحواجز المادية و النفسية للعمل و ربما حتى خلق الظروف الرافضة للتقدم الاقتصادي طالما أنهم لا يستفيدون من طعم ثمار هذه التقدم.

5- ارتفاع درجة اللامساواة و انتشار الفقر و ما يترتب عليها من عدم القدرة على الدعم المالي لتعليم أطفالهم وغياب فرص الاستثمار العيني و النقدي.

كل هذه العوامل تجعل نصيب الفرد في النمو يكون أقل مما يجب أن يكون إذا كان هناك مساواة أكبر.

المبحث الرابع: واقع توزيع الدخل، النمو و الفقر في الجزائر.

يمكن تحليل مسألة توزيع الدخل، النمو و الفقر في الجزائر من خلال ثلاث مراحل مر بها الأداء الاقتصادي والاجتماعي للبلد، و التي اتسمت بمعالم مميزة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية، و تتمثل هذه المراحل في مرحلة الاقتصاد الموجه، مرحلة الإصلاحات و أخيرا مرحلة الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد الموجه (1962-1989).

اعتمدت الجزائر خلال هذه المرحلة على أسس الاقتصاد الاشتراكي، المبني على المشاركة الجماعية في العملية الإنتاجية، و ذلك كمحاولة لتخطي مخلفات الاستعمار الفرنسي، خصوصا أنها شهدت معدلات فقر مرتفعة وتدني مستويات الدخول و ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة، التي أخذت على عاتقها إدارة معظم المؤسسات الاقتصادية و قيامها بعملية التوظيف باعتباره أحد أهم الحلول لامتصاص البطالة و تحسين مستويات المعيشة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

1- حالة توزيع الدخل:

لقد عرف الدخل خلال هذه الفترة معدلات نمو منخفضة مما انعكس على الدخل الفردي و على عدالة توزيعه بين الأفراد، إذ و ابتداءا من سنة 1980 شهدت مؤشرات قياس التفاوت في الدخل تحسنا ملحوظا بالرغم من تغليب السلطات الحكومية للسياسات الاجتماعية و تدعيم الأسعار على حساب الكفاءة الإنتاجية و الاقتصادية للمشاريع التنموية، حيث أن سياسة التوظيف لم تكن قائمة على الاحتياجات الحقيقية لليد العاملة، و لكنها كانت قائمة على مشاركة أغلبية القوى النشيطة فيها بغض النظر عن إنتاجيتهم الحدية أو كفاية رأس المال، مما جعل من مسألة عدالة التوزيع تأخذ نصيبها ضمن سياسات الحكومة، التي عملت على التصدي للفوارق الاجتماعية بتوفير الرعاية الصحية و التعليم المجانيين، و تطبيق سياسة ضريبية و حماية اجتماعية واسعة كوسيلة مباشرة لإعادة توزيع الدخل، و الجدول الموالي يوضح بعض مؤشرات توزيع الدخل خلال الفترة (1966-1988).

الجدول رقم (4-1): بعض مؤشرات توزيع الدخل للفترة (1966-1988)

Gini	Theil	Atckinson				المؤشر / القطاع
		2	1	0،5	0،1	
30،51	0،21	0،55	0،31	0،2	0،08	العاصمة 1966
32،33	1،16	0،47	/	/	/	الريف 1980
31،76	0،21	0،54	0،42	0،14	0،04	العاصمة 1980
34،37	0،30	0،54	—	—	—	المجموع 1980
40،13	0،62	0،22	0،04	—	—	الريف 1988
38،83	0،19	0،39	0،21	0،17	0،88	العاصمة 1988
38،76	0،25	0،35	21،0	0،12	0،02	المجموع 1988

Source: Laabas Belkacem , "poverty dynamics in Algeria", Arab planning institute (Kuwait), vol 4. N°:1 (Dec 2001).

يوضح الجدول اتجاهات عدالة توزيع الدخل عبر الزمن، إذ تشير الزيادة المستمرة في قيمة معامل (Gini) بالنسبة لمنطقة الجزائر العاصمة على تدهور عدالة التوزيع، بينما شهدت قيمته في القطاع الريفي ارتفاعا كبيرا بين سنتي 1980 و 1988، حيث ارتفعت من 33،32%إلى 40،13%، و شهدت أيضا ارتفاعا في المجموع الإجمالي من 34،37% إلى 38،76%، و هو ما يعكس ارتفاع تكاليف المعيشة مع ارتفاع مستويات البطالة وتدني فرص التشغيل بسبب ضعف البرامج الحكومية و عدم كفاءتها. و من جهة أخرى، يدل ارتفاع مؤشر عدالة توزيع الدخل في الريف إلى ضعف التكفل بهذا القطاع و عدم توفر متطلبات الحياة، وربما يعود أحد أسباب ذلك إلى نسبة عدد سكان الريف مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان، إذ بلغ سنة 1988 حوالي 49،5% بمعدل نمو 1،03%، كما أن فترة الثمانينات عرفت أزمة التنمية العالمية و ارتفاع المديونية العالمية التي أثرت على المشاريع التنموية خصوصا برامج الحماية الاجتماعية.

2/ مؤشرات الأداء الاقتصادي و الاجتماعي:

إن أهم ما نتج هذه الفترة هو ظهور الاختلالات الهيكلية مثل عجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن إشباع الطلب المحلي الاستهلاكي و الاستثماري، و من ثم تبعيته للخارج، حيث بلغت نسبة الاستهلاك حوالي 32% من قيمة الواردات، كما تم تسجيل عجز عن التموين و إعادة التموين بالمواد الأولية و السلع نصف المصنعة بنحو 30%، كما عرفت الصادرات الجزائرية ارتباطها الكبير و الوثيق بقطاع المحروقات التي كانت تمثل ما نسبته

93% من مجموع الصادرات آنذاك[1]، و بسبب تراجع قيمة الدولار أمام العملات الأخرى، شهدت المديونية الخارجية ارتفاعا حادا بسبب تبعيتها من جانب الواردات لبلدان تلك العملات و ارتباط صادراتها بالدولار.

ومما لا شك فيه أن المديونية الخارجية أثقلت كثيرا كاهل الدولة في توفير الحاجيات الضرورية للاقتصاد، حيث أن الديون قفزت من 17.5 إلى 21 إلى 25 مليار دولار بين سنوات 1985 و 1986 و أواخر 1989 على التوالي، كما أن خدمة الدين نسبة إلى قيمة الصادرات ارتفعت بشكل خطير لدرجة أصبحت فيه أكبر من حجم الدين في حد ذاته، إذ قدرت بـ66.6% و 72.7% لسنتي 1990 و 1991 على التوالي، وهذا بسبب تراجع العوائد النفطية و ارتفاع أسعار الفائدة مع نهاية الثمانينات[2].

وفيما يخص مؤشرات الأداء الاقتصادي و الاجتماعي للفترة (1962-1989) فقد عرفت تذبذبا من حيث الاتجاه، إذ شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا و انخفاضا على طول هذه السلسلة الزمنية بسبب عدم استقرار أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أن قوانين الاستثمار لم تكن مشجعة بسبب التوجه الحكومي نحو تطبيق مبادئ الاشتراكية، مما حد من مداخيل تلك المؤسسات و الذي انعكس على معدل النمو الاقتصادي.

كما أن هذه الفترة و بسبب الإرث السلبي للاستعمار فقد عرفت ارتفاع الأسعار بسبب انعكاسات التغيرات الاقتصادية الدولية على المعاملات التجارية للجزائر مع الدول الرأسمالية، حيث غالبا ما كانت الأسعار مدعمة من قبل الحكومة لتخفيف وطأة معدلات الفقر المتأثرة بالأساس من نقص التوظيف ومعدلات البطالة التي ارتفعت في عقد الثمانينات، مما انعكس على وضعية توزيع الدخول، و تباين مستوياتها في القطاع الريفي والحضري كما تم الإشارة إليه سابقا.

ولقد أدت المشاريع التنموية التي باشرتها الحكومة إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي إذ بلغ متوسطها لعقد الستينات حوالي 6.32%، و هو ما انعكس على الدخل الفردي الذي انتقل من 190 دولار إلى 330 دولار وبمتوسط نمو قدره 8.63%، في حين بلغ معدل النمو لعقد السبعينات 7.16% وانتقل مع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي من 350 إلى 1720 دولار، و بمتوسط معدل نمو قدر بـ18.65%، أما فترة الثمانينات فقد عرفت تراجعا في معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ 2.8% و أدى ذلك إلى تراجع متوسط معدل نمو الدخل الفردي الذي كان في حدود 4.5%، حيث انتقل من 2060 إلى 2600 دولار مثلما يوضحه الجدول الموالي:

[1] محمد قاسم بهلول ،" الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية " دحلب، الجزائر، 1993، ص28-29.

[2] ضياء مجيد الموسوي،" الخوصصة والتصحيحات الهيكلية. الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، الجزائر، ص42-43 .

الجدول رقم (4-2): تطور الدخل و الناتج الفردي للجزائر خلال الفترة (1962-1989).

السنوات	الدخل الفردي (دولار)	معدل نمو الدخل الفردي	الناتج المحلي للفرد (دولار)	معدلات نمو الناتج الفردي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1962	190	/	856	/	-19,69
1963	240	26،32	1128	31،83	34,31
1964	250	4،17	1170	3,17	5,84
1965	260	4،00	1215	3,82	6,21
1966	240	-7،69	1128	-7,19	-4,80
1967	270	12،50	1201	6,47	9,45
1968	300	11،11	1292	7,61	10,80
1969	330	10،00	1359	5,23	8,43
1970	350	6،06	1436	5,64	8,86
1971	330	-5،17	1236	-13,96	-11,33
1972	460	39،39	1528	23,63	27,42
1973	560	21،74	1538	0,70	3,81
1974	740	32،14	1603	4,23	7,49
1975	950	28،38	1632	1,81	5,05
1976	1090	14،74	1714	5,01	8,39
1977	1180	8،26	1748	1,96	5,26
1978	1390	17،80	1848	5,77	9,21
1979	1720	23،74	1923	4,05	7,48
1980	2060	19،77	1876	-2,76	0,79
1981	2280	10،68	1870	-0,35	3,00
1982	2340	2،63	1925	2,94	6,40
1983	2260	-3،42	1963	2,01	5,40
1984	2310	2،21	2008	2,30	5,60
1985	2440	5،63	2020	0,58	3,70
1986	2640	8،20	1970	-0,48	0,40
1987	2870	8،71	1903	-3,42	-0,70
1988	2820	-1،74	1934	-3,61	-1,00
1989	2600	-7،80	1866	1,74	4,40

Source: http://www.worldbank.org

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات المدعومة بالمؤسسات الدولية (1989-2000).

لقد باشرت الجزائر خلال نهاية الثمانينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية المشروطة من قبل المنظمات الدولية، لتهيئة الطريق نحو اقتصاد السوق الذي لا يعترف إلا بالإنتاجية كمحدد رئيسي للمداخيل، الأمر الذي أدى إلى دخول الجزائر مرحلة عدم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الأمني، لتكون ملزمة على إعادة جدولة ديونها الخارجية، و تطبيق توجيهات صندوق النقد الدولي ببرامج التعديل الهيكلي الرامية إلى التقليص التدريجي من الخدمات العامة المجانية، و انحصار دعم الدولة لبعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، ما أثر بصورة مباشرة على وضعية عدالة توزيع الدخل.

1/ حالة توزيع الدخل:

لقد عرف نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي تراجعا واضحا خلال فترة الإصلاحات، إذ كان نموه سالبا بسبب الصعوبات التي عرفها الاقتصاد الوطني، حيث بلغ متوسط معدل نموه -4.42 %، كما عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تراجعا هو الآخر بسبب ضعف مشاركة الأفراد في خلق الثروة الوطنية وهشاشة النمو المحقق الذي بلغ متوسط معدل نموه – 0،14%، وذلك في مقابل تذبذب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ متوسطه في هذه الفترة حوالي 2،23%[1]، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-3): تطور الدخل و الناتج الفردي للفترة (1989-2000).

السنوات	الدخل الفردي (دولار)	معدل نمو الدخل الفردي	الناتج المحلي للفرد (دولار)	معدلات نمو الناتج الفردي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1989	2600	-7،80	1866	1،74	4،40
1990	2420	-6،92	1834	-1،70	0،80
1991	2040	-15،70	1768	-3،60	-1،20
1992	1940	-4،90	1757	-0،60	1،80
1993	1760	-9،28	1682	-4،30	-2،10
1994	1650	-6،25	1632	-2،97	-0،90
1995	1580	-4،24	1662	1،82	3،80
1996	1540	-2،53	1700	2،31	4،10
1997	1530	-0،65	1692	-0،48	1،10
1998	1570	2،61	1752	3،57	5،10
1999	1560	-0،64	1783	1،74	3،20
2000	1610	3،21	1796	0،74	2،20
المتوسط	1817	-4،42	1744	-0،14	2،23

Source: http://www.worldbank.org

[1] سيدي أحمد كبداني ،مرجع سابق ،ص239.

كما أن هذه الفترة تميزت بظهور المداخيل التحويلية كوسيلة غير مباشرة لمساعدة الفئات المتضررة من هذا البرنامج، و هو ما انعكس في تصميم الدولة على التكفل بها، من خلال برامج التوظيف والحماية الاجتماعية، محاولة منها لإبقاء حالة توزيع الدخل مستقرة.

الجدول رقم (4-4): التوزيع الوظيفي للدخل خلال الفترة (1993-2000) (% من الدخل الكلي للعائلات)

السنوات / توزيع الدخل	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأجور	45،5	44،8	43،3	43،4	43،2	42،6	41	40،9
مداخيل المستقلين	33،8	35،7	37،3	40،4	39	39،5	39،8	39،7
التحويلات	20،7	19،5	19،4	16،2	17،8	17،8	19،2	19،4

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات.http://www.ONS.dz

نلاحظ من خلال الجدول تراجع حصة الأجور من الدخل الكلي للعائلات من 45،45% إلى 40،9% بسبب حل المؤسسات و خصخصتها و تسريح العمال، و صعوبة فتح مناصب شغل جديدة وفشل سياسة الحكومة لامتصاص آلاف البطالين.

استمرار ارتفاع مداخيل المستقلين أو مداخيل الملكية من 33،8% إلى 39،7%، مما يدل على بداية انفتاح الاقتصاد الجزائري نحو حرية التملك، من خلال سن الحكومة قوانين تشجيع الاستثمار المحلي بإعادة هيكلة الضرائب و الرسوم و جعلها تتناسب و مقدرة المؤسسات على إعادة استثمار أرباحها، و منح الإعفاءات اللازمة لتوسيع أنشطتها و زيادة تراكم رؤوس الأموال.

ثبات نسبي لحصة المداخيل التحويلية، خصوصا منح التقاعد و الضمان الاجتماعي، التي كانت لا تتجاوز في متوسطها الأجر الوطني الأدنى المضمون، و بسبب غلق العديد من المؤسسات كانت نسبة مشاركة العمال في الضمان الاجتماعي ضئيلة لضعف أجورهم، إلا أن الدولة أظهرت عزمها على إعادة توزيع الدخول بشكل يقلل من التفاوت الحاصل بين الطبقات الاجتماعية، و ذلك بسياساتها الضريبية، و كذا الإنفاق العام، كتشجيع التعليم و مجانيته.

2/ مؤشرات الأداء الاقتصادي و الاجتماعي:

لقد أدى تطبيق هذا البرنامج بانتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط بإعادة توجيه السياسة المالية الحكومية و التي كانت تعتمد على عوائد المحروقات لتوفير الإعانات و التحويلات للأسر المحتاجة، و تبني بعض البرامج الاستثمارية إلى نظام اقتصاد السوق بحصر تدخلاتها في الأنشطة الاقتصادية، و تركيز جهودها نحو المجالات التي تنهض بالنمو الاقتصادي.

2-1.النمو الاقتصادي:

أدت الإصلاحات الاقتصادية و برامج التصحيح الهيكلي التي تبنتها الجزائر إضافة إلى ضغط سوق البترول الدولي إلى المساهمة في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، حيث قدر متوسط معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2000) بـ -0.18 %، كما يوضح ذلك الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-5): نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990-2000)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
نصيب الفرد من GDP	1833	1767	1756	1680	1630	1660	1698
معدل النمو	-	-3،60	-0،62	-4،33	-2،98	1،84	2،29

السنوات	1997	1998	1999	2000	المتوسط
نصيب الفرد من GDP	1690	1751	1781	1794	1731
معدل النمو	0،47	3،61	1،71	0،73	-0،18

Source: http://www.worldbank.org

2-2. البطالة:

إن اشتراط صندوق النقد الدولي على الجزائر التطبيق الفعلي لبرامج التعديل الهيكلي، و ما يقتضيه من تقوية الجهاز الإنتاجي و خفض عجز الميزانية، و تطبيقها لعمليات إعادة الهيكلة المالية و القانونية ثم تنفيذها للخوصصة، صاحبه تغير في تخصيصات الموارد المالية للدولة، حيث أدت تلك العمليات إلى تخفيض عجز الميزانية و الانتقال التدريجي نحو القيم الموجبة، إذ انتقل الرصيد من 100،6- مليار دج سنة 1993 إلى 398،8 مليار دينار سنة 2000، و ذلك بسبب تقليص النفقات الخاصة بالرواتب و الأجور في الوظيف العمومي، وكذا التحويلات الجارية من 42% إلى 40% ومن 39% إلى 30% من ميزانية التسيير خلال الفترة

(1993-1998) على التوالي، نتيجة حل العديد من المؤسسات و خصخصتها بالنسبة للأولى، ورفع دعمها عن السلع الأساسية بالنسبة للثانية[1].

وبالتزامن مع ما سبق، و نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في البلد، فقد عرفت سنوات التسعينات هجرة سكانية من أرياف نحو المدن، بحثا عن فرص العمل فيها، و ارتفاع أجورها، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، إذ شهدت أرقاما قياسية، و بقائها مستقرة على طول هذه المدة في حدود 30%، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-6): معدلات البطالة للفترة (1995-2000) الوحدة (%)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	26.99	27.99	26.41	28.02	28.89	29.77

Source: http://www.worldbank.org

يعود سبب ارتفاع معدلات البطالة إلى عاملين أساسيين هما:

1- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات، حيث تجاوز في المتوسط 2،8%سنويا، وهو ما أدى إلى تزايد حجم القوة العاملة التي انتقلت من 5،85 مليون إلى 7،8 مليون ثم ما يقارب 8،25 مليون لسنوات 1990 و 1996 و 1998 على التوالي[2].

2- الإصلاحات التي مست المؤسسات من خلال خوصصتها و غلق بعضها، مما أدى إلى فقدان أكثر من 500 ألف منصب عمل.

2-3. واقع بيئة الفقر في ظل الإصلاحات:

قد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية و برامج التعديل الهيكلي في تفاقم ظاهرة الفقر و تدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق و يضبطه قانون المنافسة، و مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين. ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى تصفية المؤسسات المفلسة و بالتالي

1 بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر "، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني من سنة 2004، ص194.

2 روابح عبد الباقي، علي همال، " أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر "، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الإجتماعية، جامعة قسنطينة 29-30 ماي 2000.

الاستغناء كليا على العمالة، و إقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية، أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، و بالتالي التخلص من العمالة الزائدة، ومع تخفيض قيمة الدينار الجزائري و تحرير الأسعار و رفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية و تدهور مستوى معيشة الأفراد الذين مستويات دخلهم منعدمة أو تكاد تنعدم.

المطلب الثالث: مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)

لقد أدى ارتفاع أسعار البترول مع نهاية سنة 1999 إلى تعزيز ميزانية الدولة و استغلالها في بعث النشاد الاقتصادي من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المستخدم لسياسة الميزانية كأحد أهم وسائل التأثير على الوضع الاقتصادي، خصوصا بعد ظهور بوادر انفراج أزمة الركود الاقتصادي الذي عانت منه الجزائر و تطبيقها لوصفة صندوق النقد الدولي و استعادة بعض من التوازنات في الأسواق. لكن و بغض النظر إلى الدوافع التي أدت إلى تبني هذه السياسة، فإن محصلات الأداء الاقتصادي و الاجتماعي للفترة السابقة و خصوصا برنامج التعديل الهيكلي الذي كان أكثر تأثيرا على الفئات متدنية و محدودة الدخل، هي التي ألحت على الحكومة اعتماد سياسة الإنعاش الاقتصادي و التي تضمنت ثلاث برامج تنموية:

- دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004).
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009).
- توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014).

1/ حالة توزيع الدخل :

لقد كان لبرنامج الإنعاش الإقتصادي تأثير مباشر على قطاع الأشغال العمومية والقطاع الفلاحي على الرغم من أنه تأثير ظرفي معتمد بالأساس على الإنفاق الحكومي في تطوير البنى التحتية، هذا ما أدى إلى تسجيل إرتفاع العمالة في القطاع الفلاحي، لكونه إستفاد من الدعم المباشر للفلاحين في شكل مسح ديونهم، وعمليات بناء السدود والإهتمام بالثروة الحيوانية، وهو ما نعكس على متوسطات دخول الأفراد التي ارتفعت مع تطبيق هذا البرنامج بعد التراجع الكبير المسجل فترة التسعينات ،كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (4-7):تطور الدخل والناتج الفردي للفترة (2000-2009).

السنوات	الدخل الفردي	معدل نمو الدخل الفردي(%)	الناتج المحلي للفرد(دولار)	معدل نمو الناتج الفردي
2000	1610	3.21	1796	0.74
2001	1680	4.35	1816	1.11
2002	1750	4.17	1874	3.17
2003	1950	11.43	1973	5.32
2004	2290	17.44	2045	3.64
2005	2720	18.78	2117	3.54
2006	3120	14.71	2128	0.48
2007	3630	16.35	2159	1.46
2008	4260	17.36	2177	0.87
2009	4420	3.76	2190	0.57

Source: http://www.worldbank.org

من خلال الجدول يتضح استمرار إرتفاع متوسط الدخل الفردي ومعدل نموه، إذ انتقل بأكثر من ضعفين، أي من 1610 دولار سنة 2000، إلى 4420 دولار سنة 2009، وقد بلغ متوسط معدل نموه حوالي 11.15%، وهو عكس الناتج المحلي الفردي الذي لم يعرف نفس وتيرة النمو، وهو ما يعني عدم مشاركة كل شرائح المجتمع في خلق الثروة الوطنية وبالتالي تباين مستويات التوزيع بين مختلف شرائح المجتمع.

2/ مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي:

لقد عملت الجزائر خلال هذه المرحلة على تطبيق مجموعة من البرامج التنموية بهدف الحد من معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو مقبولة تنعكس على مستويات معيشة الأفراد ودخولهم. والجدول الموالي يوضح معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة الذي من خلاله نستطيع الحكم على مستويات الفقر خلال الفترة (2001-2013).

الجدول رقم(4-8): تطور معدل النمو والبطالة خلال الفترة(2001-2013)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	2.6	4.7	6.9	5.1	5.1	2	3	2.4	2.4	3.3
معدل البطالة	27.3	27.2	23.72	17.65	15.26	12.27	13.79	11.33	10.17	10

Source: http://www.worldbank.org

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد قد شهد انتعاشا خلال الفترة (2001-2005)، والذي يظهر من خلال معدلات النمو التي وصلت سنة 2005 إلى 5.1، ليشهد تراجعا خلال الفترة (2006-2010)، وذلك بسبب تذبذب أسعار المحروقات خلال هذه الفترة.

أما فيما يخص معدل البطالة فنلاحظ أن هناك انخفاض مستمر لمعدلات البطالة حيث وصل إلى 10% سنة 2009 وذلك كنتيجة إيجابية لبر امج التشغيل المعتمدة خلال هذه المرحلة، وهو ما انعكس على مستويات الفقر والمعيشة، حيث شهدت هذه الفترة تحسن في الظروف الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها.

خلاصة الفصل :

إن التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق النمو الإقتصادي وتقليل الفقر، هي أهداف متكاملة في عملية التنمية، فكلما كانت هناك عدالة في توزيع ثمار النمو أدى ذلك إلى تحقيق معدلات نمو أكبر من خلال مشاركة جميع شرائح المجتمع في عملية التنمية وبالتالي تحسن مستوى معيشتهم والتقليل من مستويات الفقر.

إن ما يمكن ملاحظته بخصوص علاقة التوزيع والنمو والفقر في الجزائر هو تأثر هذه المتغيرات بمراحل تطور الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للبلد، حيث اتبعت الجزائر فور إستقلالها نظاما إقتصاديا إشتراكيا معتمدا بالدرجة الأولى على المشاركة الجماعية في خلق الثروة واستفادة كافة شرائح المجتمع منها بغض النظر عن إنتاجية أفرادها وذلك لتخفيف آثار الفقر والبؤس الذي خلفه الإستعمار، ثم دخلت مرحلة جديدة وهي التمهيد لإتباع نظام إقتصاد السوق، حيث شرطت عليها مجموعة من الإصلاحات والتي كان لها إنعكاسات وخيمة على مستوى معيشة الأفراد وارتفاع مستويات الفقر والبطالة الأمر الذي دفع الجزائر إلى إعتماد عدة برامج إقتصادية هدفها الأول هو التقليل من مستويات الفقر والبطالة خاصة بعد إرتفاع أسعار البترول وتحسن وضعها المالي .

الفصل الخامس:

التحليل الكمي لعلاقة توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر

تمهيـــد:

لقد استعرضت الدراسة في الفصول السابقة الإطار النظري لسياسة توزيع الدخول و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي من جهة والفقر من جهة ثانية، بحيث توصلنا من خلال الجانب النظري لهذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية التي يتوجب علينا التأكد من مدى انطباقها على الاقتصاد الجزائري، إذ الجزائر كغيرها من الدول النامية، تعاني من مشكلة سوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع، وما لذلك من انعكاسات على مستويات معيشة الأفراد وحرمانهم من أبسط ضروريات الحياة الكريمة، وانتشار ظاهرة الفقر في المجتمع.

لذلك تقوم الدراسة من خلال هذا الفصل بداية باستعراض مشكلة التفاوت في توزيع الدخول (الإنفاق) في الجزائر مع التركيز على انعكاساتها على مشكلة الفقر، ثم سنحاول قياس أثرها على كل من النمو الاقتصادي والفقر خلال الفترة (1980-2013). أي سنحاول معرفة مدى تأثير توزيع الدخل على معدلات النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التفاوت في توزيع الدخول والإنفاق في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل قياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر توزيع الدخل على الفقر

المبحث الأول: التفاوت في توزيع الدخول والإنفاق في الجزائر

إن التفاوت في توزيع الدخول في الجزائر يعتبر من أهم التحديات التي واجهت السلطات العامة منذ الاستقلال. إذ أنها كانت تبحث عن الآليات المناسبة التي تعمل على توزيع الدخل بشكل عادل، هذا من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة ثانية والقضاء على الفقر من جهة أخرى، ويتضح هذا جليا من خلال المخططات التنموية التي اعتمدتها الدولة، حيث أنها كانت تعطي أهمية بالغة للشق الاجتماعي.

المطلب الأول : توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي سنة 1988

إن قياس التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر، يتطلب منا معرفة نصيب كل فئة من فئات المجتمع من الدخل الوطني بغض النظر عن الدور الوظيفي الذي يقوم به في العملية الإنتاجية.

I.تحليل الإنفاق الاستهلاكي للعائلات في الجزائر 1988

لدراسة التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر ونظرا لقلة الإحصائيات المتعلقة بالدخل نلجأ إلى الإنفاق الاستهلاكي للعائلات باعتباره أحد المؤشرات التي تعبر عن مستوى دخل الأفراد، والجدول التالي يوضح توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب فئات الدخل المختلفة .

الجدول رقم (5-1): توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات في الجزائر حسب أعشار السكان 1988

الوحدة:مليون دج

الأعشار	الإستهلاك الإجمالي	نصيب الأسر من الإنفاق (%)
العشير الأول	5718.1	2.58
العشير الثاني	8507.8	3.96
العشير الثالث	10397.6	4.94
العشير الرابع	12372.6	5.95
العشير الخامس	14375.4	6.85
العشير السادس	16614.5	7.96
العشير السابع	19495.3	9.32
العشير الثامن	23521.8	11.27
العشير التاسع	30583.7	14.58
العشير العاشر	65826	32.62
المجموع	207412	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.http://www.ONS.dz.

يتضح من خلال الجدول أن هناك تفاوت كبير في توزيع الدخل، حيث ينفق أفقر 10% من السكان ما نسبته 2.58 %، بينما ينفق أغنى 10% من السكان ما نسبته 32.62 %من إجمالي الاستهلاك، أي ينفقون أكثر من 12 ضعف ما ينفقه 10% من السكان. أو بمفهوم آخر ما ينفقه 60 % من السكان والمقدر بـ 32.23% يعادل ما ينفقه أغنى 10% من السكان. وهذا ما يؤكد حدة التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر خلال هذه السنة. ويرجع هذا التباين في التوزيع إلى النظام الاشتراكي المتبع من طرف الدولة الذي يقوم أساسا على تحديد أجور ومرتبات الموظفين في القطاع العام اعتمادا على الشعار القائل "كل حسب عمله" أي الإطارات العليا يتحصلون على أجور مرتفعة على عكس أعوان التنفيذ الذين يتحصلون على مرتبات منخفضة، إضافة إلى ارتفاع مداخيل الخواص نتيجة الأعمال الحرة التي يقومون بها.

II. قياس التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق سنة 1988

لقد رأينا سابقا عدة مؤشرات لقياس التفاوت في التوزيع ومن أهمها معامل جيني ومنحنى لورنز وهما، المؤشرين الذين سنعتمد عليهما في هذا المبحث.

1/حساب معامل جيني للجزائر سنة 1988:

لحساب معامل جيني سنستخدم العلاقة التي رأيناها سابقا والتي تأخذ الصيغة التالية:

$$G = 1 - \sum_{i=1}^{n} (p_i - p_{i-1})(y_i + y_{i-1})$$

حيث سنقوم بتطبيق العلاقة بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (5-2): حساب معامل جيني للجزائر سنة 1988

نسبة كل فئة	P_i(%)	P_{i-1}	$P_i - P_{i-1}$	y_i(%)	y_{i-1}	$y_i + y_{i-1}$	$(P_i - P_{i-1})(y_i + y_{i-1})$
%10	10	0	10	2.58	0	2.58	0.00258
%10	20	10	10	6.54	2.58	9.12	0.00912
%10	30	20	10	11.50	6.54	18.04	0.01804
%10	40	30	10	17.42	11.50	28.92	0.02892
%10	50	40	10	24.27	17.42	41.69	0.04169
%10	60	50	10	32.23	24.27	56.50	0.0565
%10	70	60	10	41.55	32.23	73.78	0.07378
%10	80	70	10	52.82	41.55	94.37	0.09437
%10	90	80	10	67.40	52.82	120.22	0.12022
%10	100	90	10	100.02	67.40	167.42	0.16742
المجموع	/	/	/	/	/	/	0.61264

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (5-1)

ومنه:

$$G=1-0.61264$$

$$\boxed{G=0.38736}$$

يقدر معامل جيني للجزائر سنة 1988 بالاعتماد على الإنفاق الاستهلاكي لنفس السنة بـ 0.38736، وهذا يدل على عدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، وعند مقارنتها ببعض الدول العربية سنجد أن الجزائر تتميز بدرجة متوسطة لعدم عدالة توزيع الدخل كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (5-3): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية 1990

البلدان	الأردن	تونس	الجزائر	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا
معامل جيني (%)	40.7	40.2	38.736	37.5	32	39	42.97

المصدر: علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية "، سلسلة إجتماع خبراء المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص21 .

2/ منحنى لورنز لسنة 1988:

يتم تمثيل منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 1988 بالإعتماد على النسب التراكمية للسكان ونصيب الأسر التراكمي من الإنفاق الاستهلاكي لنفس السنة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(5-1) : منحنى لورنز لتوزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات 1988

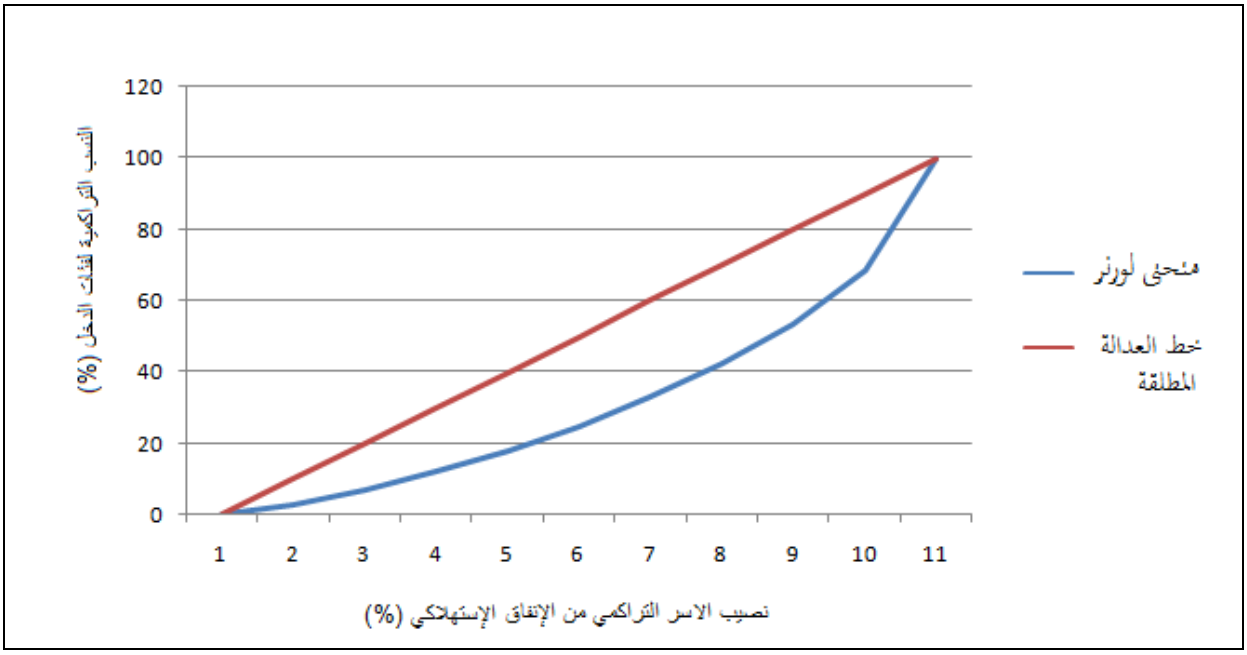

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم(1)

من خلال الشكل يتضح لنا أن المنحنى المعبر عن نصيب الأسر التراكمي من الإنفاق الاستهلاكي بعيد عن خط العدالة المطلقة، مما يدل على أنه ليس هناك عدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بين أفراد المجتمع سنة 1988، وقد تميزت هذه الفترة بانتشار ظاهرة الفقر بشكل كبير، كما توضحه بيانات الجدول رقم(5-4)، حيث أن هذه الظاهرة تفشت بشكل موسع في الريف مقارنة بالحضر، إذ قدر مؤشر الفقر في الريف بـ 5.2% بالنسبة للأفراد الذين هم في حالة فقر مدقع، 11% بالنسبة للفقراء جدا و16.6% بالنسبة للفقراء، بالمقابل نجد الأفراد الذين يقطنون في المدن والذين هم في حالة فقر مدقع يمثلون 1.9%، و4.8% للفقراء جدا و7.3% بالنسبة للأشخاص الذين هم في حالة فقر.

الجدول رقم (5-4): تقييم وطني لظاهرة الفقر سنة 1988

المؤشرات	الحضر	الريف	الوطن
خط الفقر(دج، الفرد، السنة)			
حد الفقر الغذائي	2181	2165	2172
حد الفقر الأدنى	2771	2809	2791
حد الفقر الأعلى	3158	3265	3215
عدد الفقراء(1000)			
فقير فقر مدقع	210.5	639.5	849.9
فقير جدا	531.7	1352.7	1884.60
فقير	808.6	2041.40	2850.10
نسبة عدد الفقراء			
فقير فقر مدقع	1.9	5.2	3.6
فقير جدا	4.8	11	8.1
فقير	7.3	16.6	12.2

Source : C.N.E.S .Rapport nationale sur le développement humain, 23eme session plénière. P53.

المطلب الثاني: توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 1995

سنعتمد في تحليل توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي للعائلات لسنة 1995 على التقرير الصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات حول نفقات الاستهلاك ومستوى معيشة العائلات.

I. تحليل الإنفاق الاستهلاكي للعائلات في الجزائر لسنة 1995

الجدول الموالي يوضح توزيع الإنفاق الاستهلاكي للعائلات وهذا حسب أعشار السكان .

الجدول رقم (5-5): توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الأعشار لسنة 1995

الأعشار	الاستهلاك الإجمالي(مليار دج)	نصيب الأسر من الإنفاق (%)
العشير الأول	26.58	2.67
العشير الثاني	41.05	4.12
العشير الثالث	52.19	5.24
العشير الرابع	62.23	6.25
العشير الخامس	73.19	7.35
العشير السادس	86.19	8.66
العشير السابع	102.32	10.27
العشير الثامن	123.48	12.40
العشير التاسع	157.73	15.84
العشير العاشر	270.89	27.20
المجموع	995.85	100

Source : ONS. Dépenses De Consommation des Ménages (Résultats issus de l'enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995),N 247.

لقد قدر إجمالي الإنفاق الاستهلاكي السنوي للعائلات الجزائرية سنة 1995 بـــ 995.85 مليار دج، حيث بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي السنوي لأفقر 10% من السكان 26.58 مليار دج أي بنسبة 2.67%، في حين قدر إجمالي الإنفاق الاستهلاكي السنوي لأغنى 10% من السكان بـــ 270.89 مليار دج أي بنسبة 27.20%، أي عشرة أضعاف ما أنفقه أفقر 10% من السكان، وهذا ما يدل على حدة التفاوت الموجودة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بين مختلف شرائح المجتمع. ويمكن أن

نرجع سوء عدالة التوزيع إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي سادت خلال هذه الفترة، وذلك نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

II. قياس التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق سنة 1995

سنعتمد في ذلك على نفس المؤشرين السابقين.

1/حساب معامل جيني للجزائر سنة 1995:

سنتبع نفس الخطوات السابقة، وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (5-6): حساب معامل جيني للجزائر سنة 1995

نسبة كل فئة	P_i(%)	P_{i-1}	$P_i - P_{i-1}$	y_i(%)	y_{i-1}	$y_i + y_{i-1}$	$(P_i - P_{i-1})(y_i + y_{i-1})$
%10	10	0	10	2.67	0	2.67	0.0027
%10	20	10	10	6.79	2.67	9.46	0.00946
%10	30	20	10	12.03	6.79	18.82	0.01882
%10	40	30	10	18.28	12.03	30.31	0.03031
%10	50	40	10	25.63	18.28	43.91	0.04391
%10	60	50	10	34.29	25.63	59.92	0.05992
%10	70	60	10	44.56	34.29	78.85	0.07885
%10	80	70	10	56.96	44.56	101.52	0.10152
%10	90	80	10	72.80	56.96	129.76	0.12976
%10	100	90	10	100	72.80	172.80	0.1728
المجموع	/	/	/	/	/	/	0.64802

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (5-5)

$$G=1-0.64802$$

$$G=0.35198$$

يقدر معامل جيني لسنة 1995 بـ 0.35198، وهذا يدل على عدم وجود عدالة في توزيع الإنفاق الإستهلاكي، وعند مقارنتها ببعض الدول النامية نجد أن الجزائر

تتميز بدرجة متوسطة لعدم عدالة توزيع الإنفاق الإستهلاكي، مثلما يوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (5-7): حالة توزيع الإنفاق الإستهلاكي في عينة من الدول النامية 1995

البلدان	لزوتو	أندونسيا	الجزائر	بلروسيا	البيرو	أرمينيا	موريتانيا
معامل جيني (%)	63.20	31.70	35.19	21.60	44.90	37.92	42.97

المصدر: بريشي عبد الكريم، "دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013، ص 319.

2/ إشتقاق منحنى لورنز لسنة 1995:

كما لاحظنا سابقا فلتمثيل منحنى لوزنر فإننا نعتمد على النسب التراكمية لفئات الدخل ونصيب الأسر التراكمي من الإنفاق الاستهلاكي والشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم(5-2): منحنى لورنز لتوزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات 1995

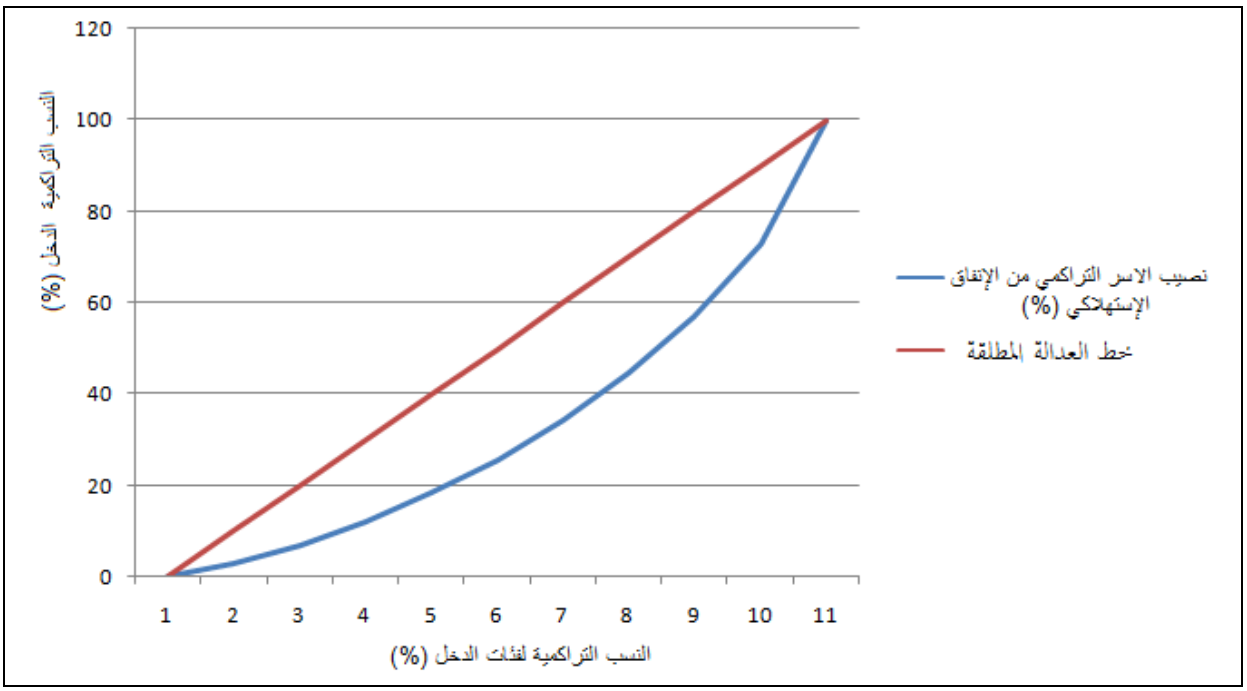

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم(2)

على الرغم من أن مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل توضح بأن هناك تحسنا في عدالة التوزيع مقارنة بسنة 1988، إلا أن ظاهرة الفقر بقية متفشية في أوساط غالية السكان، حيث ارتفعت نسبة الفقر على المستوى الوطني إلى 5.7 % للأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع مقارنة بسنة 1988 فكانت تقدر بـ3.6%، وتبقى هذه الظاهرة تمس بشكل كبير الوسط الريفي مقارنة بالحضر، والذي قدر فيه مؤشر الفقر بـ7.8% بالنسبة للأفراد الذين هم في حالة فقر مدقع، 19.3 % بالنسبة للفقراء. والجدول التالي يوضح ذالك .

الجدول رقم (5–8):تقييم وطني لظاهرة الفقر لسنة 1995

المؤشرات	الحضر	الريف	الوطن
خط الفقر(دج، الفرد، السنة)			
حد الفقر الغذائي	10991	10895	10943
حد الفقر الأدنى	14706	14946	14827
حد الفقر الأعلى	17666	18709	18191
عدد الفقراء(1000)			
فقير فقر مدقع	504.3	1107.10	1611.4
فقير جدا	1246.80	2739.30	3986.20
فقير	205940	4300.60	6360.00
نسبة عدد الفقراء			
فقير فقر مدقع	3.6	7.8	5.7
فقير جدا	8.9	19.3	14.1
فقير	14.7	30.3	22.6

Source : C.N.E.S .Rapport nationale sur le développement humain, 23eme session plénière. P53

المطلب الثالث: توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 2000

لقد تميزت هذه الفترة بتباين كبير في توزيع الإنفاق بين كل من الوسط الريفي والوسط الحضري. وهذا يعني أن هناك سوء في توزيع الدخل بين الأقاليم داخل الجزائر.

I. تحليل الإنفاق الاستهلاكي للعائلات في الجزائر لسنة 2000

لقد بلغ حجم الإنفاق الإستهلاكي للعائلات سنة 2000 ما قيمته 1531.4 مليار دج، إذ قدر حجم ما أنفقه أفقر 20% من السكان 118.5 مليار دج أي بنسبة 7.8 % بينما أنفق أغنى 20% من السكان ما قيمته 660.3 مليار دج نسبة قدرت بـ 43.1 % ، أي أنفقوا 5 أضعاف ما أنفقه الفقراء والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (5–9): توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الأعشار لسنة 2000

الأعشار	الاستهلاك الإجمالي(مليار دج)	نصيب الأسر من الإنفاق الاستهلاكي (%)
العشير الأول	48.5	3.20
العشير الثاني	70	4.60
العشير الثالث	81.5	5.30
العشير الرابع	98.3	6.40
العشير الخامس	114.3	7.50
العشير السادس	127.9	8.30
العشير السابع	153.5	10.00
العشير الثامن	177.1	11.60
العشير التاسع	222.9	14.50
العشير العاشر	437.4	28.60
المجموع	1531.4	100

Source : ONS. Premiers résultats de l'enquête National sur les Dépenses de Consommation et le niveau de vie des Ménages, N 642, 2011, P 5.

يتضح من خلال الجدول أن أغنى 10% من السكان ينفقون ما ينفقه 50% من السكان، وهذا يدل على سوء توزيع الدخل والإنفاق في الجزائر، مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري بشكل رهيب وذلك بطبيعة الحال يؤثر سلبا على الاستقرار الداخلي للبلد.

II. قياس التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق سنة 2000

سنقوم بحساب نفس المؤشرين السابقين.

1/حساب معامل جيني للجزائر سنة 2000:

سنتبع نفس الخطوات السابقة لحساب هذا المعامل، وذلك بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (5–10): حساب معامل جيني للجزائر سنة 2000

نسبة كل فئة	P_i(%)	P_{i-1}	$P_i - P_{i-1}$	y_i(%)	y_{i-1}	$y_i + y_{i-1}$	$(P_i - P_{i-1})(y_i + y_{i-1})$
%10	10	0	10	3.20	0	3.20	0.0032
%10	20	10	10	7.80	3.20	11.00	0.011
%10	30	20	10	13.10	7.80	20.90	0.0209
%10	40	30	10	19.50	13.10	32.60	0.0326
%10	50	40	10	27.00	19.50	46.50	0.0465
%10	60	50	10	35.30	27.00	62.30	0.0623
%10	70	60	10	45.30	35.30	80.60	0.0806
%10	80	70	10	56.90	45.30	102.20	0.1022
%10	90	80	10	71.40	56.90	128.30	0.1283
%10	100	90	10	100	71.40	171.40	0.1714
المجموع	/	/	/	/	/	/	0.659

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (5–9)

$G=1-0.695$

$G=0.341$

بلغ معامل جيني سنة 2000 القيمة 0.35198، مما يدل على عدم وجود عدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، وإذا ما قورنت قيمة معامل جيني خلال هذه السنة ببعض الدول العربية نجد أن الجزائر تتميز بعدالة أكثر من باقي الدول العربية، مثلما يوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (5–11): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية 2000

البلدان	اليمن	المغرب	الجزائر	مصر	الكويت	عمان	موريتانيا	تونس	الأردن
معامل جيني (%)	34.4	39.7	34.1	37.7	39.1	42.3	39.1	40.8	37.6

المصدر: علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص 23.

2/ إشتقاق منحنى لورنز لسنة 1995:

سنقوم بتمثيل منحنى لوزنز بنفس الطريقة السابقة بناءا على النسب التراكمية لفئات الدخل ونصيب الأسر التراكمي من الإنفاق الاستهلاكي والشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم(5-3): منحنى لورنز لتوزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات 2000

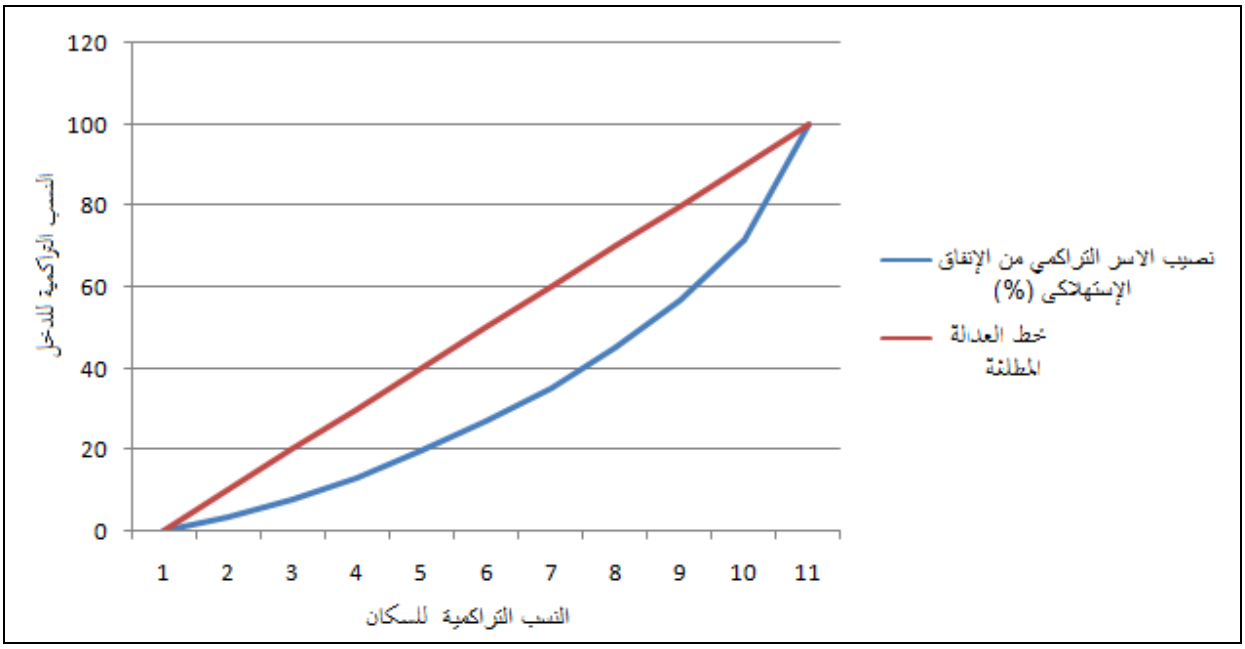

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم(3)

من خلال الشكل يتضح أن توزيع الدخل والإنفاق غير عادل، لأن منحنى لورنز يبتعد عن خط العدالة المطلقة، حيث ينفق أفقر 20% من السكان ما نسبته 7.8% من الإنفاق الإجمالي، بينما ينفق أغنى 20% من السكان ما نسبته 71.40% أي 9 أضعاف ما ينفقه أفقر 20% من السكان، مما يدل على أن الدخل يتركز في يد فئة قليلة جدا من السكان.

المطلب الرابع: توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 2011

بناءا على الإحصائيات الواردة عن الديوان الوطني للإحصائيات حول الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر لسنة 2011 سنقوم بتحليل وقياس التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي.

I. تحليل الإنفاق الاستهلاكي للعائلات في الجزائر لسنة 2011

لقد قدر حجم الإنفاق الاستهلاكي للعائلات سنة 2011 بـ 4490 مليار دج، إذ قدر حجم ما أنفقه أفقر 10% من السكان بـ 157.1 مليار دج بنسبة 3.5% من إجمالي الإنفاق، بينما أنفق أغنى

10% من السكان ما قيمته 1167.2 مليار دج بنسبة قدرت بـ 26.0% من إجمالي الإنفاق، أي أنفقوا 7.4% أضعاف ما أنفقه أفقر 10% من السكان مثلما يوضح ذلك الجدول التالي.

الجدول رقم (5-12): توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الأعشار لسنة 2011

الأعشار	الاستهلاك الإجمالي(مليار دج)	نصيب الأسر من الإنفاق الاستهلاكي (%)
العشير الأول	157.1	3.5
العشير الثاني	220.2	4.9
العشير الثالث	263.7	5.9
العشير الرابع	301.7	6.7
العشير الخامس	345.7	7.7
العشير السادس	394.6	8.8
العشير السابع	449.2	10
العشير الثامن	529.2	11.8
العشير التاسع	661	14.7
العشير العاشر	1167.2	26
المجموع	4490	100

Source : ONS. Premiers résultats de l'enquête National sur les Dépenses de Consommation et le niveau de vie des Ménages, N 642, 2011, P 5.

من خلال الجدول يتضح أن أفقر 50% من السكان بلغت نسبة إنفاقهم 28.7%، بالمقابل بلغت نسبة ما أنفقه أغنى 50% من السكان 71.3%، أي ضعفي ما أنفقه الفقراء وهذا يعبر عن سوء توزيع الدخل والإنفاق في الجزائر، مما أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر.

II.قياس التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق سنة 2000:

سيتم ذلك بالاعتماد على نفس المؤشرين السابقين.

1/حساب معامل جيني للجزائر سنة 2011:

بإتباع الخطوات السابقة وبالاعتماد على الجدول الموالي سنقوم بحساب معامل جيني للجزائر خلال سنة 2011.

الجدول رقم (5-13): حساب معامل جيني للجزائر سنة 2011

$(P_i - P_{i-1})(y_i + y_{i-1})$	$y_i + y_{i-1}$	y_{i-1}	$(\%)y_i$	$P_i - P_{i-1}$	P_{i-1}	$(\%)P_i$	**نسبة كل فئة**
0.0035	3.5	0	3.5	10	0	10	%10
0.0119	11.9	3.5	8.4	10	10	20	%10
0.0227	22.7	8.4	14.3	10	20	30	%10
0.0353	35.3	14.3	21	10	30	40	%10
0.0497	49.7	21	28.7	10	40	50	%10
0.0622	66.2	28.7	37.5	10	50	60	%10
0.085	85.0	37.5	47.5	10	60	70	%10
0.1068	106.8	47.5	59.3	10	70	80	%10
0.1333	133.3	59.3	74	10	80	90	%10
0.174	174	74	100	10	90	100	%10
0.6884	/	/	/	/	/	/	**المجموع**

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (5-12)

$$G=1-0.6884$$

$$G=0.3116$$

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل جيني بلغ 0.3116 سنة 2011، وهذا يدل على أن هناك تفاوت في توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي في الجزائر، وهو بعيد عن المعدل السائد في الدول المتقدمة، ومن خلال الجدول الموالي يتضح أن الدول المتقدمة تتميز بدرجة منخفضة في التفاوت في توزيع الدخل مقارنة بالدول النامية.

الجدول رقم (5-14): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول الأوروبية 2011

البلدان	فرنسا	فلندا	ألمانيا	الدانمارك	هنغاريا	إسبانيا	إيرلندا	إيطاليا	البرتغال
معامل جيني (%)	28.1	26.9	29.8	23.2	29.1	31.9	32.8	35.2	38.5

Source : Kaja bonesmofrediksen, " Income inequality in the European union", OECD, working papers , n 952, p 14.

2/ إشتقاق منحنى لورنز لسنة 2011:

بالاعتماد على النسب التراكمية لفئات الدخل ونصيب الأسر التراكمي من الإنفاق الاستهلاكي سنقوم بتمثيل منحنى لورنز.

الشكل رقم(5-4) : منحنى لورنز لتوزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات 2011

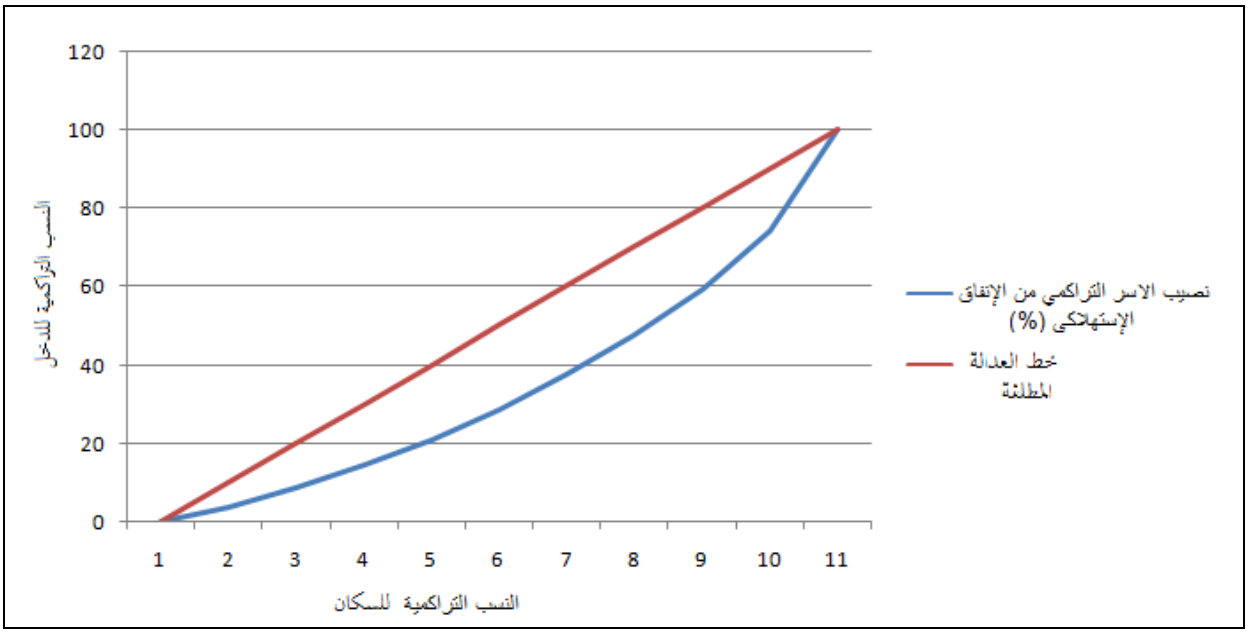

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم(4)

من خلال الشكل نلاحظ أن منحنى لورنز يبتعد عن خط العدالة المطلقة، مما يعني أن هناك تدهور في توزيع الدخل والإنفاق، إذ ينفق أفقر 20% من السكان8.40 %، بينما ينفق أغنى 20% من السكان 74%، أي ينفق أكثر من 8 أضعاف أفقر 20% من السكان، مما يدل على أن الدخل يتركز في يد فئة قليلة جدا من السكان.

المبحث الثاني: تحليل قياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المبحث قياس أثر توزيع الدخل ومجموعة من المتغيرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، و بالاعتماد على النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة التجريبية التي ترى أن هناك علاقة سببية بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في مجموعة من المجتمعات، الأمر الذي دفعنا للبحث في طبيعة هذه العلاقة في الجزائر، وبالضبط قياس أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي.

وعليه ستكون خطوات الدراسة القياسية تنطلق من تقديم متغيرات الدراسة و من ثم تقديرها لنصل إلى مرحلة التفسير و التحليل الإحصائي و الاقتصادي لنتائج الدراسة.

المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة و تحليلها

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم متغيرات الدراسة ومحاولة التعريف بها، ومن ثم تعيين نموذج الدراسة وبعدها نقوم بإعطاء دراسة وصفية لهذه المتغيرات. مع ملاحظة أن معظم هذه المتغيرات سيتم الاعتماد عليها في النموذج الثاني إضافة إلى مؤشر الفقر، لذلك قمنا بدراسة هذا الأخير أيضا هنا وذلك لتفادي التكرار.

أولا- تقديم متغيرات الدراسة:

1- النمو الاقتصادي: وهو يعبر عن مقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما يرى البعض الآخر أنه الزيادة المتواصلة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وفي دراستنا قد أخذناه في شكل معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2- مؤشر الفقر: وقد تم الاعتماد على مؤشر الفقر الاقتصادي-الاجتماعي، الذي يحسب بناءا على معطيات إجتماعية واقتصادية وهو بديلا لمؤشر الفقر لندرة الإحصائيات حول هذا المؤشر.

3- مؤشر توزيع الدخل: يعتبر هذا المعامل من أهم مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل، وهو يقيس مقدار التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد في مجتمع ما. وقيمته تتغير بين الصفر(تعني هذه القيمة أن كل الأفراد لها نفس الدخول) أي المساواة الكاملة في توزيع الدخول، والقيمة واحد التي تعني عدم المساواة الكاملة.

4- سعر الصرف: يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً، ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

5- معدل البطالة: تعرف البطالة بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض عند المستويات السائدة للأجور وفي ظل ظروف معينة للعمل، وحجم العمل المستخدم عند هذه المستويات، وذلك خلال فترة زمنية معينة. أي معدل البطالة هو نسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة.

6- معدل التضخم: يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.

7- الأمن: متغيرة صماء تأخذ القيمة "1" في حالة وجود الأمن كما تأخذ القيمة "0" في حالة انعدام الأمن.

8- الإنتاجية الكلية: تم تقدير الإنتاجية الكلية بناء على دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" التي تأخذ الشكل النظري التالي:

$$Y = A.K^{\alpha}.L^{\beta}$$

ومن خلال تعويض المتغيرات الثلاث بالمجمعات الاقتصادية يتم إعادة كتابة دالة "كوب دوغلاس" على الصيغة التالية:

$$PIB = A.(CA)^{\alpha}.(EMP)^{\beta}$$

حيث:

- PIB : إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين، وهو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه الضرائب على المنتجات مخصوماً منه إعانات الدعم غير مدرجة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

- CA : إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والذي يشمل ترميمات الأراضي، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية.

- EMP : إجمالي القوى العاملة، والذي يشمل الأشخاص من عمر 15 عاماً فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصادياً: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة، ويشمل ذلك كلاً من العاملين والعاطلين عن العمل،ويُستثني منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر الآخرين، وعمالة القطاع غير الرسمي.

باستخدام برنامج" STATISTICA-08 " تم تقدير دالة "كوب-دوغلاس" للاقتصاد الجزائري ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(5-15): نتائج تقدير دالة "كوب دوغلاس" للاقتصاد الجزائري

Model is: PIB=b1*(ca**b2)*(emp**b3) (Spreadsheet1)
Dep. Var. : PIB
Level of confidence: 95.0% (alpha=0.050)

	Estimate	Standard error	t-value df = 31	p-level	Lo. Conf Limit	Up. Conf Limit
b1	2153,065	584,5715	3,68315	0,000874	960,8236	3345,306
b2	0,268	0,0361	7,41511	0,000000	0,1942	0,342
b3	0,525	0,0371	14,16843	0,000000	0,4496	0,601

```
Model is: PIB=b1*(ca**b2)*(emp**b3)
Dependent variable: PIB                    Independent variables: 2
Loss function: least squares
Final value: 514863120,6027
Proportion of variance accounted for: ,96976167    R =,98476478
```

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج STATISTICA-08 و الملحق رقم (5)

- هناك علاقة طردية بين تراكم رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي، بحيث أن زيادة تراكم رأس المال الثابت بـ 100% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 26.8% وبالتالي نقبل إشارة المعلمة b2 اقتصاديا.
- تثبت المعلمة b3 أن هناك علاقة طردية بين حجم العمالة والناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما أثبتته النظرية الاقتصادية، بحيث أن زيادة حجم العمالة بـ 100% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 52.5%.
- قيمة المعلمة الخاصة بالثابت A والمتمثل في التقدم التكنولوجي أو مختلف إنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى فهي موجبة وكبيرة جدا وتأثيرها إيجابي على النشاط الإنتاجي بشكل عام وذلك لأن قيمتها أكبر من الواحد.
- كل معلمات النموذج لها معنوية إحصائية لأن احتمال إحصائية "ستودنت" أقل من 0.05.
- المتغيرات المستقلة تفسر الناتج المحلي الإجمالي بـ 96.98% وهي درجة تأثير قوية.

الشكل رقم(5-5): شكل دالة "كوب دوغلاس" للاقتصاد الجزائري

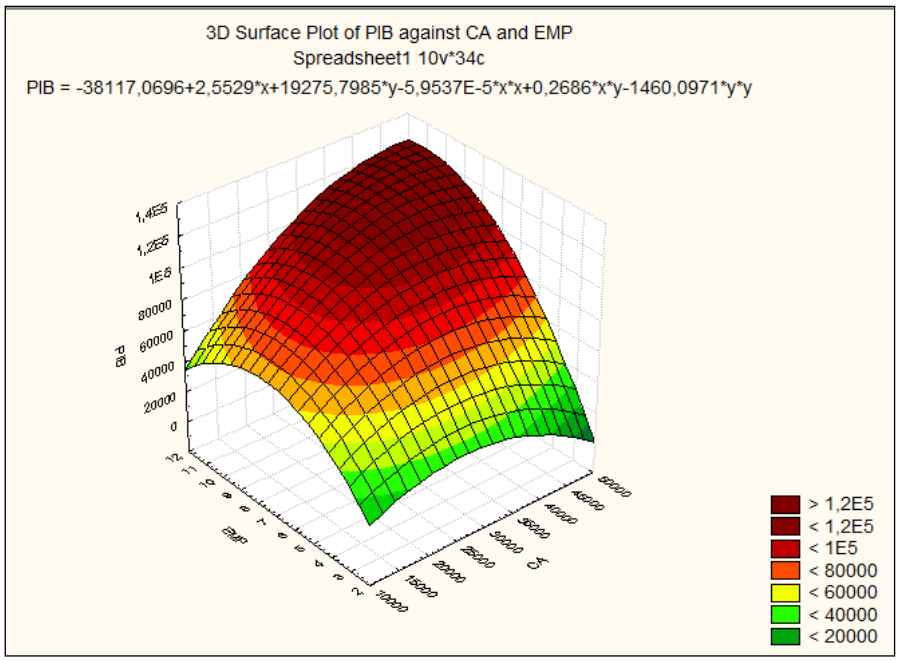

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج STATISTICA-08

باستخدام دالة الإنتاج المقدرة سابقا تم حساب كل من إنتاجية عنصر العمل وإنتاجية عنصر رأس المال الممثلتين في الشكل الموالي:

الشكل رقم(5-6): تطور إنتاجية العمالة وإنتاجية رأس المال في الاقتصاد الجزائري

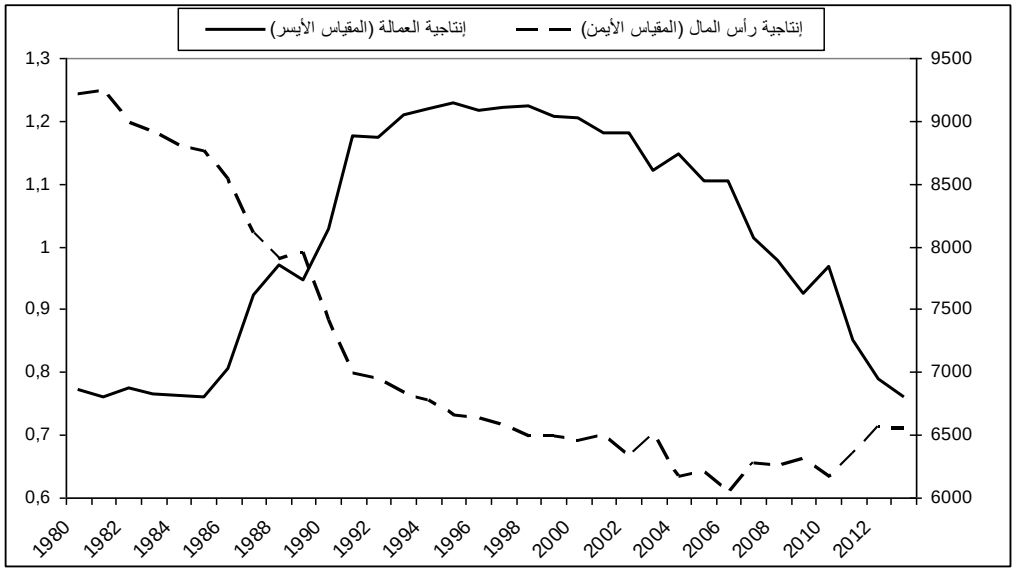

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (5).

ثانيا– تعيين النموذج:

طبقا لموضوع دراستنا و المتمثل في أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، سيكون المتغير التابع هو معدل النمو الاقتصادي و الذي يرمز له بـ EG ، أما المتغير المستقل أو المفسر هو توزيع الدخل ممثلا في مؤشر جيني ذو الرمز GINI إضافة إلى مجموعة من المتغيرات التي من شأنها أن تحسن من تفسير سلوك النمو الاقتصادي.

و بالنسبة للشكل الرياضي الذي سيأخذه النموذج فسيكون كالآتي:

$$EG = F(\ GINI, INF, CHOM, ER, PRO - CA, PRO - EMP, SEC\ )$$

ثالثا– الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة:

تتم هذه الدراسة الوصفية من خلال عرض أهم الخصائص الإحصائية للمتغيرات المدروسة، المتوسط، الانحراف المعياري، أقصى وأدنى قيمة إضافة إلى الوسيط. و الذي يوضحها الجدول رقم (5–16).

1– معدل البطالة: تتكون السلسلة *CHOM* من 34 مشاهدة، تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2013، بمتوسط 18.60% وقيمة عظمى 29.77% سجلت سنة 2000 وقيمة صغرى 8.7% سجلت سنة 1984، بينما يُنصِف هذه السلسلة وسيط قيمته 17.875%، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 6.83%.

2– معدل النمو الاقتصادي: تتكون السلسلة EG من 34 مشاهدة، تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2013، بمتوسط 2 .71% وقيمة عظمى 6 .9% سجلت سنة 2003 وقيمة صغرى 2 .71%- سجلت سنة 1993، بينما يُنصِف هذه السلسلة وسيط قيمته 3%، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 2.26%.

3– سعر الصرف: تتكون السلسلة ER من 34 مشاهدة، تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2013، بمتوسط 43.58 وقيمة عظمى79.68وقيمة صغرى 3.83، بينما يُنصِف هذه السلسلة وسيط قيمته 56.22 وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 31.15.

4– مؤشر توزيع الدخل: تتكون السلسلة GINI من 34 مشاهدة، تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2013، بمتوسط 36.84% وقيمة عظمى 40.19% سجلت سنة 1984و1987 وقيمة صغرى 31.16% سجلت سنة 2011، بينما يُنصِف هذه السلسلة وسيط قيمته 36.58%، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 2.22%.

5– معدل التضخم: تتكون السلسلة INF من 34 مشاهدة، تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2013، بمتوسط 9.67% وقيمة عظمى 31.68% سجلت سنة 1992 وقيمة صغرى 0.3% سجلت سنة 2000، بينما

يُنصِف هذه السلسلة وسيط قيمته 5.94%، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 8.71%.

6- مؤشر الفقر: تتكون السلسلة POV من 34 مشاهدة، تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2013، بمتوسط 25.81%وقيمة عظمى 39.89% سجلت سنة 1980وقيمة صغرى 13.31%سجلت سنة 2013، بينما يُنصِف هذه السلسلة وسيط قيمته 25.6%، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 8.08%.

7- إنتاجية رأس المال: تتكون السلسلة PRO-CA من 34 مشاهدة، تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2013، بمتوسط 7143.038وقيمة عظمى 9249.114 وقيمة صغرى 6032.027، بينما يُنصِف هذه السلسلة وسيط قيمته 6606.214، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 1048.452.

8- إنتاجية العمالة: تتكون السلسلة من PRO-EMPمن 34 مشاهدة، تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2013، بمتوسط 1.013 وقيمة عظمى 1.227وقيمة صغرى 0.759، بينما يُنصِف هذه السلسلة وسيط قيمته 1.021، وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 0.179.

الجدول رقم(5-16): الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة

	CHOM	EG	ER	GINI	INF	POV	PRO_CA	PRO_EMP
Mean	18.60000	2.718235	43.58850	36.84000	9.678235	25.81289	7143.038	1.013544
Median	17.87500	3.000000	56.22814	36.58500	5.945000	25.60500	6606.214	1.021070
Maximum	29.77000	6.900000	79.68190	40.19000	31.68000	39.89000	9249.114	1.227270
Minimum	8.700000	-2.100000	3.837450	31.16000	0.300000	13.31820	6032.027	0.759018
Std. Dev.	6.831442	2.269853	31.15989	2.221266	8.719063	8.086388	1048.452	0.179376
Skewness	0.115241	-0.310844	-0.213725	-0.135415	1.318722	0.029242	0.907043	-0.241976
Kurtosis	1.634908	2.439757	1.262590	2.650787	3.590505	1.736951	2.255152	1.485895
Jarque-Bera	2.715182	0.992188	4.535182	0.276673	10.34847	2.264844	5.448082	3.579527
Probability	0.257280	0.608904	0.103561	0.870806	0.005661	0.322252	0.065609	0.167000
Sum	632.4000	92.42000	1482.009	1252.560	329.0600	877.6382	242863.3	34.46049
Sum Sq. Dev.	1540.064	170.0237	32040.97	162.8228	2508.728	2157.859	36275272	1.061804
Observations	34	34	34	34	34	34	34	34

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (5)

المطلب الثاني: اختبار نموذج الدراسة و تقديره

سنقوم في البداية باختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة و من ثم نجري عملية تقدير للنموذج المتعلق بالدراسة .

أولا: اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة

يعد الاستقرار شرطا أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، ففي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه يكون زائفا، و عليه سنقوم بإجراء اختبار ديكي- فولرADF المطور من أجل ذلك، حيث أنه في حالة عدم تحقق خاصية الاستقرارية للسلاسل يتم اللجوء إلى الفروق من الدرجة الأولى ثم الثانية ...وإجراء الاختبار بعد كل مرحلة إلى أن تستقر المتغيرات.

و عليه باستخدام اختبار "ديكي-فولر المطور" تم الحصول على النتائج المدرجة في الجدول الموالي:[1]

الجدول رقم(5-17): نتائج دراسة الاستقرارية

المتغير	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		درجة استقريرية السلسلة
	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى	
معدل البطالة	0.8165 (0.3102)	0.0359 (0.3513)	0.5555 [0.2134]	0.0115 [0.8094]	0.4099 -	0.007 -	I(1)
معدل النمو الاقتصادي	0.1689 (0.0735)	-	0.2276 [0.3613]	-	0.0000 -	-	I(0)
سعر الصرف	0.9442 (0.4682)	0.0573 (0.7390)	0.8588 [0.0332]	0.0134 [0.0982]	0.8760 -	0.0039 -	I(1)
مؤشر توزيع الدخل	0.0051 (0.1800)	-	0.0904 [0.0120]	-	0.6556 -	-	I(0)
معدل التضخم	0.5900 (0.2816)	0.0013 (0.9375)	0.4244 [0.2611]	0.0002 [0.7132]	0.1869 -	0.0000 -	I(1)
مؤشر الفقر	0.2283 (0.0132)	-	0.7968 [0.6579]	-	0.0001 -	-	I(0)
إنتاجية رأس المال	0.9916 (0.3005)	0.0000 (0.3005)	0.1122 [0.0417]	0.8174 [0.9452]	0.4100 -	0.2756 -	I(1)
إنتاجية العمالة	0.9932 (0.0176)	0.0003 (0.0037)	0.0990 [0.0187]	0.8631 [0.6495]	0.3635 -	0.4302 -	I(1)
(.....) احتمال إحصائية ستودنت لمعلمة الاتجاه العام [.....]احتمال إحصائية ستودنت للثابت							

المصدر: من إعداد الباحثة

[1]: انظر إلى الملاحق من الرقم (06) إلى الرقم (13)

من خلال نتائج دراسة الإستقرارية يلاحظ أن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى عدا السلاسل الزمنية المتعلقة بكل من معدل النمو الاقتصادي ومؤشر توزيع الدخل ومؤشر الفقر فهي مستقرة عند المستوى.

ثانيا– تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي و تشخيصه:

بعد تحليل متغيرات الدراسة سيتم تقدير نموذج يفسر أثر مؤشر توزيع الدخل ومجموعة من المتغيرات الأخرى على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك خلال فترات مختلفة، إضافة إلى اختبار مدى صلاحية النموذج إحصائيا واقتصاديا.

تعطى صيغة النموذج كالآتي:

$$EG = \alpha + \beta_1.dCHOM + \beta_2.dER + \beta_3.dINF + \beta_4.dPRO_CA + \beta_5.dPRO_Emp + \beta_6.GINI + \beta_7 SEC + e_t$$

من خلال تقدير النموذج خلال فترات مختلفة حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(5–18): نتائج التقدير و التشخيص للنموذج

المتغير التابع	معدل النمو الاقتصادي			
المتغيرات المستقلة	الفترة 2013–1980	الفترة 1989–1980	الفترة 1999–1989	الفترة 2013-2000
الثابت	- 4.3213 (0.6056)	-33.086 (0.3501)	-58.07 (0.033)	10.5579 (0.2558)
معدل البطالة	-0.3760 (0.0311)	-0.6043 (0.07)	1.581 (0.04)	–
سعر الصرف	0.0985 (0.3800)	-7.5954 (0.0659)	0.2967 (0.1210)	–
معدل التضخم	-0.0493 (0.4973)	-1.127 (0.125)	-0.2318 (0.059)	-0.1445 (0.047)
إنتاجية رأس المال	-0.0071 (0.2322)	0.024 (0.1413)	–	0.0082 (0.0004)
مؤشر توزيع الدخل	0.1562 (0.4814)	1.3135 (0.2535)	1.5500 (0.0326)	-0.1886 (0.4501)
مؤشر الأمن	0.2641 (0.7509)	-10.34 (0.0813)	1.7857 (0.2617)	–
إنتاجية العمالة	-43.61 (0.0513)	–	-30.706 (0.048)	23.892 (0.001)
EG_{t-1}	-0.6468 (0.0105)	–	–	0.7325 (0.0319)

0.9995 (0.0186)	-	-0.999 (0.0000)	-0.9993 (0.0000)	ε_{t-1}
0.8190	**0.9287**	**0.999**	**0.5480**	$\overline{R}^2$
5.2796 [0.0230]	**6.5221** [0.076]	**149.317** [0.0629]	**2.9640** [0.0181]	F
1.2104	**1.8919**	**3.7326**	**1.8554**	DW
7.792 [0.649]	**10.805** [0.7358]	**24.176** [0.001]	**11.116** [0.677]	LB
0.9974 [0.6072]	**0.6133** [0.7358]	**1.5173** [0.7720]	**1.1853** [0.5528]	JB
7.9076 [0.0192]	**4.8027** [0.0906]	**-**	**1.7861** [0.4094]	BG
0.7572 [0.3842]	**0.7257** [0.3943]	**1.8045** [0.1792]	**0.8127** [0.3673]	$ARCH$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق من الرقم (14) إلى الرقم (21)

المطلب الثالث: التفسير الإحصائي والاقتصادي لنتائج النموذج المقدر

من خلال الجدول السابق و الذي لخص نتائج التقدير و كذا الاختبارات التشخيصية اللازمة من أجل التأكد من جودة أداء هذا النموذج وصلاحيته اقتصاديا وإحصائيا، يمكننا التفسير والتحليل وهذا على النحو التالي:

أولا– التحليل الإحصائي لنتائج التقدير:

من أجل تحسين التحليل الإحصائي والاقتصادي قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى فترات زمنية تتماشى مع طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر.

1) الفترة 1980–2013

من خلال نتائج التقدير السابقة ذات التحليل الديناميكي تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

$$EG = -4.32 + 0.64.EG_{t-1} - 0.38.dCHOM + 0.09.dER - 0.05.dINF - 0.007.dPRO_CA - 43.61.dPRO_Emp + 0.16.GINI + 0.26SEC - 0.99e_{t-1}$$

- بفحص المعلمات المقدرة للنموذج من خلال اختبار ستودنت تبين لنا أن ليس كل المعلمات لها معنوية إحصائية، حيث من كان لديه معنوية إحصائية هي المتغيرات التالية: معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنة واحدة وحد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة أين كانت قيمها الاحتمالية أقل من 0.05، في حين المتغيرات الباقية ليس لديها معنوية إحصائية أين كانت قيمها الاحتمالية أكبر من 0.05.

- حسب نموذجنا هناك أثر عكسي معنوي إحصائي لمعدل البطالة على النمو الاقتصادي: إذ عندما يتغير معدل البطالة بنقطة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي بـ 0.38 نقطة في الأجل القصير.

- معامل "جيني" (توزيع الدخل) لا يؤثر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2013 لأن ليس لديه معنوية إحصائية نظرا لأن احتمال إحصائية ستودنت فيه أكبر من 0.05.

- هناك أثر طردي معنوي إحصائي لمعدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنة باتجاه معدل النمو الاقتصادي الحالي: إذ عندما يتغير معدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنة بنقطة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي الحالي بـ 0.64 نقطة في الأجل القصير.

- حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة له تأثير عكسي معنوي إحصائي باتجاه معدل النمو الاقتصادي الحالي: إذ عندما يتغير حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة بنقطة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي الحالي بـ 0.99 نقطة في الأجل القصير.

- المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 54.8% أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- النموذج مقبول إحصائيا نظرا لوجود معنوية كلية لمعلمات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05.

- إحصائية دربن-واتسن $DW = 1.85$ تشير إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، كون القيمة الإحصائية داخل مجال الثقة $[1.97 < \mathbf{1.85} < 2.02]$.

- اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي[Breush-Godfrey **(*BG*)**] : يوضح لنا خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي من الدرجة k لأن احتمال إحصائية BG أكبر من 0.05.

- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين *(ARCH)*: نجد أن إحصائية $ARCH$ أكبر من 0.05 وعليه تشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالاعتماد على اختبار" Jarque-Bera": اتضح لنا أن احتمال إحصائية JB أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

- البواقي عبارة عن تشويش أبيض نظرا لأن احتمال إحصائية LB أكبر من 0.05.

2) الفترة 1980-1989:

من خلال نتائج التقدير السابقة ذات التحليل الديناميكي تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

$$EG = -33.08 - 0.06.dCHOM - 7.59.dER - 1.13.dINF + 0.024.dPRO_CA + 1.31.GINI - 10.34.SEC - 0.99e_{t-1}$$

- بفحص المعلمات المقدرة للنموذج من خلال اختبار ستيودنت في هذه الفترة تبين لنا أن كل المعلمات ليس لها معنوية إحصائية، أين كانت قيمها الاحتمالية أكبر من 0.05. ما عدا حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة أين كانت قيمته الاحتمالية أقل من 0.05 .
- كذلك في هذه الفترة معامل "جيني" (توزيع الدخل) لا يؤثر على النمو الاقتصادي لأن ليس لديه معنوية إحصائية نظرا لأن احتمال إحصائية ستيودنت فيه أكبر من 0.05.
- حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة له تأثير عكسي معنوي إحصائي باتجاه معدل النمو الاقتصادي الحالي: إذ عندما يتغير حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة بنقطة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي الحالي بـ 0.99 نقطة في الأجل القصير.
- النموذج غير مقبول إحصائيا نظرا لعدم وجود معنوية كلية لمعلمات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أكبر من 0.05.
- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين *(ARCH)*: نجد أن إحصائية $ARCH$ أكبر من 0.05 وعليه تشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالاعتماد على اختبار "Jarque-Bera": اتضح لنا ان احتمال إحصائية JB أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.
- البواقي ليست عبارة عن تشويش ابيض نظرا لأن احتمال إحصائية LB أقل من 0.05.

3) الفترة 1989-1999:

من خلال نتائج التقدير السابقة ذات التحليل الديناميكي تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

$$EG = -58.07 + 1.58.dCHOM + 0.3.dER - 0.23.dINF - 30.7.dPRO_Emp + 1.55.GINI + 1.78.SEC$$

- بفحص المعلمات المقدرة للنموذج من خلال اختبار ستيودنت تبين لنا أن ليس كل المعلمات لها معنوية إحصائية، حيث من كان لديه معنوية إحصائية هي المتغيرات التالية: معدل البطالة، معامل جيني، الثابت أين

كانت قيمها الاحتمالية أقل من 0.05، في حين المتغيرات الباقية ليس لديها معنوية إحصائية أين كانت قيمها الاحتمالية أكبر من 0.05.

– حسب نموذجنا هناك أثر طردي معنوي إحصائي لمعدل البطالة على النمو الاقتصادي: إذ عندما يتغير معدل البطالة بنقطة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي بـ 1.58 نقطة في الأجل القصير.

– معامل "جيني" (توزيع الدخل) يؤثر طرديا على النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة لأن لديه معنوية إحصائية نظرا لأن احتمال إحصائية ستيودنت فيه أقل من 0.05، حيث عندما يتغير معامل جيني بنقطة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي بـ 1.55 نقطة في الأجل القصير.

– وفقا لقيمة الثابت c لما تكون المتغيرات المستقلة معدومة وبما فيها معامل جيني يسجل معدل النمو الاقتصادي انخفاض بمقدار 58.07 نقطة .

– المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 92.9% أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

– النموذج غير مقبول إحصائيا نظرا لعدم وجود معنوية كلية لمعلمات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أكبر من 0.05.

– اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي[Breush-Godfrey **(***BG***)**] : يوضح لنا خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي من الدرجة k لأن احتمال إحصائية BG أكبر من 0.05.

– اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين *(ARCH)*: نجد أن إحصائية $ARCH$ أكبر من 0.05 وعليه تشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

– اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالاعتماد على اختبار" Jarque-Bera": اتضح لنا ان احتمال إحصائية JB أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

– البواقي عبارة عن تشويش ابيض نظرا لأن احتمال إحصائية LB أكبر من 0.05.

4) الفترة 2000–2013:

من خلال نتائج التقدير السابقة ذات التحليل الديناميكي تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

$$EG = 10.55 + 0.73.EG_{t-1} - 0.014.dINF + 0.01.dPRO_CA + 23.89.dPRO_Emp - 0.19.GINI - 0.99e_{t-1}$$

– من خلال اختبار ستيودنت اتضح لنا أن كل من معدل التضخم، إنتاجية العمالة، إنتاجية رأس المال معدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنة واحدة وحد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة لها معنوية إحصائية أين كانت قيمها الاحتمالية أقل من 0.05 ، في حين المتغيرات الباقية ليس لديها معنوية إحصائية .

– حسب نموذجنا هناك أثر عكسي معنوي إحصائي لمعدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي، إذ عندما يتغير معدل التضخم بنقطة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي بـ 0.14 نقطة في الأجل القصير.

– معامل "جيني" (توزيع الدخل) لا يؤثر على النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة لأن ليس لديه معنوية إحصائية نظرا لأن احتمال إحصائية ستودنت فيه أكبر من 0.05.

– إنتاجية العمالة تؤثر طرديا وبشكل معنوي في النمو الاقتصادي، إذ عندما تتغير إنتاجية العمالة بنقطة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي بـ 28.89 نقطة.

– كذلك إنتاجية رأس المال تؤثر طرديا وبشكل ضعيف في النمو الاقتصادي، إذ عندما تتغير بنقطة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي بـ 0.01 نقطة.

– هناك أثر طردي معنوي إحصائي لمعدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنة باتجاه معدل النمو الاقتصادي الحالي، إذ عندما يتغير معدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنة بنقطة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي الحالي بـ 0.73 نقطة في الأجل القصير.

– حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة له تأثير طردي معنوي إحصائي باتجاه معدل النمو الاقتصادي الحالي: إذ عندما يتغير حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة بنقطة واحدة يتغير معدل النمو الاقتصادي الحالي بـ 0.99 نقطة في الأجل القصير.

– المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 81.9% أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

– النموذج مقبول إحصائيا نظرا لوجود معنوية كلية لمعلمات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05.

– إحصائية دربن–واتسن $DW = 1.21$ تشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، كون القيمة الإحصائية داخل مجال الثقة $[1.15 < \mathbf{1.21} < 2.84]$.

– اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي**(***BG***)[**Breush-Godfrey**]** : يوضح لنا وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي من الدرجة k لأن احتمال إحصائية BG أقل من 0.05.

– اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين *(ARCH)*: نجد أن إحصائية $ARCH$ أكبر من 0.05 وعليه تشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

– اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالاعتماد على اختبار" Jarque-Bera": اتضح لنا أن احتمال إحصائية JB أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

- البواقي عبارة عن تشويش أبيض نظرا لأن احتمال إحصائية LB أكبر من 0.05.

ثانيا– التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة:

إن النتائج المتوصل لها سابقا من حيث أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، يعتبر مقبولا من الناحية القياسية نوعا ما استنادا على نتائج التقدير و الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر، إلا أنه كان هناك تحفظات من الناحية الاقتصادية من حيث مدى مطابقة بعض النتائج للنظرية الاقتصادية. و عليه يمكن إرجاع وتفسير هذه النتائج كما يلي:

- لابد من التأكيد والإشارة في البداية على أن النتائج تكون تخضع للفترة الزمنية قيد الدراسة، طبيعة الإحصائيات من حيث مدى صحتها و واقعيتها بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- معامل جيني لتوزيع الدخل لم يكن له أي أثر على النمو الاقتصادي على طول فترة الدراسة (1980-2013) في الجزائر، و هذا نظرا لأن السياسة الاقتصادية الجزائرية لم يكن هدفها الأول هو تحقيق العدالة في توزيع الدخول و إنما كان همها الأول و الأخير هو تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال إعطائها أهمية كبرى لمحور تهيئة و تطوير الهياكل القاعدية (الاقتصادية و الاجتماعية) لما لها من دور هام في دعم الاستثمار و عمليات الإنتاج و من ثم تحقيق النمو الاقتصادي. مع ملاحظة أنه خلال الفترة (1989-1999) كان هناك تأثير طردي لمعامل جيني على النمو الاقتصادي والذي يفسر على أن هذه الفترة شهدت اختلالا في توزيع الدخول نظرا لطبيعة برنامج التعديل الهيكلي الذي أدى إلى زيادة التراكم الرأسمالي لدى طبقة الأغنياء و من ثم الاستثمار فالنمو الاقتصادي وفقا للنظرية الاقتصادية.
- بالنسبة لأثر البطالة على النمو الاقتصادي و علاقته به، فإنه يختلف من فترة إلى أخرى. فالملاحظ أن تأثيره كان ضعيف عكسي خلال فترة الدراسة (1980-2013) وهذا يوافق النظرية الاقتصادية بينما خلال الفترة (1989-1999) كان الأثر طردي وهذا في الواقع يعاكس النظرية الاقتصادية ويمكن تفسيره على أن هذه الفترة تميزت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة من جهة ومن جهة أخرى كان هناك تحسن طفيف في النمو الاقتصادي نظرا للتحسن الطفيف في أسعار النفط وقلة الضغط على الإنفاق الحكومي .
- لم يكن هناك أي أثر للتضخم على النمو الاقتصادي في معظم فترات الدراسة، و يمكن إرجاع ذلك لكون أن باقي متغيرات الدراسة كان لها دور أكبر في تفسير النمو الاقتصادي، مع ملاحظة أنه خلال الفترة الأخيرة (2000-2013) سجلنا أثر عكسي للتضخم باتجاه النمو الاقتصادي كون معدلات

التضخم كانت منخفضة خلال هذه الفترة وبالتالي أدت إلى تحسن معدلات النمو الاقتصادي تماشيا مع النظرية الاقتصادية.

- بالنسبة لإنتاجية العمالة ورأس المال فكلاهما لم يكن لديه أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال معظم فترات الدراسة، نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي وليس حقيقي. مع ملاحظة أنه في الفترة الأخيرة سجلنا أثر طردي لكليهما باتجاه النمو الاقتصادي وهذا يعود إلى طبيعة الفترة التي شهدت تطبيق لسياسة الإنعاش الاقتصادي المرتكزة على رأس المال المادي والبشري من أجل تحسين معدلات النمو الاقتصادي.
- لم يكن هناك أي تأثير لسعر الصرف باتجاه النمو الاقتصادي في الجزائر على طول فترة الدراسة وهذا يناقض النظرية الاقتصادية.
- بالنسبة للأمن فالملاحظ أنه خلال فترة الدراسة لم يلعب أي دور في تفسير النمو الاقتصادي مما يعني أنه في الجزائر الأمن مقارنة بباقي محددات النمو هو ليس عامل مهم و قوي في تفسير النمو الاقتصادي بالجزائر.
- نلاحظ أن حد الخطأ العشوائي كان معنويا في معظم فترات الدراسة و هذا إن دل فإنه يدل على أنه توجد متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج تلعب دورا في تفسير النمو الاقتصادي. وهذا يؤيد ملاحظاتنا و تفسيراتنا حول غياب تأثير بعض متغيرات الدراسة على النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر توزيع الدخل على الفقر

نظرا أن الجزائر عانت ولازالت تعاني من مشكلة الفقر، سنحاول من خلال هذا المبحث هذه المرة قياس أثر توزيع الدخل ومجموعة من المتغيرات على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، و بالاعتماد على النظرية الاقتصادية تم إثبات أن سوء توزيع الدخل من بين الأسباب الرئيسية المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الفقر، وعليه ستكون خطوات الدراسة القياسية مثل سابقتها .

المطلب الأول: تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على الفقر وتشخيصه

بعد أن قمنا في المبحث السابق بقياس أثر توزيع الدخل و مجموعة من المتغيرات على النمو الاقتصادي في الجزائر سنحاول هذه المرة دراسة و قياس أثر توزيع الدخل ومجموعة من المتغيرات على الفقر باعتبار توزيع الدخل والمتغيرات الأخرى كمتغيرات مستقلة أما الفقر و الممثل في مؤشره فهو عبارة عن متغير تابع.

و بالنسبة للشكل الرياضي الذي سيأخذه النموذج فسيكون كالآتي:

$$POV = F(GINI, CHOM, EG, SEC)$$

و عليه سيكون لمتغيرات الدراسة (مؤشر الفقر، مؤشر توزيع الدخل، معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي و الأمن) نفس الخصائص الوصفية السابقة وكذلك نفس نتائج اختبار الاستقرارية لديكي- فولر المطور السابقة . مما يستوجب فقط القيام بعملية التقدير للنموذج الجديد في الجزائر وذلك خلال فترات مختلفة، إضافة إلى اختبار مدى صلاحية النموذج إحصائيا واقتصاديا.

و تعطى صيغة النموذج كالآتي:

$$POV = \alpha + \beta_1.dCHOM + \beta_2 GINI + \beta_3.EG + \beta_4 SEC + e_t$$

و من خلال تقدير النموذج خلال فترات مختلفة حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-19): نتائج التقدير و التشخيص للنموذج

المتغير التابع	مؤشر الفقر			
المتغيرات المستقلة	الفترة 2013-1980	الفترة 1989-1980	الفترة 1999-1989	الفترة 2013-2000
الثابت	-58.18 (0.0016)	53.26 (0.0410)	60.26 (0.0128)	-45.01 (0.7049)
معدل البطالة	0.469 (0.2926)	-	1.076 (0.0963)	0.072 (0.4033)
معدل النمو الاقتصادي	0.266 (0.5956)	0.535 (0.0092)	-0.282 (0.3224)	-0.364 (0.0242)
مؤشر توزيع الدخل	2.331 (0.0000)	-0.629 (0.2010)	-0.923 (0.075)	0.256 (0.0242)
مؤشر الأمن	-4.5384 (0.0517)	4.3788 (0.0051)	-4.6821 (0.0601)	-
POV_{t-1}	-	-	-	0.9874 (0.0000)
POV_{t-2}	-	0.0103 (0.9599)	0.3579 (0.1154)	-
ε_{t-1}	-	-	-	0.9995 (0.002-0)
$\overline{R}^2$	**0.5613**	**0.9824**	**0. 9085**	**0.9830**
F	**8.959** [0.000]	**41.978** [0.0057]	**7.947** [0.0333]	**92.838** [0.0000]
DW	**0.6906**	**2.6405**	**2.7626**	**2.3113**
LB	**39.149** [0.001]	-	**7.6409** [0.469]	**9.7545** [0.462]

0.577 [0.7493]	**2.674** [0.0.2625]	**0.056** [0.9721]	**0.039** [0.9804]	*JB*
4.9649 [0.0837]	**3.4364** [0.1795]	**7.0831** [0.0290]	**14.133** [0.0009]	*BG*
0.4427 [0.5058]	**0.2158** [0.6422]	**0.1880** [0.6645]	**3.7410** [0.0531]	*ARCH*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق من رقم (22) إلى الرقم (29)

المطلب الثاني: التفسير الإحصائي و الاقتصادي لنتائج النموذج المقدر

من خلال الجدول السابق والذي لخص نتائج التقدير وكذا الاختبارات التشخيصية اللازمة من أجل التأكد من جودة أداء هذا النموذج وصلاحيته اقتصاديا وإحصائيا ، يمكننا التفسير والتحليل وهذا على النحو التالي:

أولا– التحليل الإحصائي لنتائج النموذج المقدر:

من أجل تحسين التحليل الإحصائي والاقتصادي قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى فترات زمنية تتماشى مع طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر.

1) الفترة 1980–2013

من خلال نتائج التقدير السابقة ذات التحليل الديناميكي تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

$$POV = -58.18 + 0.46.dCHOM + 2.33.GINI - 4.54SEC + 0.26.EG$$

– بفحص المعلمات المقدرة للنموذج من خلال اختبار ستيودنت تبين لنا أن معظم المعلمات ليس لها معنوية إحصائية، ماعدا معامل جيني والثابت أين كانت قيمهما الاحتمالية أقل من 0.05.

– حسب نموذجنا هناك أثر طردي معنوي إحصائي لمعامل جيني على الفقر، إذ عندما يتغير معامل جيني بنقطة واحدة يتغير مؤشر الفقر بـ 2.33 نقطة في الأجل القصير.

– وفقا لقيمة الثابت عندما تنعدم المتغيرات المستقلة بما فيها معامل جيني يسجل مؤشر الفقر انخفاضا بمقدار 58.18 نقطة.

– المتغيرات المستقلة تفسر الفقر بنسبة 56.13% أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

– النموذج مقبول إحصائيا نظرا لوجود معنوية كلية لمعلمات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05.

- إحصائية دربن-واتسن $DW = 0.69$ تشير إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، كون القيمة الإحصائية خارج مجال استقلالية الأخطاء.

- اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي[Breush-Godfrey **(*BG*)**] : يوضح لنا وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي من الدرجة k لأن احتمال إحصائية BG أقل من 0.05.

- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين *(ARCH)*: نجد أن إحصائية $ARCH$ أكبر من 0.05 وعليه تشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالاعتماد على اختبار" Jarque-Bera": اتضح لنا ان احتمال إحصائية JB أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

- البواقي ليست عبارة عن تشويش أبيض نظرا لأن احتمال إحصائية LB أقل من 0.05

2) الفترة 1980-1989

من خلال نتائج التقدير السابقة تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

$$POV = 53.26 + 0.01POV_{t-2} - 0.63.GINI + 4.38SEC + 0.53.EG$$

- من خلال اختبار ستيودنت نجد أن كلا من معدل النمو الاقتصادي، مؤشر الأمن والثابت لهم معنوية إحصائية باعتبار أن قيمهم الاحتمالية أقل من 0.05، في حين باقي المتغيرات ليس لها معنوية.

- حسب نموذجنا هناك أثر طردي معنوي إحصائي لمعدل النمو الاقتصادي على الفقر، إذ عندما يتغير بنقطة واحدة يتغير مؤشر الفقر بـ 0.53 نقطة في الأجل القصير.

- حسب نموذجنا معامل "جيني" (توزيع الدخل) لا يؤثر على الفقر في الجزائر لأن ليس لديه معنوية إحصائية.

- وفقا لقيمة الثابت عندما تنعدم المتغيرات المستقلة بما فيها معامل جيني يسجل مؤشر الفقر انخفاضا بمقدار 53.26 نقطة.

- مؤشر الأمن لديه أثر طردي قوي معنوي خلال هذه الفترة على مؤشر الفقر، إذ عندما يتغير بنقطة واحدة يتغير مؤشر الفقر بـ 4.38 نقطة في الأجل القصير.

- المتغيرات المستقلة تفسر الفقر بنسبة 98.24% أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- النموذج مقبول إحصائيا نظرا لوجود معنوية كلية لمعلمات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05.

- إحصائية دربن-واتسن $DW = 2.64$ تشير إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، كون القيمة الإحصائية خارج مجال إستقلالية الأخطاء.

- اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي[Breush-Godfrey (*BG*)] : يوضح لنا وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي من الدرجة k لأن احتمال إحصائية BG أقل من 0.05.

- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين *(ARCH)*: نجد أن إحصائية $ARCH$ أكبر من 0.05 وعليه تشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالاعتماد على اختبار" Jarque-Bera": اتضح لنا ان احتمال إحصائية JB أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

3) الفترة 1989-1999

من خلال نتائج التقدير السابقة ذات التحليل الديناميكي تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

$$POV = 60.26 + 0.35POV_{t-2} - 0.92.GINI - 4.68SEC - 0.28.EG + 1.07dCHOM$$

- من خلال اختبار ستيودنت نجد أن كل معلمات النموذج ليس لديها معنوية إحصائية باعتبار أن قيمهم الاحتمالية أكبر من 0.05، ما عدا الثابت.

- معامل "جيني" (توزيع الدخل) لا يؤثر على الفقر كذلك خلال هذه الفترة في الجزائر.

- المتغيرات المستقلة تفسر الفقر بنسبة 90.85% أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- النموذج مقبول إحصائيا نظرا لوجود معنوية كلية لمعلمات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05.

- إحصائية دربن-واتسن $DW = 2.76$ تشير إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، كون القيمة الإحصائية خارج مجال إستقلالية الأخطاء.

- اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي[Breush-Godfrey (*BG*)] : يوضح لنا عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي من الدرجة k لأن احتمال إحصائية BG أكبر من 0.05.

- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين *(ARCH)*: نجد أن إحصائية $ARCH$ أكبر من 0.05 وعليه تشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالاعتماد على اختبار" Jarque-Bera": اتضح لنا أن احتمال إحصائية JB أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

- البواقي عبارة عن تشويش أبيض نظرا لأن احتمال إحصائية LB أكبر من 0.05.

4) الفترة 2000-2013

- من خلال نتائج التقدير السابقة ذات التحليل الديناميكي تحصلنا على الصيغة القياسية التالية:

$$POV = -45.01 + 0.98POV_{t-1} + 0.26.GINI - 0.36.EG + 0.07dCHOM - 0.99e_{t-1}$$

- من خلال اختبار ستيودنت نجد أن كل من معدل النمو الاقتصادي، معامل جيني ومؤشر الفقر المتأخر بسنة واحدة وحد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة واحدة لديها معنوية إحصائية باعتبار أن قيمهم الاحتمالية أقل من 0.05، في حين باقي المتغيرات ليس لديها معنوية إحصائية.

- معامل "جيني" (توزيع الدخل) يؤثر على الفقر طرديا، إذ عندما يتغير معامل جيني بنقطة واحدة يتغير مؤشر الفقر بـ 0.26 نقطة في الأجل القصير.

- معدل النمو الاقتصادي يؤثر عكسيا على الفقر، إذ عندما يتغير بنقطة واحدة يتغير مؤشر الفقر بـ 0.36نقطة في الأجل القصير.

- هناك أثر طردي معنوي إحصائي لمؤشر الفقر المتأخر بسنة باتجاه مؤشر الفقر الحالي، إذ عندما يتغير معدل مؤشر الفقر المتأخر بسنة بنقطة واحدة يتغير مؤشر الفقر الحالي بـ 0.99 نقطة في الأجل القصير.

- حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة له تأثير عكسي معنوي إحصائي باتجاه مؤشر الفقر الحالي: إذ عندما يتغير حد الخطأ العشوائي المتأخر بسنة بنقطة واحدة يتغير مؤشر الفقر الحالي بـ 0.99 نقطة في الأجل القصير.

- المتغيرات المستقلة تفسر الفقر بنسبة 98.4% أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- النموذج مقبول إحصائيا نظرا لوجود معنوية كلية لمعلمات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05.

- إحصائية دربن-واتسن $DW = 2.31$ تشير إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، كون القيمة الإحصائية خارج مجال إستقلالية الأخطاء.

- اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي[Breush-Godfrey **(*BG*)**]: يوضح لنا عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي من الدرجة k لأن احتمال إحصائية BG أكبر من 0.05.

- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين *(ARCH)*: نجد أن إحصائية $ARCH$ أكبر من 0.05 وعليه تشير إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بالاعتماد على اختبار" Jarque-Bera": اتضح لنا أن احتمال إحصائية JB أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

- البواقي عبارة عن تشويش أبيض نظرا لأن احتمال إحصائية LB أكبر من 0.05.

-

ثانيا– التفسير الاقتصادي :

إن النتائج المتوصل لها سابقا من حيث أثر توزيع الدخل على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1980-2013، يعتبر مقبولا من الناحية القياسية نوعا ما استنادا على نتائج التقدير و الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر، إلا أنه كان هناك تحفظات من الناحية الاقتصادية من حيث مدى مطابقة بعض النتائج للنظرية الاقتصادية. و عليه يمكن إرجاع و تفسير هذه النتائج كما يلي:

- لابد من التأكيد و الإشارة في البداية على أن النتائج تكون تخضع للفترة الزمنية قيد الدراسة، طبيعة الإحصائيات من حيث مدى صحتها و واقعيتها بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- معامل جيني له تأثير طردي على الفقر على طول فترة الدراسة (1980-2013)، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تبين أنه كلما زاد التفاوت في توزيع الدخول بين شرائح المجتمع (معامل جيني) يزداد الفقر.
- بالنسبة لأثر النمو الاقتصادي على الفقر وعلاقته به فإنه يختلف من فترة لأخرى، حيث أنه خلال الفترة (1989-1990) كانت العلاقة طردية ضعيفة والتي تفسر على أن ثمار النمو في المدى القصير تكون لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، مما يؤدي إلى زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقرا. بينما في الفترة الأخيرة (2000-2013) كانت العلاقة عكسية، أي زيادة النمو أدت إلى انخفاض نسبة الفقر،كون هذه الفترة تميزت بتطبيق الدولة الجزائرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي إلى الهادفة مكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- لم يكن لمعدل البطالة أي تأثير على معدل الفقر على طول فترة الدراسة، وهذا في الواقع مناقض تماما للنظرية الاقتصادية والواقع فمن المفروض أن تكون البطالة عامل مفسر للفقر، وقد تعود هذه النتيجة إلى مدى صحة الإحصائيات المعتمد عليها، وإلى كون باقي متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي، معامل جيني) كان لها دورا أكبر في تفسير الفقر في الجزائر أكثر من البطالة.

خلاصة الفصل:

تطرقت الدراسة في هذا الفصل إلى تحليل انعكاس توزيع الدخل على كل من النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، من خلال التطرق في البداية إلى تحليل التفاوت في توزيع الدخول (الإنفاق)، إذ اتضح أن الجزائر تعاني من مشكلة التفاوت في توزيع الدخول ولا طالما بحثت عن الآليات المناسبة التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وتخفيض التفاوت في توزيع الدخول من جهة ثانية والتقليل من مشكلة الفقر من جهة أخرى. وبناءا على بعض المؤشرات التي تقيس التفاوت في توزيع الدخول (الإنفاق) تبين لنا أنه لا توجد عدالة في توزيع الدخل في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر خاصة في الأوساط الريفية.

لتقوم الدراسة في المرحلة الثانية بتحليل قياسي لأثر توزيع الدخل (معامل جيني) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013) مع إدماج بعض المتغيرات الأخرى من أجل تحسين النموذج المقدر، ومن خلالها اتضح أن أثر توزيع الدخل والمتغيرات الأخرى (التضخم، الأمن، إنتاجية رأس المال، إنتاجية العمل، سعر الصرف، البطالة) كان متفاوتا من فترة زمنية لأخرى، حيث فسرت المتغيرات المستقلة النمو الاقتصادي بنسبة 54.8% والنسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

وفي الأخير قمنا بالتحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على الفقر في الجزائر خلال الفترة (1980-2013) مع إضافة بعض المتغيرات المستقلة (البطالة، معدل النمو الاقتصادي، الأمن) إلى جانب معامل جيني (توزيع الدخل)، وقد اتضح لنا أن اللاعدالة في توزيع الدخل (معامل جيني) ساهمت في زيادة الفقر في الجزائر، حيث فسر نموذجنا التغيرات التي تحدث في الفقر بنسبة 56.13% والباقي فسرته عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

خاتمة

إن مشكلة توزيع الدخل تعتبر العائق الأساسي لعملية النمو ومن ثم تفشي ظاهرة الفقر . ففي الدول الفقيرة الاهتمام الرئيسي كان منصبا على النمو في مواجهة توزيع الدخل، فكما أن التنمية تتطلب ناتج قومي إجمالي مرتفع ومعدل نمو سريع فإن الموضوع الأساسي في ذلك ليس زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج القومي فقط ولكن أيضا من سيقوم بهذا النمو ، فإذا كان الأغنياء هم الأكثر حظا في الحصول على عوائد النمو فإن الفقراء يستمرون في اتجاههم للأسوأ وتتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل، لذلك كان لابد من البحث عن سياسات يجب أن تكون مبنية على العلاقة بين توزيع الدخل والنمو والفقر.

الأمر الذي جعل المؤسسات التنموية الإقليمية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يلح على ضرورة السعي قدما نحو تحقيق مزيد من المساواة، والتي تتجسد في أبسط صورها في عدالة توزيع الدخول، والذي يعتبر المكون الثاني بعد النمو الاقتصادي لانتشار الفقر في المجتمع، ولا يمكن التحدث عن تحقيق العدالة الاجتماعية إذا كان أغلب السكان يعيشون في دائرة الفقر.

إن آخر الدراسات تشير إلى أنه على المدى الطويل، ليس ثمة علاقة تناقضية بين النمو الاقتصادي والعدالة التوزيعية. بل على العكس، إذ أن عدالة التوزيع لمكاسب النمو عامل أساسي في دعم هذا الأخير. فقد تبيَّن أن ما يميز الدول الصاعدة التي تنجح في تحقيق مستويات نمو مرتفعة خلال سنوات متتالية بل عقود، عن الدول الأخرى التي تعجز عن ذلك، يكمن في مستوى توزيع الدخل. فكلما ارتفع سوء توزيع الدخل انخفضت حظوظ النمو الاقتصادي المستدام. وثمة عوامل عدة تبرر هذه العلاقة التناسبية بين النمو الاقتصادي المستقر وعدالة التوزيع، إذ تميل الفئات الغنية في الكثير من الدول النامية، كما هي الحال في الدول العربية، إلى الاستهلاك المفرط للسلع والخدمات الباهظة الثمن والمستوردة في غالب الأحيان من الخارج. وبالتالي، يتسرّب الادخار الوطني إلى الخارج بدل أن يحرّك عجلة الاقتصاد المحلي في شكل استثمار منتج يخلق الوظائف ويساهم في تحسين مستوى الرفاه. في حين أن استهلاك الشرائح المتوسطة والفقيرة عادة ما يتركّز على استهلاك السلع والخدمات المحلية، ما يساهم في دعم النمو الاقتصادي. حيث أن مساهمة عدالة توزيع الدخل في دعم نمو اقتصادي مرتفع ومستدام أهم كثيراً من مساهمة الاستثمار الأجنبي أو الانفتاح التجاري، الذي عادة ما تركّز عليه الدول العربية في سياساتها الاقتصادية.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- بصفة عامة تتحدد علاقة توزيع الدخل بالنمو الاقتصادي والفقر نظريا، أن التفاوت في توزيع الدخول شرط ضروري لإحداث النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط كون أن اللاعدالة في التوزيع هو الذي يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي ومن ثم الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، أما على المدى الطويل فلابد أن تكون هناك عدالة في توزيع الدخول من أجل التقليل من مشكلة الفقر.

- يرتبط تطور نسب الفقر بشكل وثيق بمعدلات النمو المحققة وبتطور هيكل توزيع الدخل، حيث أن النمو الاقتصادي وحده غير كاف لتحقيق هدف الإقلال من حدة الفقر خاصة أمام تشعب العلاقة الوظيفية بين النمو، والفقر، وتوزيع الدخل .فارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتما إلى تحسن في وضع الفقراء، خاصة إذا تصاحب هذا النمو مع إعادة توزيع الثروة في غير صالح الفقراء .

- اتجاه متوسط الدخل الفردي في الجزائر إلى الزيادة بشكل طفيف، ولكن بالرغم من ذلك يبقى لمشكل الفقر أثر كبير على مختلف شرائح المجتمع.

- إن المخططات الاقتصادية التي تم تنفيذها لم تحقق النتائج المنتظرة منها، حيث أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، وبالتالي هو عرضة للإختلالات الاقتصادية نظرا إلى أن أسعار النفط تتحدد في السوق العالمي.

- هناك تفاوت كبير في توزيع الإنفاق الاستهلاكي والدخل بين فئات المجتمع في الجزائر، حيث أن أغنى 20% من السكان يتحصلون على ما يعادل ما يتحصل عليه 70% من السكان، هذا يدل أن الدخل يتجه لصالح الأغنياء على حساب الفقراء.

- إن انخفاض دخل الفقراء الذي يظهر في افتقارهم للصحة والتغذية والتعليم، يمكن أن يخفض من الإنتاجية الاقتصادية، وذلك ما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

- اتضح لنا أن معامل جيني لم يكن له أي أثر على النمو الاقتصادي على طول فترة الدراسة (1980-2013) في الجزائر، نظرا لأن السياسة الاقتصادية الجزائرية أولت اهتماما أكبر لتحقيق النمو الاقتصادي بدلا من تحقيق العدالة في توزيع الدخول.

- في الفترة (1989-1999) كان هناك تأثير طردي لمعامل جيني على النمو الاقتصادي، نظرا لأن هذه الفترة شهدت اختلالا في توزيع الدخول- كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي- الذي أدى إلى زيادة تراكم رأس المال ومن ثم الاستثمار فالنمو الاقتصادي.

- معامل جيني (توزيع الدخل) إلى جانب المتغيرات المستقلة الأخرى (البطالة، التضخم، سعر الصرف، إنتاجية رأس المال، إنتاجية العمل، الأمن)، فسروا النمو الاقتصادي في الجزائر على طول فترة الدراسة (1980-2013) بنسبة 54.8% والباقي يعود تفسيره إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- حد الخطأ العشوائي كان له دور في تفسير النمو الاقتصادي (نموذج أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي)، وهذا ما يوضح لنا أن هناك عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج لها تأثير على النمو الاقتصادي بالجزائر.

- تبين لنا كذلك أن معامل جيني كان له تأثير طردي على الفقر خلال فترة الدراسة (1980-2013) في الجزائر، حيث كلما زاد التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع (معامل جيني) ازداد انتشار الفقر.

- النمو الاقتصادي وعلاقته بالفقر تختلف من فترة لأخرى، حيث أنه خلال الفترة (1989-1990) كانت العلاقة طردية والتي تفسر على أن ثمار النمو في المدى القصير تكون لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، مما يؤدي إلى زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقرا. بينما في الفترة الأخيرة (2000-2013) كانت العلاقة عكسية، أي زيادة النمو أدت إلى انخفاض نسبة الفقر،كون هذه الفترة تميزت بتطبيق الدولة الجزائرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي إلى الهادفة مكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- مؤشر توزيع الدخل (معامل جيني) إلى جانب المتغيرات الأخرى (النمو الاقتصادي، الأمن، البطالة) فسروا الفقر في الجزائر بنسبة56.13% والباقي يعود لعوامل أخرى غير مدرجة في نموذج الفقر.

إختبار الفرضيات:

من خلال نتائج الدراسة و الإحاطة شبه الكاملة بموضوع دراستنا، فإنه يمكننا اختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: «إن عدالة توزيع الدخل شرط ضروري لحدوث النمو الاقتصادي » ثبتت صحة هذه الفرضية في المدى المتوسط والطويل، لكن في المدى القصير تكون اللاعدالة في توزيع الدخول شرط لإحداث النمو الاقتصادي من خلال دورها في زيادة التراكم الرأسمالي لدى طبقة الأغنياء ومن ثم تحفيزهم على الاستثمار وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: « إن التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي يساهم في التخفيف من حدة الفقر » ثبتت صحة هذه الفرضية، إذ عندما يكون هناك توزيع عادل للدخول ينخفض الفقر أي أن جميع شرائح المجتمع يستفيدوا من ثمار النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: «يوجد تباين شديد في توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع في الجزائر » ثبتت صحة هذه الفرضية، حيث لوحظ أن أغنى 20%من السكان يتحصلون على ما يعادل ما يتحصل عليه 70%من السكان، مما يدل على أن الدخل يتجه نحو الأغنياء على حساب الفقراء.

الفرضية الرابعة: « يوجد أثر طردي لتوزيع الدخول على النمو الاقتصادي في الجزائر» هذه الفرضية غير صحيحة تماما، حيث استنادا على نتائج التقدير اتضح لنا أنه لا يوجد أي أثر لمعامل جيني (توزيع الدخل) على النمو الاقتصادي في الجزائر على طول فترة الدراسة (1980-2013).

الفرضية الخامسة: «إن مشكلة الفقر هي نتاج لضعف النمو من جهة وسوء توزيع ثمار النمو من جهة أخرى في الجزائر» هذه الفرضية تشكلت من جزأين: الأول تمثل في وجود أثر للنمو على الفقر ضمن علاقة عكسية، والتي اتضح أنها فرضية غير صحيحة، حيث أن أثر النمو الاقتصادي على الفقر وعلاقته يختلف من فترة زمنية إلى أخرى في الجزائر. أما الجزء الثاني فيتمثل في وجود أثر للتفاوت في توزيع الدخل على الفقر ضمن علاقة طردية وهذا الجزء من هذه الفرضية ثبت صحته، حيث بناءا على نتائج التقدير تبين لنا أنه بالفعل في الجزائر هناك أثر طردي للتفاوت في توزيع الدخل والفقر.

التوصيات:

على ضوء دراستنا لموضوع البحث، وبعد استعراضنا لنتائجه المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم الاقتراحات التالية:

– وضع سياسات اجتماعية توفّر الحماية الاجتماعية وتضمن ولوج الفئات المعوزة إلى الخدمات التعليمية والصحية، ناهيك عما تنطوي عليه من قيمة أخلاقية وإنسانية، يساهم مباشرة في دعم عملية النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والأمني.

– إن النمو السريع والمستقر الذي تعرفه الدول الصاعدة الناجحة يشكِّل فرصة للدول العربية لتستفيد من تجاربها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على حدّ سواء. وأحد الدروس المهمة التي يمكن استخلاصها هو أن التناقض بين النمو الاقتصادي والإنصاف في توزيع ثمار النمو، لا يعدو كونه ظاهرياً ومنحسراً على المدى القصير. أما على المدى الطويل، فليس ثمة تناقض ولا تضارب بين الهدفين.

– ضرورة تحقيق موازنة بين هدف زيادة النمو الإقتصادي وهدف تقليل درجة التفاوت في توزيع الدخل لأن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، لا تؤدي بالضرورة إلى مساواة أكبر في توزيع الدخل

– إن الدول التي تهدف لتخفيض الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل تحتاج لمعرفة كيف تحقق أهدافها، وما هي البدائل الاقتصادية التي تتخذها الدول الأقل نموا لتخفيض الفقر وعدم المساواة.

– النمو الاقتصادي والسياسة السليمة هي الأساس في مواجهة الفقر وتحسين توزيع الدخل.

– توفير الأجهزة التي تعمل على توفير المعلومات الخاصة بالفقر، حتى يسهل على الباحثين القيام بدراسات صحيحة.

– من المهم الاستمرار في إجراء المزيد من بحوث ميزانية الأسرة، إضافة إلى التوسع في استخدام الأساليب الحديثة من أجل الوصول إلى بيانات دقيقة وشاملة أكثر.

– الاستفادة من تعاليم الدين الإسلامي حيث قدم الإسلام معايير دقيقة وشاملة لمعالجة الفقر والحد من اتساع فجوة التفاوت بين الفقراء والأغنياء ومن هذه المعايير العمل الصالح الذي حثت عليه الآيات القرآنية والأحاديث المطهرة والزكاة التي تتصف بالاستمرارية والثبات ولكونها كذلك فهي تحث المبالغ المكتنزة للبحث

عن مجالات استثمار مجزية وإلاّ تعرضت هذه المبالغ إلى الفناء مع الزمن وبتحقيقها لهذا الهدف فهي تعمل على زيادة الإنتاج والتشغيل تم تحسين الدخول الموزعة من جهة وزيادة النمو الاقتصادي من جهة ثانية.

آفاق الدراسة:

بما أن التفاوت في المداخيل شكل ولا يزال موضوع البحث منذ أقدم العصور، فلا توجد فلسفة أو فكر لم تتطرق إليه بالمنظور الذي تراها مناسب من أجل الوصول إلى مجتمعات أكثر عدالة ومساواة، وهي تختلف باختلاف معاني التوزيع العادل بالنسبة للأشخاص ومنزلتهم الاجتماعية. فالعمال يعتقدون أن مداخيل أرباب العمل مرتفعة مقارنة بالأجور التي يتحصّلون عليها، أما أرباب العمل فيعتقدون أن المطالبة المستمرة للعمال برفع أجورهم تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤثر سلبا على أسعارها وعلى هوامش الأرباح، التي يعتبر معدلها بالغ الأهمية في عملية التراكم الرأسمالي .وبما أن الصراع بين الأجور والأرباح يوضح نمط التوزيع الوظيفي للدخل نسبة إلى مساهمة عنصري العمل ورأس المال في العملية الإنتاجية، والتي تعطي تفاوتا أوليا قد ينعكس على حصص الأفراد ومستويات معيشتهم، فإن هذا البحث لم يكن كاملا لعدم تغطيته كل جوانب المساواة، سواء كانت بين الأجناس أو بين الأعراق، أو بين الأقاليم، أو المساواة في توزيع الفرص، وهي كلها لا تتوفر بياناتها الإحصائية في الجزائر وغيرها من البلدان النامية، وحتى الكثير من البلدان المتقدمة.

وعليه، فإن للبحث آفاقا كبيرة، أولها البحث في الجانب الثاني لتوزيع الدخل ألا وهو التوزيع الوظيفي للدخل أي توزيع الدخل على مختلف عوامل الإنتاج، وربطه بمختلف المتغيرات الاقتصادية التي من شأنها التأثير فيه. إضافة إلى البحث أكثر في مشكلة الفقر التي تعتبر مشكلة متشعبة الأبعاد، وأخيرا قياس العلاقة بين الفقر والبطالة التي تعتبر من المفروض من بين أهم مسببات الفقر والتي لم تتحقق لنا من خلال دراستنا.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربيةّ:

القرآن الكريم

كتب:

- إبراهيم العيوي، " التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في سياق التنمية الاقتصادية في مصر، 1952-1976"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993.
- إبراهيم طلعت الدمرداش، " الإقتصاد الإجتماعي"، دار المريخ، القاهرة، 2006.
- إبراهيم مشورب، "الإقتصاد السياسي، -مبادئ، مدارس، أنظمة-"، دار المنهل اللبناني، لبنان، بدون سنة نشر.
- أحمد إبراهيم منصور، " عدالة التوزيع والتنمية الإقتصادية، رؤية إسلامية مقارنة "، الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
- أحمد السيد النجار، "الفقر في الوطن العربي"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005.
- أسامة محمد باحنشل، "مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي "، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.
- إسماعيل سراج الدين، محسن يوسف، "الفقر والأزمة الإقتصادية"، مركز بن خلدون، القاهرة، 1992.
- إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، " مفاهيم ونظم إقتصادية – التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي-"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
- بول أ .ساموبلسون، وليام د .نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، " الاقتصاد " الطبعة الخامسة عشر، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،2001 .
- بول.أ. ساموبلسون، ترجمة مصطفى موفق، "علم الإقتصاد (توزيع الدخل، ومكافأة عوامل الإنتاج)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- حامد عمار، " التنمية البشرية في الوطن العربي – المفاهيم والمؤشرات والأوضاع- "، دار سينا للنشر، القاهرة، 1992.
- حربي محمد موسى عريقات، " مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي"، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1998.
- حسن عمر، " إقتصاديات الدخل القومي "، دار المعارف، الطبعة الأولى، مصر 1966.
- حسن محمد الرفاعي، "مشكلة الفقر في العالم الإسلامي -الأسباب والحلول-"، دار النفائس، الطبعة الأولى، سوريا.
- حسين عمر، " الاستثمار والعولمة "، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.

قائمة المراجع

- حسين عمر، " المدخل إلى دراسة علم الإقتصاد"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1998.
- حماد محمد الشطا، " النظرية العامة للأجور والمرتبات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- رضا صحاب أبو أحمد، "الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- رمزي زكي، " الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل خطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة"، عالم المعرفة عدد 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.
- رمزي زكي، " قضايا مزعجة، مقالات مبسطة في مشكلاتنا الإقتصادية المعاصرة"، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، مصر، 1993.
- روبرت سولو، ترجمة ليلى عبود، مراجعة محمد دويدار، " نظرية النمو " المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الثانية، 2003.
- ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف، " المالية العامة في النظرية والتطبيق"، ترجمة محمد حمدي السباخي وكامل سلمان العاني، دار المريخ، الرياض، 1992.
- زينب حسن عوض الله، سوزي عدلي ناشد، " مبادئ الإقتصاد السياسي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2007 .
- سالم توفيق النجفي، " أساسيات علم الإقتصاد "، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، " مقدمة في إقتصاد التنمية "، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1988.
- سمير حسون، " الإقتصاد السياسي في تطور الافكار الإقتصادية ونظرية التوزيع والأسعار"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، 2004.
- سوزي عدلي ناشد، " الإقتصاد السياسي: النظريات الإقتصادية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2008.
- سونيا محي الدين، " الفقر في الريف المصري "، معهد التخطيط، 1996.
- سيار الجميل، " العولمة والمستقبل –إستراتيجية في التفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي عشر–"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- السيد الحسيني ، "علم الإجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا "، دار الكتب للتوزيع، القاهرة، 2001.
- شحاتة صيام، "الدولة وإعادة إنتاج الفقر"، رامتان للنشر، القاهرة، 2003.
- الشيخ رياض، " المالية العامة في الرأسمالية والإشتراكية "، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.
- صلاح الدين نامق، حسن عمر، "القيمة والتوزيع"، دار المعارف، القاهرة، 1968.

قائمة المراجع

- صلاح الشنواني، " إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية مدخل الإدارة بالأهداف"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- ضياء مجيد الموسوي، " النظرية الإقتصادية –التحليل الإقتصادي الكلي–"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- ضياء مجيد الموسوي،" الخوصصة والتصحيحات الهيكلية. الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
- طارق فاروق الحصري، " الآثار الإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي – البطالة، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل–"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007.
- طارق فاروق الحصري، " التحليل الإقتصادي الكلي- نظرة معاصرة"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع المنصورة ،مصر ،2007.
- طارق فاروق الحصري، "الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2008.
- عادل أحمد حشيش، " أصول الإقتصاد السياسي، دراسة تحليلية مقارنة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003 .
- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، "أساسيات علم الإقتصاد، مدخل لدراسة أصول الإقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة بالنظم الإقتصادية المقارنة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2001،.
- عادل أحمدحشيش وآخرون، " أساسيات الإقتصاد السياسي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
- عبد الباسط عبد المعطي، " توزيع الفقر في القرية المصرية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- عبد الرحيم بوادقجي، " تاريخ الوقائع والأفكار الإقتصادية"، جامعة دمشق، سوريا، 1982.
- عبد العزيز فهمي هيكل، "أساليب التحليل الإقتصادي"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- عبد المطلب عبد الحميد، " النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.
- عبد الوهاب الأمي، " التنمية الإقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان النامية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
- عبد الوهاب الأمين، " مبادئ الإقتصاد الكلي "، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

قائمة المراجع

- عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية والتخطيط الإقتصادي، نظريات النمو والتنمية الإقتصادية"، بدون دار نشر، بدون طبعة، مصر، بدون سنة نشر.
- عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- عطية عبد القادر عطية، " إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
- عقاب أحمد أبو ناصر، " نظرية التوزيع"، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- علتم باهر، السيد سامي، " المالية العامة واقتصاديات المشروعات العامة، دار الثقافة العربية، القاهرة 1999.
- العلي صالح حميد، "توزيع الدخل في الإقتصاد الإسلامي والنظم الإقتصادية المعاصرة، دمشق، اليمامة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2001 .
- علي لطفي، " التنمية الإقتصادية –دراسة تحليلية–"، مطبعة الكمالية، مصر، 1971.
- علي وهب، "خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث"، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996.
- الفارس عبد الرزاق،: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.
- فايز إبراهيم الحبيب، " التنمية الإقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية "، عمادة شؤون المكتبات، الطبعة الأولى، السعودية، 1985.
- فايز إبراهيم الحبيب، "نظريات للتنمية والنمو الإقتصادي"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.
- فرغل البيرشاني، " مبادئ الإقتصاد الكلي "، مطبعة الديواني، بغداد، بدون سنة نشر.
- فريديريك شرر، ترجمة علي أبو عمشة، " نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي وتأثره بالإبتكار التكنولوجي"، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2002.
- فليح حسن خلف، " التنمية والتخطيط الإقتصادي"، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة 2006.
- فوزي عبد المنعم، " المالية العامة والسياسة المالية"، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- مباركي محمد الهادي، " مدخل للإقتصاد السياسي"، بدون دار نشر، بدون طبعة، الجزائر، 2003.
- مباركي محمد الهادي، "مدخل للإقتصاد السياسي"، بدون دار نشر، جامعة متنوري قسنطينة، 2002–2003.

- محمد حسين باقر، " قياس الفقر في دول اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا "، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996.
- محمد دويدار وآخرون، "إستراتيجية الإعتماد على الذات–نحو منهجية جديدة للتطوير العربي من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية–"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
- محمد رياض الغنيمي، "دراسات في التنمية الإقتصادي والعدالة الاجتماعية –الفقر– " مكتبة النهضة المصرية ،الطبعة الأولى ،القاهرة 2012.
- محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، "التنمية الإقتصادية"، مؤسسة الشهاب الجامعة، الإسكندرية، 1996.
- محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجاء، " التنمية الإقتصادية –دراسات نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- محمد قاسم بهلول ،" الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية " دحلب، الجزائر، 1993.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- محمود الطنطاوي الباز، "أصول الإقتصاد السياسي"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997.
- مدحت القريشي، " التنمية الإقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- ميشيل ب.تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، "التنمية الإقتصادية"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.
- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، " التنمية الإقتصادية"، دار المريخ للنشر، السعودية 2006.
- نفيسة سيد ابو السعود، "بعض قضايا الفقر والبيئة وارتباطها بالتنمية البشرية في مصر"، معهد التخطيط، القاهرة، 1997.

بحوث ودراسات:

- إبراهيم سعد الدين، " التبعية والتنمية الاقتصادية والعربية "، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة، السنة الثالثة، العدد 18، يوليو، 2002.
- أثير عبد الخالق محمد، "إستراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، 2009.

قائمة المراجع

- أحمد السيد عبد اللطيف حسن، " انعكاسات الكفاءة الإقتصادية للاستثمار الخاص على الإقتصاد القومي في مصر خلال الفترة (1974-1998)"، رسالة دكتوراه، الفلسفة في الإقتصاد، جامعة عين الشمس، 2001.
- أنطوان حداد،" الفقر في لبنان"، سلسلة دراسة الفقر، العدد 2، الأمم المتحدة.
- بريشي عبد الكريم، "دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013.
- البشير عبد الكريم، " محددات البطالة – دراسة إقتصادية قياسية (حالة الجزائر)-"، أطروحة دكتوراة دولة، الإحصاء والإقتصاد التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2003.
- بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر "، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني من سنة 2004.
- بن مريم محمد، " أمثلة البطالة تحت قيد أمثلية النمو الإقتصادي وفق قانون أوكن"، مذكرة ماجستير، علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي وإحصاء، جامعة الشلف، 2011.
- حصروري نادية، "تحليل وقياس الفقر في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل واستشراف إقتصادي، جامعة قسنطينة، 2008-2009.
- ربيع جميل عنقة، " عجز الموازنة العامة في سوريا وأثره في ارتفاع الأسعار وإعادة توزيع الدخل خلال الفترة ((1998-2008)، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة دمشق 2010.
- رندة أحمد رفيق الطويل، "دراسة تحليلية لظاهرة الفقر وأثرها على الناتج المحلي بالتطبيق على سورية"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد، جامعة دمشق، 2010
- روابح عبد الباقي، علي همال، " أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر "، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الإجتماعية، جامعة قسنطينة 29-30 ماي 2000.
- سماعيل قيرة، " الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 241، بيروت، 1999.
- صواليلي صدر الدين، " النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006.
- عز الدين مخلوف، " دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي –حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006.
- عصمت بكر أحمد الطائي، " توزيع الدخل القومي في العراق"، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد، جامعة القاهرة، 1977.

قائمة المراجع

- علي عبد القادر علي، " العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية "، سلسلة إجتماعات الخبراء، العدد 13، فبراير 2005، المعهد العربي للتخطيط .
- علي عبد القادر علي، " الفقر، مؤشرات القياس والسياسات"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000.
- علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية " سلسلة إجتماع خبراء المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- علي عبد القادر علي، "سلوك الفقر في البلاد العربية"، تقرير إجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996.
- عماد الدين أحمد المصبح، " محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 1970-2004"، أطروحة دكتوراه، فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008.
- عيسى بن ناصر، " مشكلة الفقر في الجزائر"، الفقر والتعاون، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، تلمسان، العدد2، مارس، 2003.
- كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد، جامعة تلمسان، 2013.
- الحرتسي حميد عبد الله، " النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر (الفرص، التحديات وسبل التفعيل في آفاق 2025.
- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، الجزائر، 2002.
- مجموعة من الخبراء، "التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، 2008.
- محمد سمير محمد سعد الدين، "تقييم دور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل خلال الإصلاح الإقتصادي في مصر 1990-2003"، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة عين الشمس، 2008.
- محمد عبد الحميد إبراهيم، "أثر التحولات الاجتماعية في بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية -دراسة مقارنة بين نمطين حضاريين"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع والثلاثون، العددان الثاني والثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2004.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، " التنمية الإقتصادية —دراسات نظرية وتطبيقية —" قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003.
- محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل —دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2008-2009.

- مؤنس السيد محمد فياله، "ظاهرة الفقر وإستراتيجيات التنمية في مصر –دراسة مقارنة–"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، 1998.
- ميرفت بدوي، "دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية" ، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، مارس 1997.
- هند محمد هاني قنديل،"السياسات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي في الصين، أطروحة دكتوراه، الفلسفة في الإقتصاد، جامعة حلوان، 2009.
- الهواري بلحسن، "سياسات مكافحة الفقر في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2005.
- الوالي فاطمة، "إشكالية الفقر في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل الإقتصادي، المركز الجامعي بشار، 2006-2007.
- وائل فوزي عبد الباسط محمد، " دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر "، جامعة عين الشمس.
- وزارة التضامن الوطني، الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، الجزائر، 2000.

مواقع إلكترونية:

- البنك الدولي .http://www.worldbank.org
- الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ONS.dz.

المراجع باللغة الأجنبية:

- A.S.Blinder, « Toward an Economic theory of income distribution », The MTT press, Combridge, Mass 1974.
- Abdelfadil, « rural Urban and Socio-Economic programme In Egypt, United Nations Development (UNDP) Cairo, 1998.
- Abdelkader Sid Ahmed, « Croissance et développement (théorie et politique) », tom 2, édition office publiations Universitaires, Alger, 1981.
- Ahmed Zekane, " dépenses publiques productives, croissance à longterme et politique économique : assai d'analyse éonomique appliquée au cas de l'algérie", thèse de doctorat non publier, université d'alger, 2003.
- Ali Raad, « What explains the Algerian Economic Growth record ? A cross-country Approach over Period 1970-2000, Doctorat d'état in Economics Algiers University, 2006
- C.N.E.S .Rapport nationale sur le développement humain, 23eme session plénière.

- Dimistri Wiss, "La gestion des ressources Humaines ", édition des organisation, France, 1995.
- Fishlow, " Inequality, Poverty, and Growth, where Do we stand " In annual Bank Conference Development Economics 1995, World Bank, Washington, 1996.
- Frank Alan Cowell , "Measuring inequality", handbook in economic series, 2ème edition, London,1995.
- Frédérique Bec, « Analyse Macroéconomique », édition la Découverte, France, 2000.
- Gilbert Abraham-frois , "Dynamique économique " édition dalloz , paris,7eme édition, 1991.
- Gordan Tlloch, « Economics of income Redtribution Kluwer Academic pubshers, 2eme edition, 1997.
- Gregory N MANKIW, « Macroéconomie ». 3 ème édition De boeck, PARIS, France, 2003.
- H. Guitton , "Economie politique ", Tom II Dalloz, Paris 1970.
- Jean Arrous, "les théories de la croissance,"Edition du seuil paris, France, 1999.
- Jean Michel Cousinau, « Economie du travail », Caetan Morm, Canada, 1981.
- Jean olivier Hairault, " Analyse macroéconomique ", 1er édition ,édition la découvert et syros, 2000 .
- Kaja bonesmofrediksen, " Income inequality in the European union", OECD , working papers , n 952.
- Karline Pelier, « Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945 une analyse économétrique du modèle de Romer », Université Montpellier 1, dans http//www.lameta.univ-montp1.fr/download/Dt/wp2003-23, pdf, consulté le 03/06/2014.
- Kathline Schubest, « Macroéconomie, comportement et croissance » ,2ème édition, vuibut, France, 2000.
- La pauvreté en 2000 en Algérie, commissariat à la planification et à la prospective, Septembre, 2004.
- Laabas Belkacem, "poverty dynamics in Algeria", Arab planning institute (Kuwait), vol 4. N°:1 (Dec 2001).
- Louis Marie Aselin ,Anyck Dauphin, "Mesur de la pauvreté un cadre conceptuel", centre canadian d études et de coopération International , Direction Etudes et formations, canada, octobre, 2000.
- M.Hardiman , J.Midgley, "The Social Dimension of Development-social Policy Planning-in the third world", 2004.

- Martin Ravallions,"poverty compalisons, a guide to concepts and Methodes ", world Bank, Washington, USA, 1992.
- ONS. Dépenses De Consommation des Ménages (Résultats issus de l'enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995),N 247.
- ONS. Premiers résultats de l'enquête National sur les Dépenses de Consommation et le niveau de vie des Ménages, N 642, 2011.
- ONS. Premiers résultats de l'enquête National sur les Dépenses de Consommation et le niveau de vie des Ménages, N 642, 2011.
- Philippe aghion, Peter Hawitt, « Théorie de la croissance endogène », traduite par fabrice mazerolle, Paris, dunod 2000.
- Philippe Darreau, « Croissance et politique économique » , édition de Boeck Université, 1er Edition , Belgique, 2003.
- Quentien wodon: « le Marketing contre la pauvreté », édition de l'atelier pari , 1992.
- S. D'AGOSTINO, G. TROMBERT, "Les inégalités de revenus (les enjeux d'un partage)",Vuibert, Paris 1992 .
- S.B Maliki , "Quantification de la pauvreté urbain et rural en Algérie -cas de Tlemcen-", mémoire de magister, université de Tlemcen, 2002.
- Samir Bettahar: "les méthodes de mesure de la pauvreté -une étude théorique-", Thèse de doctorat, science économique et gestion, université de Tlemcen, 2004.
- Shapiro, Edward, " Macro Economic Analysis ", Thomson Learning,1995.
- Vitotamzi," The Role of the state and the quality of public sector ", IMF. Working paper. Mach 2000.
- Vorgelet et autre,"Measurement of poverty and Indicators of poverty Among rural housholds In central Sulwesi, Indonexa, 2005.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) :إشتقاق منحى لورنز للإنفاق الإستهلاكي للجزائر سنة 1988

النسب التراكمية لفئات الدخل (%)	نصيب الاسر التراكمي من الإنفاق الإستهلاكي (%)
0	0
10	2.77
20	6.88
30	11.90
40	17.87
50	24.81
60	32.82
70	42.23
80	53.57
90	68.34
100	100

الملحق رقم (02) :إشتقاق منحى لورنز للإنفاق الإستهلاكي للجزائر سنة 1995

النسب التراكمية لفئات الدخل (%)	نصيب الاسر التراكمي من الإنفاق الإستهلاكي (%)
0	0
10	2.67
20	6.79
30	12.03
40	18.28
50	25.63
60	34.29
70	44.56
80	56.96
90	72.80
100	100

الملحق رقم (03) :إشتقاق منحى لورنز للإنفاق الإستهلاكي للجزائر سنة 2000

النسب التراكمية لفئات الدخل (%)	نصيب الاسر التراكمي من الإنفاق الإستهلاكي (%)
0	0
10	3.20
20	7.80
30	13.10
40	19.50
50	27.00
60	35.30
70	45.30
80	56.90
90	71.40
100	100

الملحق رقم (04) :إشتقاق منحى لورنز للإنفاق الإستهلاكي للجزائر سنة 2011

النسب التراكمية لفئات الدخل (%)	نصيب الأسر التراكمي من الإنفاق الإستهلاكي (%)
0	0
10	3.5
20	8.4
30	14.3
40	21
50	28.7
60	37.5
70	47.5
80	59.3
90	74
100	100

الملحق رقم(05): الإحصائيات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة القياسية

السنوات	معامل جيني [2] (%)	معدل النمو (%)	مؤشر الفقر [1] (%)	معدل البطالة (%)	التراكم الرأسمالي (مليار دولار)	حجم العمالة (مليون)	التضخم (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	سعر الصرف دج مقابل$
1980	34,37	0,79	39,89	15,76	19137	3,145	9,19	50817	3,83
1981	40,19	3	38,95	15,62	19750	3,175	14,66	52342	4,31
1982	37,28	6,4	37,63	16,3	20303	3,422	6,18	55692	4,59
1983	38,37	5,4	36,52	13,1	21338	3,589	6,02	58699	4,78
1984	40,19	5,6	35,45	8,7	22106	3,756	8,19	61986	4,98
1985	39,46	3,7	34,4	9,7	22615	3,84	10,5	64280	5,02
1986	39,82	0,4	33,37	15,55	21190	3,914	12,31	64537	4,70
1987	40,19	-0,7	32,13	21,4	17694	3,941	7,56	64085	4,84
1988	40,14	-1	31,36	19,9	16773	4,039	5,87	63444	5,91
1989	39,62	4,4	30,69	18,1	17562	4,095	9,32	66236	7,60
1990	39,1	0,8	30,55	19,8	17263	4,695	17,88	66766	8,95
1991	37,21	-1,2	31,24	21,2	14726	4,852	25,9	65964	18,47
1992	36,27	1,8	32,22	23	15035	4,974	31,68	67152	21,83
1993	35,33	-2,1	28,84	23,15	14554	5,042	20,52	65742	23,34
1994	35,33	-0,9	30,21	24,36	14626	5,154	29	65150	35,05
1995	35,33	3,8	29,89	26,99	15065	5,436	29,79	67626	47,66
1996	35,33	4,1	26,5	27,99	15593	5,602	18,7	70398	54,74
1997	37,21	1,1	24,71	26,41	15717	5,71	5,7	71173	57,70
1998	39,1	5,1	23,97	28,02	16236	5,993	5	74802	58,73
1999	35,33	3,2	23,18	28,89	16674	6,073	2,59	77196	66,57
2000	36,9	2,2	22,76	29,77	17075	6,24	0,3	78895	75,25
2001	36,11	2,6	21,6	27,3	17501	6,228	4,2	82534	77,21
2002	35,33	4,7	20,41	27,2	18831	6,89	1,43	87155	79,68
2003	35,5	6,9	19,25	23,72	19792	6,684	4,26	93431	77,39
2004	35,41	5,1	18,07	17,65	21395	7,798	3,79	97448	72,06
2005	35,33	5,1	17,08	15,26	23085	8,044	1,38	103198	73,27
2006	36,16	2	18,88	12,27	24747	8,868	2,31	104952	72,64
2007	37	3	18,17	13,79	27173	8,594	3,67	108520	69,29
2008	37,47	2,4	17,46	11,33	29836	9,146	4,85	110691	64,58
2009	37,94	2,4	16,39	10,17	**32961**	9,472	5,74	112462	72,64
2010	34,55	3,33	15,37	10	**31679**	9,735	3,91	116511	74,38
2011	31,16	2,6	13,59	10	**39432**	10,35	4,52	119773	72,93
2012	33,23	3,3	13,59	10	**43135**	10,17	8,89	123726	77,53
2013	35,3	3,1	13,31	10	**47477**	10,788	3,25	127190	79,36

[1] القيم المكتوبة بالأحمر تم حسابها بالاعتماد على الوسط الحسابي.

[2] تم الاعتماد على مؤشر الفقر الاجتماعي-الاقتصادي بديل مؤشر الفقر ويحسب بالصيغة التالية: $p = \sqrt[3]{i^3 + m^3 + nl^3}$ حيث: i:معدل التضخم، m:نسبة وفيات الأطفال، nl: نسبة الأمية.

المصدر: البنك العالمي للبيانات والديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (6): اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية "معدل البطالة"

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CHOM

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.477303	0.8165
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 01:54
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOM(-1)	-0.095025	0.064323	-1.477303	0.1508
D(CHOM(-1))	0.415040	0.175364	2.366733	0.0251
C	2.551958	1.562062	1.633710	0.1135
@TREND(1980)	-0.048653	0.047072	-1.033586	0.3102

R-squared	0.242338	Mean dependent var	-0.175625
Adjusted R-squared	0.161160	S.D. dependent var	2.587679
S.E. of regression	2.370009	Akaike info criterion	4.680133
Sum squared resid	157.2744	Schwarz criterion	4.863350
Log likelihood	-70.88213	Hannan-Quinn criter.	4.740864
F-statistic	2.985268	Durbin-Watson stat	1.825684
Prob(F-statistic)	0.048037		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CHOM

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.429505	0.5555
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 01:54
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOM(-1)	-0.091961	0.064331	-1.429505	0.1635
D(CHOM(-1))	0.459249	0.170268	2.697208	0.0115
C	1.650393	1.297359	1.272117	0.2134

R-squared	0.213431	Mean dependent var	-0.175625
Adjusted R-squared	0.159185	S.D. dependent var	2.587679
S.E. of regression	2.372798	Akaike info criterion	4.655077
Sum squared resid	163.2749	Schwarz criterion	4.792489
Log likelihood	-71.48123	Hannan-Quinn criter.	4.700625
F-statistic	3.934486	Durbin-Watson stat	1.834995
Prob(F-statistic)	0.030774		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CHOM

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.690385	0.4099
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 01:54
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOM(-1)	-0.014543	0.021065	-0.690385	0.4953
D(CHOM(-1))	0.402500	0.166005	2.424625	0.0216

R-squared	0.169538	Mean dependent var	-0.175625
Adjusted R-squared	0.141856	S.D. dependent var	2.587679
S.E. of regression	2.397124	Akaike info criterion	4.646878
Sum squared resid	172.3861	Schwarz criterion	4.738487
Log likelihood	-72.35005	Hannan-Quinn criter.	4.677244
Durbin-Watson stat	1.801165		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CHOM)

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.712602	0.0359
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 01:55
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHOM(-1))	-0.645690	0.173918	-3.712602	0.0009
C	0.683499	0.935223	0.730840	0.4707
@TREND(1980)	-0.045448	0.047971	-0.947406	0.3513

R-squared	0.322179	Mean dependent var	0.004375
Adjusted R-squared	0.275433	S.D. dependent var	2.840460
S.E. of regression	2.417842	Akaike info criterion	4.692688
Sum squared resid	169.5329	Schwarz criterion	4.830101
Log likelihood	-72.08301	Hannan-Quinn criter.	4.738237
F-statistic	6.892081	Durbin-Watson stat	1.789401
Prob(F-statistic)	0.003558		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CHOM)

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.595933	0.0115
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 01:55
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHOM(-1))	-0.602472	0.167543	-3.595933	0.0011
C	-0.104070	0.427752	-0.243295	0.8094

R-squared	0.301200	Mean dependent var	0.004375
Adjusted R-squared	0.277907	S.D. dependent var	2.840460
S.E. of regression	2.413712	Akaike info criterion	4.660670
Sum squared resid	174.7801	Schwarz criterion	4.752278
Log likelihood	-72.57072	Hannan-Quinn criter.	4.691035
F-statistic	12.93073	Durbin-Watson stat	1.797909
Prob(F-statistic)	0.001144		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CHOM)

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.643420	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOM,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 01:55
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHOM(-1))	-0.599599	0.164570	-3.643420	0.0010

R-squared	0.299821	Mean dependent var	0.004375
Adjusted R-squared	0.299821	S.D. dependent var	2.840460
S.E. of regression	2.376803	Akaike info criterion	4.600141
Sum squared resid	175.1250	Schwarz criterion	4.645945
Log likelihood	-72.60225	Hannan-Quinn criter.	4.615324
Durbin-Watson stat	1.798687		

الملحق رقم (7): اختبار الاستقرارية لسعر الصرف

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ER

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.899323	0.9442
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:02
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.061970	0.068908	-0.899323	0.3756
C	2.165036	1.673326	1.293852	0.2056
@TREND(1980)	0.162223	0.220807	0.734682	0.4682

R-squared	0.028707	Mean dependent var	2.288817
Adjusted R-squared	-0.036046	S.D. dependent var	4.344791
S.E. of regression	4.422404	Akaike info criterion	5.897752
Sum squared resid	586.7297	Schwarz criterion	6.033798
Log likelihood	-94.31291	Hannan-Quinn criter.	5.943527
F-statistic	0.443334	Durbin-Watson stat	1.128205
Prob(F-statistic)	0.646031		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ER

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.775277	0.8760
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:03
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	0.011906	0.015357	0.775277	0.4442
D(ER(-1))	0.495248	0.165943	2.984448	0.0056

R-squared	0.110602	Mean dependent var	2.345393
Adjusted R-squared	0.080955	S.D. dependent var	4.401945
S.E. of regression	4.220005	Akaike info criterion	5.778011
Sum squared resid	534.2531	Schwarz criterion	5.869619
Log likelihood	-90.44818	Hannan-Quinn criter.	5.808377
Durbin-Watson stat	1.968833		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ER)

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.492468	0.0573
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:03
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.587691	0.168274	-3.492468	0.0016
C	1.861875	1.628833	1.143073	0.2624
@TREND(1980)	-0.026632	0.079170	-0.336390	0.7390

R-squared	0.296584	Mean dependent var	0.042315
Adjusted R-squared	0.248073	S.D. dependent var	4.763442
S.E. of regression	4.130559	Akaike info criterion	5.763762
Sum squared resid	494.7840	Schwarz criterion	5.901175
Log likelihood	-89.22020	Hannan-Quinn criter.	5.809311
F-statistic	6.113696	Durbin-Watson stat	1.938570
Prob(F-statistic)	0.006089		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ER)

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.533165	0.0134
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:03
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.585046	0.165587	-3.533165	0.0014
C	1.389722	0.814154	1.706953	0.0982

R-squared	0.293839	Mean dependent var	0.042315
Adjusted R-squared	0.270301	S.D. dependent var	4.763442
S.E. of regression	4.069048	Akaike info criterion	5.705157
Sum squared resid	496.7146	Schwarz criterion	5.796765
Log likelihood	-89.28251	Hannan-Quinn criter.	5.735522
F-statistic	12.48326	Durbin-Watson stat	1.935847
Prob(F-statistic)	0.001352		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(ER)

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.002737	0.0039
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:04
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.452650	0.150746	-3.002737	0.0053

R-squared	0.225255	Mean dependent var	0.042315
Adjusted R-squared	0.225255	S.D. dependent var	4.763442
S.E. of regression	4.192763	Akaike info criterion	5.735348
Sum squared resid	544.9570	Schwarz criterion	5.781152
Log likelihood	-90.76557	Hannan-Quinn criter.	5.750531
Durbin-Watson stat	2.008142		

الملحق رقم(08): اختبار الاستقرارية لمعدل النمو الاقتصادي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on EG

Null Hypothesis: EG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.675925	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EG)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:01
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG(-1)	-1.003370	0.176776	-5.675925	0.0000

R-squared	0.501683	Mean dependent var	0.070000
Adjusted R-squared	0.501683	S.D. dependent var	250.4729
S.E. of regression	176.8128	Akaike info criterion	13.21789
Sum squared resid	1000408.	Schwarz criterion	13.26324
Log likelihood	-217.0953	Hannan-Quinn criter.	13.23315
Durbin-Watson stat	1.999992		

الملحق رقم(09): اختبار الاستقرارية لمؤشر توزيع الدخل

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GINI

Null Hypothesis: GINI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.538274	0.0051
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GINI)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:05
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI(-1)	-0.666009	0.146754	-4.538274	0.0001
C	26.57322	5.787769	4.591272	0.0001
@TREND(1980)	-0.116364	0.033977	-3.424796	0.0018

R-squared	0.415294	Mean dependent var	0.028182
Adjusted R-squared	0.376313	S.D. dependent var	1.870388
S.E. of regression	1.477118	Akaike info criterion	3.704571
Sum squared resid	65.45631	Schwarz criterion	3.840617
Log likelihood	-58.12541	Hannan-Quinn criter.	3.750346
F-statistic	10.65390	Durbin-Watson stat	1.545921
Prob(F-statistic)	0.000319		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GINI

Null Hypothesis: GINI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.667540	0.0904
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GINI)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:06
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI(-1)	-0.360987	0.135326	-2.667540	0.0120
C	13.34378	5.000621	2.668424	0.0120

R-squared	0.186688	Mean dependent var	0.028182
Adjusted R-squared	0.160452	S.D. dependent var	1.870388
S.E. of regression	1.713778	Akaike info criterion	3.973969
Sum squared resid	91.04804	Schwarz criterion	4.064666
Log likelihood	-63.57049	Hannan-Quinn criter.	4.004486
F-statistic	7.115768	Durbin-Watson stat	1.586478
Prob(F-statistic)	0.012039		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GINI

Null Hypothesis: GINI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.059412	0.6556
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GINI)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:06
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI(-1)	-0.000524	0.008812	-0.059412	0.9530

R-squared	-0.000124	Mean dependent var	0.028182
Adjusted R-squared	-0.000124	S.D. dependent var	1.870388
S.E. of regression	1.870504	Akaike info criterion	4.120128
Sum squared resid	111.9612	Schwarz criterion	4.165476
Log likelihood	-66.98210	Hannan-Quinn criter.	4.135386
Durbin-Watson stat	1.970931		

الملحق رقم(10): اختبار الاستقرارية لمعدل التضخم

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.980660	0.5900
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:07
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.221872	0.112019	-1.980660	0.0569
C	3.906243	2.529921	1.544018	0.1331
@TREND(1980)	-0.111511	0.101700	-1.096468	0.2816

R-squared	0.120089	Mean dependent var	-0.180000
Adjusted R-squared	0.061428	S.D. dependent var	5.360416
S.E. of regression	5.193167	Akaike info criterion	6.219073
Sum squared resid	809.0696	Schwarz criterion	6.355119
Log likelihood	-99.61470	Hannan-Quinn criter.	6.264848
F-statistic	2.047174	Durbin-Watson stat	1.666377
Prob(F-statistic)	0.146752		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.695099	0.4244
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:07
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.177840	0.104914	-1.695099	0.1001
C	1.575819	1.376771	1.144576	0.2611

R-squared	0.084827	Mean dependent var	-0.180000
Adjusted R-squared	0.055305	S.D. dependent var	5.360416
S.E. of regression	5.210080	Akaike info criterion	6.197759
Sum squared resid	841.4929	Schwarz criterion	6.288457
Log likelihood	-100.2630	Hannan-Quinn criter.	6.228276
F-statistic	2.873359	Durbin-Watson stat	1.673805
Prob(F-statistic)	0.100080		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.259887	0.1869
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:07
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.087495	0.069447	-1.259887	0.2168

R-squared	0.046151	Mean dependent var	-0.180000
Adjusted R-squared	0.046151	S.D. dependent var	5.360416
S.E. of regression	5.235260	Akaike info criterion	6.178544
Sum squared resid	877.0542	Schwarz criterion	6.223893
Log likelihood	-100.9460	Hannan-Quinn criter.	6.193803
Durbin-Watson stat	1.754361		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.095935	0.0013
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:08
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.943658	0.185179	-5.095935	0.0000
C	-0.209734	2.091237	-0.100292	0.9208
@TREND(1980)	-0.008360	0.105696	-0.079095	0.9375

R-squared	0.472427	Mean dependent var	-0.347188
Adjusted R-squared	0.436042	S.D. dependent var	7.350027
S.E. of regression	5.519658	Akaike info criterion	6.343569
Sum squared resid	883.5321	Schwarz criterion	6.480982
Log likelihood	-98.49710	Hannan-Quinn criter.	6.389117
F-statistic	12.98433	Durbin-Watson stat	1.759103
Prob(F-statistic)	0.000094		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.181880	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:08
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.943400	0.182057	-5.181880	0.0000
C	-0.356032	0.959452	-0.371079	0.7132

R-squared	0.472313	Mean dependent var	-0.347188
Adjusted R-squared	0.454723	S.D. dependent var	7.350027
S.E. of regression	5.427469	Akaike info criterion	6.281285
Sum squared resid	883.7227	Schwarz criterion	6.372893
Log likelihood	-98.50055	Hannan-Quinn criter.	6.311650
F-statistic	26.85188	Durbin-Watson stat	1.759057
Prob(F-statistic)	0.000014		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.254828	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:08
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.943279	0.179507	-5.254828	0.0000

R-squared	0.469891	Mean dependent var	-0.347188
Adjusted R-squared	0.469891	S.D. dependent var	7.350027
S.E. of regression	5.351451	Akaike info criterion	6.223364
Sum squared resid	887.7790	Schwarz criterion	6.269168
Log likelihood	-98.57382	Hannan-Quinn criter.	6.238547
Durbin-Watson stat	1.751201		

الملحق رقم (11): اختبار الاستقرارية لمؤشر الفقر

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on POV

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.739974	0.2283
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POV)
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 22:12
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POV(-1)	-0.399212	0.145699	-2.739974	0.0102
C	14.98077	5.827360	2.570764	0.0154
@TREND(1980)	-0.313529	0.119033	-2.633970	0.0132

R-squared	0.205623	Mean dependent var	-0.805206
Adjusted R-squared	0.152664	S.D. dependent var	1.051928
S.E. of regression	0.968309	Akaike info criterion	2.859977
Sum squared resid	28.12867	Schwarz criterion	2.996023
Log likelihood	-44.18962	Hannan-Quinn criter.	2.905752
F-statistic	3.882710	Durbin-Watson stat	1.864235
Prob(F-statistic)	0.031652		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on POV

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.833414	0.7962
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POV)
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 22:13
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POV(-1)	-0.019712	0.023653	-0.833414	0.4110
C	-0.288909	0.646244	-0.447058	0.6579

R-squared	0.021915	Mean dependent var	-0.805206
Adjusted R-squared	-0.009636	S.D. dependent var	1.051928
S.E. of regression	1.056985	Akaike info criterion	3.007409
Sum squared resid	34.63371	Schwarz criterion	3.098106
Log likelihood	-47.62225	Hannan-Quinn criter.	3.037926
F-statistic	0.694579	Durbin-Watson stat	2.202173
Prob(F-statistic)	0.410987		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on POV

Null Hypothesis: POV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.488821	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POV)
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 22:13
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POV(-1)	-0.029849	0.006650	-4.488821	0.0001

R-squared	0.015609	Mean dependent var	-0.805206
Adjusted R-squared	0.015609	S.D. dependent var	1.051928
S.E. of regression	1.043686	Akaike info criterion	2.953229
Sum squared resid	34.85699	Schwarz criterion	2.998578
Log likelihood	-47.72828	Hannan-Quinn criter.	2.968488
Durbin-Watson stat	2.166025		

الملحق رقم (12): اختبار الاستقرارية لإنتاجية رأس المال

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PRO_CA

Null Hypothesis: PRO_CA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.149529	0.9916
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRO_CA)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:12
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRO_CA(-1)	-0.009598	0.064188	-0.149529	0.8821
C	-138.0769	570.6348	-0.241971	0.8104
@TREND(1980)	7.408779	7.031620	1.053638	0.3005

R-squared	0.203525	Mean dependent var	-80.86009
Adjusted R-squared	0.150427	S.D. dependent var	179.4062
S.E. of regression	165.3628	Akaike info criterion	13.14067
Sum squared resid	820345.9	Schwarz criterion	13.27672
Log likelihood	-213.8210	Hannan-Quinn criter.	13.18644
F-statistic	3.832981	Durbin-Watson stat	2.320033
Prob(F-statistic)	0.032929		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PRO_CA

Null Hypothesis: PRO_CA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.555895	0.1122
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRO_CA)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:12
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRO_CA(-1)	-0.070659	0.027646	-2.555895	0.0157
C	425.1418	200.0637	2.125033	0.0417

R-squared	0.174051	Mean dependent var	-80.86009
Adjusted R-squared	0.147408	S.D. dependent var	179.4062
S.E. of regression	165.6564	Akaike info criterion	13.11640
Sum squared resid	850702.9	Schwarz criterion	13.20710
Log likelihood	-214.4206	Hannan-Quinn criter.	13.14692
F-statistic	6.532597	Durbin-Watson stat	2.103219
Prob(F-statistic)	0.015714		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PRO_CA

Null Hypothesis: PRO_CA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.983530	0.0041
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRO_CA)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:12
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRO_CA(-1)	-0.012525	0.004198	-2.983530	0.0054

R-squared	0.053736	Mean dependent var	-80.86009
Adjusted R-squared	0.053736	S.D. dependent var	179.4062
S.E. of regression	174.5194	Akaike info criterion	13.19178
Sum squared resid	974624.6	Schwarz criterion	13.23713
Log likelihood	-216.6644	Hannan-Quinn criter.	13.20704
Durbin-Watson stat	1.944127		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PRO_CA)

Null Hypothesis: D(PRO_CA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.998785	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRO_CA,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:13
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRO_CA(-1))	-1.214400	0.173516	-6.998785	0.0000
C	-308.0338	72.15873	-4.268837	0.0002
@TREND(1980)	11.75621	3.364259	3.494444	0.0015

R-squared	0.628771	Mean dependent var	-1.611144
Adjusted R-squared	0.603169	S.D. dependent var	248.7750
S.E. of regression	156.7146	Akaike info criterion	13.03579
Sum squared resid	712224.5	Schwarz criterion	13.17320
Log likelihood	-205.5726	Hannan-Quinn criter.	13.08134
F-statistic	24.55948	Durbin-Watson stat	2.030766
Prob(F-statistic)	0.000001		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PRO_CA)

Null Hypothesis: D(PRO_CA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.752879	0.8174
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRO_CA,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:13
Sample (adjusted): 1985 2013
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRO_CA(-1))	-0.245160	0.325630	-0.752879	0.4588
D(PRO_CA(-1),2)	-0.733322	0.312077	-2.349810	0.0273
D(PRO_CA(-2),2)	-0.623374	0.277054	-2.250011	0.0339
D(PRO_CA(-3),2)	-0.525299	0.191237	-2.746853	0.0112
C	-3.114784	44.82748	-0.069484	0.9452

R-squared	0.608038	Mean dependent var	3.179396
Adjusted R-squared	0.542711	S.D. dependent var	253.6511
S.E. of regression	171.5268	Akaike info criterion	13.28294
Sum squared resid	706115.0	Schwarz criterion	13.51868
Log likelihood	-187.6027	Hannan-Quinn criter.	13.35677
F-statistic	9.307611	Durbin-Watson stat	2.048554
Prob(F-statistic)	0.000109		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PRO_CA)

Null Hypothesis: D(PRO_CA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.004184	0.2756
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRO_CA,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:14
Sample (adjusted): 1985 2013
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRO_CA(-1))	-0.229360	0.228404	-1.004184	0.3249
D(PRO_CA(-1),2)	-0.746974	0.237588	-3.143984	0.0043
D(PRO_CA(-2),2)	-0.633427	0.231525	-2.735895	0.0113
D(PRO_CA(-3),2)	-0.529799	0.176316	-3.004837	0.0060

R-squared	0.607959	Mean dependent var	3.179396
Adjusted R-squared	0.560914	S.D. dependent var	253.6511
S.E. of regression	168.0782	Akaike info criterion	13.21418
Sum squared resid	706257.1	Schwarz criterion	13.40277
Log likelihood	-187.6056	Hannan-Quinn criter.	13.27324
Durbin-Watson stat	2.053007		

الملحق رقم (13): اختبار الاستقرارية لإنتاجية العمالة

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PRO_EMP

Null Hypothesis: PRO_EMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.062418	0.9932
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRO_EMP)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:14
Sample (adjusted): 1984 2013
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRO_EMP(-1)	-0.004001	0.064098	-0.062418	0.9507
D(PRO_EMP(-1))	-0.104145	0.210332	-0.495143	0.6250
D(PRO_EMP(-2))	-0.071350	0.209077	-0.341262	0.7359
D(PRO_EMP(-3))	0.023605	0.207762	0.113618	0.9105
C	0.084137	0.058303	1.443094	0.1619
@TREND(1980)	-0.004326	0.001697	-2.548864	0.0176

R-squared	0.379722	Mean dependent var	-0.000194
Adjusted R-squared	0.250497	S.D. dependent var	0.055089
S.E. of regression	0.047693	Akaike info criterion	-3.071219
Sum squared resid	0.054590	Schwarz criterion	-2.790979
Log likelihood	52.06828	Hannan-Quinn criter.	-2.981568
F-statistic	2.938461	Durbin-Watson stat	2.120494
Prob(F-statistic)	0.033002		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PRO_EMP

Null Hypothesis: PRO_EMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.628393	0.0990
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRO_EMP)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:15
Sample (adjusted): 1985 2013
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRO_EMP(-1)	-0.144048	0.054804	-2.628393	0.0150
D(PRO_EMP(-1))	0.107652	0.158788	0.677958	0.5046
D(PRO_EMP(-2))	0.126311	0.161706	0.781112	0.4427
D(PRO_EMP(-3))	0.118739	0.176147	0.674090	0.5070
D(PRO_EMP(-4))	0.687902	0.187447	3.669853	0.0013
C	0.147087	0.058138	2.529947	0.0187

R-squared	0.506834	Mean dependent var	-0.000148
Adjusted R-squared	0.399624	S.D. dependent var	0.056064
S.E. of regression	0.043440	Akaike info criterion	-3.252867
Sum squared resid	0.043402	Schwarz criterion	-2.969978
Log likelihood	53.16657	Hannan-Quinn criter.	-3.164270
F-statistic	4.727482	Durbin-Watson stat	2.140977
Prob(F-statistic)	0.004080		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PRO_EMP

Null Hypothesis: PRO_EMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.793690	0.3635
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRO_EMP)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:15
Sample (adjusted): 1985 2013
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRO_EMP(-1)	-0.006775	0.008536	-0.793690	0.4352
D(PRO_EMP(-1))	0.088242	0.175543	0.502684	0.6198
D(PRO_EMP(-2))	0.089057	0.178234	0.499660	0.6219
D(PRO_EMP(-3))	0.110719	0.194929	0.567995	0.5753
D(PRO_EMP(-4))	0.581195	0.202148	2.875105	0.0083

R-squared	0.369591	Mean dependent var	-0.000148
Adjusted R-squared	0.264523	S.D. dependent var	0.056064
S.E. of regression	0.048080	Akaike info criterion	-3.076310
Sum squared resid	0.055481	Schwarz criterion	-2.840570
Log likelihood	49.60650	Hannan-Quinn criter.	-3.002479
Durbin-Watson stat	1.888523		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PRO_EMP)

Null Hypothesis: D(PRO_EMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.665266	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRO_EMP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:16
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRO_EMP(-1))	-1.021930	0.180385	-5.665266	0.0000
C	0.056545	0.019678	2.873521	0.0075
@TREND(1980)	-0.003230	0.001022	-3.160893	0.0037

R-squared	0.526026	Mean dependent var	-0.000516
Adjusted R-squared	0.493338	S.D. dependent var	0.064388
S.E. of regression	0.045832	Akaike info criterion	-3.238630
Sum squared resid	0.060915	Schwarz criterion	-3.101217
Log likelihood	54.81808	Hannan-Quinn criter.	-3.193081
F-statistic	16.09237	Durbin-Watson stat	2.051379
Prob(F-statistic)	0.000020		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PRO_EMP)

Null Hypothesis: D(PRO_EMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.567271	0.8631
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRO_EMP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:16
Sample (adjusted): 1985 2013
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRO_EMP(-1))	-0.150763	0.265769	-0.567271	0.5758
D(PRO_EMP(-1),2)	-0.759556	0.274607	-2.765974	0.0107
D(PRO_EMP(-2),2)	-0.673005	0.254487	-2.644551	0.0142
D(PRO_EMP(-3),2)	-0.570884	0.203264	-2.808584	0.0097
C	-0.004203	0.009133	-0.460163	0.6495

R-squared	0.555903	Mean dependent var	-0.000995
Adjusted R-squared	0.481887	S.D. dependent var	0.067371
S.E. of regression	0.048494	Akaike info criterion	-3.059185
Sum squared resid	0.056439	Schwarz criterion	-2.823445
Log likelihood	49.35819	Hannan-Quinn criter.	-2.985354
F-statistic	7.510574	Durbin-Watson stat	1.874707
Prob(F-statistic)	0.000451		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PRO_EMP)

Null Hypothesis: D(PRO_EMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.642389	0.4302
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRO_EMP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 02:16
Sample (adjusted): 1985 2013
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRO_EMP(-1))	-0.166599	0.259344	-0.642389	0.5265
D(PRO_EMP(-1),2)	-0.740424	0.267128	-2.771797	0.0104
D(PRO_EMP(-2),2)	-0.654790	0.247395	-2.646737	0.0139
D(PRO_EMP(-3),2)	-0.563948	0.199483	-2.827046	0.0091

R-squared	0.551985	Mean dependent var	-0.000995
Adjusted R-squared	0.498223	S.D. dependent var	0.067371
S.E. of regression	0.047723	Akaike info criterion	-3.119367
Sum squared resid	0.056937	Schwarz criterion	-2.930774
Log likelihood	49.23082	Hannan-Quinn criter.	-3.060302
Durbin-Watson stat	1.865847		

الملحق رقم (14): تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي للفترة 1980-2013

Dependent Variable: EG
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 22:16
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments
Convergence achieved after 26 iterations
MA Backcast: 1981

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	0.156294	0.218226	0.716201	0.4814
DCHOM	-0.376010	0.163287	-2.302749	0.0311
DINF	-0.049360	0.071523	-0.690136	0.4973
DER	0.098512	0.109949	0.895975	0.3800
DPRO_EMP	-43.61397	21.16108	-2.061047	0.0513
DPRO_CA	-0.007166	0.005833	-1.228546	0.2322
SEC	0.264147	0.821665	0.321478	0.7509
C	-4.321341	8.248288	-0.523908	0.6056
AR(1)	0.646872	0.231192	2.797986	0.0105
MA(1)	-0.999383	0.130559	-7.654663	0.0000

R-squared	0.548033	Mean dependent var	2.769688
Adjusted R-squared	0.363137	S.D. dependent var	2.315038
S.E. of regression	1.847487	Akaike info criterion	4.315836
Sum squared resid	75.09055	Schwarz criterion	4.773878
Log likelihood	-59.05337	Hannan-Quinn criter.	4.467664
F-statistic	2.964008	Durbin-Watson stat	1.855433
Prob(F-statistic)	0.018112		

Inverted AR Roots	.65
Inverted MA Roots	1.00

الملحق رقم (15): الاختبارات التشخيصية للنموذج للفترة 1980-2013

Correlogram of Residuals

Date: 02/12/16 Time: 22:17
Sample: 1982 2013
Included observations: 32
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.058	0.058	0.1198	
		2	0.039	0.036	0.1749	
		3	0.095	0.091	0.5126	0.474
		4	-0.002	-0.014	0.5128	0.774
		5	0.054	0.049	0.6293	0.890
		6	-0.073	-0.088	0.8514	0.931
		7	0.056	0.065	0.9870	0.964
		8	-0.188	-0.206	2.5842	0.859
		9	-0.079	-0.041	2.8804	0.896
		10	-0.346	-0.374	8.8016	0.359
		11	-0.171	-0.095	10.321	0.325
		12	0.039	0.030	10.405	0.406
		13	-0.092	0.013	10.885	0.453
		14	0.013	0.007	10.895	0.538
		15	-0.058	-0.006	11.114	0.601
		16	0.006	-0.050	11.116	0.677

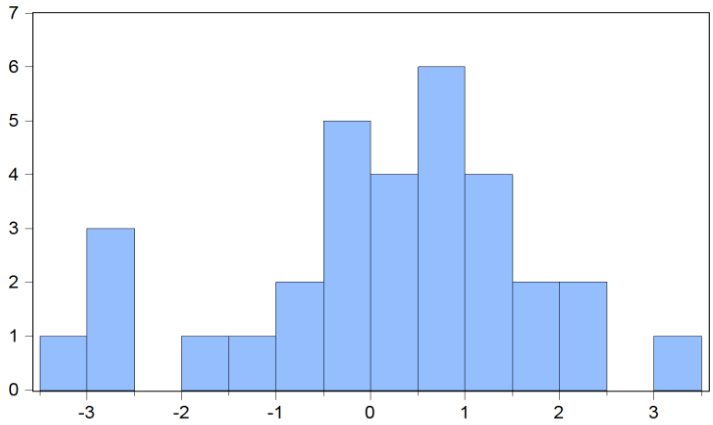

Series: Residuals	
Sample 1982 2013	
Observations 32	
Mean	0.169310
Median	0.366730
Maximum	3.300222
Minimum	-3.208476
Std. Dev.	1.546831
Skewness	-0.470152
Kurtosis	2.930422
Jarque-Bera	1.185352
Probability	0.552846

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.722169	Prob. F(2,20)	0.4979
Obs*R-squared	1.786199	Prob. Chi-Square(2)	0.4094

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.780816	Prob. F(1,29)	0.3842
Obs*R-squared	0.812782	Prob. Chi-Square(1)	0.3673

الملحق رقم (16): تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي للفترة 1980–1989

Dependent Variable: EG
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 22:38
Sample (adjusted): 1981 1989
Included observations: 9 after adjustments
Convergence achieved after 14 iterations
MA Backcast: 1980

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	1.313535	0.552514	2.377379	0.2535
DCHOM	-0.604320	0.069928	-8.642049	0.0733
DINF	-1.127890	0.225975	-4.991207	0.1259
DER	-7.595473	0.789104	-9.625439	0.0659
DPRO_CA	0.024586	0.005549	4.430353	0.1413
SEC	-10.34093	1.328085	-7.786347	0.0813
C	-33.08691	20.27973	-1.631526	0.3501
MA(1)	-0.999989	8.40E-07	-1190636.	0.0000

R-squared	0.999044	Mean dependent var	3.022222
Adjusted R-squared	0.992353	S.D. dependent var	2.805699
S.E. of regression	0.245344	Akaike info criterion	-0.391761
Sum squared resid	0.060193	Schwarz criterion	-0.216450
Log likelihood	9.762924	Hannan-Quinn criter.	-0.770081
F-statistic	149.3170	Durbin-Watson stat	3.732625
Prob(F-statistic)	0.062932		
Inverted MA Roots	1.00		

الملحق رقم (17): الاختبارات التشخيصية للنموذج للفترة 1980–1989

Correlogram of Residuals

Date: 02/12/16 Time: 22:42
Sample: 1981 1989
Included observations: 9
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.882	-0.882	9.6170	
		2	0.663	-0.511	15.838	0.000
		3	-0.504	-0.429	20.021	0.000
		4	0.376	-0.488	22.818	0.000
		5	-0.218	-0.110	23.997	0.000
		6	0.073	-0.002	24.172	0.000
		7	-0.008	-0.143	24.176	0.000
		8	-0.000	-0.114	24.176	0.001

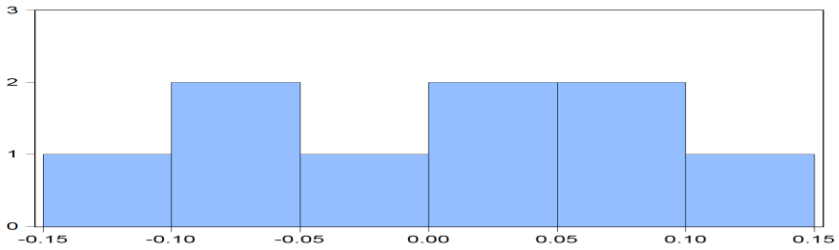

Series: Residuals
Sample 1981 1989
Observations 9

Mean	-0.000286
Median	5.41e-05
Maximum	0.137149
Minimum	-0.126293
Std. Dev.	0.086742
Skewness	0.166408
Kurtosis	1.873576
Jarque-Bera	0.517349
Probability	0.772074

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.747676	Prob. F(1,6)	0.2343
Obs*R-squared	1.804594	Prob. Chi-Square(1)	0.1792

الملحق رقم (18): تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي للفترة 1990–1999

Dependent Variable: EG
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 22:44
Sample: 1990 1999
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	1.550041	0.410712	3.774033	0.0326
DCHOM	1.581535	0.493048	3.207667	0.0490
DINF	-0.231801	0.078079	-2.968807	0.0591
DER	0.296738	0.138172	2.147597	0.1210
DPRO_EMP	-30.70603	9.511338	-3.228360	0.0483
SEC	1.785778	1.294979	1.379001	0.2617
C	-58.07556	15.61707	-3.718723	0.0338

R-squared	0.928796	Mean dependent var	1.570000
Adjusted R-squared	0.786389	S.D. dependent var	2.463083
S.E. of regression	1.138389	Akaike info criterion	3.293133
Sum squared resid	3.887790	Schwarz criterion	3.504942
Log likelihood	-9.465664	Hannan-Quinn criter.	3.060778
F-statistic	6.522112	Durbin-Watson stat	1.891971
Prob(F-statistic)	0.076203		

الملحق رقم (19): الاختبارات التشخيصية للنموذج للفترة 1990–1999

Correlogram of Residuals

Date: 02/12/16 Time: 22:44
Sample: 1990 1999
Included observations: 10

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.044	0.044	0.0257	0.873
		2	-0.568	-0.571	4.8602	0.088
		3	-0.337	-0.405	6.8049	0.078
		4	0.231	-0.203	7.8718	0.096
		5	0.302	-0.188	10.060	0.074
		6	-0.128	-0.374	10.551	0.103
		7	-0.072	-0.036	10.759	0.149
		8	0.028	-0.150	10.805	0.213
		9	-0.000	-0.196	10.805	0.289

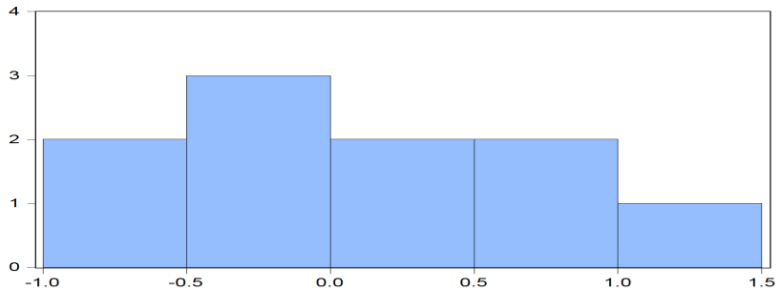

Series: Residuals
Sample 1990 1999
Observations 10

Mean	-3.55e-15
Median	-0.140420
Maximum	1.072616
Minimum	-0.927898
Std. Dev.	0.657249
Skewness	0.260623
Kurtosis	1.904405
Jarque-Bera	0.613344
Probability	0.735892

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.462049	Prob. F(2,1)	0.7209
Obs*R-squared	4.802757	Prob. Chi-Square(2)	0.0906

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.613985	Prob. F(1,7)	0.4590
Obs*R-squared	0.725752	Prob. Chi-Square(1)	0.3943

الملحق رقم (20): تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي للفترة 2000–2013

Dependent Variable: EG
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 22:50
Sample: 2000 2013
Included observations: 14
Convergence achieved after 26 iterations
MA Backcast: 1999

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	-0.188684	0.235884	-0.799901	0.4501
DPRO_CA	0.008247	0.001306	6.317020	0.0004
DPRO_EMP	23.89228	4.770155	5.008700	0.0016
DINF	-0.144566	0.060178	-2.402295	0.0473
C	10.55791	8.531191	1.237566	0.2558
AR(1)	0.732575	0.274211	2.671577	0.0319
MA(1)	0.999515	0.327684	3.050241	0.0186

R-squared	0.819017	Mean dependent var	3.480714
Adjusted R-squared	0.663890	S.D. dependent var	1.429731
S.E. of regression	0.828887	Akaike info criterion	2.769387
Sum squared resid	4.809375	Schwarz criterion	3.088916
Log likelihood	-12.38571	Hannan-Quinn criter.	2.739809
F-statistic	5.279626	Durbin-Watson stat	1.210448
Prob(F-statistic)	0.023073		

Inverted AR Roots	.73
Inverted MA Roots	-1.00

الملحق رقم (21): الاختبارات التشخيصية للنموذج للفترة 2000-2013

Correlogram of Residuals

Date: 02/12/16 Time: 22:50
Sample: 2000 2013
Included observations: 14
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA term(s)

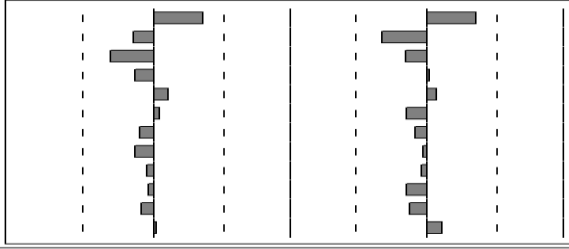

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.369	0.369	2.3517	
		2	-0.155	-0.337	2.7977	
		3	-0.323	-0.159	4.9162	0.027
		4	-0.143	0.023	5.3767	0.068
		5	0.111	0.078	5.6813	0.128
		6	0.049	-0.153	5.7476	0.219
		7	-0.104	-0.083	6.0921	0.297
		8	-0.140	-0.027	6.8287	0.337
		9	-0.056	-0.036	6.9700	0.432
		10	-0.040	-0.152	7.0584	0.530
		11	-0.095	-0.125	7.7392	0.561
		12	0.022	0.117	7.7927	0.649

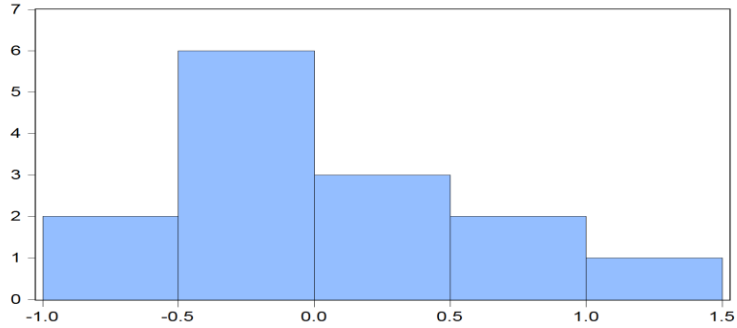

Series: Residuals
Sample 2000 2013
Observations 14

Mean	0.063041
Median	-0.042025
Maximum	1.393578
Minimum	-0.858316
Std. Dev.	0.604708
Skewness	0.650053
Kurtosis	2.859673
Jarque-Bera	0.997482
Probability	0.607295

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.312117	Prob. F(2,5)	0.1213
Obs*R-squared	7.907616	Prob. Chi-Square(2)	0.0192

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.680424	Prob. F(1,11)	0.4270
Obs*R-squared	0.757294	Prob. Chi-Square(1)	0.3842

الملحق رقم (22): تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على الفقر للفترة1980-2013

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 22:54
Sample (adjusted): 1981 2013
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG	0.266482	0.496356	0.536876	0.5956
GINI	2.331665	0.447935	5.205363	0.0000
DCHOM	0.469535	0.437787	1.072520	0.2926
SEC	-4.538423	2.232902	-2.032523	0.0517
C	-58.18158	16.69968	-3.483993	0.0016

R-squared	0.561387	Mean dependent var	25.38631
Adjusted R-squared	0.498728	S.D. dependent var	7.813628
S.E. of regression	5.532092	Akaike info criterion	6.397736
Sum squared resid	856.9131	Schwarz criterion	6.624480
Log likelihood	-100.5626	Hannan-Quinn criter.	6.474029
F-statistic	8.959404	Durbin-Watson stat	0.690676
Prob(F-statistic)	0.000086		

الملحق رقم (23): الاختبارات التشخيصية للنموذج للفترة 1980–2013

Correlogram of Residuals

Date: 02/12/16 Time: 22:57
Sample: 1981 2013
Included observations: 33

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.595	0.595	12.770	0.000
		2	0.313	-0.063	16.418	0.000
		3	0.133	-0.042	17.101	0.001
		4	0.014	-0.052	17.109	0.002
		5	-0.038	-0.012	17.168	0.004
		6	-0.058	-0.019	17.314	0.008
		7	0.008	0.094	17.317	0.015
		8	0.094	0.086	17.725	0.023
		9	0.227	0.179	20.196	0.017
		10	0.255	0.026	23.458	0.009
		11	0.318	0.176	28.758	0.002
		12	0.156	-0.200	30.098	0.003
		13	-0.080	-0.203	30.466	0.004
		14	-0.201	-0.075	32.911	0.003
		15	-0.203	0.039	35.547	0.002
		16	-0.230	-0.136	39.149	0.001

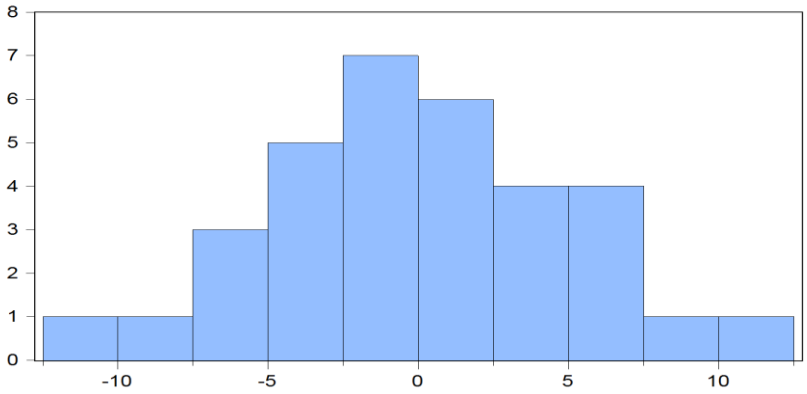

Series: Residuals
Sample 1981 2013
Observations 33

Mean	-1.61e-15
Median	-0.283229
Maximum	11.40077
Minimum	-11.13153
Std. Dev.	5.174798
Skewness	0.016210
Kurtosis	2.833565
Jarque-Bera	0.039534
Probability	0.980427

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	9.739027	Prob. F(2,26)	0.0007
Obs*R-squared	14.13376	Prob. Chi-Square(2)	0.0009

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.971566	Prob. F(1,30)	0.0554
Obs*R-squared	3.741073	Prob. Chi-Square(1)	0.0531

الملحق رقم (24): تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على الفقر للفترة1980–1989

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 23:01
Sample (adjusted): 1982 1989
Included observations: 8 after adjustments
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG	0.535636	0.089056	6.014604	0.0092
GINI	-0.629207	0.385301	-1.633027	0.2010
SEC	4.378893	0.592656	7.388597	0.0051
C	53.26079	15.45123	3.447027	0.0410
AR(2)	0.010327	0.189046	0.054626	0.9599

R-squared	0.982447	Mean dependent var	33.94375
Adjusted R-squared	0.959044	S.D. dependent var	2.495252
S.E. of regression	0.504982	Akaike info criterion	1.740582
Sum squared resid	0.765020	Schwarz criterion	1.790233
Log likelihood	-1.962329	Hannan-Quinn criter.	1.405706
F-statistic	41.97828	Durbin-Watson stat	2.640524
Prob(F-statistic)	0.005753		
Inverted AR Roots	.10	-.10	

الملحق رقم (25): الاختبارات التشخيصية للنموذج للفترة 1980–1989

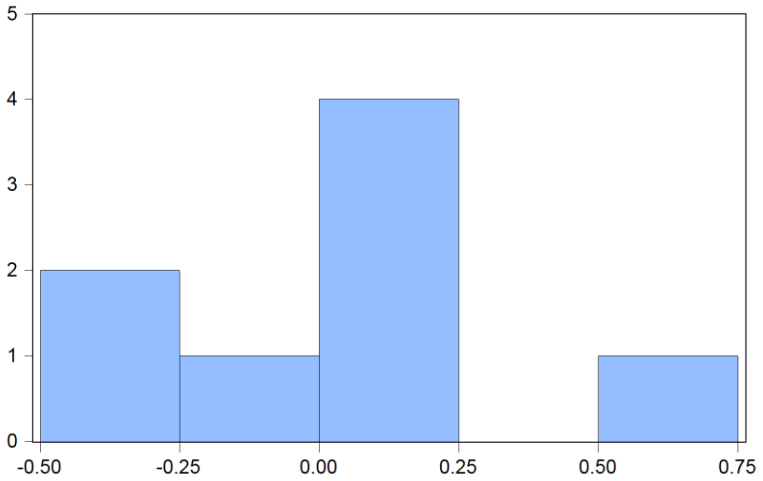

Series: Residuals
Sample 1982 1989
Observations 8

Mean	-2.32e-10
Median	0.039500
Maximum	0.570053
Minimum	-0.493590
Std. Dev.	0.330588
Skewness	0.037905
Kurtosis	2.595673
Jarque-Bera	0.056409
Probability	0.972189

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.862918	Prob. F(2,1)	0.3385
Obs*R-squared	7.083182	Prob. Chi-Square(2)	0.0290

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.138039	Prob. F(1,5)	0.7255
Obs*R-squared	0.188063	Prob. Chi-Square(1)	0.6645

الملحق رقم (26): تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على الفقر للفترة1990 –1999

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 23:03
Sample: 1990 1999
Included observations: 10
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG	-0.282038	0.294436	-0.957894	0.3924
GINI	-0.923598	0.387154	-2.385608	0.0755
DCHOM	1.076253	0.496962	2.165665	0.0963
SEC	-4.682151	1.801321	-2.599288	0.0601
C	60.26702	14.05962	4.286531	0.0128
AR(2)	0.357950	0.178479	2.005559	0.1154

R-squared	0.908547	Mean dependent var	28.13100
Adjusted R-squared	0.794232	S.D. dependent var	3.271868
S.E. of regression	1.484175	Akaike info criterion	3.911304
Sum squared resid	8.811100	Schwarz criterion	4.092855
Log likelihood	-13.55652	Hannan-Quinn criter.	3.712143
F-statistic	7.947702	Durbin-Watson stat	2.762662
Prob(F-statistic)	0.033302		
Inverted AR Roots	.60	-.60	

الملحق رقم (27): الاختبارات التشخيصية للنموذج للفترة 1990–1999

Correlogram of Residuals

Date: 02/12/16 Time: 23:03
Sample: 1990 1999
Included observations: 10
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.387	-0.387	1.9918	
		2	-0.100	-0.293	2.1421	0.143
		3	0.232	0.088	3.0611	0.216
		4	-0.422	-0.393	6.6176	0.085
		5	0.197	-0.107	7.5455	0.110
		6	0.017	-0.144	7.5547	0.183
		7	-0.046	0.033	7.6381	0.266
		8	0.005	-0.238	7.6396	0.365
		9	0.003	-0.040	7.6409	0.469

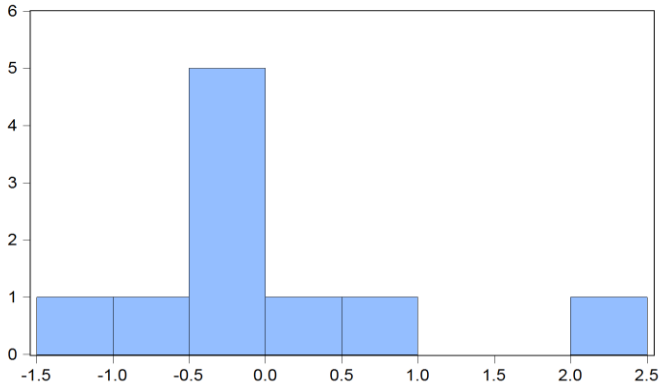

Series: Residuals
Sample 1990 1999
Observations 10

Mean	-6.47e-11
Median	-0.127961
Maximum	2.307110
Minimum	-1.420454
Std. Dev.	0.989450
Skewness	1.100268
Kurtosis	4.255476
Jarque-Bera	2.674410
Probability	0.262579

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.523324	Prob. F(2,2)	0.6565
Obs*R-squared	3.435409	Prob. Chi-Square(2)	0.1795

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.172049	Prob. F(1,7)	0.6907
Obs*R-squared	0.215899	Prob. Chi-Square(1)	0.6422

الملحق رقم (28): تقدير نموذج أثر توزيع الدخل على الفقر للفترة2000 –2013

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares
Date: 02/12/16 Time: 23:05
Sample: 2000 2013
Included observations: 14
Convergence achieved after 46 iterations
MA Backcast: 1999

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EG	-0.306440	0.113827	-2.692158	0.0274
GINI	0.256551	0.092489	2.773838	0.0242
DCHOM	0.072791	0.082486	0.882458	0.4033
C	-45.01072	114.6472	-0.392602	0.7049
AR(1)	0.987492	0.026379	37.43408	0.0000
MA(1)	-0.999513	0.222451	-4.493183	0.0020

R-squared	0.983058	Mean dependent var	17.56701
Adjusted R-squared	0.972469	S.D. dependent var	2.943496
S.E. of regression	0.488400	Akaike info criterion	1.702163
Sum squared resid	1.908276	Schwarz criterion	1.976044
Log likelihood	-5.915139	Hannan-Quinn criter.	1.676810
F-statistic	92.83849	Durbin-Watson stat	2.311331
Prob(F-statistic)	0.000001		

Inverted AR Roots	.99
Inverted MA Roots	1.00

الملحق رقم (29): الاختبارات التشخيصية للنموذج للفترة 2000–2013

Correlogram of Residuals

Date: 02/12/16 Time: 23:05
Sample: 2000 2013
Included observations: 14
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.196	-0.196	0.6648	
		2	-0.371	-0.426	3.2353	
		3	-0.208	-0.503	4.1197	0.042
		4	0.441	0.048	8.4724	0.014
		5	0.048	-0.044	8.5295	0.036
		6	-0.142	0.041	9.0962	0.059
		7	-0.052	0.224	9.1832	0.102
		8	-0.043	-0.134	9.2522	0.160
		9	0.082	-0.017	9.5558	0.215
		10	-0.048	-0.160	9.6842	0.288
		11	0.007	-0.227	9.6882	0.376
		12	-0.024	-0.053	9.7545	0.462

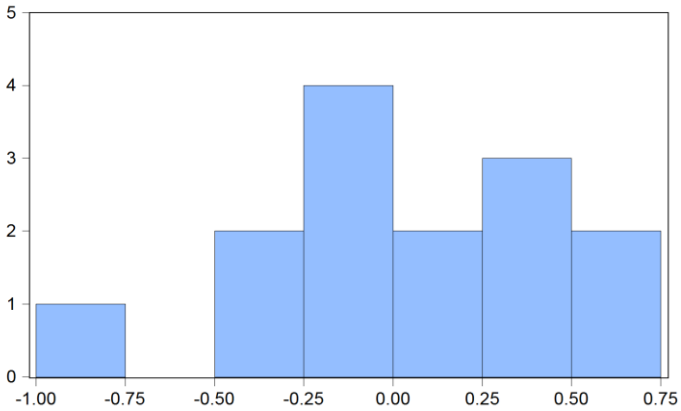

Series: Residuals	
Sample 2000 2013	
Observations 14	
Mean	0.045085
Median	0.054514
Maximum	0.578020
Minimum	-0.788144
Std. Dev.	0.380265
Skewness	-0.477715
Kurtosis	2.723340
Jarque-Bera	0.577144
Probability	0.749333

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.718954	Prob. F(2,6)	0.2569
Obs*R-squared	4.964985	Prob. Chi-Square(2)	0.0835

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.387823	Prob. F(1,11)	0.5461
Obs*R-squared	0.442727	Prob. Chi-Square(1)	0.5058